

معيار كفاية رأس المال – بازل (٣)
للبنوك التقليدية

٢٠١٤/٦/٢٤

معيار كفاية رأس المال - بازل (٣) للبنوك التقليدية

المحتويات

رقم الصفحة	البيان
٩	قائمة الجداول
١١	قائمة الاختصارات
١٤	القسم الأول : الركن الأول - مكونات ومتطلبات رأس المال
١٤	أولاً : مقدمة
١٥	ثانياً : نطاق التطبيق
١٥	أ. الاستثمارات في البنوك ومؤسسات الأوراق المالية والمؤسسات المالية الأخرى
١٧	ب. الاستثمارات المؤثرة في المؤسسات التجارية
١٨	ج. الاستثمارات في شركات التأمين
١٩	ثالثاً : متطلبات رأس المال
١٩	أ. مكونات قاعدة رأس المال (رأس المال بمفهومه الشامل)
٢٢	ب. المصدات الرأسمالية الإضافية
٢٣	ج. المعايير المؤهلة لأدوات رأس المال
٤٤	القسم الثاني : الركن الأول - الإنكشافات المرجحة بمخاطر الائتمان
٤٤	أولاً : الانكشافات داخل الميزانية العمومية (الأصول) المرجحة بمخاطر الائتمان
٤٤	أ. متطلبات عامة
٤٥	ب. المحافظ القياسية
٤٦	ج. احتساب المبلغ المرجح بمخاطر الائتمان للانكشافات داخل الميزانية العمومية (الأصول)
٤٦	د. أوزان المخاطر للمطالبات الفردية داخل الميزانية العمومية
٥٦	ثانياً : الانكشافات الناتجة عن التوريق
٥٦	أ. مقدمة
٥٦	ب. المتطلبات التشغيلية
٥٨	ج. المتطلبات الرأسمالية

٧٠	ثالثاً : الانكشافات خارج الميزانية العمومية (الالتزامات العرضية) المرجحة بمخاطر الائتمان
٧٠	أ. إحتساب المبلغ المرجح بمخاطر الائتمان للبنود خارج الميزانية العمومية (الالتزامات العرضية)
٧٢	ب. معاملات التحويل الائتماني للبنود خارج الميزانية العمومية
٧٤	ج. عوامل الإضافة لعقود المشتقات
٧٤	رابعاً : أوزان مخاطر الائتمان لعمليات تمويل الأوراق المالية
٧٧	خامساً : المخاطر الائتمانية للطرف المقابل
٧٧	أ. نطاق التطبيق
٧٩	ب. طريقة القيمة الحالية للانكشاف
٨٥	ج. القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر
٨٨	د. معالجة العمليات تحت التسوية
٨٩	هـ. الأطراف المقابلة المركزية
٩٥	سادساً : مخفضات مخاطر الائتمان
٩٦	أ. متطلبات الاعتماد
٩٨	ب. الضمانات المعتمدة (المؤهلة)
٩٩	ج. منهجية قياس الضمانات
١١٢	القسم الثالث : الركن الأول - الإنكشافات المرجحة بمخاطر السوق
١١٢	أولاً : المتطلبات العامة
١١٢	أ. تعريف محفظة المتاجرة
١١٥	ب. نطاق تطبيق متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق
١١٧	ثانياً : متطلبات التقييم
١١٧	أ. الأنظمة والأدوات الرقابية
١١٨	ب. منهجية التقييم
١٢٠	ج. تعديلات التقييم
١٢٠	د. التعديلات والتقييمات الحالية للمراكز الأقل سيولة لأغراض رأس المال الرقابي
١٢١	ثالثاً : منهجية الأسلوب القياسي
١٢٢	أ. مخاطر أدوات حقوق الملكية

١٢٣	ب. مخاطر سعر الفائدة
١٢٤	١. المخاطر المحددة
١٢٧	٢. قواعد المخاطر المحددة للمراكز المغطاة ضمن إطار التوريق
١٢٩	٣. محددات احتساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر المحددة لأكبر خسارة ممكنة
١٢٩	٤. مخاطر السوق العامة
١٣٠	أ. الطريقة المبسطة لاحتساب مخاطر أسعار الفائدة
١٣٢	ب. طريقة الاستحقاق لمخاطر أسعار الفائدة
١٣٣	ج. طريقة فترة الاسترداد لمخاطر أسعار الفائدة
١٣٥	٥. مشتقات أسعار الفائدة
١٣٩	ج. مخاطر سعر الصرف الأجنبي
١٤١	د. مخاطر السلع
١٤١	١. الطريقة المبسطة لمخاطر السلع
١٤٢	٢. طريقة سلم الاستحقاق لمخاطر السلع
١٤٣	هـ. مخاطر عقود الخيار
١٤٤	١. الطريقة المبسطة لمخاطر عقود الخيار
١٤٥	٢. طريقة معامل التغير (Delta Plus) لمخاطر عقود الخيار
١٤٧	٣. طريقة السيناريو لمخاطر عقود الخيار
١٥٠	رابعاً : معالجة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل في محفظة المتاجرة
١٥٢	خامساً : أسلوب النماذج الداخلية
١٥٢	أ. معالجة المخاطر المحددة وفقاً لأسلوب النماذج الداخلية
١٥٢	ب. متطلبات رأس المال
١٥٤	ج. المعايير النوعية
١٥٦	د. خصائص عوامل مخاطر السوق
١٥٩	هـ. المعايير الكمية
١٦١	و. اختبارات الضغط
١٦٢	ز. التأكد من صلاحية النموذج
١٦٤	ح. المزج بين أسلوب النماذج الداخلية والأسلوب القياسي
١٦٤	سادساً : الأصول المرجحة بمخاطر السوق

١٦٥	القسم الرابع: الركن الأول - الانكشافات المرجحة بمخاطر التشغيل
١٦٥	أولاً : معايير التأهيل
١٦٥	ثانياً : قياس المتطلبات الرأسمالية لمخاطر التشغيل
١٦٥	أ. الأسلوب القياسي
١٦٧	ب. الأسلوب القياسي البديل
١٦٨	ج. مبادئ التنظيم
١٦٩	ثالثاً : الأصول المرجحة بمخاطر التشغيل
١٧٠	القسم الخامس : الركن الثاني - عملية المراجعة الرقابية
١٧٠	أولاً : مقدمة
١٧١	ثانياً : عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال
١٧٣	أ. عوامل التقييم الداخلي لرأس المال الواجب مراعاتها
١٧٩	ب. تصميم عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)
١٨١	ثالثاً : المراجعة من قبل بنك الكويت المركزي
١٨٣	رابعاً : الإرشادات العامة فيما يتعلق بتحديد المخاطر بغرض عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال
٢٠٠	خامساً : مصفوفة العناصر والأوزان التي يستخدمها البنك المركزي عند تحديد كفاية رأس المال
٢٠٥	ملحق للقسم الخامس : توجيهات إلى البنوك بشأن اختبارات الضغط
٢٠٥	أولاً : مقدمة
٢٠٦	ثانياً : الأغراض الأساسية لاختبارات الضغط
٢٠٦	ثالثاً : متطلبات تصميم وتطبيق اختبارات الضغط
٢٠٧	رابعاً : العناصر الأساسية لبرنامج اختبارات الضغط
٢١١	خامساً : عناصر المخاطر
٢١٢	سادساً : تفسير نتائج الاختبار
٢١٣	سابعاً : السيناريوهات
٢١٣	ثامناً : أنواع السيناريوهات
٢١٦	تاسعاً : توضيحات بشأن اختبار الضغط لمخاطر الائتمان
٢١٧	عاشراً : تزويد بنك الكويت المركزي بنتائج اختبارات الضغط والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال

٢١٨	القسم السادس : الركن الثالث - المتطلبات العامة للإفصاح
٢١٨	أولاً : متطلبات عامة
٢٢٠	ثانياً : المعلومات الخاصة والسرية
٢٢٠	ثالثاً : متطلبات الإفصاح
٢٢٠	أ. المعلومات المتعلقة بهيكل رأس المال للبنك المرخص
٢٢١	ب. المعلومات المتعلقة بكفاية رأس المال للبنك المرخص
٢٢٢	ج. المتطلبات الإضافية للإفصاح عن رأس المال
٢٢٨	د. المعلومات المتعلقة بالشركات التابعة والاستثمارات الهامة
٢٢٩	هـ. المعلومات المتعلقة بإدارة مخاطر البنك المرخص
٢٣٠	و. المعلومات المتعلقة بمخاطر الانكشافات الائتمانية للبنك المرخص
٢٣١	ز. المعلومات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية للطرف المقابل
٢٣٢	ح. المعلومات المتعلقة بتوريق الائتمان
٢٣٤	ط. المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان
٢٣٤	ي. المعلومات المتعلقة بمخاطر السوق لمحفظه المتاجرة والصرف الأجنبي والسلع
٢٣٦	ك. المعلومات المتعلقة بالمخاطر التشغيلية
٢٣٦	ل. المعلومات المتعلقة بمركز حقوق ملكية البنك المرخص في المحفظة المصرفية
٢٣٧	م. المعلومات المتعلقة بمخاطر أسعار الفائدة للبنك المرخص في المحفظة المصرفية
٢٣٨	ن. المعلومات المتعلقة بسياسات الأجور والمكافآت لدى البنك المرخص
٢٤٢	القسم السابع : الملاحق
٢٤٢	الملحق (أ) : تعريفات
٢٥٤	الملحق (ب) : تطبيق التصنيفات الائتمانية الخارجية
٢٦٠	الملحق (ج) : مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي في درجات جودة الائتمان للمطالبات على الدول
٢٦١	الملحق (د) : مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي في درجات جودة الائتمان للمطالبات على البنوك
٢٦٢	الملحق (هـ) : مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي في درجات جودة الائتمان للمطالبات على الشركات

٢٦٣	الملحق (و) : مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي في درجات جودة الائتمان للمطالبات قصيرة الأجل على البنوك والشركات
٢٦٤	الملحق (ز) : مصفوفة مؤسسات التقييمات الائتمانية الخارجية لعقود المشتقات الائتمانية (فئة التصنيف طويل الأجل)
٢٦٥	الملحق (ح) : مصفوفة مؤسسات التقييمات الائتمانية الخارجية لعقود المشتقات الائتمانية (فئة التصنيف قصيرة الأجل)
٢٦٦	الملحق (ط) : مصفوفة مؤسسات التقييمات الائتمانية الخارجية لانكشافات التوريق (فئة التصنيف طويل الأجل)
٢٦٧	الملحق (ي) : مصفوفة مؤسسات التقييمات الائتمانية الخارجية لانكشافات التوريق (فئة التصنيف قصيرة الأجل)
٢٦٨	الملحق (ك) : التعريف التفصيلي لكل نشاط من أنشطة العمل
٢٦٩	الملحق (ل) : أمثلة على تخصيص إجمالي الدخل إلى أنشطة العمل
٢٧٠	الملحق (م) : البورصات المعتمدة
٢٧١	الملحق (ن) : الركن الثالث - مثال على الإفصاح عن الأجور والمكافآت
٢٧٢	الملحق (س) : الركن الثالث - نموذج الإفصاح العام
٢٨١	الملحق (ع) : شرح الأسلوب ثلاثي الخطوات للتسوية
٢٨٦	الملحق (ف) : نموذج الإفصاح عن المواصفات الأساسية لأدوات رأس المال الرقابي
٢٩١	الملحق (ص) : نماذج اختبارات الضغط
٣٠٩	الملحق (ق) : متطلبات رأس المال في حالة إخفاق التسويات والمعاملات التي لا يكون فيها التسليم مقابل الدفع
٣١٢	الملحق (ر) : أمثلة على المعالجات والحسابات
٣١٢	مثال (١) : احتساب حقوق الأقلية
٣١٦	مثال (٢) : الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التجميع الرقابي وتكون نسبة الملكية ١٠% أو أقل
٣١٧	مثال (٣) : معالجة الإستقطاعات
٣١٩	مثال (٤) : معالجة الاستثمارات في الشركات التجارية
٣٢٠	مثال (٥) : معالجة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل
٣٢٣	مثال (٦) : احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر سعر الفائدة طبقاً للطريقة المبسطة

٣٢٥	مثال (٧) : احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر عقود الخيار وفقاً لطريقة السيناريو
٣٢٧	مثال (٨) : احتساب مخاطر السوق العامة لتغطية مراكز أسعار الفائدة طبقاً لطريقة تاريخ الاستحقاق
٣٣٥	مثال (٩) : احتساب مخاطر أسعار الفائدة وفقاً لطريقة فترة الاسترداد
٣٣٦	مثال (١٠) : احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السلع وفقاً للطريقة المبسطة ولطريقة سلم الاستحقاق
٣٣٩	مثال (١١) : احتساب رأس المال اللازم لتغطية الخيارات وفقاً للطريقة المبسطة
٣٤٠	مثال (١٢) : احتساب معدل كفاية رأس المال

قائمة الجداول

- جدول ١: هيكل رأس المال وفقاً لتعليمات بازل (٣) ٢٠
- جدول ٢: الفترة الانتقالية لتطبيق تعليمات بازل (٣) ٢١
- جدول ٣ : المطالبات على الدول ٤٧
- جدول ٤ : المطالبات على البنوك ٥٠
- جدول ٥ : المطالبات على الشركات ٥١
- جدول ٦ : فئة التصنيف طويل الأجل ٦١
- جدول ٧: فئة التصنيف قصيرة الأجل ٦١
- جدول ٨: خواص الإطفاء المبكر المسيطر عليها ٦٨
- جدول ٩ : خواص الإطفاء المبكر غير المسيطر عليه ٦٩
- جدول ١٠ : فئة التصنيف طويلة الأجل ٧١
- جدول ١١ : فئة التصنيف قصيرة الأجل ٧١
- جدول ١٢ : معاملات التحويل الائتماني للبنود خارج الميزانية باستثناء المشتقات ٧٢
- جدول ١٣ : عوامل الإضافة (add-on factors) لعقود المشتقات ٨١
- جدول ١٤ : أوزان المخاطر للقيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر (CVA) بناءً على تصنيف الطرف المقابل ٨٦
- جدول ١٥ : الاستقطاعات الرقابية القياسية ١٠٢
- جدول ١٦ : شروط تغطية الهامش أو إعادة التقييم لفترات الاحتفاظ ١٠٣
- جدول ١٧ : رأس المال اللازم لتغطية المخاطر المحددة بمراكز أسعار الفائدة للبنود ١٢٥
- جدول ١٨ : متطلب رأس المال للمخاطر المحددة لانكشافات التوريق ضمن الأسلوب القياسي ١٢٧
- جدول ١٩ : المناطق والفترات الزمنية والأوزان ١٣١
- جدول ٢٠ : طريقة فترة الاسترداد - الفترات الزمنية والتغيرات المفترضة في العائد ١٣٤

- جدول ٢١ : ملخص معالجة مشتقات أسعار الفائدة..... ١٣٨
- جدول ٢٢ : نسبة الهامش لفترات سلم الاستحقاق لمخاطر السلع..... ١٤٢
- جدول ٢٣ : الطريقة المبسطة لمتطلبات رأس المال اللازمة لمخاطر عقود الخيار ١٤٤
- جدول ٢٤ : الفترات الزمنية والتغيرات المفترضة للعائد الفعلي..... ١٤٩
- جدول ٢٥ : معامل الإضافة لعقود المشتقات الائتمانية..... ١٥١
- جدول ٢٦ : معاملات بيتا لمخاطر التشغيل لأنشطة الأعمال..... ١٦٦
- جدول ٢٧ : مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي في درجات جودة الائتمان للمطالبات على الدول ٢٦٠
- جدول ٢٨ : مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي في درجات جودة الائتمان للمطالبات على البنوك ٢٦١
- جدول ٢٩ : مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي في درجات جودة الائتمان للمطالبات على الشركات..... ٢٦٢
- جدول ٣٠ : مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي في درجات جودة الائتمان للمطالبات قصيرة الأجل على البنوك والشركات ٢٦٣
- جدول ٣١ : مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي لعقود المشتقات الائتمانية (فئة التصنيف طويل الأجل) .. ٢٦٤
- جدول ٣٢ : مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي لعقود المشتقات الائتمانية (فئة التصنيف قصيرة الأجل) .. ٢٦٥
- جدول ٣٣ : مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي لانكشافات التوريق (فئة التصنيف طويل الأجل)..... ٢٦٦
- جدول ٣٤ : مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي لانكشافات التوريق (فئة التصنيف قصيرة الأجل)..... ٢٦٧
- جدول ٣٥ : التعريف التفصيلي لكل نشاط من أنشطة العمل ٢٦٨
- جدول ٣٦ : أمثلة على تخصيص إجمالي الدخل إلى أنشطة العمل ٢٦٩
- جدول ٣٧ : الركن الثالث - مثال على الإفصاح عن الأجر والمكافآت..... ٢٧١
- جدول ٣٨ : الركن الثالث - مثال على الإفصاح عن الأجر والمكافآت..... ٢٧١
- جدول ٣٩ : متطلبات رأس المال لمعاملات التسليم مقابل الدفع (DVP) ٣١٠

قائمة الاختصارات

الاختصار	البيان
ABCP	الأوراق التجارية المدعومة بأصول
ABS	أوراق مالية مدعومة بأصول
ASA	الأسلوب القياسي البديل
AT1	رأس المال الإضافي
BCBS	لجنة بازل للرقابة المصرفية
CAR	معدل كفاية رأس المال
CBK	بنك الكويت المركزي
CCB	المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية
CCF	معامل التحويل الائتماني
CCP	الأطراف المقابلة المركزية
CCR	المخاطر الائتمانية للطرف المقابل
CDS	مبادلة الإخفاق الائتماني
CEM	طريقة القيمة الحالية للانكشاف
CET1	حقوق المساهمين
CIS	أنشطة الاستثمار الجماعي
CNB	المصدات الرأسمالية التحوطية
CPSS	لجنة أنظمة الدفعات والتسويات
CQG	درجة جودة الائتمان
CRM	تخفيف مخاطر الائتمان
CVA	القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر
DSIB	البنوك المحلية ذات التأثير النظامي
DTA	الضرائب المؤجلة المدرجة في جانب الأصول
DTL	الضرائب المؤجلة المدرجة في جانب الالتزامات
DVA	قيم مدينة ناتجة عن إعادة التقييم
DvP	التسليم مقابل الدفع
ECAI	مؤسسة تقييم ائتماني خارجي

البيان	الاختصار
الدخل المستقبلي الهامشي	FMI
اتفاقية أسعار الفوائد الآجلة	FRA
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	GCC
معايير المحاسبة الدولية	IAS
عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال	ICAAP
المعايير الدولية للتقارير المالية	IFRS
أسلوب النموذج الداخلي	IMA
التكلفة الرأسمالية المتزايدة للمخاطر	IRC
مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية	IRRBB
المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال	IOSCO
دينار كويتي	KD
نسبة القرض إلى قيمة الضمان	LTV
الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	MCR
بنوك التنمية	MDB
حقوق خدمات الرهن العقاري	MSR
نسبة الصافي إلى الإجمالي	NGR
خارج الميزانية العمومية	OBS
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD
خارج نطاق السوق الرسمي	OTC
منشأة قطاع عام	PSE
الدفع مقابل الدفع	PvP
أطراف مقابلة مركزية مؤهلة	QCCP
تكلفة الاستبدال	RC
قرض سكني	RHL
أوزان المخاطر	RW
الأصول المرجحة بالمخاطر	RWA
عمليات تمويل الأوراق المالية	SFT
الأسلوب القياسي	SM

البيان	الاختصار
شركات صغيرة ومتوسطة الحجم	SME
منشأة ذات غرض خاص	SPV
رأس المال الأساسي (الشريحة ١)	T1
رأس المال المساند (الشريحة ٢)	T2
القيمة المعرضة للمخاطر	VaR

القسم الأول: الركن الأول - مكونات ومتطلبات رأس المال

أولاً: مقدمة

١. في إطار توجه بنك الكويت المركزي للارتقاء بالأساليب والأدوات الرقابية لمواكبة التطورات في العمل المصرفي الدولي، فقد اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٤/٦/٢٠١٤ المعيار المعدل لكفاية رأس المال بازل ٣ بشكله النهائي للبنوك المحلية التقليدية، بما في ذلك فروع البنوك الأجنبية العاملة في دولة الكويت.
٢. في هذا السياق، كان بنك الكويت المركزي قد أصدر تعليماته الخاصة بكفاية رأس المال استناداً إلى الإطار المعدل لكفاية رأس المال بازل ٢ الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث تم إصدار تعليمات معيار كفاية رأس المال بازل ٢. كما قام البنك لاحقاً بتعديل الركن الثاني من هذه التعليمات بموجب التعليمات الصادرة في يونيو ٢٠٠٩.
٣. وبعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨، واستناداً إلى الدروس المستفادة منها، قامت لجنة بازل بإصدار تعليمات بازل ٣ بغرض التعامل مع الإخفاقات وأوجه القصور التي كشفت عنها هذه الأزمة في العمل المصرفي عالمياً.
٤. وقد استهدفت تعليمات بازل ٣ تحسين جودة رأس المال وزيادة نسبة رأس المال الرقابي بما يساعد على امتصاص الخسائر، بالإضافة إلى بناء مصدات رأس مال إضافية في إطار سياسة التحوط الكلي التي تطبقها السلطات الرقابية للحد من المخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار المالي.
٥. وقد قرر البنك المركزي في هذا الإطار مراجعة تعليمات كفاية رأس المال بازل ٢ المطبقة محلياً وتعديلها بما يتوافق مع مقترحات لجنة بازل للرقابة المصرفية في منهجية بازل ٢,٥ وبازل ٣، وإصدار تعليمات معيار كفاية رأس المال بازل ٣.

الغرض

٦. تتضمن هذه التعليمات المتطلبات الجديدة لاحتساب والاحتفاظ بالحد الأدنى المطلوب من رأس المال لتغطية مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل وفقاً للأسلوب القياسي.
٧. تحل هذه التعليمات محل التعليمات السارية فيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال الصادرة وفق التعميم رقم (٢/رب/١٨٤/٢٠٠٥) الصادر بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٠٥ وتعديلاته.

ثانياً: نطاق التطبيق

٨. تسري هذه التعليمات على جميع البنوك التقليدية الكويتية وفروع البنوك الأجنبية المرخصة العاملة في دولة الكويت، والمشار إليها لاحقاً بـ " البنوك المرخصة " أو البنوك.
٩. يتعين على كافة البنوك التقيد بهذه التعليمات على أساس مجمع بحيث يتم الالتزام بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال على مستوى المجموعة. كما يتعين على البنوك تطبيق تلك التعليمات على أساس غير مجمع (Solo Basis)، وفقاً للفقرة ٨٨، وموافاة بنك الكويت المركزي بها وذلك لأغراض المتابعة فقط.
١٠. يقصد بالتطبيق على أساس غير مجمع لأغراض هذه التعليمات، بيانات الشركة الأم وفروعها داخل وخارج دولة الكويت، ولا يشمل ذلك الشركات التابعة.

أ. الاستثمارات في البنوك ومؤسسات الأوراق المالية والمؤسسات المالية الأخرى^١

١١. يتعين تجميع حسابات المؤسسات المصرفية ومؤسسات الأوراق المالية والمؤسسات المالية الأخرى المملوكة بالأغلبية (بنسبة تزيد على ٥٠% من رأس مالها) أو المسيطر عليها من قبل البنك (بغض النظر عن نسبة التملك) بالكامل إلى أقصى حد ممكن. وفي جميع الحالات، فإنه يجب تجميع حسابات تلك المؤسسات، إلا في الحالات التي لا يمكن فيها تحقيق هذا الأمر لعدم جدواه كما هو الحال في الحالات التي تكون فيها الحصة مؤقتة في طبيعتها ويكون فيها عدم التجميع متطلباً قانونياً

١ لا ينطبق هذا الجزء على شركات التأمين والتي تخضع للمتطلبات المحددة ضمن الفقرات من ٢٢ إلى ٢٤.

للسلطة الرقابية المضيفة، أو إذا كانت الشركة تخضع لمتطلبات رقابية مختلفة، وفي هذه الحالات يجب استقطاع القيمة الدفترية لحصة البنك في رأس مال الشركة من قاعدة رأس مال البنك. ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن استقطاع الاستثمارات في الأسهم العادية يخضع للحد المقرر للاستقطاع (للرجوع إلى الفقرات من ٨٤ إلى ٨٧).

١٢. عند تجميع حسابات المؤسسات المصرفية ومؤسسات الأوراق المالية والمؤسسات المالية الأخرى المملوكة بالأغلبية أو المسيطر عليها من البنك مع حساباته المالية، ولغرض احتساب رأس المال، فإن الاعتراف برأس مال هذه المؤسسات في رأس مال البنك الأم وأي رأس مال مصدر من الشركات التابعة المجمع حساباتها مع حسابات البنك المرخص يخضع للتعليمات الواردة ضمن الفقرات من ٥٨ إلى ٦٣.

١٣. في حالة الشركات التابعة للمجموعة وغير المجموعة والتي لديها عجز في حسابات رأس المال والذي قرره الجهة الرقابية المشرفة على تلك الشركات، فعلى البنك المرخص المعني إعلام بنك الكويت المركزي مباشرة بهذا العجز وبشكل فوري.

١٤. سيقوم بنك الكويت المركزي بتقييم مدى صحة إدراج حقوق الأقلية ضمن رأس المال المجمع للبنك والتي تنشأ عن تجميع حسابات المؤسسات المصرفية أو مؤسسات الأوراق المالية أو المؤسسات المالية الأخرى غير المملوكة بالكامل مع حسابات البنك، وذلك مع التركيز على مدى ما توفره حقوق الأقلية من دعم لقاعدة رأس مال البنك المرخص. وسيقوم بنك الكويت المركزي على وجه الخصوص بتعديل مبلغ حقوق الأقلية الذي تم تضمينه في قاعدة رأس المال في حالة عدم قدرة حقوق الأقلية على دعم القاعدة الرأسمالية للبنك المحلي. وتخضع معالجة حقوق الأقلية تلك والاعتراف بها وأي رأس مال مصدر من الشركات التابعة المجمع حساباتها مع البنك المرخص للتعليمات المبينة ضمن الفقرات من ٥٨ إلى ٦٣.

١٥. يجب استقطاع قيمة الاستثمارات المؤثرة (حقوق ملكية أكثر من ١٠% ولغاية ٥٠%) في رأس مال المؤسسات المصرفية ومؤسسات الأوراق المالية والمؤسسات المالية الأخرى، حين لا تتوفر السيطرة من رأس مال البنك المرخص (باستثناء الاستثمارات في الأسهم العادية والتي يتم معالجتها كما هو مبين أدناه). وتشمل عملية الاستقطاع أيضاً قيمة الاستثمارات الأخرى في أي أداة من الأدوات المحددة ضمن رأس المال بمفهومه الشامل. إن الأسهم العادية هي المؤهلة فقط لتطبيق عليها حدود الاستقطاع من حقوق المساهمين للبنك المرخص (CET1)، وكما هو محدد في القسم التالي. ويتعين استقطاع أية

استثمارات أخرى تدرج ضمن رأس المال بمفهومه الشامل (العناصر المؤهلة ضمن رأس المال الرقابي) وفقاً لطريقة "Corresponding Deduction Approach" وكما هو موضح بالفقرات من ٨١ إلى ٨٦.

١٦. وكبديل عن ذلك فإن بعض الاستثمارات وتحت ظروف معينة يتم تجميعها على أساس نسبة وتناسب، وعلى وجه التحديد فإن هذا التجميع قد يكون مناسباً للمشروعات المشتركة (Joint Venture) أو إذا كان بنك الكويت المركزي على قناعة بأن البنك المحلي مسؤول قانونياً أو فعلياً بدعم الشركة المعنية على أساس نسبي فقط وكذلك فإن كبار المساهمين فيها لديهم الوسائل والرغبة لدعمها على أساس نسبي أيضاً.

١٧. تخضع الاستثمارات غير المجمعة التي تزيد على نسبة ١٠% للتعديلات الرقابية وكما هو مبين في الفقرات من ٨١ إلى ٨٦. وفي حال كان الاستثمار في حقوق الملكية ١٠% أو أقل فيعامل الانكشاف وفقاً للتعديلات الرقابية المبينة في الفقرات من ٧٧ إلى ٨٠.

ب. الاستثمارات المؤثرة في المؤسسات التجارية

١٨. عندما يتم تجميع حسابات المؤسسات التجارية المملوكة بالأغلبية أو المسيطر عليها لهدف احتساب رأس مال البنك، فإن الاعتراف برأس مال هذه المؤسسات في رأس مال البنك الأم يكون خاضعاً للتعليمات المبينة ضمن الفقرات ٥٨ إلى ٦٣ حول حقوق الأقلية وأي رأس مال مصدر من الشركات التابعة للمجموعة حساباتها مع البنك المرخص.

١٩. يتم إعطاء استثمارات الأقلية المؤثرة والأغلبية في المؤسسات التجارية التي تتجاوز مستويات معينة من حيث الأهمية وزن مخاطر بنسبة ١٢٥٠% كما هو موضح في الفقرة ٢٠.

٢٠. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن تنظيم وترشيد السياسة الاستثمارية لدى البنوك المحلية، فإنه يتم تطبيق مستويات الأهمية لنسبة ال ١٠% من رأس مال البنك بمفهومه الشامل على الاستثمارات الفردية المؤثرة في المؤسسات التجارية، و ٥٠% لمجموع تلك الاستثمارات من رأس مال البنك بمفهومه الشامل. يتضمن الملحق "ر" مثلاً توضيحياً على معالجة هذه الاستثمارات (مثال ٤). وفي حالة زيادة الاستثمار المنفرد عن مستوى ١٠% وذلك بوجود موافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي على هذه الزيادة، فإن مستوى الأهمية لأغراض الاستقطاع تكون للاستثمارات التي تزيد على ١٥% (أي أن

المبلغ الذي يتم وزنه بنسبة ١٢٥٠% هو المبلغ الذي يزيد على ١٥% من رأس مال البنك بمفهومه (الشامل).

٢١. فيما يخص الاستثمارات في المؤسسات التجارية التي تقل عن مستويات الأهمية المبينة أعلاه فيتم معالجتها حسب معالجة الانكشافات الأخرى.

ج. الاستثمارات في شركات التأمين

٢٢. تستقطع قيمة الاستثمارات والتي تزيد على ١٠% من حقوق ملكية شركات التأمين حسب طريقة "Corresponding Deduction Approach" المبينة ضمن الفقرات من ٨١ إلى ٨٦. أما في حالة الاستثمارات في حقوق الملكية التي تساوي ١٠% أو أقل، فيتم معالجتها وفقاً للاستقطاعات والتعديلات المبينة ضمن الفقرات من ٧٧ إلى ٨٠ من هذه التعليمات.

٢٣. يتعين على البنوك الحصول على موافقة البنك المركزي قبل تضمين فائض رأس المال المستثمر في شركات التأمين المملوكة بالأغلبية أو المسيطر عليها من قبل البنك. ويكون فائض رأس المال في هذه الحالة هو الفائض المحتسب بعد خصم المتطلبات الرقابية لرأس مال شركة التأمين^٢. وكما يجب أن تتوفر جميع الشروط المؤهلة في هذا الفائض (ضمن الفقرة ٤٤، ٤٦، ٤٩) قبل تضمينه في قاعدة رأس المال. ويتم خصم الفائض من الاستقطاع الموضح في الفقرة ٢٢^٣. كما يتعين على البنك في هذه الحالة أن يفصح عن حجم الفائض ضمن إفصاحاته. وفي الحالات التي لا تكون ملكية البنك كاملة في شركة التأمين (أي أعلى من ٥٠% وأقل من ١٠٠%)، فيجب تعديل مبلغ فائض رأس المال بنسبة ملكية البنك في الشركة. وفي الحالات التي تكون فيها ملكية البنك هي حقوق أقلية في الشركة فلا يتم أخذ فائض رأس المال في الاعتبار.

٢٤. في حالة شركات التأمين التابعة للمجموعة وغير المجموعة والتي لديها عجز في حسابات رأس المال والذي قرره الجهة الرقابية المشرفة عليها، فعلى البنك المرخص المعني إعلام بنك الكويت المركزي مباشرة وبشكل فوري.

٢ وذلك في الحالات التي يوجد فيها قواعد خاصة لمتطلبات رأس المال من الجهات الرقابية المعنية.

٣ يعدل المبلغ المستقطع من الاستثمارات في حقوق الملكية والاستثمارات الأخرى ليعكس مبلغ الفائض في رأس مال هذه الشركات الذي يزيد على المتطلبات الرقابية. أي ان المبلغ المستقطع سيكون بمقدار الاستثمار ومتطلبات رأس المال الرقابي أيهما أقل. يعطى مبلغ الفائض في رأس المال (أي الفرق بين مبلغ الاستثمار في هذه الشركات و متطلبات رأس المال الرقابي) وزن مخاطر مطابق لوزن مخاطر الاستثمارات في حقوق الملكية.

ثالثاً: متطلبات رأس المال

أ. مكونات قاعدة رأس المال (رأس المال بمفهومه الشامل)

٢٥. يوضح هذا القسم مكونات قاعدة رأس المال والمعايير التي يجب توافرها في كل مكون منها.

٢٦. تتكون قاعدة رأس المال من العناصر التالية:

أ. رأس المال الأساسي (الشريحة ١)، ويتكون من:

١. حقوق المساهمين (CET1).

٢. رأس المال الإضافي (AT1).

ب. رأس المال المساند (الشريحة ٢).

٢٧. يجب أن تتوفر متطلبات رئيسية في الأدوات المالية لكي يتم تضمينها في مكونات رأس المال. وتوضح

الفقرات ٤٤ و ٤٦ و ٤٩ المتطلبات الرئيسية لكل مكون من مكونات قاعدة رأس المال.

٢٨. يتعين على البنوك المرخصة في جميع الأوقات وبصفة دائمة الاحتفاظ بقاعدة رأس مال بنسبة ١٣%

(شاملة المصدات الرأسمالية التحوطية (Capital Conservation Buffer)) من الأصول المرجحة

بالمخاطر (Risk Weighted Assets) كحد أدنى.

٢٩. و يتعين على البنوك احتساب والاحتفاظ بنسب كفاية رأس المال طبقاً للمتطلبات التالية:

أ. ينبغي أن لا تقل نسبة حقوق المساهمين (CET1) عن ٩,٥% من الأصول المرجحة بالمخاطر

في جميع الأوقات (تشمل هذه النسبة المصدات الرأسمالية التحوطية).

ب. ينبغي أن لا يقل إجمالي رأس المال الأساسي (الشريحة ١) (CET1 + AT1) عن ١١% من

الأصول المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات (تشمل هذه النسبة المصدات الرأسمالية

التحوطية).

إن طريقة احتساب نسب كفاية رأس المال موضحة في الملحق "ر" (المثال ١٢).

٣٠. بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ البنوك وطبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بمصدّات رأسمالية إضافية كما يلي :

أ. مصدّات رأسمالية خاصة بالبنوك ذات التأثير النظامي ويتم تكوينها من حقوق المساهمين (CET1) وتكون بمعدل ٠,٥% - ٢,٠% من الأصول المرجحة بالمخاطر، ويحدد بنك الكويت المركزي النسبة المطلوبة لكل بنك على حدة (للرجوع إلى الفقرات من ٣٩ إلى ٤١ والخاصة بالبنوك ذات التأثير النظامي).

ب. مصدّات رأسمالية للتقلبات الاقتصادية ويتم تكوينها من حقوق المساهمين (CET1) وتكون بمعدل صفر - ٢,٥% من الأصول المرجحة بالمخاطر طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي (للرجوع إلى الفقرتين ٣٧ و ٣٨ والخاصتين بمصدّات التقلبات الاقتصادية).

٣١. كما هو موضح أعلاه، تكون متطلبات قاعدة رأس المال بمفهومه الشامل كما يلي:

جدول ١: هيكل رأس المال وفقاً لتعليمات بازل (٣)

المتطلبات	مكونات رأس المال	
١٣%	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بمفهومه الشامل (CET1 + AT1 + T2) بالإضافة إلى المصدّات الرأسمالية التحوطية.	١
١١%	أ. الحد الأدنى لرأس المال الأساسي (الشريحة ١) (CET1+AT1) بالإضافة إلى المصدّات الرأسمالية التحوطية.	٢
٩,٥%	ب. الحد الأدنى من حقوق المساهمين (CET1) بالإضافة إلى المصدّات الرأسمالية التحوطية.	٣
	المصدّات الإضافية	
٢-٠,٥%	ج. المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي (DSIB) (طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي لكل بنك على حدة)، ويتم تكوينها من حقوق مساهمين (CET1).	٤
١٣% + DSIBs%	إجمالي متطلبات رأس المال (الحد الأدنى من متطلبات رأس المال + المصدّات الرأسمالية على البنوك المحلية ذات التأثير النظامي).	٥

المتطلبات	مكونات رأس المال	
٠-٢,٥%	المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية (طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي عند التطبيق)، ويتم تكوينها من حقوق مساهمين (CET1).	٦

٣٢. يتعين على البنوك الاحتفاظ بمتطلبات رأس المال الخاصة بها وفق (الفقرة ٣١) بصفة مستمرة. ويتعين على البنوك أن تقوم بإبلاغ بنك الكويت المركزي بشكل فوري عن أي انخفاض فعلي أو متوقع عن هذه المستويات، وأن تقدم لبنك الكويت المركزي في هذه الحالة خطة شاملة لرأس المال توضح الاجراءات المزمع اتخاذها لمعالجة هذا الانخفاض.

٣٣. يقوم بنك الكويت المركزي بتقييم خطط رأس المال المقدمة من البنك المعني، ويقرر القيود والإجراءات التي يتعين على البنك الالتزام بها.

٣٤. تلتزم البنوك بمتطلبات رأس المال الواردة في هذه التعليمات وفقاً للفترة الانتقالية التالية:

جدول ٢: الفترة الانتقالية لتطبيق تعليمات بازل (٣)

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٩,٥%	٩,٠%	٨,٥%	الحد الأدنى من حقوق المساهمين (CET1) بالإضافة إلى المصدات الرأسمالية التحوطية
١١,٠%	١٠,٥%	١٠,٠%	الحد الأدنى من رأس المال الأساسي (الشريحة ١) (CET1+AT1) بالإضافة إلى المصدات الرأسمالية التحوطية
١٣,٠%	١٢,٥%	١٢,٠%	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بمفهومه الشامل (CET1 + AT1 + T2) بالإضافة إلى المصدات الرأسمالية التحوطية
يتم الاستقطاع الكامل اعتباراً من عام ٢٠١٤			الاستقطاعات من رأس المال للمبالغ التي تتجاوز الحد المسموح به
			أدوات رأس المال التي لم تعد مؤهلة كرأس مال وفقاً لمتطلبات الشريحة الأولى أو الثانية

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
يبدأ التطبيق بشكل كامل اعتباراً من عام ٢٠١٦ (للرجوع إلى الفقرات من ٣٩ إلى ٤١)		المصدات الرأسمالية للبنوك ذات التأثير النظامي
للرجوع إلى الفقرتين ٣٧ و ٣٨		المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية

ب. المصدات الرأسمالية الإضافية

١. المصدات الرأسمالية التحوطية (Capital Conservation Buffer)

٣٥. يتعين على البنوك الاحتفاظ بنسبة ٢,٥% من الأصول المرجحة بالمخاطر على شكل حقوق مساهمين (CET1) وذلك كمصدات رأسمالية تحوطية. وقد تم تضمين هذه النسبة في الحد الأدنى المطلوب من رأس المال (للرجوع إلى الفقرات من ٢٨ إلى ٣٠).

٣٦. في الحالات الاستثنائية التي يكون فيها البنك تحت ضغط ويرغب في الاستفادة من المصدات الرأسمالية التحوطية (أي ينخفض رأس مال البنك دون الحد الأدنى المطلوب) وفقاً لما يوضّحه الجدول رقم "١" أعلاه) وذلك بشكل مؤقت، فإنه يتعين على البنك الحصول على الموافقة من بنك الكويت المركزي بعد تقديم خطة شاملة لرأس المال تتضمن الإجراءات التي يقترحها البنك لتعزيز قاعدة رأس المال والوصول بها إلى المستويات المطلوبة. وللبنك المركزي في هذه الحالات أن يضع بعض القيود فيما يتعلق بتوزيعات الأرباح، وشراء البنوك لأسهمها، والمكافآت المتغيرة للمديرين.

٢. المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية (Countercyclical Buffer)

٣٧. تهدف المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية إلى بناء قاعدة رأسمالية إضافية في أوقات النمو المتسارع لمنح الائتمان وذلك للاستفادة منها في أوقات الكساد التي تستتبع هذا النمو.

٣٨. وفي أوقات النمو المتسارع لمنح الائتمان، فإنه يتعين على البنوك الاحتفاظ بنسبة تتراوح بين صفر و٢,٥% من الأصول المرجحة بالمخاطر على شكل حقوق مساهمين (CET1). وسيُصدر البنك المركزي التعليمات الخاصة ومواعيد التطبيق للمصدّات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية بشكلٍ مستقل^٤.

٣. المصدّات الرأسمالية للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB)

٣٩. تهدف المصدّات الرأسمالية الخاصة بالبنوك ذات التأثير النظامي إلى توفير قاعدة رأسمالية أقوى لهذه البنوك للحد من التأثير السلبي على الأوضاع الاقتصادية في حالة وقوع هذه البنوك تحت ضغوط مالية.

٤٠. تماشياً مع توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية، سوف يقوم بنك الكويت المركزي بتحديد البنوك ذات التأثير النظامي وإبلاغها بالمتطلبات الرأسمالية وفقاً لما يضعه من معايير في هذا الشأن. وسيتم إبلاغ البنوك ذات التأثير النظامي بشكل سنوي بالمتطلبات الإضافية وكذلك الفترة المطلوبة لاستيفاء هذه المتطلبات.

٤١. يتعين على هذه البنوك التي يتم تحديدها كبنوك ذات تأثير نظامي الاحتفاظ بمصدّات رأسمالية إضافية تتراوح ما بين ٠,٥% و ٢,٠% من الأصول المرجحة بالمخاطر على شكل حقوق مساهمين (CET1)، وفقاً لما يحدده بنك الكويت المركزي لكل منها.

ج. المعايير المؤهلة لأدوات رأس المال^٥

١. حقوق المساهمين (CET1)

٤٢. تتكون حقوق المساهمين (CET1) من البنود التالية:

٤ بالنسبة للمصدّات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية، سيتم تطبيق هذه المصدّات على مستوى مجمع. وبالإضافة إلى ذلك، قد يقوم بنك الكويت المركزي بتطبيق المصدّات على كل مستوى من أجل الحفاظ على الموارد في مناطق محددة من المجموعة.
٥ يقصد عند استخدام مصطلح بنك في هذا القسم البنك أو المجموعة المصرفية أو المؤسسة الأخرى (أي الشركة القابضة) التي يتم قياس رأس مالها.

أ. الأسهم العادية (Common Shares) الصادرة عن البنك والتي تحقق المعايير اللازمة لاعتبارها أسهم عادية للأغراض الرقابية (أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة (Non Joint Stock Companies).

ب. علاوة الإصدار الناتجة عن إصدار أدوات مشمولة في حقوق المساهمين (CET1).

ج. الأرباح المحتفظ بها (المحتجزة) (Retained Earnings) وهي المبلغ الصافي للأرباح المرحلة من السنوات المالية السابقة، والمعاد استثمارها في الأعمال الرئيسية للبنك والتي يتم إدراجها ضمن حقوق المساهمين (CET1).

د. الدخل المتراكم الشامل والاحتياطيات المعلنة الأخرى (مع مراعاة استبعاد الأرباح والخسائر المرحلية) والتي تمت الموافقة عليها من قبل مدققي الحسابات الخارجيين والموافق عليها من قبل المساهمين، وتخضع معالجة الأرباح غير المتحققة للممارسات المحاسبية المطبقة في دولة الكويت.

هـ. الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجموعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (أي حقوق الأقلية) والتي تستوفي المعايير اللازمة لإدراجها في حقوق المساهمين (CET1) (للرجوع إلى الفقرة ٥٨).

و. التعديلات الرقابية المطبقة لدى احتساب حقوق المساهمين (CET1) والمدرجة ضمن الفقرات من ٦٤ إلى ٨٧.

ز. تستبعد توزيعات الأرباح من حقوق المساهمين (CET1) بما يتفق مع المعايير المحاسبية المطبقة عليها.

٤٣. بالنسبة للبنوك المؤسسة على شكل شركات مساهمة، يجب أن تتحقق معايير التأهيل المذكورة في الفقرة التالية على الأسهم العادية فقط، أما في حالة الشركات غير المساهمة (NON- JOINT STOCK COMPANIES) فيتم وضع ومراجعة المعايير من قبل بنك الكويت المركزي لكل حالة على حدة. وفي الحالات النادرة التي يقوم فيها البنك بإصدار أسهم لا تتمتع بحق التصويت كجزء من حقوق المساهمين (CET1)، يجب أن تكون تلك الأسهم مماثلة للأسهم العادية التي تتمتع بحق التصويت في جميع النواحي باستثناء افتقارها لحقوق التصويت.

٤٤. يجب أن تتوافر الشروط التالية لئتم إدراج أي أداة مالية ضمن حقوق المساهمين (CET1):

أ. أن تعتبر ذات الأولوية الأقل في التوزيعات المستحقة في حال تصفية البنك.

- ب. لها الحق بالمطالبة بالأصول المتبقية بما يتناسب مع نسبة مشاركتها في رأس المال بعد سداد جميع الديون ذات الأولوية في حالة التصفية (أي لها مطالبة متغيرة وليست ثابتة أو محددة بسقف).
- ج. أن تظل قيمتها الأصلية دائمة ولا يمكن دفعها إلا في حالة التصفية. وبغض النظر عن وجود خيار إعادة الشراء أو أي وسائل لتخفيض رأس المال على أسس اختيارية تسمح بها القوانين المطبقة.
- د. أن لا يقوم البنك عند الإصدار بأي عمل قد يفضي إلى نشوء توقعات بأنه سيقوم بإعادة شراء الأداة أو إطفائها أو إلغائها، وأن لا تحتوي الشروط التعاقدية على أي ميزة يمكن أن يفهم منها ذلك.
- هـ. تدفع توزيعات الأرباح من بنود قابلة للتوزيع (بما في ذلك الأرباح المحتفظ بها) ولا يتم النص في شروط وأحكام الاكتتاب في الأداة على ربط مستوى التوزيع بأي شكل من الأشكال بالقيمة المدفوعة عند الإصدار ولا تخضع لسقف تعاقدي.
- و. لا تكون التوزيعات إلزامية بأي حالة من الأحوال وبالتالي فإن عدم دفع التوزيعات لا يعتبر حالة تعثر.
- ز. تدفع التوزيعات فقط بعد تسديد جميع الالتزامات التعاقدية والقانونية وكذلك دفع ما يستحق لأدوات رأس المال ذات الأولوية الأعلى.
- ح. تعتبر القيمة المدفوعة من ضمن رأس المال (أي أنها ليست التزامات) لأغراض التصفية في حالة الإعسار (Insolvency).
- ط. تصنف القيمة المدفوعة كحقوق ملكية وفقاً للمعايير المحاسبية ذات الصلة.
- ي. أن تكون مصدرة ومدفوعة وألا يكون البنك قد مَوَّل شراء الأداة بشكل مباشر أو غير مباشر.
- ك. أن لا تكون القيمة المدفوعة مضمونة أو مغطاة بضمانة من المصدر أو أي جهة ذات علاقة به، أو تخضع لأي ترتيبات تعزز من درجة أولويتها قانونياً أو اقتصادياً.
- ل. أن تصدر بموافقة ملاك البنك المُصدر سواء مُنحت مباشرةً من قبل الملاك أنفسهم أو من قبل أشخاص مفوضين عنهم.
- م. مفصح عنها بشكل واضح ومنفصل في الميزانية العمومية للبنك.

٦ يمكن أن تتضمن الجهة ذات العلاقة الشركة الأم، شركة شقيقة، شركة تابعة أو أي شركة زميلة أخرى، وتعتبر الشركة القابضة طرف ذو علاقة بغض النظر عما إذا كانت جزء من المجموعة المصرفية.

٢. رأس المال الإضافي ((Additional Tier 1 (AT1))

٤٥. يتكون رأس المال الإضافي (AT1) من مجموع البنود التالية:

- أ. الأدوات المالية الصادرة عن البنك التي تحقق عناصر الإدراج في رأس المال الإضافي (AT1)، وفقاً للشروط الواردة في الفقرة التالية (غير مدرجة ضمن حقوق المساهمين (CET1)).
- ب. علاوة الإصدار الناتجة عن إصدار أدوات مالية ضمن رأس المال الإضافي (AT1).
- ج. الأدوات المالية الصادرة عن الشركات التابعة (المجموعة حساباتها مع البنك) والمملوكة من طرف ثالث وتتحقق عناصر الإدراج ضمن رأس المال الإضافي (AT1) وغير مدرجة ضمن حقوق المساهمين (CET1)، (للرجوع إلى الفقرات من ٥٨ إلى ٦٣ للمعايير ذات العلاقة).
- د. التعديلات الرقابية المستخدمة لاحتساب رأس المال الإضافي (AT1).

أ. الأدوات المالية المصدرة من البنك والمستوفية لمعايير رأس المال الإضافي (AT1)

٤٦. يجب أن تتوافر الشروط التالية كحد أدنى في الأدوات المالية الصادرة عن البنك حتى يتم إدراجها ضمن رأس المال الإضافي (AT1):

- أ. مصدرة ومدفوعة بالكامل.
- ب. لها أولوية أقل من حقوق المودعين والدائنين العامين والقروض المساندة (Subordinated Debt).
- ج. غير مضمونة وغير مغطاة بكفالة من المصدر أو أي طرف ذو علاقة، أو تحتوي على أي ترتيبات يمكن أن تعزز من أولويتها قانونياً أو اقتصادياً مقابل دائني البنك الآخرين.
- د. أن تكون دائمة أي ليس لها تاريخ استحقاق ولا يمكن تعديل قيمتها، ولا تتضمن شروط تشجيعية للسداد المبكر.
- هـ. تتضمن خيار السداد المبكر بناءً على طلب البنك المصدر فقط، ولا يجوز ممارسة هذا الخيار قبل خمس سنوات من تاريخ الإصدار. وفي هذا الشأن، يراعى ما يلي:
 ١. يجب الحصول على موافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي قبل ممارسة خيار السداد.
 ٢. ألا يوحى البنك بأي توقعات تتعلق بإمكانية السداد عند الإصدار.
 ٣. ولا يجوز للبنك ممارسة خيار حق السداد إلا إذا:

- أ. قام باستبدال الأداة المسددة برأس مال ذو جودة مماثلة أو أعلى، وعلى أن يتم الاستبدال بشروط مناسبة لقدرة البنك المالية.^٧ أو
- ب. أن يكون مستوى كفاية رأس المال لدى البنك أعلى من المتطلبات الرقابية بعد ممارسة حق السداد.^٨
- و. يجب الحصول على الموافقة المسبقة من بنك الكويت المركزي قبل القيام بعملية السداد. وبخلاف هذا لا يجوز للبنك إعطاء أي تعهدات أو وعود بإمكانية الحصول على موافقة البنك المركزي.
- ز. خيار توزيع الأرباح / دفع الفوائد:
١. للبنك الحق في جميع الأوقات بإلغاء توزيع الأرباح / دفع الفوائد.^٩
 ٢. لا تكون التوزيعات إلزامية بأي حالة من الأحوال وبالتالي فإن عدم دفع التوزيعات لا يعتبر حالة تعثر.
 ٣. للبنك الحق في استخدام الدفعات الملغاة لتسديد التزامات استحققت.
 ٤. إلغاء توزيع الأرباح / دفع الفوائد على حملة رأس المال الإضافي لا يتسبب في فرض أي قيود على البنك إلا فيما يتعلق بتوزيعات الأرباح لحملة الأسهم العادية.
 - ح. يتم توزيع الأرباح / دفع الفوائد من خلال البنود القابلة للتوزيع.
 - ط. لا يجوز أن يكون توزيع الأرباح / دفع الفوائد للأداة، ذو حساسية للوضع الائتماني للمصدر (أي أن لا يتم إعادة النظر في توزيع الأرباح أو دفع الفوائد في حال تخفيض التصنيف الائتماني (Credit Rating) للبنك أو المجموعة المصرفية).
 - ي. في حالة التصفية، لا تعتبر هذه الأدوات كالتزامات (Liabilities) إذا ما أدى ذلك إلى زيادة جانب الالتزامات على الأصول أخذاً في الاعتبار القوانين السارية.
 - ك. يجب أن تتضمن الأدوات المصنفة كالتزامات للأغراض المحاسبية خاصية امتصاص الخسائر إما عن طريق:
١. التحول إلى أسهم عادية وفقاً لمؤشر موضوعي محدد مسبقاً (Pre-specified Trigger Point). أو
 ٢. آلية للشطب يتم من خلالها توزيع الخسائر على الأداة المالية وفقاً لمؤشر محدد مسبقاً. ويكون للشطب التأثيرات التالية:
- أ. تخفيض قيمة المطالبة على الأداة في حالة التصفية.
 - ب. تخفيض القيمة المدفوعة إذا ما تم ممارسة خيار السداد.

٧ يجوز تزامن استبدال الأداة الجديدة مع إطفاء الأداة القديمة لكن لا يجوز أن يحدث بعده.

٨ إذا تم تنفيذ خيار السداد فإن عملية تقييم كفاية رأس مال البنك تخضع للتحقق من قبل بنك الكويت المركزي.

٩ للبنك الحق في جميع الأوقات في إلغاء توزيع الأرباح / دفع الفوائد، وعليه تمنع دوافع توزيع الأرباح (Dividend Pushers).

- ج. تخفيض جزئي أو كلي لقيمة الفائدة أو التوزيعات على الأداة.
- ل. لا يجوز للبنك أو أي جهة أخرى يسيطر عليها البنك القيام بشراء هذه الأدوات، كما لا يجوز للبنك القيام بتمويل شراء هذه الأدوات بشكل مباشر أو غير مباشر.
- م. يجب ألا تتضمن الأداة أي شروط تُعيق إعادة الرسملة مثل شروط تتطلب من المصدر تعويض المساهم إذا تم إصدار أداة أخرى بسعر أقل ضمن إطار زمني معين.
- ن. في حال كانت الأداة صادرة عن البنك أو المجموعة التي يتبع لها البنك (على سبيل المثال الإصدار من خلال منشأة ذات غرض خاص "SPV")، فيجب أن تكون العوائد متاحة فوراً ودون قيد أو شرط للبنك^{١٠} أو للشركة الأم التي يتبع لها البنك وفي شكل يحقق تضمينها في رأس المال الإضافي (AT1).

ب. علاوة الإصدار الناتجة عن إصدار أدوات مالية ضمن رأس المال الإضافي (AT1)

٤٧. علاوة الإصدار غير المؤهلة للإدراج كجزء من حقوق المساهمين (CET1)، يسمح بإدراجها ضمن رأس المال الإضافي (AT1) إذا نتجت عن أسهم مدرجة ضمن رأس المال الإضافي (AT1).

٣. رأس المال المساند (الشريحة ٢)

٤٨. يتكون رأس المال المساند (الشريحة ٢) من مجموع البنود أدناه:

- أ. الأدوات المصدرة من البنك والتي تحقق شروط الإدراج ضمن الشريحة الثانية، ولا تكون مدرجة ضمن الشريحة الأولى من رأس المال.
- ب. علاوة الإصدار الناتجة عن إصدار أدوات مدرجة ضمن رأس المال المساند (الشريحة ٢).
- ج. الأدوات المالية المصدرة من شركات تابعة تُجمع بياناتها مع البنك يملكها طرف ثالث وتحقق معايير الإدراج في رأس المال المساند (الشريحة ٢) وليست مدرجة في الشريحة ١ (للرجوع إلى الفقرات من ٥٨ إلى ٦٣).
- د. المخصصات العامة كما هو موضح في الفقرة ٥١.
- هـ. التعديلات الرقابية المطبقة في احتساب رأس المال المساند (الشريحة ٢).

١٠ يقصد بالوحدة العاملة الوحدة المنشأة لتنفيذ الأعمال مع العملاء بقصد تحقيق ربح من خلال نفس الوحدة.

أ. الأدوات المالية المصدرة من البنك والمستوفية لمعايير رأس المال المساند (الشريحة ٢)

٤٩. يجب أن تتوافر الشروط التالية كحد أدنى في الأدوات المصدرة من البنك حتى يتم إدراجها ضمن رأس المال المساند (الشريحة ٢):

- أ. مصدرة ومدفوعة بالكامل.
- ب. تقع في أولوية أقل من حقوق المودعين والدائنين العامين.
- ج. غير مضمونة وغير مغطاة بكفالة من المصدر أو أي طرف ذو علاقة، أو تحتوي على ترتيبات يمكن أن تعزز من أولويتها مالياً أو قانونياً مقابل دائني البنك الآخرين.
- د. الاستحقاق:
 ١. ألا يقع موعد استحقاقها الأصلي قبل خمسة سنوات.
 ٢. يتم إطفاء القيمة المتبقية والمحسوبة في رأس المال الرقابي خلال خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق بطريقة القسط الثابت.
 ٣. أن لا تكون الأداة المالية خاضعة لتعديلات قد تزيد من قيمتها أو تتضمن أية شروط تشجيعية للتسديد المبكر.
 - هـ. تتضمن خيار السداد المبكر بناءً على طلب البنك المصدر فقط، ولا يجوز ممارسة هذا الخيار قبل مرور خمس سنوات على الأقل من تاريخ الإصدار. وفي هذا الشأن، يراعى ما يلي:
 ١. يجب الحصول على موافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي قبل ممارسة خيار السداد.
 ٢. ألا يوحي البنك عند الإصدار بأي توقعات تتعلق بإمكانية السداد المبكر^{١١}.
 ٣. ولا يجوز للبنك ممارسة خيار حق السداد إلا إذا:
 - أ. قام باستبدال الأداة المسددة برأس مال ذو جودة ماثلة أو أعلى، وعلى أن يتم الاستبدال بشروط مناسبة لقدرة البنك المالية^{١٢}. أو
 - ب. أن يكون مستوى كفاية رأس المال لدى البنك أعلى من المتطلبات الرقابية بعد ممارسة حق السداد^{١٣}.
 - و. أن لا يكون للمستثمر (حامل الأداة المالية) الحق في تعجيل الدفعات المالية المستقبلية (التوزيعات أو أصل المبلغ) إلا في حالة الإفلاس أو التصفية.

١١ إن خيار السداد المبكر للأداة المالية بعد خمس سنوات وقبل البدء باستخدام نسب الإطفاء لا يعتبر حافزاً للإسترداد، إذا لم يقم البنك بعمل أي شيء لخلق توقعات بأنه سيقوم بممارسة هذا الخيار.

١٢ يجوز تزامن استبدال الأداة الجديدة مع إطفاء الأداة القديمة لكن لا يجوز أن يحدث بعده.

١٣ إذا تم تنفيذ خيار السداد فإن عملية تقييم كفاية رأس مال البنك تخضع للتحقق من قبل بنك الكويت المركزي.

ز. لا يجوز أن يكون توزيع الأرباح / دفع الفوائد للأداة، ذو حساسية للوضع الائتماني للمصدر (أي أن لا يتم إعادة النظر في توزيع الأرباح أو دفع الفوائد في حال تخفيض التصنيف الائتماني للبنك أو المجموعة المصرفية).

ح. لا يجوز للبنك أو أي جهة أخرى يسيطر عليها البنك، القيام بشراء هذه الأدوات، كما لا يجوز للبنك القيام بتمويل شراء هذه الأدوات بشكل مباشر أو غير مباشر.

ط. في حال كانت الأداة مصدرية من البنك أو المجموعة التي يتبع لها البنك (على سبيل المثال الإصدار من خلال منشأة ذات غرض خاص "SPV") فيجب أن تكون العوائد متاحة فوراً ودون قيد أو شرط للبنك أو للشركة الأم التي يتبع لها البنك وفي شكل يحقق تضمينها في رأس المال المساند (الشريحة ٢).

ب. علاوة الإصدار الناتجة عن إصدار أدوات مالية ضمن رأس المال المساند (الشريحة ٢)

٥٠. يسمح بإدراج علاوة الإصدار، غير المؤهلة للإدراج ضمن الشريحة الأولى، ضمن الشريحة الثانية إذا كانت الأسهم التي أدت إلى ظهور هذه العلاوة مؤهلة للإدراج في رأس المال المساند (الشريحة ٢).

ج. المخصصات العامة (البنوك التي تستخدم الأسلوب القياسي لمخاطر الائتمان)

٥١. المخصصات العامة المحتفظ بها لمقابلة الخسائر المستقبلية غير المحددة في الوقت الحالي، متوفرة لتغطية الخسائر التي قد تنشأ لاحقاً، لذلك يتم إدراجها في العناصر ذات الأولوية الأقل لرأس المال بحد أقصى نسبته ١,٢٥% من إجمالي الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان. أما الرصيد المتبقي الذي يزيد على نسبة ١,٢٥%، فيجب أن يتم استقطاعه من إجمالي أصول البنك المرجحة بمخاطر الائتمان.

٤. متطلبات خاصة امتصاص الخسائر في حالة عدم جدوى الاستمرار

٥٢. يجب أن تتضمن الشروط الخاصة بالأدوات المصدرية (من غير الأسهم العادية)، كجزء من الشريحتين الأولى أو الثانية للبنوك المرخصة، شروطاً تضمن إمكانية شطب الأداة أو تحويلها إلى حقوق مساهمين بناءً على قرار من بنك الكويت المركزي وذلك في حالة وقوع أحداث معينة (Trigger Events) (للرجوع إلى الفقرتين ٥٤ و ٥٥).

٥٣. أي تعويض يتم دفعه لحملة هذه الأدوات، كنتيجة للشطب، يجب أن يتم فوراً في صورة أسهم عادية. ويتعين على البنك في جميع الأوقات وبصفة مستمرة الاحتفاظ بجميع الموافقات والتفويضات المسبقة اللازمة التي تمكنه من إصدار العدد اللازم من الأسهم عندما يتطلب الأمر تعويض حملة هذه الأدوات.

أ. الأحداث الخاصة بشطب أو تحويل الأدوات (Trigger Events)

٥٤. يشترط لشطب أو تحويل هذه الأدوات وجود أي مما يلي: (١) صدور تعليمات من بنك الكويت المركزي للبنك المصدر بشطب أو تحويل هذه الأدوات استناداً إلى عدم جدوى الاستمرار. أو (٢) حاجة البنك إلى ضخ أموال في رأس ماله بشكل عاجل (Emergency Intervention)، والتي من دونها يصبح البنك في مرحلة عدم جدوى الاستمرار.

٥٥. وفي كل الأحوال، فإنه يجب إصدار الأسهم الجديدة لحملة هذه الأدوات قبل التدخل أو زيادة رأس المال.

ب. المعالجة على مستوى المجموعة

٥٦. عندما يكون البنك المصدر جزءاً من مجموعة بنكية، ويرغب في اعتبار الأداة جزءاً من رأس مال المجموعة، إضافة إلى رأس ماله الخاص بشكل منفرد (غير مجمع)، فيجب أن تتضمن شروط الأداة شروطاً إضافية خاصة بأحداث شطب أو تحويل الأدوات (Additional Trigger Events). فبالإضافة إلى الشروط المذكورة في الفقرة ٥٤، يجب أن تشمل الشروط الإضافية صدور قرار شطب الأداة من قبل السلطات الرقابية في البلد الأجنبي.

٥٧. وفي هذه الحالة، أي أسهم تصدر لتعويض حملة الأداة، يجب أن تكون إما أسهم عادية للبنك المصدر أو الشركة الأم للمجموعة البنكية.

٥. حقوق الأقلية ورأس المال المصدر من قبل الشركات التابعة المجموعة

أ. الأسهم العادية المصدرة من قبل الشركات التابعة المجموعة

٥٨. يمكن الاعتراف بحقوق الأقلية الناشئة عن إصدار أسهم عادية من قبل شركة تابعة مجموعة بالكامل ضمن حقوق المساهمين (CET1) لرأس المال في حال توافر الشروط التالية: (١) أن تتوافر في هذه الأدوات كافة الشروط المطلوبة في الأسهم العادية والمذكورة في الفقرة ٤٤. و (٢) أن تكون الشركة المصدرة هي بنك^١. ويتم احتساب حقوق الأقلية^٥ كما يلي:
- أ. مجموع حقوق الأقلية التي تحقق الشروط أعلاه مطروحاً منه الفائض في حقوق المساهمين (CET1) للشركة التابعة الذي يخص المساهمين من أصحاب حقوق الأقلية.
- ب. يحتسب الفائض في حقوق المساهمين (CET1) من رأس مال الشركة التابعة كما يلي: حقوق المساهمين (CET1) للشركة التابعة مطروحاً منه القيمة الأقل من أي من الآتي: (١) الحد الأدنى لرأس المال المطلوب من الشركة التابعة على شكل حقوق المساهمين (CET1) مضافاً إليه المصدات الرأسمالية التحوطية. و (٢) الجزء المجمع الخاص بالشركة التابعة في متطلبات حقوق المساهمين (CET1) مضافاً إليه المصدات الرأسمالية التحوطية الخاصة بالشركة التابعة.
- ج. يحتسب مبلغ الفائض في حقوق المساهمين (CET1) الذي يخص حقوق الأقلية بضرب الفائض في حقوق المساهمين (CET1) بنسبة ملكية أصحاب حقوق الأقلية في حقوق المساهمين (CET1).

يتضمن الملحق "ر" مثلاً توضيحياً على حقوق الأقلية (مثال ١).

١٤ إن الهدف من هذه الفقرة أن أي مؤسسة تخضع لنفس المعايير الاحترازية ولنفس مستوى الرقابة الذي تخضع له البنوك تعتبر بنكاً وفي هذا الإطار وأخذاً بالاعتبار الإطار الرقابي وشروط الترخيص، فإن مصطلح بنك سيشمل فقط البنوك المرخصة (الإسلامية والتقليدية) المسموح لها بقبول الودائع، أي أن بنوك الاستثمار لا تدخل ضمن تعريف البنك.

١٥ يتم استثناء حقوق الأقلية في الشركة التابعة التي تكون بنكاً من حقوق الملكية للأسهم العادية للشركة الأم (البنك)، إذا كانت الشركة الأم (البنك) أو شركة تابعة لها قد أبرمت أي ترتيبات لتمويل استثمارات حقوق أقلية مباشرة أو غير مباشرة في الشركة التابعة سواء من خلال منشأة ذات غرض خاص أو من خلال ترتيبات أخرى. وتكون المعالجة المبينة أعلاه متاحة فقط حينما تكون كافة الاستثمارات في حقوق الأقلية للشركة التابعة للبنك متمثلة فقط بمساهمات حقوق أقلية أصلية من قبل طرف ثالث في الشركة التابعة.

ب. رأس المال المؤهل كشريحة أولى المصدر من شركات تابعة مجمعة

٥٩. يمكن الاعتراف بأدوات رأس المال الأساسي (الشريحة ١) المصدرة من شركات تابعة للبنك مجمعة بالكامل لطرف ثالث من المستثمرين (بما في ذلك المبالغ المبينة ضمن الفقرة ٥٨) في رأس المال الأساسي (الشريحة ١) فقط إذا كانت الأداة، كما لو أنها مصدرة من البنك المرخص، تحقق جميع متطلبات الإدراج في رأس المال الأساسي (الشريحة ١). ويحتسب المبلغ المعترف به في الشريحة الأولى على النحو التالي:

أ. مجموع الشريحة الأولى للشركة التابعة المملوكة لطرف ثالث مطروحاً منه مبلغ الفائض في الشريحة الأولى الذي يخص الطرف الثالث.

ب. يحتسب الفائض في رأس المال الأساسي (الشريحة ١) من رأس مال الشركة التابعة كما يلي: رأس المال الأساسي (الشريحة ١) للشركة التابعة مطروحاً منه القيمة الأقل من أي من الآتي: (١) الحد الأدنى لرأس المال المطلوب من الشركة التابعة على شكل رأس المال الأساسي (الشريحة ١) مضافاً إليه المصدات الرأسمالية التحوطية. و(٢) الجزء المجمع الخاص بالشركة التابعة في متطلبات رأس المال الأساسي (الشريحة ١) مضافاً إليه المصدات الرأسمالية التحوطية الخاصة بالشركة التابعة.

ج. يحتسب مبلغ الفائض في رأس المال الأساسي (الشريحة ١) الذي يخص حقوق الأقلية بضرب الفائض في رأس المال الأساسي (الشريحة ١) بنسبة ملكية أصحاب حقوق الأقلية في رأس المال الأساسي (الشريحة ١).

٦٠. يتم إستبعاد القيمة المعترف بها في حقوق المساهمين (CET1) ضمن الفقرة ٥٨ من قيمة رأس المال الأساسي (شريحة ١) التي يعترف بها ضمن رأس المال الإضافي من (AT1).

يتضمن الملحق "ر" مثلاً توضيحياً على حقوق الأقلية (مثال ١).

ج. رأس المال المؤهل كشريحة أولى وشريحة ثانية المصدر من الشركات التابعة المجمعة

٦١. يمكن الاعتراف بإجمالي أدوات رأس المال (الشريحة ١ + الشريحة ٢) المصدرة من شركات تابعة للبنك مجمعة بالكامل والمملوكة من طرف ثالث من المستثمرين (بما في ذلك المبالغ المبينة ضمن الفقرتين ٥٨ و ٥٩) في إجمالي رأس المال فقط إذا كانت الأداة، كما لو أنها مصدرة من البنك

المرخص، تحقق جميع متطلبات الإدراج في رأس المال الأساسي (الشريحة ١) أو رأس المال المساند (الشريحة ٢). ويتحسب المبلغ المعترف به في إجمالي رأس المال على النحو التالي:

أ. مجموع أدوات رأس المال المصدرة لطرف ثالث مطروحاً منه مبلغ الفائض في إجمالي رأس المال الذي يخص الطرف الثالث.

ب. يحتسب الفائض في إجمالي رأس مال الشركة التابعة كما يلي: إجمالي رأس المال الخاص بالشركة التابعة مطروحاً منه القيمة الأقل من أي من الآتي: (١) الحد الأدنى لرأس المال المطلوب من الشركة التابعة مضافاً إليه المصدات الرأسمالية التحوطية. و (٢) الجزء المجمع الخاص بالشركة التابعة في متطلبات رأس المال مضافاً إليه المصدات الرأسمالية التحوطية الخاصة بالشركة التابعة.

ج. يحتسب مبلغ الفائض في إجمالي رأس المال الذي يخص حقوق الأقلية بضرب الفائض في إجمالي رأس المال بنسبة ملكية أصحاب حقوق الأقلية في إجمالي رأس المال.

٦٢. تستبعد من قيمة رأس المال الإجمالي المعترف به ضمن الشريحة الثانية المبالغ المعترف بها في حقوق المساهمين (CET1) وفق الفقرة ٥٨ والمبالغ المعترف بها في رأس المال الإضافي (AT1) وفق الفقرتين ٥٩ و ٦٠.

يتضمن الملحق "ر" مثلاً توضيحياً على حقوق الأقلية (مثال ١).

٦٣. عندما يكون رأس المال المملوك لمستثمري الطرف الثالث مصدراً من خلال منشأة ذات غرض خاص (SPV) فلا يتم تضمين ذلك في حقوق المساهمين (CET1)، إلا أنه يمكن تضمينه في رأس المال الإضافي المجمع في الشريحة الأولى أو في الشريحة الثانية ويعامل كما لو أن البنك المرخص قام بهذا الإصدار مباشرة للطرف الثالث فقط في حال تحقيقه لمعايير الإدراج في رأس المال الإضافي أو في الشريحة الثانية. ويجب أن يكون الأصل الوحيد للمنشأة ذات الأغراض الخاصة (SPV) يتمثل في استثمارها برأس مال البنك وبشكل يحقق جميع معايير الإدراج أو يتجاوزها من ناحية الجودة^{١٦} (للرجوع إلى الفقرتين "٤٦ ن. و ٤٩ ط"). وفي الحالات التي يتم فيها إصدار رأس المال للطرف الثالث من خلال المنشأة ذات الأغراض الخاصة (SPV) عن طريق شركة تابعة للبنك مجمعة بالكامل، فيمكن معاملة هذا الإصدار، إذا حقق متطلبات هذه الفقرة، كما لو أن الشركة التابعة نفسها أصدرته للطرف الثالث

١٦ الأصول التي تخص المنشأة ذات الأغراض الخاصة يمكن استثنائها من عمليات التقييم إذا كانت ضئيلة.

وبالتالي يمكن إدراجه ضمن رأس المال الإضافي المجمع للبنك في الشريحة الأولى أو في الشريحة الثانية وفقاً للمعالجة المبينة في الفقرتين ٥٩ و ٦١.

٦. الاستقطاعات والتعديلات الرقابية

٦٤. يحدد هذا القسم الاستقطاعات والتعديلات الرقابية التي تطبق على رأس المال الرقابي، وفي معظم الحالات يتم تطبيق هذه التعديلات عند احتساب حقوق المساهمين (CET1).

أ. الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى (باستثناء حقوق خدمة الرهونات العقارية)

٦٥. يتعين استقطاع الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى عند احتساب حقوق المساهمين (CET1) بما في ذلك الشهرة المتضمنة في تقييم الاستثمارات الهامة في رؤوس أموال المؤسسات المصرفية والمالية وشركات التأمين التي تكون خارج نطاق التجميع للأغراض الرقابية. هذا باستثناء حقوق خدمة الرهونات العقارية، فإن القيمة التي تستقطع تكون صافية من أي ضريبة مؤجلة مدرجة في جانب الالتزامات، والتي يتم استثنائها إذا حصل تدنٍ في قيمة الأصول غير الملموسة وفقاً للمعايير المحاسبية المرعية. أما القيمة التي تستقطع من حقوق خدمة الرهونات العقارية فهي مبينة ضمن قسم حدود الاستقطاعات أدناه.

٦٦. على البنوك المرخصة استخدام تعريف الأصول غير الملموسة كما في المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ليتم تحديد الأصول غير الملموسة التي يجب استقطاعها.

ب. الضرائب المؤجلة المدرجة في جانب الأصول (Deferred Tax Assets)

٦٧. تستقطع الضرائب المؤجلة المدرجة في جانب الأصول (DTAs)، والتي تعتمد على الربحية المستقبلية للبنك، من حقوق المساهمين (CET1). ويمكن عمل تقاص بين الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول والضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الالتزامات إذا كانت الاثنان تعودان لضرائب متعلقة بنفس السلطة الضريبية وأن يكون التقاص (Offsetting) مسموحاً به من قبل السلطات الضريبية المعنية. وعندما تكون الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول تتعلق بفروقات مؤقتة، مثل مخصص خسائر ائتمانية، فإن المبلغ الذي يستقطع مبين في القسم الخاص بـ "حدود الاستقطاعات". كما تستقطع بالكامل الأصول الأخرى المماثلة (أمثلة: مبالغ الضرائب المدفوعة مقدماً) بالصافي من أي ضريبة مؤجلة مدرجة في جانب الالتزامات كما هو مبين أعلاه. وعند إجراء التقاص بين الضرائب

المؤجلة المدرجة في جانب الأصول والالتزامات، فإنه يجب أن يستثنى منها تلك المبالغ الخاصة باستقطاعات الشهرة والأصول غير الملموسة ومخصصات مكافأة نهاية الخدمة، حيث يتم توزيع هذه المبالغ بالنسبة والتناسب ما بين الضرائب المؤجلة على جانب الأصول وإجمالي الضرائب التي تم استقطاعها على جانب الأصول بالكامل.

٦٨. إذا تم دفع ضريبة أكثر من المستحق، أو تم تحميل خسائر السنة الحالية على سنوات سابقة (كما مسموح به لدى بعض الدول)، فإن هذا قد يؤدي إلى ظهور مطالبة أو ذمم مدينة على دائرة ضريبة الدخل. وحيث أن استرداد مثل هذه المبالغ (الذمم) لا يعتمد على الربحية المستقبلية للبنك، فإنها تخضع لأوزان مخاطر الدول.

ج. احتياطي التحوط للتدفقات النقدية

٦٩. لا يُحتسب احتياطي التحوط للتدفقات النقدية، والذي يخص التحوط لبند لم يتم تقييمها بالقيمة العادلة في الميزانية العمومية (بما في ذلك التدفقات النقدية المتوقعة)، ضمن حقوق المساهمين (CET1). وهذا يعني أن المبالغ الموجبة لهذه التدفقات تستقطع والسالبة تضاف.

٧٠. تحدد المعالجة في الفقرة السابقة عناصر احتياطي التحوط للتدفقات النقدية التي لا يعترف بها وذلك لأغراض احترازية. أي يتم التخلص من العنصر الذي يسبب تذبذباً غير حقيقي في حقوق المساهمين حيث أنه في هذه الحالة يعكس الاحتياطي جانباً واحداً (القيمة العادلة للأداة المشتقة وليس التغيرات في القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية المتحوط لها).

د. الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريق

٧١. عند احتساب حقوق المساهمين (CET1)، فإنه لا يتم الاعتراف بأي زيادة في رأس المال تنتج عن عمليات التوريق، مثل تلك المتعلقة بالدخل المستقبلي الهامشي المتوقع والتي ينتج عنها ربحاً من البيع.

هـ. الأرباح والخسائر المتركمة الناتجة عن التغيير في مخاطر الائتمان لالتزامات مالية مدرجة بالقيمة العادلة

٧٢. عند احتساب حقوق المساهمين (CET1)، فإنه لا يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيير في القيمة العادلة للالتزامات بسبب تغيير المخاطر الائتمانية للبنك نفسه.

و. استثمارات في أسهم البنك نفسه (أسهم الخزينة)

٧٣. تستقطع جميع استثمارات البنك في أسهمه، سواء المحتفظ بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، عند احتساب حقوق المساهمين (CET1) (إلا إذا كانت غير معترف بها أصلاً وفق المعايير المحاسبية ذات العلاقة). إضافة إلى ذلك، يجب استقطاع أي التزام تعاقدي على البنك لشراء أسهمه عند احتساب حقوق المساهمين (CET1). وتطبق هذه المعالجة بغض النظر عما إذا كان الانكشاف يخص المحفظة المصرفية (Banking Book) أو محفظة المتاجرة (Trading Book). هذا بالإضافة إلى ما يلي:

- أ. تستقطع المراكز الفائضة بعد أن يطرح منها المراكز المكشوفة لنفس الانكشاف فقط إذا كانت المراكز المكشوفة لا تتطوي على مخاطر طرف مقابل.
- ب. يتعين على البنوك أن تأخذ بالاعتبار استثماراتها في مؤشرات الأوراق المالية لاستقطاع أي انكشافات تخص أسهم البنك نفسه، ويجوز تصفية إجمالي المراكز الفائضة في أسهم البنك الناتجة من تملك حصص في مؤشرات الأوراق المالية مقابل المراكز المكشوفة في أسهم البنك الناتجة عن الاستثمار في نفس المؤشر (الذي يخضع لمتطلبات رأس المال لمخاطر ائتمان الطرف المقابل ذات الصلة).

٧٤. إن هذا الاستقطاع ضرورياً لتجنب الاحتساب المزدوج لرأس مال البنك. وتهدف هذه المعالجة للتخلص من أي ازدواجية في الاحتساب ناتجة عن الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة في المؤشرات والاستثمارات المستقبلية التي قد تنتج عن التزامات تعاقدية لشراء أسهم البنك نفسه.

٧٥. وباستخدام نفس المنهجية المبينة أعلاه، يتعين على البنوك استقطاع استثماراتها في رأس مالها الإضافي (AT1) عند احتساب رأس المال الإضافي (AT1) وكذلك استقطاع استثماراتها في رأس مالها المساند (الشريحة ٢) عند احتساب رأس المال المساند (الشريحة ٢).

ز. الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين

٧٦. تستقطع بالكامل الاستثمارات المتبادلة في رؤوس الأموال التي تتم بهدف تضخيم رؤوس أموال البنوك. ويتعين على البنوك المرخصة استخدام طريقة "Corresponding Deduction Approach" لهذه الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك الأخرى والمؤسسات المالية وشركات التأمين الأخرى، حيث يتم الاستقطاع من نفس مكون رأس المال المؤهل إذا كان قد صدر عن البنك نفسه.

ح. الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التجميع الرقابي ولا يملك فيها البنك أكثر من ١٠% من رأس المال المصدر على شكل أسهم عادية لتلك المؤسسة

٧٧. تطبق التعديلات الرقابية المبينة ضمن هذا القسم على الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التجميع الرقابي ولا يملك فيها البنك أكثر من ١٠% من رأس المال المصدر على شكل أسهم عادية لتلك المؤسسة. يضاف إلى ذلك ما يلي:

- أ. الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة^{١٧} والمركبة (Synthetic Holdings of Capital Instruments) من أدوات رأس المال. وعلى سبيل المثال فإنه على البنوك النظر في استثماراتها في مؤشرات الأوراق المالية لتحديد استثماراتها المتضمنة في رأس المال، وإذا وجدت البنوك أن هذه العملية تشكل عبئاً عليها، فإنه يتعين على البنوك تضمين جميع استثماراتها في مؤشرات الأوراق المالية (بنسبة ١٠٠%).
- ب. الاستثمارات سواء أكانت في المحفظة المصرفية أو في محفظة المتاجرة. ويتضمن رأس المال الأسهم العادية وجميع أدوات رأس المال النقدية والمركبة (مثل الديون ذات الأولوية الأقل). وما يدخل في الاحتساب هو صافي المركز الفائض (أي إجمالي المركز الفائض مطروحاً منه المركز المكشوف لنفس الانكشاف) إذا كان استحقاق المركز المكشوف إما مماثل لاستحقاق المركز الفائض أو تبقى على استحقاقه سنة على الأقل.
- ج. تستثنى مراكز الاكتتاب المحتفظ بها لمدة خمسة أيام عمل أو أقل وتضاف تلك التي يحتفظ بها لأكثر من خمسة أيام عمل.

١٧ الاستثمارات غير المباشرة عبارة عن الانكشافات أو جزء من الانكشافات التي إذا خسر حاملها المباشر قيمتها تترتب على البنك خسارة موازية لتلك الخسارة في القيمة لذلك الاستثمار المباشر.

د. إذا كانت أداة رأس المال في المؤسسة التي يستثمر فيها البنك لا تفي بمتطلبات معايير الإدراج ضمن حقوق المساهمين (CET1) أو رأس المال الإضافي (AT1) أو رأس المال المساند (الشريحة ٢) للبنك، فيعتبر رأس المال كأسهم عادية لأغراض هذه التعديلات الرقابية. وإذا كان الاستثمار صادراً عن مؤسسة مالية تخضع للرقابة ولا يدرج الاستثمار ضمن رأس المال الرقابي للمؤسسة المالية فلا يتوجب استقطاع هذا الاستثمار.

هـ. يجوز للبنوك، بموافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي، عدم احتساب بعض الاستثمارات المؤقتة التي قام بها البنك في إطار معالجة أو تقديم مساعدة مالية لمؤسسة في أزمة ضمن هذه الفئة من الاستثمارات.

٧٨. إذا زادت الاستثمارات المذكورة أعلاه بالإجمالي عن ١٠% من حقوق المساهمين للبنك (CET1) (بعد تطبيق كافة التعديلات الرقابية السابقة لهذا الفقرة) فيجب استقطاع المبلغ الذي يزيد على ١٠% من حقوق المساهمين باستخدام طريقة "Corresponding Deduction Approach"، بمعنى أنه يستقطع نفس مكون رأس المال الذي يتأهل به رأس المال إذا كان قد صدر عن البنك نفسه. وبالتالي، يُحتسب المبلغ المستقطع من حقوق المساهمين كإجمالي الاستثمارات التي تزيد على ١٠% من حقوق المساهمين للبنك (كما هو مبين أعلاه) مضروباً بالاستثمارات في حقوق المساهمين كنسبة من مجموع الاستثمارات في رأس المال. ويشكل مماثل، يُحتسب المبلغ المستقطع من رأس المال الإضافي (AT1) كإجمالي الاستثمارات التي تزيد على ١٠% من حقوق المساهمين للبنك (كما هو مبين أعلاه) مضروباً بالاستثمارات في رأس المال الإضافي (AT1) كنسبة من مجموع الاستثمارات في رأس المال. ويُحتسب المبلغ المستقطع من رأس المال المساند (الشريحة ٢) كإجمالي الاستثمارات التي تزيد على ١٠% من حقوق المساهمين للبنك (كما هو مبين أعلاه) مضروباً بالاستثمارات في رأس المال المساند (الشريحة ٢) كنسبة من مجموع الاستثمارات في رأس المال.

٧٩. ضمن منهجية "Corresponding Deduction Approach"، إذا لم تف القيمة المدرجة في شريحة معينة من رأس المال بالمبلغ المطلوب استقطاعه، فيتم استقطاع المتبقي من الشريحة الأعلى مباشرة من رأس المال (مثال: إذا لم يكن لدى البنك رأس مال إضافي كافٍ ضمن رأس المال الإضافي (AT1) لتغطية الاستقطاعات، فيتم استقطاع المبلغ المتبقي من حقوق المساهمين (CET1)).

٨٠. بالنسبة للمبالغ التي تقل عن الحد المقرر (١٠%) والتي لم تستقطع، فإنه يستمر إخضاعها لأوزان المخاطر. وبالتالي فإن الأدوات المالية في محفظة المتاجرة تخضع للقواعد المحددة في مخاطر السوق والأدوات المالية في المحفظة المصرفية تخضع للطريقة القياسية. وبالنسبة لتطبيق أوزان المخاطر، فإنه

يجب توزيع الاستثمارات على أساس نسبة وتناسب بين تلك التي نقل عن الحد المقرر (١٠%) والتي تزيد عنه.

يتضمن الملحق "ر" مثلاً توضيحياً على معالجة هذه الاستثمارات (مثال ٢).

ط. الاستثمارات الهامة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التجميع الرقابي^{١٨}

٨١. تطبق التعديلات الرقابية المبينة ضمن هذا القسم على الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التجميع الرقابي والتي يملك فيها البنك أكثر من ١٠% من رأس المال المصدر على شكل أسهم عادية لتلك المؤسسة أو أن تكون المؤسسة هي شركة تابعة للبنك^{١٩}. يضاف إلى ذلك ما يلي:

- أ. الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة والمركبة (Synthetic Holdings of Capital Instruments) من أدوات رأس المال، وعلى سبيل المثال فإن على البنوك النظر في استثماراتها في مؤشرات الأوراق المالية لتحديد استثماراتها المتضمنة في رأس المال. وإذا وجدت البنوك أن هذه العملية تشكل عبئاً عليها، فإنه يتعين على البنوك تضمين جميع استثماراتها في مؤشرات الأوراق المالية (بنسبة ١٠٠%).
- ب. الاستثمارات سواء أكانت في المحفظة المصرفية أو في محفظة المتاجرة. ويتضمن رأس المال الأسهم العادية وجميع أدوات رأس المال النقدية والمركبة (مثل الديون ذات الأولوية الأقل). وما يدخل في الاحتساب هو صافي المركز الفائض (أي إجمالي المركز الفائض مطروحاً منه المركز المكشوف لنفس الانكشاف) إذا كان استحقاق المركز المكشوف إما مماثل لاستحقاق المركز الفائض أو تبقى على استحقاقه سنة على الأقل.
- ج. تستثنى مراكز الاكتتاب المحتفظ بها لمدة خمسة أيام عمل أو أقل وتضاف تلك التي يحتفظ بها لأكثر من خمسة أيام عمل.
- د. إذا لم تحقق أداة رأس المال للشركة التي يستثمر فيها البنك معايير الإدراج ضمن حقوق المساهمين (CET1) أو رأس المال الإضافي (AT1) أو رأس المال المساند (الشريحة ٢) للبنك، فيعتبر رأس

١٨ الاستثمارات في شركات خارج نطاق التجميع الرقابي يقصد بها استثمارات في شركات لم تجمع حساباتها نهائياً أو لم تجمع حساباتها بشكل يتم معه تضمينها عند احتساب الأصول الموزونة بالمخاطر للمجموعة على أساس مجمع.

١٩ تعرف الشركة التابعة للبنك بأي شركة مسيطر عليها أو تحت سيطرة مشتركة من البنك وتعرف السيطرة بـ ١- الملكية أو الاستثمار في أسهم لها حق التصويت بنسبة ٢٠% أو أكثر لفئة الأدوات المالية التي لها حق التصويت في الشركة، أو ٢- تجمع حساباتها لغرض إعداد التقارير المالية.

المال كأسهم عادية لأغراض هذه التعديلات الرقابية. وإذا كان الاستثمار صادراً عن مؤسسة مالية تخضع للرقابة ولا يدرج الاستثمار ضمن رأس المال الرقابي للمؤسسة المالية فلا يتوجب استقطاع هذا الاستثمار.

هـ. يجوز للبنوك، بموافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي، عدم احتساب بعض الاستثمارات المؤقتة التي قام بها البنك في إطار معالجة أو تقديم مساعدة مالية لمؤسسة في أزمة ضمن هذه الفئة من الاستثمارات.

٨٢. تستقطع جميع الاستثمارات المذكورة في الفقرة ٨١، والتي ليست أسهم عادية، وفقاً لطريقة "Corresponding Deduction Approach". وهذا يعني أن الاستقطاع يجب أن يتم على نفس الشريحة من رأس المال التي يتأهل بها رأس المال فيما لو صدر عن البنك نفسه. وإذا لم تف القيمة الموجودة في شريحة معينة من رأس المال بالمبلغ المطلوب استقطاعه، فيتم استقطاع المتبقي من الشريحة الأعلى مباشرة من رأس المال (مثلاً، إذا لم يكن لدى البنك رأس مال إضافي كاف ضمن رأس المال الإضافي (AT1) لتغطية الاستقطاعات، فيتم استقطاع المبلغ المتبقي من حقوق المساهمين ((CET1)).

٨٣. تخضع الاستثمارات المدرجة في الفقرة ٨١، التي هي عبارة عن أسهم عادية، لمعالجة حدود الاستقطاع المبينة فيما يلي.

ي. حدود الاستقطاع

٨٤. عوضاً عن الاستقطاع الكامل، فيمكن أن يتم الاعتراف جزئياً بأي من البنود التالية عند احتساب حقوق المساهمين (CET1)، ويكون الاعتراف محدوداً بسقف ١٠% من حقوق المساهمين للبنك (بعد إجراء جميع التعديلات الرقابية المنصوص عليها في الفقرات من ٦٤ إلى ٨٢):

- أ. الاستثمارات الهامة في أسهم عادية لمؤسسات مالية غير مجمعة (بنوك وشركات تأمين ومؤسسات مالية أخرى)، (للرجوع إلى الفقرة ٨١).
- ب. حقوق خدمات الرهن العقاري.
- ج. الضرائب المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن فروقات مؤقتة.

٨٥. يتعين على كل بنك مرخص استقطاع الزيادة في القيمة الإجمالية للبنود الثلاثة أعلاه مجتمعة على ١٥% من مجموع حقوق المساهمين (CET1) (محتسبة بعد استقطاع هذه البنود وبعد إجراء التعديلات الرقابية الخاصة بحقوق المساهمين (CET1)). ويتعين على البنك الإفصاح الكامل عن البنود المدرجة في النسبة الإجمالية البالغة ١٥%.

٨٦. يخضع المبلغ الذي لم يتم استقطاعه من البنود الثلاثة عند احتساب حقوق المساهمين (CET1) لوزن مخاطر بنسبة ٢٥٠%.

يتضمن الملحق "ر" مثلاً توضيحاً على معالجة هذه الاستثمارات، (مثال ٣).

ك. الاستقطاعات السابقة من رأس المال

٨٧. تخضع البنود التالية، والتي كانت تخضع لاستقطاع بنسبة ٥٠% من الشريحة الأولى و ٥٠% من الشريحة الثانية (أو كان للبنك الخيار أما باستقطاعها أو بوزنها بمخاطر) ضمن تعليمات بازل (٢)، بوزن مخاطر ١٢٥%:

أ. بعض عمليات التوريق وانكشافات المشتقات الائتمانية.

ب. عدم السداد / عدم التسليم لمعاملات غير معاملات الدفع مقابل التسليم (DVP) أو الدفع مقابل الدفع (PvP)، الملحق "ق".

ج. المبلغ الذي يزيد عن الحد الأقصى المسموح به للتركز الائتماني دون موافقة من بنك الكويت المركزي.

د. الاستثمارات الهامة في المنشآت التجارية (للرجوع إلى الفقرتين ١٩ و ٢٠).

ل. معاملة الاستثمارات في الشركات التابعة المجمعة لأغراض تقارير كفاية رأس المال على أساس غير مجمع (Solo basis)

٨٨. لأغراض تقارير كفاية رأس المال على أساس غير مجمع (Solo Basis)، تكون القواعد التالية هي القواعد العامة لمعاملة الاستثمارات في الشركات التابعة المجمعة بالكامل:

- أ. يتم استقطاع كافة الاستثمارات في رأس مال الشركات التابعة المجمعة بالقيمة الدفترية من الشريحة المعنية من رأس مال البنك.
- ب. تخضع القروض للشركات التابعة، التي تشكل السياق الطبيعي للأعمال، لأوزان مخاطر الائتمان المقررة.
- ج. يتم النظر في القروض للشركات التابعة، التي لا تشكل السياق الطبيعي للأعمال، وفقاً لما يقرره بنك الكويت المركزي على أساس كل حالة على حدة.

٧. متطلبات الإفصاح

٨٩. من أجل تحسين الشفافية لرأس المال الرقابي وتعزيز انضباط السوق، يتعين على البنوك الإفصاح عن الآتي:

- أ. كامل التسويات المتعلقة بعناصر رأس المال الرقابي كما هي موضحة في الميزانية العمومية ضمن البيانات المالية المدققة (للرجوع إلى الفقرات من ٦٥٤ إلى ٦٦٨).
- ب. إفصاح مفصل عن التعديلات الرقابية (للرجوع إلى الفقرة ٦٥٣). وجميع البنود التي لم تستقطع من حقوق المساهمين (CET1) وفقاً للفقرات من ٨٤ إلى ٨٦.
- ج. وصف لجميع الحدود والحدود الدنيا مع تحديد العناصر ذات الأثر الإيجابي وذات الأثر السلبي على رأس المال والتي تخص تلك الحدود.
- د. وصف للخصائص الرئيسية لأدوات رأس المال المصدرة.
- هـ. عند إفصاح البنوك عن النسب التي تتعلق بمكونات رأس المال الرقابي (مثل نسبة حقوق المساهمين (CET1)، نسبة الشريحة الأولى، ونسبة رأس المال بمفهومه الشامل)، فإنه يتعين عليها أن ترفق مع الإفصاح طريقة احتساب هذه النسب بشكل مفصل.

٩٠. على البنوك المرخصة أيضاً نشر الشروط والأحكام الكاملة لجميع الأدوات المالية المدرجة في رأس مالها الرقابي على المواقع الإلكترونية الخاصة بها. (للرجوع إلى الفقرات من ٦٦٩ إلى ٦٧١).

القسم الثاني: الركن الأول - الإنكشافات المرجحة بمخاطر الائتمان

أولاً: الإنكشافات داخل الميزانية العمومية (الأصول) المرجحة بمخاطر الائتمان

أ. متطلبات عامة

٩١. يبين هذا القسم نظام الأوزان الذي تطبقه البنوك المرخصة وذلك لتصنيف مخاطر الائتمان لأغراض احتساب متطلبات رأس المال وفقاً للأسلوب القياسي (Standardized Approach) الذي تم تطويره من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية.
٩٢. يتعين على جميع البنوك المرخصة استخدام الأسلوب القياسي للمخاطر الائتمانية. ومبيناً أدناه بالتفصيل معايير التأهيل لاستخدام هذا الأسلوب.
٩٣. وفقاً للأسلوب القياسي، يجب قياس مخاطر مختلف فئات الإنكشافات داخل الميزانية العمومية (الأصول) وخارج الميزانية العمومية (الالتزامات العرضية) للبنوك المرخصة وفقاً للتصنيفات المحددة من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي، حيثما يكون متوفراً ومطبّقاً، أو أوزان المخاطر المحددة من قبل بنك الكويت المركزي بناءً على معايير قياسية محددة للإنكشافات (مثل طبيعة الإنكشاف وحالة السداد ... إلخ).
٩٤. وفي الحالات التي يتم فيها تحديد أوزان المخاطر من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي، فإنه يجب على البنوك المرخصة فقط استخدام تلك التصنيفات المحددة من قبل تلك المؤسسات (مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي) المعتمدة والمعترف بها من قبل بنك الكويت المركزي، ويتضمن الملحق (ب) معايير الاعتماد وقائمة بمؤسسات التقييم الائتماني الخارجي المعتمدة.
٩٥. تنطبق المتطلبات الواردة في هذا القسم على جميع الإنكشافات الائتمانية للبنوك المرخصة باستثناء الإنكشافات الائتمانية المتعلقة بالأدوات المالية في محفظة المتاجرة والتي يجب أن يتم اعتبارها كجزء من إنكشافات البنوك المرخصة لمخاطر السوق.

ب. المحافظ القياسية (Standard Portfolio)

٩٦. لأغراض تطبيق أوزان المخاطر وفقاً للأسلوب القياسي، فإنه يجب أن يتم تصنيف الانكشافات الائتمانية إلى ١٣ محفظة قياسية، وعلى النحو التالي:

- (١) المطالبات على الدول.
- (٢) المطالبات على المنظمات الدولية.
- (٣) المطالبات على مؤسسات القطاع العام.
- (٤) المطالبات على بنوك التنمية.
- (٥) المطالبات على البنوك.
- (٦) المطالبات على الشركات.
- (٧) المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية (Central Counterparty).
- (٨) بنود نقدية.
- (٩) انكشافات التجزئة.
- (١٠) القروض السكنية المؤهلة.
- (١١) الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها.
- (١٢) انكشافات أخرى.
- (١٣) الانكشافات الناتجة عن التوريد.

٩٧. تعتبر هذه المحافظ الثلاثة عشر حصرية بالكامل. وعليه فإن أي انكشاف يجب أن يتم تصنيفه فقط ضمن أحد هذه المحافظ. وعلى سبيل المثال فإنه يجب أن لا يتم تصنيف أية قروض سكنية مؤهلة تحت بند انكشافات التجزئة. كما أن كلاً من هذه المحافظ تتمتع بمقياسها الخاص لتقييم المخاطر. كما أن تقييم المخاطر للانكشافات بموجب المحافظ (١) إلى (٦) و(١٣) يقوم على أساس التصنيف الائتماني من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي. وقد تم مناقشة هذه التصنيفات بالتفصيل أدناه. وبالنسبة لتقييم المخاطر للانكشافات بموجب المحافظ (٨) إلى (١٢) فقد تم تحديدها بناءً على بعض الخصائص القياسية للانكشافات (مثل طبيعة المقترض وحالة السداد... إلخ). وفيما يتعلق بالانكشافات لأطراف المقابلة المركزية فهي تخضع للمطالبات الرقابية وفقاً للفرقات من ٢٣٧ إلى ٢٥٥.

ج. احتساب المبلغ المرجح بمخاطر الائتمان للانكشافات داخل الميزانية العمومية (الأصول)

٩٨. إن المخاطر الائتمانية للانكشافات التي يجب على البنك المرخص أن يخصص من أجلها رأس مال رقابي يتم قياسها من حيث المبلغ المرجح للانكشافات.

٩٩. يجوز للبنوك المرخصة استخدام تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان (Credit Risk Mitigation) وذلك لتخفيف انكشافها لمخاطر الائتمان. إن تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي لأغراض كفاية رأس المال تتمثل في الضمانات والكفالات والتقاص (وذلك للبنود داخل الميزانية واتفاقيات التقاص الثنائية) وبشرط التقيد بمعايير التأهيل المعتمدة، فإن المبلغ المرجح للانكشاف لمخاطر الائتمان والذي تغطيه أي من هذه التقنيات يمكن تخفيضه. وقد تم مناقشة تفاصيل قائمة تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان ومعايير الاعتراف بها والمدى الذي يمكن فيه لهذه التقنيات تقليل المتطلبات الرأسمالية للانكشاف لمخاطر الائتمان في الفقرات من ٢٥٦ إلى ٢٩٥.

١٠٠. يتم احتساب المبلغ المرجح بالمخاطر من خلال ضرب الانكشاف القائم، مطروحاً منه المخصصات المحددة، إن وجدت، بأوزان المخاطر المطبقة. وبالنسبة للانكشافات المغطاة بتقنيات تخفيف مخاطر الائتمان المؤهلة فإن المبلغ المرجح للانكشافات يمكن تخفيضه بناءً على وسيلة المعالجة المبينة في قسم مخففات مخاطر الائتمان أدناه.

١٠١. من أجل تجنب تكرار احتساب عوامل تعزيز الائتمان، فإنه لا يتم الأخذ بأي من تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان إذا كان أثر المعزز قد انعكس على التصنيف الخاص بإصدار معين. لذلك، لأغراض رأس المال الرقابي، لن يتم الاعتراف بأي مخفف مخاطر ائتمان للمطالبات الخاصة بإصدار معين والذي يكون قد انعكس أثره على التصنيف الائتماني لذلك الإصدار.

د. أوزان المخاطر للمطالبات الفردية داخل الميزانية العمومية

١٠٢. يجب أن يتم تقييم المخاطر المتعلقة بالمحافظ القياسية من (١) إلى (٦) و(١٣) المشار إليها أعلاه بناءً على درجات جودة الائتمان والاعتبارات الأخرى ذات الصلة.

(١) المطالبات على الدول

١٠٣. تعطى المطالبات على الحكومات والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وزن مخاطر بنسبة صفر %.

١٠٤. تعطى المطالبات الخاصة بالدول الأخرى أوزان مخاطر استناداً لدرجات جودة الائتمان (التصنيف السيادي) للدول كما يلي:

جدول ٣ : المطالبات على الدول

درجات جودة الائتمان (التصنيف السيادي) للدول	١	٢	٣	٤	٥	٦	غير مصنف
وزن المخاطر	صفر %	٢٠ %	٥٠ %	١٠٠ %	١٠٠ %	١٥٠ %	١٠٠ %

١٠٥. تعطى المطالبات على الحكومات المحلية، في حال كانت مدعومة بكفالة واضحة مستمرة غير مشروطة وغير قابلة للإلغاء صادرة عن هيئة حكومية سيادية مؤهلة، معامل وزن مخاطر الهيئة الحكومية الداعمة. وفي حال عدم توافر هذه الكفالة تعطى الحكومات المحلية وزن مخاطر وفقاً لتصنيفها الائتماني.

١٠٦. في الحالات التي تسمح فيها الجهة الرقابية الخارجية لبنوكها المحلية بتطبيق معامل وزن مخاطر تفضيلي على المطالبات بالعملة المحلية على دولتها، فإنه يمكن للبنوك المرخصة تطبيق نفس معامل وزن المخاطر التفضيلي على تلك الانكشافات بالعملة المحلية على دولة تلك الجهة الرقابية الخارجية. أما انكشافات تلك الدولة بالعملة الأجنبية فيجب أن تخضع لدرجات جودة الائتمان للدول.

(٢) المطالبات على المنظمات الدولية

١٠٧. تعطى المطالبات على المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولي والبنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية وزن مخاطر بنسبة صفر %.

(٣) المطالبات على مؤسسات القطاع العام

١٠٨. المطالبات على مؤسسات القطاع العام الكويتي وبالدينار الكويتي يجب أن تعامل كمطالبات على الحكومة الكويتية.
١٠٩. المطالبات بالعملة الأجنبية على مؤسسات القطاع العام الكويتي يجب أن يتم وزن مخاطرها بدرجة واحدة أقل من الحكومة الكويتية وهذا يعني وزن مخاطر بنسبة ٢٠%، إلا إذا كانت هذه المطالبات مدعمة بكفالة مستمرة غير مشروطة وغير قابلة للإلغاء من الحكومة الكويتية، وفي هذه الحالة تعطى معامل وزن مخاطر بنسبة صفر%.
١١٠. يجب أن تعامل المطالبات بالعملة المحلية والخاصة بمؤسسات القطاع العام بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمطالبات على تلك الدول إذا كان البنك المركزي أو مؤسسة النقد التابعة لها تتعامل معها كذلك. أما المطالبات بالعملة الأجنبية على تلك المؤسسات فيجب أن يتم وزن مخاطرها بدرجة واحدة أقل من الدولة وهذا يعني وزن مخاطر بنسبة ٢٠%.
١١١. يجب أن يتم وزن مخاطر المطالبات على مؤسسات القطاع العام الأجنبية بدرجة واحدة أقل من دول هذه المؤسسات.
١١٢. تعامل المطالبات على الشركات التجارية المملوكة لمؤسسات القطاع العام كمطالبات على الشركات ويتم تحديد وزن المخاطر بناءً على درجات جودة الائتمان المحددة للشركات في المحفظة القياسية للمطالبات على الشركات.

(٤) المطالبات على بنوك التنمية

١١٣. المطالبات على بنوك التنمية والتي تفي بمعايير التأهيل الواردة أدناه (في الفقرتين ١١٤ و ١١٥) تعطى وزن مخاطر بنسبة صفر%، ويجب إعطاء وزن مخاطر لجميع بنوك التنمية الأخرى على أساس تصنيفات مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي باستخدام درجات جودة الائتمان المطبقة على المطالبات المحددة للبنوك في المحفظة القياسية للمطالبات على البنوك ولكن دون استخدام طريقة المعالجة التفضيلية بالنسبة للمطالبات قصيرة الأجل.

١١٤ . معايير التأهيل لأوزان المخاطر بنسبة صفر % لبنوك التنمية هي :

- أ. تصنيفات عالية الجودة وطويلة الأجل للمصدر. وهذا يعني أن غالبية التصنيفات الخارجية لبنوك التنمية يجب أن تكون (AAA) وفق تصنيف مؤسسة Standard & Poors أو ما يعادلها.
- ب. يتكون هيكل المساهمين من عدد كبير من الدول ذات التصنيف الائتماني طويل الأجل فئة (AA-) وفق تصنيف مؤسسة Standard & Poors أو ما يعادلها أو درجة أفضل، أو أن أغلبية الأموال الخاصة لبنك التنمية هي على هيئة رأس مال مدفوع بالكامل وبنسبة رفع مالي منخفضة.
- ج. دعم قوي من المساهمين يتمثل في مبلغ رأس المال المدفوع من قبل المساهمين إضافة إلى مبلغ رأس المال الإضافي الذي يحق لبنوك التنمية استدعاؤه (إذا دعت الحاجة) لسداد التزاماتها والمساهمات الرأسمالية المستمرة والالتزامات الجديدة من المساهمين السياديين.
- د. مستوى مناسب من رأس المال والسيولة، ويتحدد ذلك على أساس كل حالة على حدة لتقييم ما إذا كانت رؤوس الأموال والسيولة لدى بنوك التنمية مناسبة أم لا.
- هـ. تطبيق متطلبات قانونية صارمة على الإفراض وسياسات مالية متحفظة تشمل ضمن أمور أخرى عملية الموافقة استناداً إلى هيكل الموافقات والملاءة الائتمانية وحدود تركيز المخاطر (لكل دولة وقطاع وانكشاف فردي وفئة ائتمانية) والموافقة على الانكشافات الكبرى من قبل مجلس الإدارة أو لجنة مجلس الإدارة وجداول السداد الثابتة والمراقبة الفعالة على استخدام العوائد وعملية مراجعة الوضع القائم والتقييم الجيد للمخاطر وتكوين المخصصات لخسائر القروض.

١١٥ . وفقاً للمتطلبات أعلاه، فإن بنوك التنمية التالية مؤهلة لوزن مخاطر بنسبة صفر %:

- International Bank for Reconstruction and Development (IBRD).
- International Finance Corporation (IFC).
- The Asian Development Bank (ADB).
- The African Development Bank (AFDB).
- The European Bank for Reconstruction and Development (EBRD).
- The Inter-American Development Bank (IADB).
- The European Investment Bank (EIB).
- The European Investment Fund (EIF).
- The Nordic Investment Bank (NIB).
- The Caribbean Development Bank (CDB).

- The Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA).
- The International Finance Facility for Immunisation (IFFIm).
- The Islamic Development Bank (IDB).
- Arab Monetary Fund (AMF).
- The Council of Europe Development Bank (CEDB).
- The Arab Bank for Economic Development in Africa (ABEDA).
- Council of European Resettlement Fund (CERF).
- The Kuwait Fund for Arab Economic Development (KFAED).

(٥) المطالبات على البنوك

١١٦. المطالبات على البنوك المرخصة، بما في ذلك فروعها الخارجية، يجب أن يتم تخصيص وزن مخاطر بدرجة أقل من تلك المخصصة للمطالبات على الحكومة الكويتية. وهذا يعني تطبيق وزن مخاطر يبلغ ٢٠%. أما المطالبات على البنوك الأجنبية بما في ذلك البنوك التابعة للبنوك الكويتية خارج الكويت (Subsidiaries) فيجب أن يتم تخصيص وزن مخاطر لها بناءً على درجات جودة الائتمان للبنوك، والموضحة في الفقرة التالية. وهذا يعني تخصيص وزن مخاطر بناءً على التصنيف الائتماني الخارجي للبنك المدين. ولا يمكن إعطاء مطالبات على أي بنك غير مصنف وزن مخاطر أقل من ذلك الوزن المطبق على الدولة المؤسس فيها.

١١٧. المطالبات قصيرة الأجل على البنوك الأجنبية تتمثل في تلك التي لا تتعدى آجالها الأصلية ٣ أشهر والتي لا يتوقع أن يتم تمديد آجالها. وغير ذلك، تعتبر مطالبات طويلة الأجل، ويتم إعطاؤها أوزان مخاطر وفقاً للجدول التالي:

جدول ٤: المطالبات على البنوك

درجات جودة الائتمان للبنوك	١	٢	٣	٤	٥	٦	غير مصنف
أوزان المخاطر للمطالبات طويلة الأجل	٢٠%	٥٠%	٥٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٥٠%	٥٠%
أوزان المخاطر للمطالبات قصيرة الأجل	٢٠%	٢٠%	٢٠%	٥٠%	٥٠%	١٥٠%	٢٠%

(٦) المطالبات على الشركات

١١٨. يجب أن يتم وزن المخاطر الخاصة بالمطالبات على الشركات على النحو التالي:

جدول ٥ : المطالبات على الشركات

درجات جودة الائتمان للشركات	١	٢	٣	٤	٥	٦	غير مصنف
أوزان المخاطر	%٢٠	%٥٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٥٠	%١٥٠	%١٠٠

١١٩. يجب ألا يتم تحديد وزن مخاطر لأي مطالبة على أي شركة غير مصنفة أقل من تلك النسبة المخصصة للدولة التي تم تأسيسها فيها.

١٢٠. إن المطالبات على المؤسسات المالية - بخلاف البنوك - بما في ذلك شركات الاستثمار وشركات التمويل يجب أن يتم وزن مخاطرها كمطالبات على الشركات.

١٢١. يمكن لبنك الكويت المركزي زيادة معامل أوزان المخاطر الموضحة بالجدول أعلاه بالنسبة للمطالبات غير المصنفة في الحالات التي تتطلب ذلك بناءً على المعلومات المتوفرة عن الإعسار في السداد. وكجزء من عملية المراجعة الرقابية، فإنه يمكن لبنك الكويت المركزي أيضاً أن يأخذ في الاعتبار ما إذا كانت الجودة الائتمانية للمطالبات على الشركات لدى أي من البنوك المرخصة تستدعي رفع وزن المخاطر إلى وزن أكثر من الوزن المحدد بالجدول أعلاه.

١٢٢. تعطى حصة الملكية بنسبة ١٠% أو أقل (وفق الفقرة ٧٧) في شركات التأمين وأي مطالبات على تلك الشركات وزن مخاطر بناءً على درجات جودة الائتمان للشركات المشار بالجدول أعلاه.

(٧) المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية

١٢٣. تعامل المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية كما هو مبين في الفقرة ٢٣٧ إلى ٢٥٥.

(٨) بنود نقدية

١٢٤. تعتبر أنواع الأصول التالية بنوداً نقدية، وتعطى باستثناء (البند الخامس) وزن مخاطر بنسبة صفر%:

- أ. أوراق النقد والمسكوكات المعدنية.
- ب. جميع سبائك الذهب المحتفظ بها في خزائن البنك المرخص أو خزائن المؤسسات الأخرى.
- ج. الشيكات والحوالات والبنود الأخرى المسحوبة على البنوك الأخرى والقابلة للدفع فوراً عند تقديمها والتي تكون قيد التحصيل.
- د. جميع المبالغ المدينة الناشئة عن بيع الأوراق المالية لحساب البنك المرخص أو نيابة عن العميل، والتي تكون غير مسددة لغاية يوم العمل الخامس بعد تاريخ استحقاق التسوية.
- هـ. جميع المبالغ المدينة الناشئة عن شراء الأوراق المالية نيابة عن العميل، والتي تكون مستحقة حتى يوم العمل الخامس بعد تاريخ الاستحقاق، يجب أن تعطى وزن مخاطر بنسبة ٢٠%.

(٩) انكشافات التجزئة

١٢٥. تشمل انكشافات التجزئة القروض الاستهلاكية (التجزئة) والقروض المقسطة (الإسكانية) والمبالغ المدينة لبطاقات الائتمان وقروض الإسكان لغاية ٢٥٠,٠٠٠ دينار كويتي والتي لا تعتبر من ضمن القروض التي تتدرج ضمن محفظة القروض السكنية المؤهلة التي تخضع لوزن مخاطر ٣٥% (وفق الفقرة ١٣٣)، والقروض الصغيرة الممنوحة إلى الأفراد والقروض المؤقتة مقابل الودائع والانكشافات للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويراعى أن يتم احتساب الانكشاف على مستوى العميل وقبل تطبيق أي مخففات للمخاطر الائتمانية.

١٢٦. باستثناء الانكشافات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وفقاً للفقرة التالية، وكذلك الانكشافات التي فات موعد استحقاقها والمعرفة تحت محفظة الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها كما هو مبين أدناه، فإن المطالبات التي يتم تصنيفها كانكشافات تجزئة تخضع لوزن مخاطر بنسبة ١٠٠%.

١٢٧. إنكشافات المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي لا يزيد مبلغها على ٢٥٠,٠٠٠ دينار كويتي وتحقق المعايير الثلاثة التالية تخضع لوزن مخاطر بنسبة ٧٥%:

- أ. **معايير التوجيه:** يجب أن يكون الانكشاف لمشروعات صغيرة أو متوسطة الحجم.
- ب. **معايير المنتج:** يجب أن يكون الإنكشاف على هيئة تسهيلات ائتمانية متجددة وخطوط ائتمان، بما في ذلك السحب على المكشوف، والتأجير، وتسهيلات والتزامات أعمال المشروعات الصغيرة.
- ج. **معيار التنوع:** إجمالي الحد الأقصى لانكشافات المشروعات صغيرة أو متوسطة الحجم أو إلى أي مجموعة من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي يمكن اعتبارها كعميل واحد بناءً على التعميم (ر ب س/١٠١/١٩٩٥) وتعديلاته بما في ذلك أية مطالبات مستحقة سابقة، يجب ألا تتعدى ٢٥٠,٠٠٠ دينار كويتي. وفي حالة الانكشافات خارج الميزانية العمومية، فإنه يتم اعتبار المبلغ على أنه مبلغ الائتمان المعادل المحدد على أساس استخدام معامل التحويل الائتماني المذكور في الفقرة ١٩٤.

١٢٨. يجوز لبنك الكويت المركزي من وقت إلى آخر أن يحدد ما إذا كانت نسبة المخاطر المستخدمة تعتبر منخفضة للانكشافات في محفظة التجزئة بناءً على معدلات التعثر في السداد في الكويت.

١٢٩. لأغراض هذه المحفظة فإن "المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم" تعني كل شركة غير مدرجة أو من ضمن شركات الأشخاص مثل شركة التضامن والمنشأة الفردية، ومع ذلك فإن بنك الكويت المركزي يتوقع من كل بنك مرخص إعداد معايير تعريف داخلية خاصة به للشركة الصغيرة والمتوسطة الحجم لتشمل من بين أمور أخرى حجم المبيعات و/أو إجمالي الانكشاف... إلخ. على أن تكون هذه المعايير شاملة وتتجاوز الشروط المذكورة آنفاً. ويتم تقييم هذه المعايير ومدى تطبيقها من قبل بنك الكويت المركزي بصورة دورية خلال عملية الفحص. كما يتعين على المدققين الخارجيين خلال مراجعتهم لتقارير كفاية رأس المال تقييم مدى معقولية معايير التعريف من خلال عمل بعض الاختبارات باستخدام عينة من انكشافات الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

١٣٠. المطالبات على الشركات التي لا تفي بالمعايير المطلوبة لإدراجها كشركات صغيرة ومتوسطة الحجم ضمن انكشافات التجزئة يجب أن يتم معاملتها كمطالبات على الشركات.

١٣١. المطالبات على الأفراد التي لا تفي بالمعايير المطلوبة لإدراجها كانكشافات التجزئة يجب أن يتم معاملتها كانكشافات على الشركات أو انكشافات أخرى أيهما ينطبق.

١٣٢. يتعين أن تستوفي القروض السكنية المؤهلة لوزن مخاطر تفضيلي بنسبة ٧٥% المعايير التالية:

- أ. أن يكون القرض إلى شخص (فرد/أفراد) أو شركات صغرى.
- ب. ألا تتعدى حدود إجمالي الانكشاف القصوى ٢٥٠,٠٠٠ دينار كويتي.
- ج. ألا تتجاوز نسبة القرض إلى قيمة الضمان ٩٠% وقت منح القرض.

(١٠) القروض السكنية المؤهلة لوزن مخاطر ٣٥%

١٣٣. تتمثل القروض السكنية المؤهلة ضمن هذه المحفظة في تلك القروض الممنوحة لتمويل أعمال بناء أو شراء المنازل السكنية بحد أقصى ٧٠,٠٠٠ دينار كويتي، ويتم احتساب الحدود لكل عميل شاملاً القروض الاستهلاكية (التجزئة) والمقسطة (إن وجدت) وكما هو موضح في الفقرات الخاصة بانكشافات التجزئة أعلاه.
١٣٤. يتم تخصيص وزن مخاطر تفضيلي بنسبة ٣٥% للقروض السكنية المؤهلة وذلك شريطة الوفاء بالمتطلبات التالية:
- أ. أن يكون القرض لفرد/أفراد ومضمون برهن من الدرجة الأولى على المنزل.
 - ب. أن يكون للبنك المرخص الحق في الحجز على المنزل قانوناً.
 - ج. أن يكون المنزل مسكوناً من قبل المقترض أو مؤجراً.
 - د. عند منح القروض، يجب أن يستند تقييم العقار إلى أقل تقييم تم الحصول عليه من ثلاثة مقيمين مستقلين على أن يعاد تقييم تلك العقارات بعد ذلك بصورة دورية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي حول ترشيد وتنظيم السياسة الائتمانية لدى البنوك.
١٣٥. يجوز لبنك الكويت المركزي أن يحدد ما إذا كانت نسبة المخاطر أعلاه تعتبر منخفضة وذلك بناءً على معدلات التعثر في السداد لهذا النوع من الانكشافات.

(١١) الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها

١٣٦. تشمل هذه المحفظة أية انكشافات مضى على تاريخ استحقاقها أكثر من ٩٠ يوماً أو تلك التي يحتفظ البنك بمخصصات محددة مقابلها.

١٣٧. يتم وزن مخاطر الجزء غير المضمون من القرض (ما عدا القروض السكنية المؤهلة لوزن مخاطر ٣٥%) والمصنف على أنه قرض فات تاريخ استحقاقه، مطروحاً منه المخصصات المحددة (بما في ذلك المبالغ المشطوبة جزئياً)، كما يلي:

أ. وزن مخاطر ١٠٠% عندما تكون المخصصات المحددة تقل عن ٥٠% من مبلغ القرض المستحق.
ب. وزن مخاطر ٥٠% عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن ٥٠% من مبلغ القرض المستحق.

ج. وزن مخاطر ١٠٠% إذا كان القرض المستحق مضمون بالكامل بموجب ضمانات غير مؤهلة.

١٣٨. يجب تطبيق وزن المخاطر على صافي المبلغ بعد استقطاع المخصصات المحددة وتطبيق أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية.

١٣٩. في حالة القروض السكنية المؤهلة التي فات تاريخ استحقاقها، فإن وزن المخاطر المطبق يكون ١٠٠% بعد خصم المخصصات المحددة. وإذا كانت المخصصات المحددة لا تقل عن ٢٠% من مبلغ القرض المستحق فإن وزن المخاطر المطبق يمكن تخفيضه إلى ٥٠%.

(١٢) الانكشافات الأخرى

١٤٠. تشمل هذه المحفظة جميع الانكشافات التي لم يتم ذكرها في أي مكان آخر ما عدا تلك التي يتم استقطاعها لتحديد قاعدة رأس المال للبنك المرخص. وتخضع هذه الانكشافات لوزن مخاطر ١٠٠% أو وزن مخاطر أعلى حسبما يتم تحديده من قبل بنك الكويت المركزي إذا كانت الأصول المعنية - ماعدا تلك التي فات تاريخ استحقاقها - ذات مخاطر أعلى.

١٤١. ويمكن أن تشمل هذه الانكشافات على سبيل المثال، بالإضافة إلى ما سلف بيانه، رأس المال المُخاطر (Venture Capital) والاستثمارات في رؤوس أموال الشركات الخاصة.

١٤٢. تعطى التسهيلات الائتمانية لتمويل المتاجرة بالعقارات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لتمويل المتاجرة بالأسهم وزن مخاطر ١٥٠%، وذلك بغض النظر عن التصنيف الائتماني للمدين.

ثانياً: الانكشافات الناتجة عن التوريق

أ. مقدمة

١٤٣. يتمثل التوريق في استحداث أوراق مالية من مجموعة من الأصول تكون عادة ذمم مدينة تخضع للسيطرة القانونية للمستثمرين من خلال وسيط خاص (منشأة ذات غرض خاص تؤسس لهذا الغرض).
١٤٤. المفهوم الأصلي للتوريق هو استحداث أوراق مالية استناداً إلى الأصول المالية مثل الذمم المدينة على قروض الرهن وقروض السيارات والبطاقات الائتمانية... إلخ. ومع ذلك فقد أدت الابتكارات الجديدة إلى تطبيق مجموعة من منتجات التوريق لتشمل أصولاً غير مالية مثل الطائرات والمباني.
١٤٥. ويشمل هذا القسم التعليمات الخاصة بتحديد رأس المال اللازم للانكشافات الناتجة عن التوريق التقليدي فقط وذلك طبقاً للأسلوب القياسي. ويسمح للبنوك المرخصة، بناء على موافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي ولكل حالة على حدة، توريق أي من أصولها.
١٤٦. يجب تحديد المعالجة الرأسمالية لمخاطر التوريق على أساس المضمون الاقتصادي (Economic Substance) وليس الشكل. ويتعين على البنوك التشاور مع بنك الكويت المركزي إذا كان هناك شك حول ما إذا كان يجب اعتبار معاملة ما كان كشف توريق أو إقراض متخصص.

ب. المتطلبات التشغيلية

١. المتطلبات التشغيلية لانكشافات التوريق التقليدية

١٤٧. يجوز للبنك المنشأ (Originating Bank) لعملية التوريق استبعاد مخاطر التوريق من احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر شريطة تلبية كافة الشروط التالية، حيث يجب على البنوك التي تلي هذه الشروط الاحتفاظ برأس مال مقابل أية انكشافات توريق تحتفظ بها أو تعيد شراؤها:
- أ. أن يكون قد تم تحويل كافة مخاطر الائتمان المتعلقة بالإنكشافات للتوريق إلى أطراف أخرى.

- ب. لا يحتفظ الطرف المحول بسيطرة فعالة أو رقابة غير مباشرة على الإنكشافات المحولة، وأن يتم فصل الأصول بشكل قانوني من الطرف المحول (كأن تكون من خلال بيع الأصول أو من خلال المساهمة الفرعية) بحيث لا يستطيع الطرف المحول أو دائنيه الوصول إلى تلك الأصول حتى في حالة الإفلاس أو التصفية. ويجب تأييد هذه الشروط برأي مستشار قانوني مؤهل.
- ج. أن يكون للطرف المحول سيطرة فعالة على الانكشاف لمخاطر الائتمان التي تم تحويلها إذا كان: (١) قادراً على إعادة شراء الانكشافات المحولة من قبل ويكون إعادة الشراء من الطرف المحول إليه لتحقيق منافع أو (٢) ملتزم بالاحتفاظ بمخاطر الانكشافات المحولة. إن احتفاظ المحول بخدمة الحقوق بالنسبة للانكشافات لن يشكل بالضرورة سيطرة غير مباشرة للانكشافات المحولة.
- د. أن لا تشكل الأوراق المالية المصدرة التزامات على الطرف المحول. وبالتالي فإن المستثمرين الذين يقومون بشراء الأوراق المالية فقط لهم الحق بالمطالبة بالأصول التي بنيت عليها عملية التوريق (أي في مجموعة الانكشافات المحددة).
- هـ. أن يكون الطرف المحول إليه منشأة ذات غرض خاص، وأن يكون لأصحاب حصص المنفعة في تلك المنشأة الحق في رهن حصصهم أو مبادلتها دون قيود.
- و. يجب أن تقي طلبات الاستدعاء (Clean-up Calls) بالشروط المذكورة ضمن الفقرة ١٤٨ أدناه.
- ز. أن لا تشمل مستندات التوريق على الشروط التالية :
١. مطالبة البنك المصدر تعديل الانكشافات تلقائياً، بحيث يتحسن المتوسط المرجح لجودة الائتمان (Pool's Weighted Average) ما لم يتم تحقيق ذلك ببيع الأصول بأسعار السوق إلى أطراف أخرى مستقلة وغير شقيقة.
 ٢. السماح بالزيادة في مركز الخسارة الأول المحفوظ به أو التعزيزات الائتمانية من قبل البنك المصدر بعد بدء المعاملة.
 ٣. زيادة العائد المستحق لأطراف غير البنك المصدر مثل المستثمرين والأطراف الأخرى مانحة التعزيزات الائتمانية نتيجة لتدهور الجودة الائتمانية للأصول المحولة.

٢. المتطلبات التشغيلية ومعالجة طلبات الاستدعاء

١٤٨. ليس هناك متطلبات رأس مال لمعاملات التوريق التي تتضمن طلبات استدعاء تتوافر فيها الشروط التالية:

- أ. أن تكون ممارسة طلب الاستدعاء بناءً على رغبة البنك المصدر. وألا يكون الطلب إلزامياً سواء من حيث الشكل أو المضمون.

- ب. أن لا يكون طلب الاستدعاء لتجنب توزيع المخاطر على مراكز التعزيز الائتمانية أو المراكز التي يحتفظ بها المستثمرون أو يتم إعداده بطريقة أخرى بغرض التعزيز الائتماني.
- ج. يجب ممارسة طلب الاستدعاء فقط إذا بقي ما يعادل ١٠% أو أقل من المحفظة المحولة أو الأوراق المالية المصدر.

١٤٩. معاملات التوريق التي تشمل طلب استدعاء لا يلبي كافة الشروط المبينة أعلاه قد تؤدي إلى متطلب رأسمالي للبنك المصدر. وبالنسبة للتوريق التقليدي، يجب معالجة الانكشافات كما لو لم يتم توريقها. إضافة إلى ذلك، يجب على البنوك عدم تسجيل أي ربح من البيع ضمن رأس المال (للرجوع إلى الفقرة ١٥٣).

١٥٠. إذا وجد أن طلب الاستدعاء عند ممارسته يساعد على تعزيز الائتمان، فإن ممارسة طلب الاستدعاء يجب أن يعتبر كشكل من أشكال الدعم الضمني المقدم من قبل البنك ويجب معالجته وفقاً للتعليمات المذكورة في الفقرة ١٥٤.

ج. المتطلبات الرأسمالية

١٥١. يتعين على البنوك الاحتفاظ برأس مال مقابل كافة انكشافات التوريق بما في ذلك تلك الناشئة عن:

- أ. الاستثمارات المدعومة بأصول/ رهون.
- ب. الاحتفاظ بشريحة ذات أولوية أقل.
- ج. منح تسهيلات السيولة و/أو تسهيلات نقدية أو تعزيز ائتماني.
- د. منح مخفضات لمخاطر الائتمان / ضمانات لمعاملات التوريق.

١٥٢. يجب أن تعامل انكشافات التوريق المعاد شراؤها كانكشافات توريق محتفظ بها. إن التعليمات الخاصة بانكشافات التوريق والدعم الضمني المقدم من قبل البنك للانكشافات التي تم توريقها مبينة في الفقرة ١٥٤.

١٥٣. أي زيادة في رأس المال الرقابي ناتجة عن معاملة توريق كالتالي تكون مرتبطة بالدخل المستقبلي الهامشي (Future Margin Income) المتوقع بما يترتب عليه ربح بيع معترف به ضمن رأس المال الرقابي، يتم استقطاعها من حقوق المساهمين (CET1).

١٥٤. عند تقديم البنك لدعم ضمني لمعاملة توريق، يجب على الأقل أن يحتفظ البنك برأس مال لمقابلة كافة الانكشافات المرتبطة بمعاملة التوريق كأنه لم يتم توريق هذه الانكشافات. إضافة إلى ذلك لن يسمح للبنوك بتسجيل ربح بيع ضمن قاعدة رأس المال، كما هو مبين في الفقرة ١٥٣. كما يتعين على البنك الإفصاح عن أنه (١) قام بتقديم دعم غير تعاقدية و(٢) أثر القيام بذلك الدعم على رأس المال.

١. المتطلبات التشغيلية لاستخدام التصنيف الائتماني الخارجي

١٥٥. تطبق معايير التشغيل التالية، الخاصة باستخدام تقييمات الائتمان الخارجية في الأسلوب القياسي لإطار عمل التوريق:

أ. يجب أن يأخذ التصنيف الائتماني الخارجي بالاعتبار ويعكس بالكامل إجمالي مبلغ الانكشاف لمخاطر الائتمان لدى البنك بالنسبة لكافة المدفوعات المستحقة له. وعلى سبيل المثال، إذا كان يستحق للبنك المبلغ الأساسي والفائدة عليه، فإن التصنيف يجب أن يأخذ بالاعتبار ويعكس مخاطر الائتمان المتعلقة بالسداد الآتي لكل من المبلغ الأساسي والفائدة عليه.

ب. يجب أن تكون التصنيفات الائتمانية الخارجية صادرة عن مؤسسة تقييم ائتماني خارجي مؤهلة ومعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي وفقاً للملحق "ب" باستثناء ما يرد ضمن هذا السياق. وبخلاف ما تقضي به الفقرة "ج.٣" في الملحق "ب"، فإن التصنيف الائتماني المؤهل يجب أن يكون متاحاً للعامة دون مقابل، وعلى أساس غير انتقائي، حيث يجب نشر التصنيف بشكل يمكن الاطلاع عليه ويدرج ضمن المصفوفة الانتقالية (Transition Matrix) لمؤسسة التقييم الائتماني الخارجي. كذلك يجب أن يتاح للعامة الاطلاع على تحليلات الخسائر والتدفقات النقدية، إضافة إلى مدى حساسية التصنيفات للتغير في فرضيات التصنيف. وكنيجة لذلك فإن التصنيفات المتاحة فقط لأطراف العملية لا تحقق هذا المتطلب.

ج. يجب أن يكون لمؤسسات التقييم الائتماني الخارجي خبرة واضحة في تقييم عمليات التوريق والتي يمكن إثباتها بقبول قوي في السوق.

د. يجب أن يطبق البنك التصنيفات الائتمانية الخارجية من مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي المؤهلة بشكل ثابت ومستمر على نوع انكشافات التوريق. كما لا يجوز للبنك استخدام التصنيفات الائتمانية الصادرة عن مؤسسة تقييم ائتماني خارجي لشريحة واحدة أو أكثر وتصنيفات صادرة عن مؤسسة تقييم ائتماني خارجي لمراكز أخرى (سواء محتفظ بها أو مشتراه) ضمن نفس هيكل التوريق الذي قد يكون مصنف أو غير مصنف من قبل مؤسسة التقييم الائتماني الخارجي الأولى. وإذا كان

من الممكن استخدام مؤسستين للتقييم الائتماني أو أكثر وتقوم هذه المؤسسات بتقييم مخاطر الائتمان لنفس انكشافات التوريق بصورة مختلفة، تطبق المتطلبات وفقاً للملحق "ب".

هـ. إذا تم تخفيف مخاطر الائتمان بشكل مباشر لمنشأة ذات غرض خاص من قبل ضامن مؤهل كما هو موضح في الفقرة ٢٨٨ وينعكس ذلك في التصنيف الائتماني الخارجي لانكشاف /انكشافات التوريق، فإن وزن المخاطر يكون النسبة المرتبطة بالتصنيف الائتماني الخارجي. ولتجنب أي ازدواجية في الحساب لا يسمح بالاعتراف برأس مال إضافي. وإذا لم يكن مقدّم مخففات مخاطر الائتمان معترف به كضامن مؤهل، فإن انكشافات التوريق التي تم تغطيتها يجب أن تعامل على أنها غير مصنفة.

و. في الحالات التي لا تحصل فيها المنشأة ذات الأغراض الخاصة على أداة مخففة لمخاطر الائتمان، ولكن مثل هذه الأداة تنطبق على انكشافات توريق محددة ضمن هيكل معين (مثل شريحة أوراق مالية مدعومة بأصول (ABS))، فإنه يجب على البنك معالجة الانكشاف كما لو كان غير مصنف، ومن ثم يتم استخدام معالجة مخففات مخاطر الائتمان المبينة في القسم الخاص بتخفيف مخاطر الائتمان من هذه التعليمات للاعتراف بالتحوط.

٢. الأسلوب القياسي لانكشافات التوريق (المعالجة للبنوك المستثمرة والبنوك المصدرة)

١٥٦. لأغراض متطلبات رأس المال، فإن مبلغ الأصول المرجحة بالمخاطر لانكشافات التوريق (الانكشافات للأوراق المالية استناداً إلى المجموعة المحددة من الأصول التي تم توريقها) يتم احتسابه وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{مبلغ الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA)} = \text{مبلغ انكشاف التوريق} \times \text{وزن المخاطر.}$$

١٥٧. فيما يتعلق بانكشافات الأصول خارج الميزانية، يتعين على البنوك تحديد ما إذا كانت انكشافات التوريق بالنسبة للالتزامات العرضية (خارج الميزانية العمومية) مؤهلة كتسهيلات سيولة (Eligible Liquidity Facility) أو تعهدات تسهيلات نقدية مؤهلة لخدمة الدين الأصلي (Eligible Servicer Cash Advance Facility). وتأخذ كافة انكشافات التوريق خارج الميزانية العمومية معامل تحويل ائتماني بنسبة ١٠٠% ثم يطبق وزن المخاطر على مبلغ الائتمان المعادل الناتج.

١٥٨. بالنسبة لتسهيلات السيولة المؤهلة كما هو محدد في الفقرة ١٦٢ أدناه وحين لا يتم تلبية الشروط الخاصة باستخدام التصنيفات الائتمانية الخارجية المشار إليها ضمن الفقرة ١٥٥، فإن وزن المخاطر

المطبق على مبلغ الائتمان المعادل داخل الميزانية العمومية والمتعلق بانكشافات البنك يعادل وزن المخاطر الأعلى المتلائم مع أي من الانكشافات الفردية المحددة التي تغطيها التسهيلات.

١٥٩. أوزان المخاطر المطبقة لفئة التصنيفات طويلة وقصيرة الأجل مبينة أدناه وبالتفصيل في الملحقين "ط" و "ي".

جدول ٦ : فئة التصنيف طويل الأجل

درجات جودة الائتمان	١	٢	٣	٤	٥ و ٦ أو غير مصنفة
وزن المخاطر (للبنوك المستثمرة)	٢٠%	٥٠%	١٠٠%	٣٥%	١٢٥%
وزن المخاطر (للبنوك المصدرة)	٢٠%	٥٠%	١٠٠%	١٢٥%	

جدول ٧: فئة التصنيف قصيرة الأجل

درجات جودة الائتمان	١	٢	٣	٤ أو غير مصنفة
وزن المخاطر	٢٠%	٥٠%	١٠٠%	١٢٥%

٣. الاستثناءات من تطبيق نسبة وزن المخاطر ١٢٥% بالنسبة لانكشافات التوريق غير المصنفة

١٦٠. كما هو مبين في الجدولين أعلاه، فإنه يجب أن تعطى انكشافات التوريق غير المصنفة وزن مخاطر بنسبة ١٢٥% باستثناء ما يلي:

أ. البنك الذي لديه أو يضمن انكشافات توريق غير مصنفة وهو الانكشاف الأكثر أولوية (Most Senior Exposure) في توريق تقليدي قد يحدد وزن المخاطر من خلال النظر إلى الأصول المحولة كما هو مبين أدناه بشرط أن تكون مكونات الأصول المحولة معروفة في كافة الأوقات وأن يكون قادراً على تحديد أوزان المخاطر المتعلقة بالانكشافات ذات العلاقة، ولا يتعين على البنوك أن تنتظر في إجراء عقود مبادلة أسعار الفائدة أو أسعار العملات عند تحديد ما إذا كان الانكشاف هو

الأكثر أولوية في معاملة توريق لغرض تطبيق المعالجة المشار إليها أعلاه (النظر في الأصول المحولة).

ب. في المعالجة عن طريق النظر (Look Through Treatment) إلى الأصول المحولة يأخذ المركز غير المصنف الأكثر أولوية متوسط وزن مخاطر للانكشافات ذات العلاقة. وإذا لم يتمكن البنك من تحديد أوزان مخاطر الائتمان المتعلقة بالانكشاف، فإن المركز غير المصنف يجب أن يعطى وزن مخاطر بنسبة ١٢٥٠%.

ج. إذا كان البنك ضامناً لبرنامج الأوراق التجارية المدعومة بأصول (ABCP Programme) ولديه انكشافات توريق غير مصنفة لهذا البرنامج، فإنه غير مطالب باستخدام وزن مخاطر بنسبة ١٢٥٠% لانكشافات التوريق غير المصنفة في حالة تلبية الشروط التالية:

١. أن تكون انكشافات التوريق ضمن مركز الخسارة الثاني أو أفضل وأن يقدم مركز الخسارة الأول حماية ائتمانية كبيرة لمركز الخسارة الثانية.

٢. أن تعادل مخاطر الائتمان ذات الصلة درجة الاستثمار (Investment Grade) أو أفضل.

٣. أن يكون البنك المحتفظ بانكشافات التوريق غير المصنفة لا يحتفظ بـ أو يكون مسؤولاً عن مركز الخسارة الأول.

٤. عند تلبية الشروط أعلاه، فإن وزن المخاطر يكون الوزن الأكبر بين (١) ١٠٠% أو (٢) وزن المخاطر الأقصى المتعلق بأي من الانكشافات الفردية المحددة المغطاة بالتسهيلات/ الانكشافات بموجب تعزيزات ائتمانية.

د. فيما يتعلق بتسهيلات السيولة المؤهلة وكما هي معرّفة أدناه، وحين لا يتم استيفاء الشروط المحددة في الفقرة ١٥٥ لاستعمال التصنيفات الخارجية، فإن وزن المخاطر المطبق على القيمة المعادلة لانكشاف الائتماني يكون مساوياً لوزن المخاطر الأعلى المتعلق بأي من الانكشافات الفردية المغطاة بتلك التسهيلات.

٤. معالجة تسهيلات السيولة المؤهلة

١٦١. يتعين على البنوك تحديد ما إذا كان انكشاف التوريق خارج الميزانية العمومية مؤهل كتسهيلات سيولة أو تعهدات تسهيلات نقدية مؤهلة لخدمة الدين الأصلي (للرجوع إلى الفقرتين ١٦٢ و ١٦٥ أدناه).

١٦٢. يجوز للبنك معالجة انكشافات التوريق خارج الميزانية العمومية كتسهيلات سيولة مؤهلة في حال الوفاء بالمتطلبات الآتية:

- أ. أن يحدد توثيق التسهيلات بصورة واضحة طبيعة وغرض ومدى أي تعهد أو التزام مقدم لمنشأة ذات غرض خاص، والتي تساعد في تخفيف اختلافات التوقيت التي تواجهها المنشأة ذات الأغراض الخاصة بين استلام التدفقات النقدية المتعلقة بالأصول المحددة من الانكشافات والمبالغ التي يجب دفعها للمستثمرين.
- ب. أن تكون التسهيلات محددة بمبلغ وفترة معينة ما لم يكن البنك قادراً، وفقاً لاختياره التام، على سحب التسهيلات في أي وقت ضمن فترة إنذار معقولة.
- ج. أن تكون التسهيلات موثقة بطريقة تفصلها بوضوح عن أي تسهيلات أخرى مقدمة من قبل البنك.
- د. أن يبين توثيق التسهيلات ويحدد بصورة واضحة الظروف التي بموجبها قد يتم سحبها فيها.
- هـ. أي سحبيات تتم بموجب التسهيلات تكون للمنشأة ذات الأغراض الخاصة وليس لتغطية ما يدفع مباشرة للمستثمرين وتكون محددة بالمبلغ الذي من المحتمل سداده بالكامل من تسهيل الأصول المحددة والتعزيزات الائتمانية المقدمة من البائع.
- و. أن لا تغطي التسهيلات أي خسائر متكبدة في الأصول المحددة للانكشافات قبل السحب أو يتم هيكلتها بحيث يكون السحب مؤكداً، وكما هو مبين من خلال السحبيات العادية أو المستمرة أو التمويل المستمر المتجدد.
- ز. أن تكون التسهيلات خاضعة لإختبار جودة الأصل الذي يعوق سحبها لتغطية الانكشافات لمخاطر الائتمان المصنفة "غير منتظمة".
- ح. إذا كانت الانكشافات المطلوب تمويلها من التسهيلات الائتمانية عبارة عن أوراق مالية مصنفة من قبل مؤسسات تقييم خارجي، فإن التسهيلات يمكن استخدامها فقط لتمويل الأوراق المالية المصنفة من قبل تلك المؤسسات بدرجة الاستثمار (Investment Grade) وقت منح التمويل.
- ط. أن لا يتم السماح بسحب التسهيلات (الخاصة بالعملية وضمن نطاق البرنامج) بعد استنفاد كافة التعزيزات الائتمانية السارية والتي تستفيد منها التسهيلات.
- ي. إذا تم تقديم التسهيلات لبرنامج الأوراق التجارية المدعومة بأصول (ABCP Programme)، فإن سداد المبلغ المسحوب من التسهيلات يجب أن لا يكون أقل أولوية (Subordinated) تجاه أي فوائد يتم دفعها لحاملي الأوراق المالية في البرنامج أو خاضعة للتأجيل أو التنازل.

١٦٣. عند توافر الشروط أعلاه، يجوز للبنك تطبيق معامل تحويل ائتماني بنسبة ٢٠% على مبلغ تسهيلات السيولة المؤهلة إذا كانت فترة الاستحقاق الأصلية سنة واحدة أو أقل، أو معامل تحويل ائتماني بنسبة ٥٠% إذا كانت التسهيلات ذات فترة استحقاق أصلية أكثر من سنة واحدة. غير أنه إذا تم استخدام تصنيف للتسهيلات من قبل مؤسسات التقييم الخارجي للوصول إلى وزن المخاطر، فإنه يتم تطبيق معامل تحويل ائتماني بنسبة ١٠٠%.

١٦٤. يمكن للبنوك تطبيق معامل تحويل ائتماني بنسبة صفر % لتسهيلات السيولة المؤهلة المتاحة فقط في حالة تدهور الحالة العامة للسوق، بشرط أن تفي بالشروط المبينة في الفقرة ١٦٢. علاوة على ذلك، فإن الأموال المقدمة من البنك للدفع لمستثمري التوريق يجب أن تكون مضمونة بالأصول المحددة ويجب أن تكون متساوية من حيث الأولوية مع مطالبات المستثمرين.

٥. معالجة التسهيلات النقدية المقدمة من موردي الخدمات

١٦٥. وفقاً لنصوص العقد، فإنه يجوز لموردي الخدمات تقديم النقد لضمان تدفق مستمر للمدفوعات للمستثمرين طالما أن مورد الخدمة يحق له تعويض كامل وأن ذلك الحق يستحق قبل المطالبات الأخرى بالنسبة للتدفقات النقدية من الأصول المحددة للانكشافات. إن تلك الدفعات أو التسهيلات النقدية لموردي الخدمات غير المسحوبة أو التي يمكن إلغاؤها دون شروط ودون موافقة مسبقة تكون مؤهلة لمعامل تحويل ائتماني بنسبة صفر %.

٦. معالجة الانكشافات المتداخلة

١٦٦. يجوز للبنك المرخص تقديم أنواع متعددة من التسهيلات التي يمكن سحبها في الظروف المختلفة، إذ يمكن لنفس البنك تقديم نوعين أو أكثر من هذه التسهيلات، ويمكن في حالات معينة أن يكون قد قدم تغطية مزدوجة للانكشافات المعنية. بمعنى آخر، قد تتداخل التسهيلات المقدمة من بنك مرخص، فالسحب من إحدى أنواع التسهيلات قد يمنع جزئياً السحب من النوع الآخر، وفي حال تداخل التسهيلات المقدمة من نفس البنك، فإن البنك لا يحتاج للاحتفاظ برأس مال إضافي لتغطية التداخل، ولكنه مطالب بالاحتفاظ برأس مال لمقابلة المركز المغطى بالتسهيلات المتداخلة (سواء كانت التسهيلات للسيولة أو على شكل تعزيز ائتماني). وعندما تكون التسهيلات المتداخلة خاضعة لمعاملات تحويل مختلفة، فعلى البنك الأخذ بمعامل التحويل الأعلى، أما إذا كانت التسهيلات المتداخلة مقدمة من بنوك مختلفة، فعلى كل بنك منها الاحتفاظ برأس مال لمقابلة المبلغ الأكبر من التسهيلات.

٧. معالجة مخففات مخاطر الائتمان لانكشافات التوريق

١٦٧. تنطبق المعالجة أدناه على البنك الذي حصل على مخففات مخاطر الائتمان لانكشافات التوريق. وتشمل مخففات مخاطر الائتمان الكفالات والضمانات والتفاصيل على البنود داخل الميزانية العمومية.

وفي هذا السياق يقصد بالضمانات تلك التي تستخدم لتغطية مخاطر الائتمان المتعلقة بانكشافات التوريق وليس الانكشافات المرجعية لمعاملات التوريق.

١٦٨. عند تقديم مخفات مخاطر الائتمان مباشرة إلى منشأة ذات غرض خاص عن طريق ضامن مؤهل كما هو محدد في الفقرة ٢٨٨ وتم انعكاس ذلك في التصنيف الائتماني الخارجي الممنوح لانكشافات التوريق، فإنه يتعين استخدام وزن المخاطر لانكشافات التوريق المرتبط بالتصنيف الائتماني الخارجي، وفي حالة أن مقدم مخفات مخاطر الائتمان غير معترف به كضامن مؤهل فإن انكشافات التوريق يجب أن تعتبر غير مصنفة ويتم معالجتها وفقاً لذلك.

١٦٩. عندما تكون المنشأة ذات الأغراض الخاصة غير حاصلة على مخفات مخاطر الائتمان مباشرة ولكن التخفيف مطبق على إحدى انكشافات التوريق، فإن البنك يجب أن يعالج الانكشافات كأنها غير مصنفة. ولاحتمساب المبلغ الحقيقي للانكشاف، مع الأخذ بالاعتبار أثر مخفات مخاطر الائتمان، يتم استخدام معالجة مخفات مخاطر الائتمان المبينة في قسم تخفيف مخاطر الائتمان من هذه التعليمات.

١٧٠. عندما يقوم بنك آخر، غير البنك المصدر، بتقديم حماية ائتمانية لانكشاف التوريق، فعلى هذا البنك احتساب متطلبات رأس المال لتغطية الانكشافات كما لو كان مستثمراً في ذلك التوريق. وإذا ما قام بنك مرخص بتقديم حماية لتعزيز ائتماني غير مصنف، فيجب على هذا البنك معالجة الحماية الائتمانية كما لو كان يحتفظ مباشرة بتعزيز ائتماني غير مصنف.

١٧١. الضمانات المؤهلة المطبقة على انكشافات التوريق محصورة بتلك المنصوص عليها في الفقرات من ٢٥٨ إلى ٢٦٨. ويمكن الاعتراف بالضمانات المرهونة من قبل منشأة ذات غرض خاص.

١٧٢. يمكن الاعتراف بالكفالات المقدمة من قبل المنشآت المبينة في الفقرة ٢٨٨. ولا يجوز اعتماد المنشأة ذات الأغراض الخاصة كضامن مؤهل.

١٧٣. عندما تلبى الكفالات الحد الأدنى من الشروط التشغيلية كما هو محدد في الفقرة ٢٨١، فإن البنوك يمكن أن تأخذ بالاعتبار تلك الحماية الائتمانية عند احتساب متطلبات رأس المال لانكشافات التوريق.

١٧٤. يتم احتساب متطلبات رأس المال للجزء المضمون وفقاً للفقرات من ٢٨٢ إلى ٢٨٧.

١٧٥. لغرض تحديد رأس المال الرقابي مقابل عدم تطابق تواريخ الاستحقاق، يتم تحديد متطلبات رأس المال وفقاً للفرقات من ٢٩١ إلى ٢٩٥. وعندما يكون للانكشافات المتحوط لها تواريخ استحقاق مختلفة، فإنه يجب استخدام فترة الاستحقاق الأطول.

٨. معالجة الإطفاء المبكر (للبنوك المصدرة)

١٧٦. يتعين على البنك المصدر أن يحتفظ برأس مال مقابل كافة أو جزء من حقوق المستثمرين (أي مقابل كل من الأرصدة المسحوبة وغير المسحوبة المتعلقة بانكشافات التوريق) عندما:

- أ. يبيع انكشافات في هيكل يشتمل على خاصية الإطفاء المبكر.
- ب. تكون الانكشافات المباعة ذات طبيعة متجددة ويتضمن ذلك الانكشافات الناتجة عن السماح للمقترض بتغيير المبلغ المسحوب والسداد ضمن سقف متفق عليه وفقاً لخط الائتمان الممنوح (على سبيل المثال مستحقات بطاقات الائتمان والتزامات قروض الشركات).

١٧٧. يتعين أن تعكس متطلبات رأس المال نوع الآلية التي من خلالها يطبق الإطفاء المبكر.

١٧٨. بالنسبة لهياكل التوريق التي تكون الأصول المحددة فيها متضمنة انكشافات متجددة وانكشافات لأجل محدد، فإنه يتعين على البنك تطبيق معالجة الإطفاء المبكر كما هي مبينة في الفقرات من ١٧٩ إلى ١٨٤ بالنسبة لهذا الجزء من الأصول المحددة التي تشتمل على الانكشافات المتجددة.

١٧٩. لا يفترض بالبنك المرخص احتساب متطلبات رأس المال لمقابلة الإطفاء المبكر في الحالات التالية:

- أ. هياكل التجديد، والتي لا تكون فيها الانكشافات متجددة، وينتهي الإطفاء المبكر قدرة البنك على إضافة انكشافات جديدة.
- ب. العمليات التي تتطوي على أصول متجددة وتحمل خاصية الإطفاء المبكر التي تحاكي الهياكل الزمنية، أي لا تتعكس مخاطر التسهيلات ذات العلاقة على البنك المصدر.
- ج. الهياكل التي يقوم البنك فيها بتوريق خط ائتماني أو أكثر ويبقى المستثمرون معرضون بشكل كامل للسحوبات المستقبلية من المقترضين، حتى بعد حصول إطفاء مبكر.
- د. أن يكون تنفيذ شرط الإطفاء المبكر معتمداً على أحداث ليس لها علاقة بأداء الأصول المورقة أو البنك البائع، مثل تغيرات جوهرية في قوانين أو تعليمات الضريبة.

١٨٠. بالنسبة للبنك الذي يخضع لمعالجة الإطفاء المبكر، فإن إجمالي رأس المال اللازم لتغطية كافة مراكز البنك يخضع للحد الأقصى من متطلبات رأس المال (كسقف) وبما يعادل المبلغ الأكبر من (١) الحد المطلوب لانكشافات التوريق المحتفظ بها أو (٢) متطلبات رأس المال المفروضة كما لو لم يتم توريق الانكشافات، إضافة إلى ذلك، يجب على البنك أن يستقطع كامل الربح الناتج عن البيع وفقاً للفترة ١٥٣.

١٨١. يتحدد رأس مال البنك المصدر اللازم لتغطية حقوق المستثمرين على أساس (١) حقوق المستثمرين (٢) معامل تحويل الائتمان المناسب (كما هو مبين في الفقرتين ١٨٣ و ١٨٤) و (٣) وزن المخاطر المناسب لنوع الأصول المحولة كما لو لم يتم توريقها.

١٨٢. تعتمد معاملات التحويل الائتماني على ما إذا كان الإطفاء المبكر يسدّد للمستثمرين من خلال آلية مسيطر عليها أو غير مسيطر عليها، وهذه المعاملات تختلف أيضاً وفقاً لما إذا كانت الانكشافات التي تم توريقها هي خطوط ائتمان غير ملزمة لمخاطر أفراد (على سبيل المثال مستحقات بطاقات الائتمان) أو أنواع أخرى من الائتمان (تسهيلات متجددة لشركات). ويعتبر خط الائتمان غير ملزم إذا كان قابلاً للإلغاء دون أي شروط مسبقة.

٩. تحديد معامل التحويل الائتماني لخواص الإطفاء المبكر المسيطر عليها (للبنوك المصدرة)

١٨٣. إن خاصية الإطفاء المبكر تعتبر مسيطراً عليها عندما يتحقق التعريف المبين في الملحق (أ).

أ. انكشافات التجزئة غير الملزمة:

١. بالنسبة لخطوط الائتمان الاستهلاكي (التجزئة) غير الملزمة (على سبيل المثال مستحقات بطاقات الائتمان) في عمليات التوريق التي تتضمن خواص إطفاء مبكر مسيطر عليها، فإن البنك يجب أن يقارن متوسط هامش الفائض (Average Excess Spread) لثلاثة أشهر كما هي معرفة في الملحق (أ) حول الحد الذي يكون البنك عنده مطالباً بتحقيق هامش الفائض كما هو مطلوب اقتصادياً من قبل الهيكل (على سبيل المثال نقطة تحقيق هامش الفائض).

٢. في الحالات التي لا يكون مطلوباً فيها تحقيق هامش الفائض، فإن نقطة التحقيق تعتبر

٤,٥%.

٣. يتعين على البنك تقسيم مستوى هامش الفائض حسب نقطة تحقيق هامش الفائض للمعاملة لتحديد القطاعات المناسبة وتطبيق معاملات التحويل المطابقة لها كما هو مبين في الجدول أدناه.

٤. يتعين على البنوك تطبيق معاملات التحويل المبينة أدناه للآليات المسيطر عليها بالنسبة لحقوق المستثمرين المشار إليها في الفقرة ١٨١.

ب. تخضع كافة الانكشافات الأخرى المتجددة التي تم توريقها (تلك التي تعتبر ملزمة وغير استهلاكية (التجزئة)) مع خواص الإطفاء المسيطر عليه لمعامل تحويل ائتماني بنسبة ٩٠% مقابل الانكشافات خارج الميزانية العمومية.

جدول ٨: خواص الإطفاء المبكر المسيطر عليها

نوع خط الائتمان	الإئتمان الغير ملزم	الإئتمان الملزم
خطوط الائتمان الاستهلاكي (التجزئة)	معامل التحويل الائتماني لمتوسط هامش الفائض لثلاثة أشهر	معامل تحويل ائتماني بنسبة ٩٠%
	١٣٣.٣٣% من نقطة التحقيق أو أكثر مؤهلة لمعامل تحويل ائتماني بنسبة صفر%	
	أقل من ١٣٣.٣٣% إلى ١٠٠% من نقطة التحقيق مؤهلة لمعامل تحويل ائتماني بنسبة ١%	
	أقل من ١٠٠% إلى ٧٥% من نقطة التحقيق مؤهلة لمعامل تحويل ائتماني بنسبة ٢%	
	أقل من ٧٥% إلى ٥٠% من نقطة التحقيق مؤهلة لمعامل تحويل ائتماني بنسبة ١٠%	
	أقل من ٥٠% إلى ٢٥% من نقطة التحقيق مؤهلة لمعامل تحويل ائتماني بنسبة ٢٠%	
	أقل من ٢٥% مؤهلة لمعامل تحويل ائتماني بنسبة ٤٠%	
خطوط ائتمان غير الاستهلاكي	معامل تحويل ائتماني بنسبة ٩٠%	معامل تحويل ائتماني بنسبة ٩٠%

١٠. تحديد معامل التحويل الائتماني لخواص الإطفاء المبكر غير المسيطر عليه (البنوك المصدرة)

١٨٤. إن خواص الإطفاء المبكر التي لا تقي بتعريف الإطفاء المبكر المسيطر عليه كما هو محدد في الملحق (أ) تعتبر غير مسيطر عليها، ويتعين الآتي:

أ. انكشافات التجزئة غير الملزمة:

١. بالنسبة للخطوط الائتمانية الاستهلاكية (التجزئة) غير الملزمة (على سبيل المثال مستحقات بطاقات الائتمان) في عمليات التوريق التي تتضمن على خواص الإطفاء المبكر غير المسيطر عليه، فإنه يتعين على البنوك القيام بمقارنة متوسط هامش الفائض لثلاثة أشهر كما هو محدد في الملحق (أ) حول الحد الذي يكون البنك عنده مطالباً بتحقيق هامش الفائض كما هو مطلوب اقتصادياً من قبل الهيكل (على سبيل المثال نقطة تحقيق هامش الفائض).

٢. في الحالات التي لا يكون مطلوباً فيها تحقيق هامش الفائض، فإن نقطة التحقيق تعتبر ٤,٥%.

٣. يتعين على البنك تقسيم مستوى هامش الفائض حسب نقطة تحقيق هامش الفائض للمعاملة وذلك لتحديد القطاعات المناسبة وتطبيق معاملات التحويل المقابلة كما هي محددة في الجدول أدناه.

٤. على البنوك استخدام معاملات التحويل المبينة أدناه للآليات المسيطر عليها لحقوق المستثمرين المبينة في الفقرة ١٨١.

ب. تخضع كافة الانكشافات المتجددة الأخرى التي تم توريقها (تلك التي تعتبر ملزمة وغير استهلاكية) مع خواص الإطفاء المبكر غير المسيطر عليه لمعامل تحويل ائتماني بنسبة ١٠٠% مقابل الانكشافات خارج الميزانية العمومية.

جدول ٩: خواص الإطفاء المبكر غير المسيطر عليه

الائتمان الملزم	الائتمان غير الملزم	نوع خط الائتمان
معامل تحويل ائتماني بنسبة ٩٠%	معامل التحويل الائتماني لمتوسط هامش الفائض عن ثلاثة أشهر	الخطوط الائتمانية الاستهلاكية (التجزئة)
	١٣٣.٣٣% من نقطة التحقيق أو أكثر مؤهلة لمعامل تحويل ائتماني بنسبة صفر%	

نوع خط الائتمان	الائتمان غير الملزم	الائتمان الملزم
	أقل من ١٣٣.٣٣% إلى ١٠٠% من نقطة التحقيق مؤهلة لمعامل تحويل ائتماني بنسبة ٥%	
	أقل من ١٠٠% إلى ٧٥% من نقطة التحقيق مؤهلة لمعامل تحويل ائتماني بنسبة ١٥%	
	أقل من ٧٥% إلى ٥٠% من نقطة التحقيق مؤهلة لمعامل تحويل ائتماني بنسبة ٥٠%	
	أقل من ٥٠% من نقطة التحقيق مؤهلة لمعامل تحويل ائتماني بنسبة ١٠٠%	
خطوط ائتمان غير الاستهلاكي (التجزئة)	معامل تحويل ائتماني بنسبة ١٠٠%	معامل تحويل ائتماني بنسبة ١٠٠%

ثالثاً: الانكشافات خارج الميزانية العمومية (الالتزامات العرضية) المرجحة بمخاطر الائتمان

١٨٥. يبين هذا القسم عملية معالجة البنود خارج الميزانية (الالتزامات العرضية) ومعاملات التحويل الائتماني لكل نوع من هذه الانكشافات، عدا المخاطر المرجحة لعقود المشتقات فهي مغطاة في الفقرة ٢١٦.

أ. احتساب المبلغ المرجح بمخاطر الائتمان للبنود خارج الميزانية العمومية (الالتزامات العرضية)

١٨٦. بالنسبة لكل انكشاف خارج الميزانية العمومية، ما عدا المشتقات، فإنه يتم احتساب المبلغ المرجح بناءً على مبلغ الائتمان المعادل للانكشاف والذي يتم تحديده من خلال تطبيق نسبة لتلك الالتزامات التي تختلف تبعاً لطبيعة الالتزام، وتعرف هذه النسبة بإسم معامل التحويل الائتماني (CCF).

١٨٧. يتم بعد ذلك ضرب مبلغ الائتمان المعادل في وزن المخاطر للعميل الأصلي بنفس الطريقة المستخدمة في الانكشافات داخل الميزانية العمومية وذلك للوصول إلى المبلغ المرجح للانكشافات.

١٨٨. على البنوك أن تراقب بشكل مستمر معاملاتها في عقود الأوراق المالية، وعقود السلع، وعقود الصرف الأجنبي، ويتعين منذ اليوم الأول لتعثر أي من هذه المعاملات أن يتم احتساب رأس مال لمقابلة تلك العمليات وفقاً للملحق (ر). إن متطلبات رأس المال المحتسبة وفقاً للملحق (ر)، يمكن إدراجها في محفظة "الانكشافات الأخرى" وبالتالي تعطى وزن مخاطر بنسبة ١٢٥٠% وفقاً للفقرة ٨٧.

١٨٩. بالنسبة للانكشافات المشمولة بتقنيات تخفيف مخاطر الائتمان، فإنه يمكن تخفيض المبلغ المرجح بناءً على طرق المعالجة المبينة في قسم تخفيف مخاطر الائتمان أدناه.

١. عقود المشتقات الائتمانية (تغطية خسائر الإخفاق الأول)

١٩٠. هناك حالات تقوم فيها البنوك المرخصة بتقديم غطاء ائتماني لسلة من الأصول وينص العقد بصفة خاصة على أن حالة الإخفاق الأولى بين مصدري الأصول (الأوراق المالية) تؤدي إلى تفعيل الغطاء الائتماني. ويعرف هذا النوع من الغطاء كعقد مشتقات ائتمانية لتغطية خسائر الإخفاق الأول. إن الانكشاف الائتماني بالنسبة لمقدم الغطاء يعادل المبلغ الإسمي لعقد المشتقات. وبالنسبة للبنوك التي تقدم غطاء ائتماني من خلال هذه الأداة، إذا كان المنتج في هذه الحالة سلة من الأصول وله تصنيف ائتماني خارجي من قبل مؤسسة تقييم ائتماني مؤهلة، فإنه يتم احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر أولاً بتطبيق معامل تحويل ائتماني بنسبة ١٠٠% من مبلغ المشتقات الائتمانية ثم تطبيق أوزان مخاطر على معادل الأصل الائتماني استناداً إلى درجات الجودة الائتمانية المتعلقة بالمخاطر.

١٩١. يتم تطبيق أوزان المخاطر استناداً إلى درجات الجودة الائتمانية التالية:

جدول ١٠: فئة التصنيف طويلة الأجل

درجات الجودة الائتمانية	١	٢	٣	٤	٥ و ٦
أوزان المخاطر	٢٠%	٥٠%	١٠٠%	٣٥٠%	١٢٥٠%

جدول ١١: فئة التصنيف قصيرة الأجل

درجات الجودة الائتمانية	١	٢	٣	٤
أوزان المخاطر	٢٠%	٥٠%	١٠٠%	١٢٥٠%

١٩٢. إذا كان المنتج غير مصنف من قبل مؤسسة تقييم ائتماني خارجي مؤهلة فإن الأصل المرجح بالمخاطر يتم احتسابه كما يلي:

- أ. يتم جمع أوزان المخاطر لكافة الأصول المتضمنة في سلة الأصول (الحد الأقصى المسموح للتجميع هو ١٢٥٠%).
- ب. ضرب أوزان المخاطر المجمعة في المبلغ الإسمي لعقد المشتقات الائتمانية الصادر كغطاء ائتماني وتطبيق معامل تحويل ائتماني بنسبة ١٠٠% على الناتج للحصول على مبلغ الأصل المرجح بالمخاطر.

٢. عقود المشتقات الائتمانية (تغطية خسائر الإخفاق الثاني)

١٩٣. بالنسبة للبنوك التي تقدم غطاء ائتماني من خلال مشتقات ائتمانية لتغطية خسائر الإخفاق الثاني، فإن معالجة رأس المال هي نفسها المبينة في الفقرات ١٩١ و ١٩٢ أعلاه. مع استثناء وحيد أنه، بالنسبة لإجمالي أوزان المخاطر، فإن مبلغ الأصل المرجح بالمخاطر الأقل يمكن استبعاده من الاحتساب.

ب. معاملات التحويل الائتماني للبنود خارج الميزانية العمومية

١٩٤. تتضمن القائمة التالية معاملات التحويل الائتماني لكل نوع من الانكشافات خارج الميزانية العمومية عدا المشتقات:

جدول ١٢: معاملات التحويل الائتماني للبنود خارج الميزانية باستثناء المشتقات

معامل التحويل الائتماني (%)	البيان
صفر	الالتزامات القابلة للإلغاء في أي وقت: تتضمن الالتزامات التي يمكن إلغاؤها بدون أية شروط في أي وقت من قبل البنك المرخص وبدون إخطار مسبق ما عدا حالات القوى القاهرة أو تلك الالتزامات التي تشمل الإلغاء التلقائي بسبب التراجع في الملاءة الائتمانية للمقترض.

معامل التحويل الائتماني (%)	البيان
٢٠	الالتزامات المحتملة المتعلقة بالتجارة: تتضمن هذه الالتزامات الناتجة عن إصدار وتصديق خطابات الاعتماد لنقل البضائع (مثل خطابات الاعتمادات المستندية المضمونة بالشحنات) والأوراق التجارية المقبولة و ضمانات الشحن الصادرة وخطابات الاعتماد المتجددة/ وأية التزامات أخرى متعلقة بالتجارة.
٢٠	الالتزامات التي تمثل الجزء غير المسحوب من أية ترتيبات ملزمة ضمن مدة الاستحقاق الأصلية البالغة سنة واحدة أو أقل.
٥٠	الالتزامات التي تمثل الجزء غير المسحوب من أية ترتيبات ملزمة ضمن مدة الاستحقاق الأصلية التي تزيد على سنة واحدة.
٥٠	الالتزامات المحتملة المتعلقة بالصفقات: يتضمن هذا البند كفالات الإنجاز والتأمين المبدئي والضمانات وخطابات الاعتماد الاحتياطية المتعلقة ببعض الصفقات المحددة.
٥٠	إصدار أدوات الدين وتسهيلات الاكتتاب المتجددة: يتضمن هذا البند الترتيبات التي يقوم المقترض بموجبها بسحب الأموال إلى حد معين خلال مدة محددة مسبقاً وذلك من خلال إصدار أدوات الدين المتكررة إلى السوق وفي الحالات التي يثبت فيها عدم القدرة على بيع تلك الأدوات، فإن مبلغ الأدوات غير المباعة يجب أن يتحملة المكتتب أو أن يقوم المكتتب بتوفير التسهيلات.
١٠٠	الأدوات الائتمانية البديلة المباشرة: يتضمن هذا البند الضمانات والقبولات وخطابات الاعتماد التي تعمل كضمانات مالية للقروض كما يشمل الانكشافات الناتجة عن بيع مشتقات ائتمان (مثل عقود مبادلة الإخفاق الائتماني) أي عندما يكون دور البنك المرخص فيها كبائع تغطية.
١٠٠	بيع الأصول أو الصفقات الأخرى مع حق الرجوع: تتضمن هذه المعاملات صفقات بيع الأصول في الحالات التي تظل فيها المخاطر الائتمانية للأصول المباعة لدى البنك المرخص حيث يحق لحامل الأصول أن يعيد الأصول إلى البنك المرخص خلال المدة المتفق عليها أو في ظل ظروف محددة. ويشمل هذا البند أيضاً اتفاقيات إعادة الشراء غير الواردة في البنود داخل الميزانية حيث تظل المخاطر الائتمانية لدى البنك.

معامل التحويل الائتماني (%)	البيان
١٠٠	عمليات شراء الأصول الآجلة: يتضمن هذا البند الالتزامات بشراء في تاريخ محدد لاحق والشروط المعدة مسبقاً لقرض أو أوراق مالية أو أصول أخرى من طرف آخر بما في ذلك التعهدات بإعادة شراء الأوراق المالية في صفقات إعادة الشراء (مثال: إعادة شراء الأوراق المالية في الحالات التي تنص فيها شروط الاتفاقية على أن جميع المخاطر ومزايا الملكية تتحول بشكل أساسي إلى الطرف المقابل).
١٠٠	الأسهم والأوراق المالية المدفوعة جزئياً: يتضمن هذا البند الجزء غير المدفوع من الأسهم المدفوعة جزئياً أو الأوراق المالية التي قد يطلب المصدر من البنك الدفع في تاريخ محدد مسبقاً أو تاريخ مستقبلي غير محدد.
١٠٠	الودائع الآجلة: يتضمن هذا البند أية اتفاقيات بين البنك المرخص وطرف آخر، بحيث يودع البنك المرخص الوديعة بسعر فائدة متفق عليه لدى ذلك الطرف في تاريخ مستقبلي محدد مسبقاً.

ج. عوامل الإضافة لعقود المشتقات

١٩٥. عوامل الإضافة لعقود الصرف الأجنبي والذهب والمعادن الثمينة (عدا الذهب)، والسلع الأخرى وعقود مشتقات أسعار الفائدة مبينة في الفقرات من ٢١٥ إلى ٢٢٠.

رابعاً: أوزان مخاطر الائتمان لعمليات تمويل الأوراق المالية (SFTs)^{٢٠}

١٩٦. المعالجة الرأس مالية لعمليات إعادة الشراء (عمليات إعادة الشراء وعمليات إعادة الشراء العكسية للأوراق المالية) في المحفظة المصرفية تعتمد بشكل رئيسي على ما إذا كان هناك تحويل جزء كبير من المخاطر ومزايا الملكية (Rewards of Ownership) إلى الطرف المقابل.

٢٠ عمليات تمويل الأوراق المالية هي عمليات مشابهة لاتفاقيات إعادة الشراء ومعكوسها واقراض واقتراض الأوراق المالية وتمويل الهامش حيث تعتمد قيمة العملية على تقييمات السوق وغالباً ما تخضع هذه العمليات لاتفاقيات الهامش.

١٩٧. في الحالات التي يتم فيها نقل جزء كبير من المخاطر ومزايا الملكية (Rewards of Ownership) إلى الطرف المقابل فإنه يتم تطبيق طرق المعالجة التالية:

أ. يجب أن تتم معاملة الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء كالتزامات إعادة شراء خارج الميزانية العمومية مع الالتزام بمتطلبات كفاية رأس المال بشأن المخاطر الائتمانية تجاه الجهة المصدرة للأوراق المالية.

ب. يجب أن تتم معالجة الأوراق المالية المشتراه (معكوس اتفاقيات إعادة الشراء (Reverse Repo Transactions)) كأصول مع الالتزام بمتطلبات كفاية رأس المال للمخاطر الائتمانية تجاه مصدر الأوراق المالية.

١٩٨. في الحالات التي لا يوجد فيها تحويل جوهري لجميع مخاطر ومزايا الملكية إلى الطرف المقابل، فإنه يتم تطبيق إجراءات المعالجة التالية:

أ. يجب أن يتم معاملة الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء كأصول مع الالتزام بمتطلبات كفاية رأس المال للمخاطر الائتمانية تجاه الجهة المصدرة للأوراق المالية.

ب. يجب أن تتم معاملة معكوس اتفاقية إعادة الشراء كعملية اقراض مضمونة مع الالتزام بمتطلبات كفاية رأس المال للمخاطر الائتمانية تجاه الطرف المقابل ولكن يتم تقليلها من خلال تطبيق الشروط الخاصة بتخفيف المخاطر الائتمانية للصفقات المضمونة.

١٩٩. بالنسبة لاقتراض واقراض الأوراق المالية فإن المعالجة الرأسمالية تكون كما يلي:

أ. بالنسبة لاقتراض الأوراق المالية فإن المعالجة الرأسمالية تعتمد على ما إذا كان الضمان نقدياً أو على شكل أوراق مالية أخرى:

١. إذا كان الضمان نقدياً يجب معاملة الإنكشاف على أنه قرض مضمون للطرف المقابل، وإذا كانت الأوراق المالية المقترضة تعتبر ضمان معتمد فإن الشروط الخاصة بتخفيف المخاطر الائتمانية للصفقات المضمونة تطبق.

٢. إذا كان الضمان على هيئة أوراق مالية فإنه يجب أن يتم معاملته كأصول مع الالتزام بمتطلبات كفاية رأس المال للمخاطر الائتمانية مقابل الجهة المصدرة للأوراق المالية.

ب. يتم الإستمرار في معالجة الأوراق المالية المقرضة كأصول مع الالتزام بمتطلبات كفاية رأس المال للمخاطر الائتمانية مقابل الجهة المصدرة للأوراق المالية.

٢٠٠. عند احتساب متطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية لاتفاقيات إعادة الشراء، فيمكن للبنوك الأخذ بالاعتبار أي اتفاقيات تقاص مثل الاتفاقيات العالمية الرئيسية لإعادة الشراء (Global Master Repurchase Agreement) أو الاتفاقيات الثلاثية لاتفاقيات إعادة الشراء (Tri-partite Repo Service Agreement).

٢٠١. يتم الاعتراف بأثر اتفاقيات التقاص الثنائية التي تغطي اتفاقيات إعادة الشراء اعتماداً على طبيعة الطرف المقابل ولكل حالة على حدة، وفيما إذا كانت الاتفاقيات قابلة للتنفيذ القانوني في مناطق الاختصاص القضائي المعنية، عند حدوث التعثر، وبغض النظر عما إذا كان الطرف المقابل مفلساً أو معسراً. بالإضافة إلى ذلك فيجب أن تحقق اتفاقيات التقاص ما يلي:

- أ. توفير الحق للطرف الملتزم بالسداد في إنهاء كافة المعاملات الخاضعة للاتفاقية في وقت مناسب عند تعثر الطرف الآخر بما في ذلك حالات الإعسار والإفلاس للطرف المقابل.
- ب. تصفية الأرباح والخسائر (بما في ذلك قيمة أي ضمانات) الناتجة عن المعاملات الملغاة والمنتهية الخاضعة للاتفاقية، وبحيث يكون هناك مبلغ صافي يعتبر ديناً على أحد الأطراف للآخر.
- ج. تسمح بالتسييل أو التعويض الفوري للضمان في حالة التعثر.
- د. أن تكون الاتفاقيات، وكذلك الحقوق الواردة في البنود من (أ) إلى (ج) أعلاه، قابلة للتنفيذ القانوني في مناطق الاختصاص القضائي، عند حدوث التعثر، وبغض النظر عن إعسار أو إفلاس الطرف المقابل.

٢٠٢. يتم الاعتراف بالتصفية بين المراكز المختلفة في المحفظة المصرفية ومحفظة المتاجرة، عند تحقيق الشروط أدناه:

- أ. أن يتم تسعير المعاملات وفقاً لأسعار السوق يومياً^{٢١}.
- ب. أن تكون الضمانات المستخدمة في المعاملات من ضمن الضمانات المالية المؤهلة في المحفظة المصرفية.

٢٠٣. يستخدم الإطار المحدد أدناه لاحتساب أثر اتفاقية التقاص الرئيسية ضمن نفس السياق المستخدم في احتساب عمليات إعادة الشراء:

٢١ تعتمد فترة الاحتفاظ لأغراض نسبة التخفيف وكما في عمليات إعادة الشراء على دورية طلب الهامش.

$$E^* = \max \{0, [(\Sigma(E) - \Sigma(C)) + \Sigma (E_s \times H_s) + \Sigma (E_{fx} \times H_{fx})]\}$$

حيث أن:

E^* = قيمة الانكشاف بعد احتساب أثر مخفف مخاطر الائتمان.

E = القيمة الحالية للانكشاف.

C = قيمة الضمان المستلم.

E_s = القيمة المطلقة لصافي المركز في ورقة مالية معينة.

H_s = نسبة الاستقطاع (haircut) الملائمة ل E_s .

E_{fx} = القيمة المطلقة لصافي المركز بعملة مختلفة عن عملة التسوية.

H_{fx} = نسبة الاستقطاع (haircut) الملائمة لعدم تطابق العملات (٨%).

٢٠٤. تطبق جميع القواعد الأخرى لنسب الاستقطاع (haircut) المحددة في الفقرة ٢٦٩ على معالجة عمليات إعادة الشراء.

خامساً: المخاطر الائتمانية للطرف المقابل

أ. نطاق التطبيق

٢٠٥. تستخدم طريقة القيمة الحالية للانكشاف (Current Exposure Method) عند احتساب مخاطر ائتمان الطرف المقابل للمشتقات خارج نطاق السوق الرسمي (OTC) كما هو مبين في هذه الفقرة. أما اتفاقيات إعادة الشراء وعمليات تمويل الأوراق المالية (SFTs)، فيتم معالجتها وفق ما هو مبين في الفقرات من ١٩٦ إلى ٢٠٤ من هذه التعليمات وذلك عند احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر ائتمان الطرف المقابل.

٢٠٦. تخضع الانكشافات للأطراف المقابلة المركزية (Central counterparties) الناتجة عن مشتقات خارج نطاق السوق الرسمي (OTC)، ومشتقات العملات الأجنبية، وعمليات تمويل الأوراق المالية لمعالجة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل المبينة ضمن هذا البند في الفقرات من ٢٣٧ إلى ٢٥٥. ولا تخضع الانكشافات التي تنتج عن تسوية العمليات النقدية (أسهم، أدوات الدخل الثابت، العقود الفورية للتعامل بالعملات الأجنبية، والعقود الفورية للتعامل بالسلع) لهذه المعالجة.

٢٠٧. يتعين على البنوك عدم الدخول في أي عمليات مشتقات لأغراض المضاربة، بل يمكن استخدام المشتقات فقط لأغراض التحوط لانكشافاتها (لعملية واحدة أو لعدة عمليات في نفس الوقت)، أو للدخول في مراكز على أساس متقابل (Back to Back Basis) لصالح عملائها. ويتعين على البنوك أيضاً الحصول على موافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي قبل الدخول في أي عمليات بما يخالف التعليمات أعلاه، ويمكن للبنك المركزي، وضع متطلبات رأس مال إضافية في هذه الحالات، وذلك لكل حالة على حدة.

٢٠٨. تتوافر الخصائص التالية بشكل عام في أدوات المشتقات المذكورة أعلاه:

- أ. يكون للعملية قيمة حالية أو قيمة سوقية.
- ب. يرتبط بالعملية قيمة سوقية مستقبلية تعتمد على تغيرات عوامل السوق.
- ج. ينتج عن العملية تبادل نقدي أو أدوات مالية (بما في ذلك السلع)، وذلك مقابل الدفع.

٢٠٩. كما تتوافر الصفات العامة التالية في العمليات المشار إليها أعلاه:

- أ. يمكن استخدام الضمانات لتخفيف مخاطر الانكشاف.
- ب. يمكن استخدام التقاص لتخفيف المخاطر.
- ج. يتم تقييم المراكز بشكل متكرر (غالباً على أساس يومي) استرشاداً بتغيرات السوق.
- د. يمكن إعادة تغطية الهامش في هذه العمليات.

٢١٠. عند إجراء عملية من عضو مقاصة إلى عميل من خلال عمليات التقاص الثنائية (Bilateral Netting) الخاصة بعمليات مشتقات داخل نطاق السوق الرسمي (Exchange traded)، فإنه يتعين على البنك العميل وعضو المقاصة الاحتفاظ برأس مال لتلك العملية كما لو كانت هذه العملية تتم خارج نطاق السوق الرسمي (OTC).

٢١١. بما أن المشتقات الائتمانية غير مؤهلة كمخففات مخاطر، فإنه عند قيام البنك بشراء هذه المشتقات لتغطية الانكشافات بالمحفظة المصرفية أو انكشافات مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة، يتعين احتساب متطلبات رأس المال للانكشاف المتحوط له دون الأخذ في الاعتبار المشتقات المشتراة. وبالإضافة لذلك، يجب احتساب متطلبات إضافية خاصة بالانكشافات الائتمانية للأطراف المقابلة والخاصة بالمشتقات المشتراة.

٢١٢. تكون قيمة الانكشاف للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل صفر لمبادلات الإخفاق الائتماني (Credit Default Swaps) المبيعة في المحفظة المصرفية، حيث يتم معاملتها وفق هذه التعليمات، كضمانات مقدمة من البنك وتخضع لمتطلبات رأس مال لتغطية مخاطر الائتمان بكامل قيمتها الإسمية.

٢١٣. تساوي قيمة الانكشاف لطرف مقابل معين مجموع قيم الانكشافات المحتسبة لكل مجموعة من عمليات التقاص مع ذلك الطرف.

٢١٤. تساوي قيمة الانكشاف لأي طرف مقابل لعمليات المشتقات الائتمانية خارج نطاق السوق الرسمي (OTC) صفر أو الفرق بين إجمالي الانكشافات في كافة عمليات التقاص مع هذا الطرف المقابل والقيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر (CVA) أيهما أعلى كما هو مبين في الفقرات من ٢٢٩ إلى ٢٣٢، وذلك لهذا الطرف المقابل الذي تم احتساب خسائر لانكشافه (خسارة القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر (CVA Loss)). ويتم احتساب خسارة القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر دون الأخذ بالاعتبار لأي قيم مدينة ناتجة عن إعادة التقييم التي تم استقطاعها من رأس المال طبقاً للفقرة ٢٧٢. وتحتسب الأصول المرجحة بالمخاطر للمشتقات خارج نطاق السوق الرسمي من خلال ضرب وزن المخاطر المناسب وفق الطريقة المستخدمة بالانكشاف القائم للطرف المقابل. ولا ينطبق التخفيض الحاصل للانكشاف جراء الخسارة التي تحملها البنك نتيجة القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر (CVA) عند تحديد متطلبات رأس المال الخاصة بالقيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر (CVA).

ب. طريقة القيمة الحالية للانكشاف (CEM)

٢١٥. يغطي هذا القسم قواعد تقييم الانكشافات الخاصة بمراكز الأدوات المتضمنة مخاطر ائتمانية للطرف المقابل. وعلى البنوك أن تتبع طريقة القيمة الحالية للانكشاف (CEM) عند احتساب قيمة الانكشاف.

٢١٦. بناءً على طريقة القيمة الحالية للانكشاف (CEM)، تحتسب القيمة الحالية لانكشافات العقود (تكلفة الاستبدال) وفقاً لأسعارها السوقية، وذلك دون الحاجة لأي عمليات تقدير. ويضاف إلى ذلك معامل إضافي (Add-on Factor)، وذلك للحصول على قيمة الانكشافات المستقبلية المحتملة (Potential

٢٢ خسارة القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر المطروحة من الانكشاف الائتماني هي إما (أ) بالاصافي من تعديلات القيم مدينة الناتجة عن إعادة التقييم (DVA) أو (ب) إجمالي تعديلات القيم المدينة الناتجة عن إعادة التقييم في حال تم استقطاعها من رأس المال بشكل منفصل.

(Future Exposure) للفترة المتبقية من عمر العقد. ولاحتماب مبلغ الائتمان المعادل لهذه الأدوات بناءً على طريقة القيمة الحالية للانكشاف (CEM)، فيتعين على البنك أن يقوم بجمع البنود التالية:

- أ. إجمالي تكلفة الاستبدال (Replacement Cost) محتسبة وفقاً لأسعار السوق لجميع العقود ذات القيمة الموجبة.
- ب. مبلغ الانكشافات المستقبلية المحتملة (Potential Future Exposure)، والذي يتم احتسابه بناءً على أساس القيمة الإسمية للعقد ومقسماً على أساس الفترة المتبقية على تاريخ الاستحقاق وطبيعة العقد حسب المعادلة التالية:

$$CCR Exposure = [(RC + add-on) - C_A]$$

حيث أن:

CCR = مخاطر الائتمان للطرف المقابل.

RC = تكلفة الاستبدال (Replacement Cost).

Add-on = مبلغ يتم إضافته للانكشاف المستقبلي المحتمل (Potential Future Exposure) حيث يتم احتسابه حسب ما هو موضح في الفقرة ٢١٧، (أي القيمة الإسمية مضروبة بالمعامل الإضافي Add-on Factor).

C_A = قيمة الضمان المعدلة للتقلبات، محتسبة وفقاً للطريقة الشاملة (Comprehensive Approach) والموضحة في الفقرتين ٢٥٩ و ٢٦٩، أو صفر في حالة عدم وجود ضمانات مؤهلة.

٢١٧. يُحتسب المعامل الإضافي بناءً على الفترة المتبقية لتاريخ استحقاق العقد والأصل المرجعي، حسب الجدول التالي:

جدول ١٣ : عوامل الإضافة (add-on factors) لعقود المشتقات

المعامل الإضافي	الفترة المتبقية لتاريخ الاستحقاق
<p>في حالة عقود العملات الأجنبية: عقود مبادلة أسعار الفوائد للعملات المتقابلة، عقود مبادلة العملات الأجنبية، العقود الآجلة للعملات الأجنبية، عقود العملات المستقبلية، عقود خيارات العملات الأجنبية المشتراه، عقود الذهب أو أي أدوات مشابهة تتضمن مخاطر ائتمانية، ويتم تحديد المعامل الإضافي لهذه العقود كما يلي:</p>	
١%	فترة سنة أو أقل
٥%	أكثر من سنة ولغاية ٥ سنوات
٧,٥%	أكثر من ٥ سنوات
<p>في حالة عقود أسعار الفوائد: عقود مبادلة أسعار الفائدة على أساس العملة الواحدة، العقود الآجلة لاتفاقيات أسعار الفوائد، جميع عقود خيارات أسعار الفائدة المشتراه، وأية أدوات تتضمن مخاطر ائتمانية، ويتم تحديد المعامل الإضافي لهذه العقود كما يلي:</p>	
صفر	فترة سنة أو أقل
٠,٥%	أكثر من سنة ولغاية ٥ سنوات
١,٥%	أكثر من ٥ سنوات
<p>في حالة عقود الملكية: عقود مبادلة أدوات الملكية، عقود أدوات الملكية الآجلة، عقود العملات المستقبلية، عقود خيارات الملكية المشتراه وأي أدوات تتضمن مخاطر ائتمانية، ويتم تحديد المعامل الإضافي لهذه العقود كما يلي:</p>	
٦%	فترة سنة أو أقل
٨%	أكثر من سنة ولغاية ٥ سنوات
١٠%	أكثر من ٥ سنوات
<p>في حالة عقود المعادن الثمينة (باستثناء الذهب): جميع العقود والتي تتضمن مخاطر ائتمانية، ويتم تحديد المعامل الإضافي لهذه العقود كما يلي:</p>	
٧%	فترة سنة أو أقل
٧%	أكثر من سنة ولغاية ٥ سنوات
٨%	أكثر من ٥ سنوات

المعامل الإضافي	الفترة المتبقية لتاريخ الاستحقاق
	في حالة السلع الأخرى: جميع العقود والتي تتضمن مخاطر ائتمانية، ويتم تحديد المعامل الإضافي لهذه العقود كما يلي:
١٠%	فترة سنة أو أقل
١٢%	أكثر من سنة لغاية ٥ سنوات
١٥%	أكثر من ٥ سنوات

ملاحظات:

١. فيما يخص العقود التي تشمل عدة تبادلات للقيمة الإسمية، يجب ضرب المعامل الإضافي بعدد الدفعات المتبقية على العقد.

٢. فيما يخص العقود المصممة لتسوية انكشاف قائم ولاحق لتواريخ دفع محددة، والتي يتم تعديل الشروط فيها لتصبح القيمة السوقية للعقد صفر في هذه المواعيد المحددة، تكون المدة المتبقية للاستحقاق مساوية للفترة حتى تاريخ التعديل اللاحق. وفي حالة عقود أسعار الفائدة المتبقي على استحقاقها فترة أكثر من سنة والتي تنطبق عليها المعايير أعلاه، فإن المعامل الإضافي يخضع لحد أدنى بمقدار ٠,٥%.

٣. فيما يخص العقود الآجلة، وعقود المبادلات وعقود الخيار المشتراة وأية عقود أخرى غير المشمولة في الجدول أعلاه، يتم معاملتها معاملة "السلع الأخرى".

٤. لا يتم احتساب الانكشافات المستقبلية المحتملة لعقود مبادلة أسعار الفائدة على أساس العملة الواحدة متغيرة/متغيرة (Floating/Floating) (فائدة متغيرة في كلا الاتجاهين)؛ وإنما تكون القيمة الائتمانية للانكشاف محددة على أساس القيمة السوقية فقط.

٢١٨. عند احتساب القيمة الفعلية المستقبلية (Effective Future Amount) يجب أخذ القيمة الفعلية للعقود في الاعتبار وليس القيمة الإسمية الظاهرة، وذلك في حالة العقود التي تتضمن هياكل مالية من شأنها تحسين القيمة الإسمية.

٢١٩. يمكن للبنوك أن تستفيد من متطلبات رأس مال مخفضة في حالة وجود ضمانات مؤهلة وذلك طبقاً لما تتضمنه الفقرتين ٢٥٩ و ٤٢٢ من هذه التعليمات. وتتطابق طريقة احتساب الضمانات المؤهلة مع الطريقة المعتمدة لمخاطر الائتمان.

٢٢٠. تطبق الفقرات ١٩٠ إلى ١٩٣ من هذه التعليمات عند معالجة مشتقات الإخفاق الائتماني (n-th-to default) (مثل التي تحمل درجة أولى في التعثر).

اتفاقيات التقاص الثنائية (Bilateral Netting Agreements)

٢٢١. يمكن أن تخضع الانكشافات لنفس الطرف المقابل، والتي تنتج عن العقود الآجلة أو عقود المبادلة أو عقود الخيار أو أية عقود مشتقات أخرى مشابهة، إلى معالجة التقاص وذلك وفقاً للمتطلبات المذكورة في الفقرة التالية.

٢٢٢. بناءً على ما تقدم ولأغراض احتساب كفاية رأس المال فإنه يراعى ما يلي:

أ. يمكن للبنوك إجراء التقاص على عملياتها مع طرف مقابل، بحيث أن التزامات البنك مع الطرف المقابل في عملة معينة وفي تاريخ استحقاق معين، يمكن دمجها معاً واستبدالها بمبلغ واحد هو نتيجة تجميع كل الالتزامات المشار إليها.

ب. كما يمكن للبنوك إجراء التقاص على عملياتها في حالة وجود أي اتفاقيات تقاص ثنائية (Bilateral Netting Agreements) أخرى غير مشار إليها في البند (أ) أعلاه.

ج. وفي الحالتين (أ) و (ب) أعلاه، فإنه يتعين على البنوك استيفاء الشروط التالية:

١. أن عقد أو اتفاقية التقاص مع الطرف المقابل تمكّن البنك من استلام أو دفع مبلغ واحد يمثل صافي الاستحقاقات له أو عليه مع الطرف المقابل، والتي تمثل صافي مجموع القيم السوقية لجميع العمليات مع الطرف المقابل، وذلك في حالة إخفاق الطرف المقابل نتيجة التعثر أو الإفلاس أو أي ظروف أخرى مشابهة.

٢. توثيق كامل وواضح للآراء والمراجع القانونية التي اعتمدها البنك للتأكد من أن المحاكم المختصة وأي سلطات إدارية أخرى ستعترف بمبلغ الانكشاف نتيجة التقاص، كما هو موضح أعلاه، وذلك طبقاً لما يلي:

أ. قانون الدولة المسجل فيها الطرف المقابل والفرع الذي أجرى التقاص.

ب. القوانين الخاصة التي تغطي العمليات المعنية بالانكشاف.

ج. القوانين الخاصة التي تغطي أي اتفاقيات تقاص متعلقة بالانكشاف.

٣. وفي هذا السياق، يتعين على البنوك استخدام الاتفاقيات التالية المتعارف عليها:

- International Swaps and Derivatives Association (ISDA) , Master Agreement (English Law or New York Law).
- International Foreign Exchange Master Agreement (IFEMA) for FX transactions.
- FX Net Agreements for FX transactions.
- Worldwide Foreign Exchange Netting and Close-Out Agreement for FX transactions.
- Global Foreign Exchange Netting and Close-Out Agreement (FXNET "Non-User" Agreement) for FX transactions.
- International Currency Option Master Agreement (ICOM).

٤. وفي هذا السياق، يمكن للبنوك استخدام اتفاقيات التقاص فقط في الحالات التي تكون هذه الاتفاقيات متعارف عليها وواجبة النفاذ بحكم القانون في البلدان التي تتواجد فيها. كما يتعين أيضاً على البنوك إثبات أخذ رأي قسم الشؤون القانونية لديها أو المستشارين القانونيين الخاصين بها.

٥. يتعين على البنوك الحصول على موافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي وذلك في حالة استخدام أية اتفاقيات تقاص غير المذكورة أعلاه.

٢٢٣. يتعين توافر سياسات وإجراءات داخلية لدى البنك، تضمن المراجعة المستمرة لاتفاقيات التقاص المستخدمة، وذلك لضمان اشتغالها على أي تعديلات يتطلب إدخالها على هذه الاتفاقيات لاحقاً.

٢٢٤. أما في حالة الاتفاقيات التي يمكن للطرف المقابل إلغاؤها (مثل Walk Away Clauses)، فلا تؤخذ في الاعتبار لأغراض حساب كفاية رأس المال، أي تحسب الانكشافات دون أخذ اتفاقيات التقاص في الاعتبار.

٢٢٥. يتم احتساب الانكشاف لمخاطر الائتمان في حالات التقاص لعمليات المشتقات كما يلي: مجموع القيمة السوقية الصافية (تكلفة الاستبدال ذات القيم السوقية الموجبة فقط)، يضاف إليها معامل إضافي محسوباً على أساس القيم الاسمية للعمليات المرجعية. ويحتسب المعامل الإضافي (A_{Net}) على أساس إجمالي المتوسط المرجح للمعامل الإضافي (A_{Gross})^{٢٣} مضافاً إليه إجمالي المعامل الإضافي معدلاً

٢٣ A_{Gross} يساوي مجموع مبالغ المعاملات الإضافية المنفردة (تحسب بضرب القيمة الاسمية بالمعامل الإضافي والموضح بالفقرة ٢١٧ من هذه التعليمات) لجميع العمليات التي ينطبق عليها الإنفاذ القانوني والمتعلقة باتفاقيات التقاص مع أحد الأطراف المقابلة.

بنسبة صافي القيمة السوقية مقسوماً على إجمالي القيمة السوقية للعمليات المرجعية (NGR)، وذلك طبقاً للمعادلة التالية:

$$A_{Net} = 0.4 \times A_{Gross} + 0.6 \times NGR \times A_{Gross}$$

حيث أن

$$NGR = \text{مستوى صافي تكلفة الاستبدال} / \text{مستوى إجمالي تكلفة الاستبدال لاتفاقيات التناقص}^{٢٤}.$$

٢٢٦. تكون قيم المعامل الإضافي المستخدمة في المعادلة السابقة هي نفسها المستخدمة في العمليات التي لا تخضع للتناقص، وكما هو مشار إليه في الفقرات من ٢١٥ إلى ٢٢٥ من هذه التعليمات. ويتعين على البنك التأكد بصفة مستمرة من كفاية حجم قيم المعامل الإضافي.

٢٢٧. أما لغرض احتساب الانكشاف المستقبلي المحتمل لعمليات عقود العملات الأجنبية الآجلة والعمليات الأخرى المشابهة التي تكون فيها القيمة الإسمية تساوي قيمة المبالغ التي يتم تبادلها، تعرف القيمة الإسمية للعقود على أنها صافي المبالغ المستلمة من العقود والتي تستحق بتاريخ استحقاق كل عملة.

ج. القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر (CVA)

٢٢٨. يتعين على البنوك احتساب متطلبات رأس مال إضافية لتغطية مخاطر انخفاض القيمة السوقية لعقود المشتقات خارج نطاق السوق الرسمي. ويعرف هذا الانخفاض بالقيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر (CVA). وتحتسب هذه المتطلبات طبقاً للأسلوب القياسي كما هو موضح في الفقرات من ٢٢٩ إلى ٢٣١ من هذه التعليمات.

٢٤ يسمح بنك الكويت المركزي للبنوك باختيار احتساب NGR للطرف المقابل أو بصورة إجمالية لجميع العمليات التي ينطبق عليها شرط الإنفاذ القانوني وذلك لاتفاقيات التناقص، وفي جميع الأحوال، ينبغي على البنك اعتماد اختياره لطريقة الإحتساب بشكل ثابت ومستمر. وفيما يخص الطريقة الإجمالية، فإن صافي القيمة السالبة للانكشاف الساري للطرف المقابل الفرد، لا يمكن مقابلتها مع صافي الانكشافات الموجبة للآخرين، أي أنه ولكل طرف مقابل فإن صافي الانكشاف الساري والذي يستعمل في احتساب NGR هو الحد الأقصى لصافي كلفة الاستبدال أو صفر، وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً للطريقة الإجمالية فإن NGR يطبق بصورة منفردة لكل اتفاقية نافذة قانوناً. وعليه فإن قيمة المعادل الائتماني يتم تطبيقه بصورة مناسبة للفئة الخاصة بأوزان المخاطر للطرف المقابل.

١. الأسلوب القياسي لاحتساب رأس المال اللازم للقيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر

٢٢٩. تحتسب متطلبات رأس المال الخاصة بالقيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر طبقاً للأسلوب القياسي كما يلي:

$$K = 2.33\sqrt{h} * \sqrt{\left(\sum_i 0.5w_i(M_i * EAD_i^{total})\right)^2 + \left(\sum_i 0.75.w_i^2 * (M_i * EAD_i^{total})^2\right)}$$

h = مخاطر على مدى عام واحد (بالسنة)، $h = 1$.

w_i = الوزن المطبق على الطرف المقابل "i". ويجب ربط الطرف المقابل بأحد الأوزان

السبعة بناءً على التصنيف الائتماني الخارجي له كما يوضحه الجدول التالي.

EAD_i^{total} = قيمة الانكشاف المحتمل عند تعثر الطرف المقابل "i" (مجموع كافة عمليات

التقاص)، ويشمل ذلك أثر الضمانات وفقاً لطريقة القيمة الحالية للانكشاف التي

يطبقها البنك في حساب متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل. ويجب

خصم الانكشاف من خلال تطبيق المعامل التالي:

$$\frac{(1 - \exp(-0.05 * M_i))}{(0.05 * M_i)}$$

M_i = فترة الاستحقاق الفعلية للمعاملات التي بها طرف مقابل "i" ويتم حسابها كمتوسط

فترة الاستحقاق الإسمية المرجحة والمشار إليها في الفقرة ٢٣١. وعلى كلٍ فإن

قيمة M_i يجب أن لا تخضع لسقف ٥ سنوات.

٢٣٠. تستخدم أوزان المخاطر طبقاً للجدول التالي:

جدول ١٤: أوزان المخاطر للقيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر (CVA) بناءً على تصنيف الطرف المقابل

وزن المخاطر W_i	التصنيف بناءً على مؤسسة فيتش (Fitch)	التصنيف بناءً على مؤسسة موديز (Moody's)	التصنيف بناءً على مؤسسة ستاندرد آند بور (S&P)	درجة التصنيف الائتماني
٠,٧ %	AAA	Aaa	AAA	١
٠,٧ %	AA	Aa2	AA	١
٠,٨ %	A	A2	A	٢
١ %	BBB	Baa2	BBB	٣

وزن المخاطر W _i	التصنيف بناءً على مؤسسة فيتش (Fitch)	التصنيف بناءً على مؤسسة موديز (Moody's)	التصنيف بناءً على مؤسسة ستاندرد آند بور (S&P)	درجة التصنيف الائتماني
٢ %	BB	Ba2	BB	٤
٣ %	B	B2	B	٥
١٠ %	CCC	Caa2	CCC	٦
٢ %	غير مصنف	غير مصنف	غير مصنف	٧

٢. احتساب تاريخ الاستحقاق الفعلي (Effective Maturity Date)

٢٣١. يحتسب تاريخ الاستحقاق الفعلي لأغراض احتساب القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر (CVA) كما يلي:

أ. فيما يخص الأدوات التي لديها جدول محدد للتدفقات النقدية، فإن الاستحقاق الفعلي (M) يعرف كما يلي:

$$\text{Effective Maturity (M)} = \frac{\sum_t t * CF_t}{\sum_t CF_t}$$

حيث أن CF_t تشير إلى التدفقات النقدية (أصل المبلغ، الفوائد المدفوعة والعمولات) المتعاقد على دفعها من المقترض للفترة (t).

ب. يجوز للبنك، في حالة عدم إمكانية احتساب تاريخ الاستحقاق الفعلي للمبالغ المتعاقد على دفعها، استخدام طرق بديلة، على أن تكون أكثر تحفظاً، مثل أن تكون قيمة M تساوي الحد الأقصى للفترة المتبقية (بالسنوات) والتي تسمح للمدين أن يقوم بدفع التزاماته المتعاقد عليها بالكامل (أصل الدين، والفوائد والعمولات) وذلك بناءً على اتفاقية التسهيلات، ويجب أن يتطابق ذلك مع الاستحقاق الإسمي (Nominal Maturity) للأداة.

ج. فيما يخص المشتقات التي تخضع لاتفاقية تقاص، فإنه ينبغي استخدام متوسط فترات الاستحقاق للمعاملات عند تطبيق التعديل على فترة الاستحقاق. علاوةً على ذلك، يتم استخدام القيمة الإسمية لكل عملية عند ترجيح فترة الاستحقاق.

٣. احتساب إجمالي الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان الطرف المقابل

٢٣٢. يتم تجميع الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان الطرف المقابل في حالة استخدام طريقة القيمة الحالية للانكشاف (CEM) كمجموع البندين التاليين.

أ. انكشاف الائتمان المحتسب كما في الفقرة ٢١٦.

ب. الأصول المرجحة بالمخاطر المعادلة لرأس المال المحتسب لتغطية القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر (CVA) كما في الفقرة ٢٢٩.

الأصول المرجحة بمخاطر ائتمان الطرف المقابل (CCR) =

$$[\{ (RC + A_{Net}) - C_A \} \times rw] + 12.5 \times CVA_{charge}$$

حيث أن

= RC تكلفة الاستبدال (أي القيمة السوقية السارية لمبلغ التقاص).

= A_{net} المعامل الإضافي (add-on) للانكشاف المستقبلي المحتمل محسوباً بناءً

على الفقرة ٢٢٥ من هذه التعليمات.

= C_A قيمة الضمان المعدلة لتقلبات القيمة السوقية بناءً على الطريقة الشاملة كما

هو مذكور في الفقرات ٢٦٣ إلى ٢٦٩ من هذه التعليمات، أو قيمة

صفر إذا كان لا يوجد هنالك ضمانات مؤهلة تغطي العمليات.

= rw وزن المخاطر المحدد للطرف المقابل^{٢٥}.

= CVA charge القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر وكما هي مبينة في الفقرة ٢٢٩.

يتضمن الملحق "ر" مثلاً توضيحياً على طريقة احتساب رأس المال اللازم لتغطية المخاطر

الائتمانية للطرف المقابل والقيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر، (مثال ٥).

د. معالجة العمليات تحت التسوية

٢٣٣. يتعين على البنوك وضع النظم اللازمة لمتابعة ومراقبة المخاطر الائتمانية للعمليات تحت التسوية

(عمليات الأوراق المالية والسلع والعملات) وذلك بغض النظر عن إدراج هذه العمليات محاسبياً. كما

٢٥ وفقاً للأسلوب القياسي لمخاطر الائتمان وكما هو موضح في هذه التعليمات.

يتعين على البنوك متابعة ومراقبة هذه التسويات في حالة فشل أو تأخر التسوية لأي سبب من الأسباب وذلك اعتباراً من اليوم الأول لتأخر التسوية أو فشلها.

المتطلبات الخاصة بتسوية العملات الأجنبية

٢٣٤. عند احتساب متطلبات رأس المال، فعلى البنوك أن تأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر المرتبطة بتسوية العملات الأجنبية بما فيها مخاطر القيمة الإسمية للعقد ومخاطر تكلفة الاستبدال. وعلى البنك التأكد من أن هنالك رأس مال كاف محتفظ به لمقابلة الانكشافات المحتملة.

٢٣٥. على البنك أن يقوم بتقدير الانكشافات المحتملة والمرتبطة بمخاطر تسوية العملات الأجنبية، ويتوجب عليه الاحتفاظ برأس مال كاف لذلك. إن التحليل يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أثر مخفضات المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية وطريقة التسوية على حجم المخاطر واستمراريتها. وهذا التحليل يجب أن يتضمن أيضاً أي تأثير ممكن أن ينشأ نتيجةً لاختيار أسلوب التسوية والذي قد يؤثر على افتراضات البنك فيما يخص تقاص تكلفة الاستبدال.

٢٣٦. عند تقدير الانكشافات المحتملة فإنه ينبغي الأخذ في الاعتبار الفترة من تاريخ تنفيذ الصفقة (العملية) وحتى استلام التأكيد بإتمام عملية التسوية النهائية (أي أنه تم إيداع الأموال في الحساب). وعند قياس وتحليل المخاطر الخاصة بتسوية عمليات العملات الأجنبية، يجب على البنك ألا يقتصر في فرضياته على انتهاء الانكشاف في التاريخ التعاقدى للتسوية، وإنما يجب أن يؤخذ في الاعتبار إمكانية قيام الطرف الآخر بإلغاء عملية الدفع، وأيضاً الفترة المطلوبة لإتمام عمليات المطابقة وذلك لاحتساب رأس المال المطلوب.

هـ. الأطراف المقابلة المركزية (Central counterparties (CCP))

٢٣٧. يتعين على البنوك احتساب والاحتفاظ بمتطلبات رأس مال عن جميع انكشافاتها للأطراف المقابلة المركزية سواء كانت مؤهلة (QCCP) أو غير مؤهلة.

٢٣٨. عندما يكون البنك عضو مقاصة، فإنه يتعين عليه تقييم مدى كفاية رأس المال المحتسب لمقابلة انكشافاته للأطراف المقابلة المركزية وذلك من خلال إجراء اختبارات الحساسية واختبارات الضغط. وكما يتضمن هذا التصنيف الانكشافات المستقبلية المحتملة الناتجة عن السحوبات من التزامات صندوق التعثر (Default Fund) (إن وجد) و/أو عن التعهدات الثانوية الخاصة باستبدال عمليات

المقابلة (Offsetting Transactions) لعلماء عضو مقاصة آخر في حال تعثر هذا العضو أو تعرضه للإعسار.

٢٣٩. يتعين على البنك مراقبة وإعداد التقارير الدورية للإدارة العليا واللجان ذات العلاقة والمنبثقة من مجلس الإدارة وذلك لجميع انكشافاته للأطراف المقابلة المركزية، ويشمل ذلك الانكشافات الناشئة عن تعامله مع الأطراف المقابلة المركزية والانكشافات الناشئة عن التزامات مثل المساهمات في صندوق التعثر.

٢٤٠. عندما يتعامل البنك من خلال الأطراف المقابلة المركزية المؤهلة (QCCP) كما هي معرفة في الملحق "أ"، فإنه يتم تطبيق ما هو مبين في الفقرات من ٢٤١ إلى ٢٥٣ من هذه التعليمات. أما في حال الأطراف المقابلة المركزية الغير مؤهلة، فيتم تطبيق ما هو مبين في الفقرتين ٢٥٤ و ٢٥٥ من هذه التعليمات. وعندما تصبح الأطراف المقابلة المركزية غير مؤهلة، يتعين على البنوك تطبيق أوزان المخاطر الخاصة بالأطراف المقابلة المركزية الغير مؤهلة وكما هو موضح في الفقرتين ٢٥٤ و ٢٥٥ من هذه التعليمات.

١. الانكشافات للأطراف المقابلة المركزية المؤهلة

أ. انكشافات المقاصة والتسويات

انكشافات البنك كعضو مقاصة

٢٤١. عندما يكون البنك عضو مقاصة لطرف مقابل مركزي وذلك لأغراضه الخاصة، فيجب تطبيق وزن مخاطر بنسبة ٢% لانكشاف البنك للطرف المقابل المركزي وذلك فيما يخص عمليات متاجرة المشتقات خارج نطاق السوق الرسمي (OTC)، وعمليات متاجرة المشتقات في السوق الرسمي وعمليات تمويل الأوراق المالية (SFTs). وعندما يقدم عضو المقاصة خدمات مقاصة إلى العملاء، يتم تطبيق وزن مخاطر بنسبة ٢% لانكشاف عضو المقاصة للطرف المقابل المركزي الناتج عن التزام عضو المقاصة بتعويض العميل نتيجة أي خسائر تنتج عن تعثر الطرف المقابل المركزي.

٢٤٢. يتم احتساب قيمة انكشافات المتاجرة (Trade Exposures) بناءً على ما هو وارد في الفقرة ٢١٥ وذلك باستخدام طريقة القيمة الحالية للانكشاف (CEM)، أو بناءً على ما هو وارد في الفقرات من ٢٥٩ إلى ٢٦٢ وفقاً لأساليب تخفيف مخاطر الائتمان الموضحة في هذه التعليمات^{٢٦}.

٢٤٣. عندما تكون التسوية على أساس الصافي واجبة النفاذ قانونياً في حال تعثر الطرف المقابل وبغض النظر عما إذا كان هذا الطرف في حالة إعسار أو إفلاس، فإنه يمكن احتساب إجمالي تكلفة الاستبدال لجميع العقود ذات الصلة بتحديد انكشاف المتاجرة كصافي تكلفة الاستبدال إذا كانت اتفاقيات التقاص تحقق الشروط الواردة فيما يلي^{٢٧}:

- أ. الفقرة ٢٠١، حيثما تنطبق، والفقرة ٢٠٢ من هذه التعليمات في حالة عمليات إعادة الشراء.
ب. الفقرات من ٢٢١ إلى ٢٢٤ من هذه التعليمات وذلك في حالة عمليات المشتقات.

وتشمل "اتفاقيات التقاص الرئيسية (Master Netting Agreement)" المُنوه عنها في (أ) و(ب) أعلاه أي اتفاقية تقاص واجبة النفاذ بحكم القانون. وإذا لم يستطع البنك إثبات أن اتفاقية التقاص تحقق القواعد أعلاه، فيتم معاملة كل عملية مفردة كمجموعة تقاص وذلك لغرض احتساب انكشاف المتاجرة.

٢٤٤. على عضو المقاصة معالجة انكشافه (متضمناً ذلك الانكشاف المحتمل للقيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر (CVA))، لعملائه كمتاجرة ثنائية (Bilateral Trade)، وبغض النظر عما إذا كان عضو المقاصة يكفل عملية المتاجرة أو يعمل كوسيط ما بين العميل والطرف المقابل المركزي. ولاعتبار أقصر مدة إغلاق لعمليات المقاصة (Transactions Clearing)، فإنه يمكن لعضو المقاصة معالجة الانكشاف لعملائه وذلك بضرب مبلغ الانكشاف بمقياس لا يقل عن ٠,٧١ (إذا تم اتباع طريقة القيمة الحالية للانكشاف (CEM))^{٢٨}.

٢٦ على وجه الخصوص، الرجوع إلى الفقرة ٢٦٩ فيما يخص المشتقات خارج نطاق السوق الرسمي وكذلك الاستقطاعات الرقابية القياسية.

٢٧ إن معالجة التقاص تنطبق أيضاً على عمليات المتاجرة في المشتقات في السوق الرسمي.

٢٨ تطبق التخفيضات على المخاطر في حال كانت فترة الهامش أكبر من ٥ أيام على النحو التالي: ٦ أيام: مقياس = ٠,٧٧، ٧ أيام: مقياس = ٠,٨٤، ٨ أيام: مقياس = ٠,٨٩، ٩ أيام: مقياس = ٠,٩٥، ١٠ أيام أو أكثر: مقياس = ١.

انكشافات البنك كعميل لعضو مقاصة

٢٤٥. عندما يكون البنك عميلاً لأحد أعضاء المقاصة ويدخل في عملية يكون فيها عضو المقاصة نفسه وسيطاً مالياً، أي في الحالات التي يقوم فيها عضو المقاصة بمعاملات مقابلة لمعاملات البنك، فيتم معاملة انكشافات عضو المقاصة كما هو موضح في الفقرات من ٢٤١ إلى ٢٤٣ وذلك في حال توافر الشرطين أدناه. كما أنه في حالة المعاملات مع طرف مقابل مركزي والتي يضمن فيها عضو المقاصة إتمام العملية، فتطبق التعليمات في الفقرات من ٢٤١ إلى ٢٤٣ على انكشافات الطرف المقابل المركزي وذلك في حال توافر الشرطين أدناه:

أ. في حال قيام الطرف المقابل المركزي بتصنيف العمليات المقابلة (Offsetting Transactions) كعمليات مع البنك، وتكون الضمانات المقدمة من قبل البنك والمحتفظ بها عن طريق الطرف المقابل المركزي تخضع لاتفاقيات تمنع حصول أي خسارة للبنك في حال: (١) تعثر أو إعسار عضو المقاصة، (٢) تعثر أو إعسار عملاء عضو المقاصة، (٣) تعثر أو إعسار كل من عضو المقاصة وأي من عملائه الآخرين.

كما يتعين على البنك بصفته عميل عضو المقاصة، وبناءً على طلب من بنك الكويت المركزي أن يقدم الرأي القانوني المستقل الذي يثبت أن المحاكم المختصة، في حالة أي نزاع قانوني، ستخلص إلى استنتاج عدم تحميل البنك بأي خسائر في حالة تعثر أي أطراف أخرى تشمل أعضاء المقاصة والأطراف المقابلة المركزية وذلك طبقاً لما يلي:

١. القوانين الخاصة ببلدان البنك، وعضو المقاصة، والطرف المقابل المركزي.
٢. في حالة المعاملات التي تمت عن طريق الكيانات المصرفية الخارجية للبنك، أو عضو المقاصة، أو الطرف المقابل المركزي، فيشمل ذلك القوانين الخاصة بالبلدان التي تكون فيها تلك الكيانات.
٣. القوانين المعنية (إن وجدت) والخاصة بطبيعة المعاملات والضمانات.
٤. أي قوانين أخرى والتي قد تتعلق بأي اتفاقيات لازمة لتتوافر الشروط السابقة.

ب. قواعد تنظيمية ورقابية وقانونية أو إجراءات إدارية تنص على أن عمليات المقابلة (Offsetting Transactions) مع عضو المقاصة المتعثر أو المعسر سوف تستمر ويتم التعامل معها بصورة غير مباشرة وذلك من خلال أو من قبل طرف مقابل مركزي. وفي هذه الحالات، يتم تحويل مراكز

البنك والضمانات مع الطرف المقابل المركزي بالقيمة السوقية، إلا إذا طلب البنك إغلاق المركز بالقيمة السوقية.

٢٤٦. في حالة إمكانية تعرض البنك للخسائر وذلك نتيجة تعثر أو إفسار كل من عضو المقاصة وبنك آخر عميل لعضو المقاصة، وقد تحققت جميع الشروط المذكورة في الفقرة السابقة، فإن وزن مخاطر بنسبة ٤% يطبق على انكشاف البنك لعضو المقاصة.

٢٤٧. أما في حالة عدم توافر الشروط الواردة في الفقرتين ٢٤٥ أو ٢٤٦، فإنه يتم معالجة الانكشاف كأنه معاملة عادية مع عضو المقاصة (متضمناً ذلك الانكشاف المحتمل للقيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر ((CVA)).

معالجة الضمانات المقدمة

٢٤٨. تُعطى أي أصول أو ضمانات مقدمة (وذلك بالنسبة للبنك المقدم للضمان) أوزان مخاطر وفق تعليمات كفاية رأس المال، وبغض النظر عن كون هذه الأصول مقدمة كضمانات. وعند إيداع أصول أو ضمانات عضو المقاصة أو العميل لدى طرف مقابل مركزي أو عضو مقاصة آخر، وحيث يتأثر الضمان بتعثر الجهة التي تحتفظ به، فإنه يتعين على البنك المقدم لهذه الأصول أو الضمانات الأخذ بالاعتبار مخاطر الائتمان وذلك وفقاً للملاءة الائتمانية للمنشأة^{٢٩} التي تحتفظ بهذه الأصول أو الضمانات.

٢٤٩. لا تخضع الضمانات المقدمة من قبل عضو المقاصة، متضمنةً النقد، والأوراق المالية، والأصول الأخرى المرهونة وهامش ضمان القيمة (Variation Margin) لدى أمين الحفظ (Custodian)^{٣٠}، والتي لا تتأثر بتعثر الطرف المقابل المركزي، لمتطلبات رأس مال لانكشاف مخاطر ائتمان الطرف المقابل تجاه أمين الحفظ.

٢٩ عندما يحتفظ طرف مقابل مركزي بالأصول أو الضمانات، فيجب على البنك تطبيق وزن مخاطر بنسبة ٢% على الضمانات الواردة في تعريف انكشاف المتاجرة. ويطبق وزن مخاطر الطرف المقابل المركزي على الأصول أو الضمانات المودعة لأغراض أخرى.

٣٠ إن أمين الحفظ قد يكون الوكيل، الراهن، أو أي شخص آخر يقوم بالاحتفاظ بالملكية بطريقة لا تعطي الحق للشخص الاستفاد من فوائد الملكية ولا تؤدي إلى إخضاعها للإنفاذ القانوني من قبل أي شخص أو أي دائن أو لأوامر المحكمة على عوائد هذه الممتلكات وذلك في حال تعرض الشخص للإفلاس أو الإعسار.

٢٥٠. لا تخضع الضمانات المقدمة من قبل العميل والمحتفظ بها من قبل أمين الحفظ والتي لا تتأثر بتعثر أي من الطرف المقابل المركزي أو عضو المقاصة أو العملاء الآخرين، لمتطلبات رأس مال للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل. أما إذا كانت ضمانات العميل محتفظ بها لدى طرف مقابل مركزي، وفي حال كان تعثر هذا الطرف لا يؤثر عليها، فإنه يتم تطبيق وزن مخاطر بنسبة ٢% على الضمانات إذا تم تحقيق الشروط الواردة في الفقرة ٢٤٥ من هذه التعليمات، أو وزن مخاطر بنسبة ٤% إذا تم تحقيق الشروط الواردة في الفقرة ٢٤٦.

ب. انكشافات صندوق التعثر (Default Fund Exposures) (إن وجد)

٢٥١. عندما يغطي صندوق التعثر معاملات كالتالي تحمل مخاطر تسوية (على سبيل المثال الأسهم والسندات)، أو مخاطر ائتمان للطرف المقابل (أي المشتقات التي تتداول خارج وداخل نطاق السوق الرسمي (OTC & Exchange Traded)، أو عمليات تمويل الأوراق المالية (SFTs)، فتعطي المساهمات في صندوق التعثر في هذه الحالة أوزان مخاطر وفقاً للمعادلة والمنهجية المبينة أدناه، وذلك بصرف النظر عن نوع المعاملات. أما في الأحوال التي يكون فيها صندوق التعثر محدد وحسب نوع العمليات، فإن متطلبات رأس المال لانكشافات هذا الصندوق والتي تحتسب وفق المعادلة والمنهجية أدناه يجب احتسابها لكل منتج يؤدي إلى مخاطر ائتمان للطرف المقابل. أما في حالة قيام الطرف المقابل المركزي بتمويل منتجات مختلفة من مصادره الخاصة، فعليه أن يقوم بتوزيع هذه الأموال على كل عملية احتساب بناءً على انكشاف كل منتج.

٢٥٢. عندما يتوجب على البنك تكوين رأس مال مقابل الانكشافات الناتجة عن مساهمات صندوق التعثر لطرف مقابل مركزي مؤهل، فإن على أعضاء المقاصة من البنوك تطبيق الطريقة المبينة في الفقرة التالية.

٢٥٣. يتعين على أعضاء المقاصة من البنوك تطبيق وزن مخاطر بنسبة ١٢٥٠% على انكشافات صندوق التعثر لطرف مقابل مركزي، وهذا يخضع إلى سقف إجمالي على الأصول المرجحة بالمخاطر لجميع انكشافاتها للأطراف المقابلة المركزية (بما في ذلك انكشافات المتاجرة) يساوي ٢٠% مضروباً بقيمة انكشافات المتاجرة للأطراف المقابلة المركزية. وإن الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA) لانكشافات المتاجرة و صندوق التعثر لكل طرف مقابل مركزي تساوي^{٣١}:

٣١ وفقاً لهذه الطريقة فإن وزن المخاطر ٢% لانكشافات المتاجرة والموضح في الفقرة ٢٤١ لا ينطبق لكونه تم تضمينه في المعادلة المذكورة في الفقرة

$$\text{Min} \{(2\% * TE_i + 1250\% * DF_i); (20\% * TE_i)\}$$

حيث أن

TE_i = قيمة الانكشاف للطرف المقابل المركزي، كما يتم احتسابه وفق الفقرات ٢٤١ إلى ٢٤٣.

DF_i = هي حصة البنك المدفوعة مسبقاً لصندوق التعثر الخاص بالطرف المقابل المركزي.

٢. الانكشافات للأطراف المقابلة المركزية الغير مؤهلة

٢٥٤. يتعين على البنوك أن تطبق الأسلوب القياسي لمخاطر الائتمان الناتجة عن انكشافات المتاجرة للأطراف المقابلة المركزية غير المؤهلة وذلك بناءً على فئة الطرف المقابل.

٢٥٥. يتعين على البنوك تطبيق وزن مخاطر بنسبة ١٢٥٠% على مساهماتهم في صندوق التعثر للأطراف المقابلة المركزية غير المؤهلة. ولأغراض هذه الفقرة، فإن حصة البنك في صندوق التعثر ستشمل الحصص المدفوعة وغير المدفوعة من مساهمات البنك والتي يجب دفعها إذا طلب الطرف المقابل المركزي ذلك. وإذا كان هناك التزام يتعلق بالمساهمات غير المدفوعة (أي التزامات ملزمة وغير محدودة)، فإن بنك الكويت المركزي قد يقرر في إطار الركن الثاني قيمة الالتزامات غير المدفوعة التي يطبق عليها وزن مخاطر بنسبة ١٢٥٠%.

سادساً: مخففات مخاطر الائتمان

٢٥٦. يتضمن هذا القسم المتطلبات التفصيلية للاعتراف واستخدام أساليب تخفيف مخاطر الائتمان بموجب الأسلوب الشامل (Comprehensive Approach) المطور من قبل لجنة بازل. وعلى وجه الخصوص، فإن هذا القسم يتضمن متطلبات الاعتراف وأنواع أساليب تخفيف مخاطر الائتمان المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي (الضمانات المؤهلة وعمليات التقاص والكفالات) وعملية احتساب المبلغ المرجح بالمخاطر المعدل للانكشافات بعد استخدام أساليب مخففات مخاطر الائتمان المعتمدة.

أ. متطلبات الاعتماد

٢٥٧.

يجوز للبنوك المرخصة ولأغراض احتساب كفاية رأس المال استخدام أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية لتخفيض المبالغ المرجحة بالمخاطر من الانكشافات للمخاطر الائتمانية. وليتمكن البنك المرخص من الاستفادة من تلك الأساليب فإنه يجب عليه التقيد بمتطلبات الاعتماد التالية:

- أ. أن جميع المستندات المستخدمة لأغراض تخفيف المخاطر الائتمانية يجب أن تكون ملزمة لجميع الأطراف وقابلة للتطبيق قانوناً في الأماكن ذات الاختصاص القانوني. ويجب أن تقوم البنوك بعمليات المراجعة القانونية الكافية للتأكد من ذلك وأن يكون لديها أسس قانونية جيدة للتوصل إلى هذا الاستنتاج. ويجب أن يتم تكرار عمليات المراجعة عند الضرورة لضمان استمرار القوة التنفيذية لتلك المستندات.
- ب. لا تخضع أي عملية يتم فيها استخدام أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية لمتطلبات رأسمالية أكبر من عمليات مماثلة لا يتم فيها استخدام تلك الأساليب.
- ج. يجب ألا يتم تكرار احتساب آثار أساليب تخفيف مخاطر الائتمان. وعليه لن يتم الاعتراف بأساليب تخفيف مخاطر الائتمان بالنسبة للمطالبات التي سبق خضوعها للتقييم، فيما يتعلق بإصدار معين أو بأصل المطالبة، ويكون قد تم فيها أخذ آثار أساليب تخفيف مخاطر الائتمان في الحسبان سلفاً.
- د. إن الآلية القانونية التي يتم بموجبها رهن الضمانات أو تحويلها يجب أن تضمن أن يكون لدى البنوك المرخصة الحق في تسييل أو حيازة تلك الضمانات قانوناً في الوقت المناسب في حالة التعثر أو الإعسار أو الإفلاس (أو أية حالات ائتمانية معرفة مسبقاً في مستندات المعاملة) للطرف المقابل (وحيثما ينطبق ذلك على أمين الحفظ على تلك الضمانات).
- هـ. يجب أن تتخذ البنوك المرخصة جميع الخطوات اللازمة للوفاء بالمتطلبات بموجب القوانين السائدة وذلك للحصول على والاحتفاظ بالضمانات الكافية من خلال تسجيلها لدى المسجل أو لممارسة الحق في تقاص أو تسوية الأمور المتعلقة بنقل ملكية الضمانات.
- و. يجب أن يكون لدى البنوك المرخصة الإجراءات الواضحة لتسييل الضمانات في الوقت المناسب وذلك للتأكد من أن أية شروط قانونية مطلوبة للإفصاح عن إخفاق الطرف المقابل وتسييل الضمانات قد تم التقيد بها بالشكل المطلوب وأن الضمانات يمكن تسييلها فوراً.
- ز. في الحالات التي يتم الاحتفاظ بالضمانات من قبل أمين الحفظ فإنه يجب على البنوك المرخصة اتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من قيام أمين الحفظ بالفصل بين تلك الضمانات والأصول الأخرى العائدة له.

ح. إن جودة الائتمان للطرف المقابل وقيمة الضمانات يجب ألا يكون بينهما معامل ارتباط قوي موجب (Strong Correlation). وعلى سبيل المثال فإن الأوراق المالية الصادرة من قبل الطرف المقابل أو من قبل أي شركة في المجموعة توفر حماية قليلة لن تكون مؤهلة لأغراض كفاية رأس المال.

ط. في الحالات التي يقوم فيها البنك المرخص كوكيل بالترتيب لصفقات إعادة الشراء بين العميل وطرف ثالث ويضمن للعميل بأن الطرف الثالث سيقوم بالتزاماته، فإن المخاطر التي يتحملها البنك عندئذ تكون نفس المخاطر التي يتحملها البنك في حال عقده للصفقة كطرف أساسي. وفي تلك الحالة يكون مطلوباً من البنك احتساب المتطلبات الرأسمالية كما لو كان طرفاً أساسياً.

٢٥٨. تم اعتماد الأنواع التالية لتقنيات تخفيف مخاطر الائتمان وذلك لتقليل المبلغ المرجح لمخاطر الانكشافات الائتمانية بشرط أن تفي بمتطلبات الاعتماد الواردة أعلاه:

- أ. **الضمانات:** إن المعاملة المضمونة هي تلك المعاملة التي يكون فيها للبنوك المرخصة انكشافات ائتمانية أو انكشافات ائتمانية محتملة يتم تغطيتها كلياً أو جزئياً بالضمانات المقدمة من قبل طرف ثالث أو من قبل الغير نيابة عن الطرف المقابل.
- ب. **التقاص داخل الميزانية العمومية:** في الحالات التي يكون فيها للبنوك المرخصة ترتيبات تقاص قابلة للتطبيق قانوناً بالنسبة للقروض والودائع فإنه يمكن للبنوك احتساب المتطلبات الرأسمالية على أساس صافي الانكشافات الائتمانية وخضوعاً للشروط الواردة أدناه.
- ج. **التقاص الثنائي:** عندما يتوافر لدى البنوك المرخصة اتفاقيات تقاص رئيسية ملزمة قانوناً مع أطرافهم المقابلة لمعاملات المشتقات ومعاملات إعادة الشراء، فيجوز لها احتساب المتطلبات الرأسمالية على أساس صافي الانكشافات الائتمانية ووفقاً للشروط الواردة أدناه.
- د. **الكفالات:** في الحالات التي تكون فيها الكفالات مباشرة وواضحة وغير قابلة للإلغاء وغير مشروطة فإنه يسمح للبنوك المرخصة أن تأخذ تلك الكفالات عند احتساب المتطلبات الرأسمالية. إن الكفالات الصادرة فقط من قبل جهات ذات أوزان مخاطر منخفضة وأقل من الطرف المقابل ستؤدي إلى انخفاض المتطلبات الرأسمالية. وفي حال ما تبين لبنك الكويت المركزي وجود قصور بعمليات إدارة المخاطر لدى البنك، فإنه لن يتم اعتماد تلك الكفالات ضمن أساليب تخفيف مخاطر الائتمان. وفي كل الأحوال، فإن الجزء غير المغطى يجب أن يحتفظ بوزن المخاطر للطرف المقابل.

ب. الضمانات المعتمدة (المؤهلة)

٢٥٩. تعتبر أنواع الضمانات المالية التالية مؤهلة للاعتراف بها:

أ. النقد لدى البنك المرخص بما في ذلك شهادات الإيداع أو الأدوات الأخرى المصدرة من قبل البنك المرخص^{٣٢}.

ب. الذهب

ج. أدوات الدين المصدرة من قبل:

١. حكومة إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٢. مؤسسات القطاع العام في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعملائها المحلية.

٣. الدول الأخرى ومؤسسات القطاع العام الأجنبية التي تعامل كجهات سيادية في تلك الدول. ويجب أن يتم تقييم تلك الدول من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي المعتمدة بحيث تساوي معدلات التصنيف درجة الجودة الائتمانية المطلوبة (الجهة السيادية) لأربعة أو أكثر. إن أدوات الدين المصدرة من قبل مؤسسات القطاع العام في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالعملاء الأجنبية تخضع لشروط الحد الأدنى لهذا التصنيف.

٤. مؤسسات القطاع العام الأجنبية التي لا تعامل كجهات سيادية في تلك الدول. ويجب تقييم الدول التي توجد بها مؤسسات القطاع العام من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي بحيث يعادل تقييمهم درجة الجودة الائتمانية (للدول) ٣ أو أفضل.

٥. بنوك التنمية أو تلك المصدرة من قبل البنوك أو مؤسسات الأوراق المالية والمصنفة من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي، بحيث تكون تصنيفاتها مساوية لدرجة الجودة الائتمانية (للبنوك) ٣ أو أفضل.

د. أدوات الدين المالية قصيرة الأجل المصدرة من البنوك ذات التصنيف قصير الأجل من مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي ومساوية لدرجة الجودة الائتمانية (للبنوك) ٣ أو أفضل.

هـ. أدوات الدين المالية غير المصنفة من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية وتحقق المتطلبات التالية:

١. مصدرة من قبل بنك.

٢. مدرجة في بورصة معتمدة.

٣٢ عند الاحتفاظ بودائع النقد أو شهادات الإيداع أو الأدوات المشابهة التي يصدرها البنك المرخص كضمان في بنك كطرف ثالث بترتيبات بخلاف ترتيبات أمانة الحفظ (Non custodial arragments) وكانت هذه الودائع متعهد بها صراحة للبنك المرخص بدون قيد أو شرط وغير قابلة للإلغاء، يكون مبلغ الانكشاف المغطى بالضمان (بعد تطبيق الاستقطاعات الضرورية لمخاطر العملة) يساوي وزن مخاطر البنك الذي يعمل كطرف ثالث.

٣. مصنفة كمدىونية رئيسية (Senior debt).
٤. الإصدارات بنفس درجة الأولوية للإصدارات الأخرى المصدرة من قبل البنك والحائزة على تصنيف يساوي درجة الجودة الائتمانية (للبنوك) ٣ أو أفضل من قبل مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية أو درجة جودة ائتمانية قصيرة الأجل (للبنوك) ٣ أو أفضل.
٥. ألا يكون لدى البنك المرخص المعني الذي يحتفظ بتلك الأدوات المالية كضمانات أي معلومات تدل على أن ذلك الإصدار يستحق تقييم يقل عن درجة الجودة الائتمانية (للبنوك) ٣ أو درجات جودة ائتمانية قصيرة الأجل (للبنوك) تساوي ٣.
- و. الأسهم المدرجة في مؤشر رئيسي أو المدرجة في بورصة معتمدة^{٣٣}.
- ز. برامج الاستثمارات الجماعية حيث يكون:
١. سعر الوحدات مدرج يومياً.
٢. مجالات الاستثمار الجماعي تقتصر على الأدوات المعتمدة كضمانات مقبولة.
٢٦٠. في الحالات التي يقبل فيها البنك المرخص ضمانات مقبولة مقابل انكشاف ائتماني من الطرف المقابل أو من قبل طرف ثالث نيابة عن الطرف المقابل فإنه يسمح بأخذ أثر الضمان في تخفيف مخاطر الائتمان عند احتساب المتطلبات الرأسمالية.
٢٦١. بوجه عام، يجوز استخدام أدوات تخفيف المخاطر إذا كانت أدوات الضمانات وعملية تخفيف المخاطر تفي بجميع المتطلبات المحددة لتخفيف المخاطر الائتمانية بشكل منفرد بالإضافة إلى الحد الأدنى من الشروط المذكورة أعلاه.
٢٦٢. عمليات إعادة التوريق (حسب تعريفها في انكشافات التوريق)، وبصرف النظر عن أي تصنيفات ائتمانية، لا تعتبر ضمانات مالية مؤهلة.

ج. منهجية قياس الضمانات

٢٦٣. على جميع البنوك المرخصة استخدام الأسلوب الشامل لكل من الانكشافات الائتمانية المسجلة في المحفظة المصرفية والانكشافات الائتمانية في محفظة المتاجرة. ويسمح الأسلوب الشامل لاحتساب

٣٣ لأغراض هذه التعليمات، فإن البورصات المعتمدة مدرجة في الملحق "م": البورصات المعتمدة.

الضمانات الإضافية بعملية التغطية الكاملة بين الضمانات والانكشاف وذلك من خلال تخفيض مبلغ الانكشاف بمقدار القيمة العائدة للضمان.

٢٦٤. يحتسب الأسلوب الشامل، من خلال المعادلة المذكورة أدناه، وتعتمد المتطلبات الرأسمالية للصفحة المضمونة بناءً على صافي الانكشاف الائتماني للطرف المقابل (E^*). ولتحديد صافي الانكشاف يجب أن يتم تطبيق عمليات الاستقطاع (Haircut) على قيمة إجمالي الانكشاف للطرف المقابل (H_E) وقيمة أي من الضمانات التي يتم استلامها لتدعيم الطرف المقابل (H_C) وذلك لمراعاة التقلبات المستقبلية في القيمة. وعندما تكون الانكشافات والضمانات بعمولات مختلفة فإنه يجب أن يتم إجراء المزيد من الاستقطاع (H_{FX}) على الضمان وذلك لاستيعاب أية تقلبات مستقبلية في أسعار الصرف الأجنبي.

$$E^* = \max \{0, [E \times (1 + H_E) - C \times (1 - H_C - H_{FX})]\}$$

حيث أن:

E^* = صافي الانكشاف الائتماني (أي قيمة الانكشاف بعد تخفيف المخاطر الائتمانية).
 E = الانكشاف القائم بعد استقطاع المخصصات المحددة، إن وُجدت. وبالنسبة للانكشافات خارج الميزانية فإنه المبلغ الائتماني المعادل.
 H_E = الاستقطاع (Haircut) المناسب للانكشاف المحدد.
 C = قيمة الضمانات قبل تخفيف المخاطر الائتمانية.
 H_C = الاستقطاع (Haircut) المناسب للضمان.
 H_{FX} = الاستقطاع (Haircut) المناسب لعدم تطابق العملات بين الانكشاف والضمانات المحدد بنسبة ٨%.

٢٦٥. وعندما تتكون الضمانات من سلة من الأصول فإن الاستقطاعات (Haircuts) على تلك المجموعة (HA) يتم احتسابها كما يلي:

$$HA = \sum a_i \times H_i$$

حيث أن:

a_i = وزن الأصول في المجموعة.
 H_i = الاستقطاع (Haircut) الذي ينطبق على الأصل.
 يحل الاستقطاع (Haircut) HA محل H_C في المعادلة المتضمنة في الفقرة ٢٦٤ أعلاه.

٢٦٦. وللوصول إلى المبلغ الموزون للصفقات المضمونة فإنه يجب على البنوك المرخصة ضرب قيمة صافي الانكشاف الائتماني (E^*) في وزن المخاطر للطرف المقابل وليس وزن المخاطر لأدوات الضمان.
٢٦٧. وفقاً لطريقة القيمة الحالية للانكشاف (CEM)، يتم احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر ائتمان الطرف المقابل وفقاً للفقرة رقم ٢٣٢ من هذه التعليمات.
٢٦٨. عند توافر عقود تقاص ثنائية (Bilateral Netting Contracts) فعالة تكون تكلفة الاستبدال هي صافي تكلفة الاستبدال للعقود، ويحتسب المعامل الإضافي (A_{Net}) وفقاً للفقرة ٢٢٥. هذا ويجب أن يتم تطبيق استقطاع مخاطر العملة (H_{FX}) عند عدم تطابق عملة الضمان وعملة التسوية. وفي حالة وجود أكثر من عملتين في الانكشاف، عملة الضمان وعملة التسوية، يتم تطبيق استقطاع مفرد بفترة اقتناء مدتها ١٠ أيام عمل تزيد وفقاً للضرورة بناءً على تكرار التسعير وفقاً لأسعار السوق.

١. الاستقطاعات الرقابية القياسية (Standard Supervisory Haircuts)

٢٦٩. يتعين على البنوك المرخصة استخدام الاستقطاعات الرقابية القياسية بموجب الأسلوب الشامل لاحتساب الانكشافات المضمونة. كما أن الافتراضات بموجب الاستقطاعات الرقابية القياسية هي تقييم يومي حسب أسعار السوق والتغطية اليومية للهامش وفترة اقتناء لمدة ١٠ أيام. وفيما يلي الاستقطاعات (Haircut) المحددة للضمانات بالنسب المئوية التي تنطبق على كل من قيمة الضمانات (HC) وكذلك قيمة إجمالي الانكشاف للطرف المقابل (HE). وقد تتغير قيمة الانكشافات إذا تم إقراض الأوراق المالية على سبيل المثال أو إذا كان البنك يتعرض لانكشاف أوراق مالية مدعومة بضمانات.

جدول ١٥: الاستقطاعات الرقابية القياسية

انكشافات التوريق	جهات مصدرة أخرى	الحكومات ^{٣٤}	مدة الاستحقاق المتبقية	تصنيف الضمانات
٢	١	٠,٥	أقل من أو تساوي سنة	الدرجة ١ (أدوات الدين)
٨	٤	٢	أكثر من سنة وأقل من أو تساوي ٥ سنوات	
١٦	٨	٤	أكثر من ٥ سنوات	
٤	٢	١	أقل من أو تساوي سنة	الدرجة ٢ و ٣ (أدوات الدين) وتشمل الأوراق المالية غير المصنفة الصادرة من قبل بنوك وتحقق بها شروط التأهل كضمان
١٢	٦	٣	أكثر من سنة وأقل من أو تساوي ٥ سنوات	الدرجة ٤ (أدوات الدين)
٢٤	١٢	٦	أكثر من ٥ سنوات	
غير مؤهل	غير مؤهل	١٥	كامل الفترة	أسهم المؤشر الرئيسي (بما يتضمن السندات القابلة للتحويل) والذهب
		١٥		الأسهم الأخرى (بما يتضمن السندات القابلة للتحويل)
		٢٥		أدوات الاستثمار الجماعية / الصناديق المشتركة
		صفر	تطبق أعلى نسبة استقطاع على أية ورقة مالية يمكن لأدوات الاستثمار الجماعية الاستثمار فيها	النقد بنفس العملة

٢. تعديل فترات التملك المختلفة وعدم إعادة التقييم وتغطية الهامش بشكل يومي

٢٧٠. إن إطار العمل بالنسبة لاستقطاعات الضمانات (Haircut) يميز بين معاملات إعادة الشراء وصفقات الأوراق المالية الأخرى (عقود المشتقات خارج نطاق السوق الرسمي وقروض الهامش) والإقراض

٣٤ وتشمل مؤسسات القطاع العام التي تعامل كحكومات من قبل بنك الكويت المركزي وبنوك التنمية الدولية والتي تتأهل لوزن مخاطر قدره صفر %.

المضمون. إن الاستقطاعات المناسبة المطلوب استخدامها لكل نوع من أنواع هذه العمليات تعتمد على عدد مرات إعادة تغطية الهامش وإعادة التقييم والحد الأدنى المفترض من مدة الاحتفاظ بنوع العملية. ووفقاً لإعادة التقييم وتغطية الهامش بشكل يومي فإن الحد الأدنى لمدة الاحتفاظ تكون على النحو التالي:

جدول ١٦: شروط تغطية الهامش أو إعادة التقييم لفترات الاحتفاظ

نوع المعاملة	الحد الأدنى لمدة الاحتفاظ	الشرط
معاملات إعادة الشراء (Repo-style transaction)	٥ أيام عمل	تغطية الهامش بشكل يومي
معاملات أسواق رأس المال الأخرى (Capital market)	١٠ أيام عمل	تغطية الهامش بشكل يومي
الإقراض المضمون (Secured lending)	٢٠ يوم عمل	إعادة التقييم بشكل يومي

٢٧١. بالنسبة لاتفاقيات البيع وإعادة الشراء أو القروض المضمونة أو أي معاملات أخرى تكون فيها مدة الاحتفاظ بالصفحة مختلفة عن ١٠ أيام عمل أو إذا لم يتم إعادة احتساب الهامش أو إعادة التقييم يومياً كما هو مطلوب في عمليات الاستقطاعات الرقابية القياسية فإنه مطلوب من البنوك المرخصة ضبط الاستقطاعات بالزيادة أو النقص (H_E, H_C, H_{fx}) اعتماداً على نوع العملية وعدد مرات إعادة احتساب الهامش أو إعادة التقييم، ويمكن أن تكون العملية الحسابية كما يلي:

$$H = H_{10} * \sqrt{\frac{(N_R + (T_M - 1))}{10}}$$

حيث أن:

H = الاستقطاع بعد تعديل الاختلافات في مدة الاحتفاظ وعدد مرات إعادة التقييم.

H_{10} = الاستقطاع بناءً على الحد الأدنى من مدة الاحتفاظ وهي ١٠ أيام عمل.

T_M = الحد الأدنى من مدة الاحتفاظ لنوع العملية (أي ٥ أيام عمل لمعاملات إعادة الشراء أو ٢٠ يوم عمل للإقراض المضمون).

N_R = العدد الفعلي لأيام العمل بين عملية إعادة احتساب الهامش لعمليات السوق الرأسمالية أو إعادة التقييم للعمليات المضمونة.

٢٧٢. حيث أن تحديد الاستقطاعات المناسبة يعتمد على نوع العملية بالإضافة إلى بعض الافتراضات بخصوص عدد مرات إعادة التقييم ومدة الاحتفاظ بالضمانات، فإن البنوك المرخصة مطلوب منها أن يكون لديها سياسات داخلية فعالة ونظم وإجراءات لإدارة الضمانات بحيث تغطي عمليات إعادة تقييم الضمانات والافتراضات الخاصة بمدة الاحتفاظ بالضمانات.

٢٧٣. بالنسبة لعمليات إعادة الشراء في محفظة المتاجرة والتي يتم معاملتها كقروض مضمونة (أي معاملات إعادة الشراء المعكوسة أو اقتراض الأوراق المالية مقابل الضمانات النقدية) فإن جميع الأصول التي يتم استلامها من قبل البنك المرخص يمكن استخدامها لأغراض تخفيف المخاطر الائتمانية. كما أن الأصول غير المشمولة ضمن تعريف الضمانات المؤهلة (كما هو مبين في الجدول أعلاه) تخضع لاستقطاع قدره ٢٥%.

٣. شروط عدم تطبيق الاستقطاع (haircut) (نسبة الاستقطاع صفر)

٢٧٤. بالنسبة لبعض أنواع معاملات إعادة الشراء التي تستوفي جميع الشروط التالية تكون نسبة الاستقطاع صفر:

أ. أن يكون الطرف المقابل أحد المشاركين الرئيسيين في السوق الموضحين فيما يلي:

١. دول وبنوك مركزية ومؤسسات القطاع العام.
٢. بنوك.
٣. مؤسسات مالية أخرى وشركات تأمين مؤهلة للحصول على وزن مخاطر بنسبة ٢٠%.
٤. أدوات الاستثمار الجماعية التي تراقب من جهة إشرافية وتخضع لمتطلبات رأس المال أو الرفع المالي.
٥. صناديق مكافأة نهاية الخدمة التي تراقب من جهة إشرافية.

٦. هيئات المقاصة المعتمدة.

- ب. إن كلاً من الانكشاف والضمانات، سواء كانت نقدية أو أوراق مالية سيادية أو من مؤسسات القطاع العام، مؤهلة للحصول على وزن مخاطر مقداره صفر %.
- ج. إن كلاً من الانكشاف والضمانات محررة بنفس العملة.
- د. إما أن تكون الصفقة ليوم واحد أو أن يكون كل من الانكشاف والضمانات مقيّمة وفقاً لأسعار السوق بشكل يومي وتخضع لعملية إعادة احتساب الهامش يومياً.
- هـ. بعد إخفاق الطرف المقابل في تغطية الهامش فإن المدة المطلوبة بين آخر تقييم وفقاً لسعر السوق وقيل الإخفاق في تغطية الهامش وتسييل الضمان تعتبر على أنها لا تزيد على ٤ أيام عمل.
- و. يتم تسوية المعاملة من خلال نظام التسويات المعتمد لذلك النوع من المعاملات.
- ز. إن المستندات الأساسية للأوراق المالية المعنية تستخدم للاتفاقية التي تغطي صفقات إعادة الشراء.
- ح. يجب أن توضح مستندات الصفقة بأنها قابلة للإنهاء فوراً إذا أخفق الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بدفع المبلغ النقدي أو تسليم الأوراق المالية أو دفع الهامش أو أي حالات تقصير أخرى في السداد خلافاً لذلك.
- ط. عند حدوث أية حالة تقصير في السداد وبغض النظر عما إذا كان الطرف المقابل معسراً أو مفلساً فإنه يجب أن يكون للبنوك المرخصة الحق القانوني غير القابل للإلغاء في أن تقوم فوراً بمصادرة وتسييل الضمانات لحسابها.

٤. المعالجة الرأسمالية للتقاص داخل الميزانية العمومية

٢٧٥. في الحالات التي يكون فيها البنك المرخص:

- أ. لديه أسس قانونية جيدة للاستنتاج بأن اتفاقية التسوية أو التقاص قابلة للتطبيق في كل منطقة بغض النظر عما إذا كان الطرف المقابل معسراً أو مفلساً.
- ب. قادر في أي وقت على تحديد تلك الأصول والمطلوبات مع نفس الطرف المقابل والذي يخضع لاتفاقية التقاص.
- ج. يقوم بمراقبة والتحكم في المخاطر المترتبة.
- د. يقوم بمراقبة والتحكم في الانكشاف على أساس الصافي.

فإنه يمكن للبنك استخدام صافي انكشافات القروض والودائع كأسس لاحتساب كفاية رأس المال وفقاً للمعادلة المبينة في الفقرة ٢٦٤. وتعامل الأصول (القروض) كانكشافات والالتزامات (الودائع) كضمانات. ولن يكون هناك أية استقطاعات باستثناء الحالات التي لا تتطابق فيها العملات. إن مدة الاحتفاظ البالغة ١٠ أيام يتم تطبيقها عند القيام بالتقييم وفقاً لأسعار السوق اليومية وستطبق أيضاً جميع المتطلبات الواردة في الفقرات ٢٦٩ و ٢٧١ و ٢٩١ إلى ٢٩٥.

٢٧٦. يتم احتساب صافي الانكشاف الائتماني مع الطرف المقابل والمعدل بأثر مخفضات المخاطر الائتمانية، بناءً على اتفاقية تقاص للبنود داخل الميزانية العمومية، على أساس المعادلة التالية:

$$\text{صافي الانكشاف الائتماني} = \max [0, \text{Assets} - \text{Liabilities} \times (1 - H_{fx})]$$

حيث أن:

H_{fx} = الاستقطاع (Haircut) البالغ ٨% والذي يتم تطبيقه في حالة عدم تطابق العملات بين الأصول والالتزامات. وهذا الاستقطاع مبني على أساس الحد الأدنى لمدة الاحتفاظ البالغة ١٠ أيام عمل والتقييم اليومي وفقاً لسعر السوق. ويجب أن يتم تعديلها وفقاً للمعادلة الواردة في الفقرة ٢٦٩ بالنسبة لمدد احتفاظ مختلفة و/أو عدد مرات إعادة التقييم.

٢٧٧. إن المبلغ المرجح بالمخاطر للعمليات التي تتضمن اتفاقيات تقاص داخل الميزانية العمومية يتم احتسابه من خلال ضرب صافي الانكشاف الائتماني في وزن مخاطر الطرف المقابل.

٢٧٨. بالنسبة للبنود خارج الميزانية العمومية يجب أن تقوم البنوك المرخصة باحتساب المعادل الائتماني بعد الأخذ في الاعتبار ترتيبات التقاص ومن ثم ضرب المعادل الائتماني في وزن المخاطر للطرف المقابل وذلك للحصول على المبلغ المرجح بالمخاطر.

٥. اتفاقيات التقاص الثنائية (Bilateral Netting)

٢٧٩. يسمح للبنوك المرخصة بإجراء التقاص على الانكشافات الناتجة عن عقود أسعار الصرف والذهب وأسعار الفائدة مع نفس الطرف المقابل بشرط أن تكون خاضعة لاتفاقية تقاص ثنائية سارية المفعول. كما أن اتفاقية التقاص الثنائية للعقود المشتقة يمكن أن تغطي نوع واحد من العقود أو أنواع متعددة من العقود.

٢٨٠. هناك تعليمات إضافية فيما يخص تجميع العقود ما بين طرفين بعقد واحد رئيسي لاتفاقيات إعادة الشراء وعمليات المشتقات مدرجة ضمن الفقرات ٢٠٠ ومن ٢٢١ إلى ٢٢٧ من هذه التعليمات.

٦. المعالجة الرأسمالية للكفالات والشروط المتعلقة بها

٢٨١. لكي يتم اعتماد الكفالة أو الكفالة المقابلة فإنه يجب التقيد بالشروط التالية:

- أ. يجب أن تمثل مطالبة مباشرة على الكفيل (Guarantor).
- ب. يجب أن يتم ربط الكفالة الخاصة بشكل صريح ببعض أو بمجموعة من الانكشافات بحيث يتم تحديد مقدار الغطاء بشكل واضح وغير قابل للإلغاء.
- ج. بخلاف حالات عدم السداد من قبل مشتري الحماية للمبالغ المستحقة فيما يتعلق بعقد الكفالة، فإنه يتعين عدم وجود أي شرط في عقد الكفالة يسمح للكفيل بإلغاء الغطاء الائتماني من طرف واحد أو يؤدي إلى زيادة تكلفة غطاء الكفالة نتيجة لتراجع الجودة الائتمانية في الانكشافات المغطاة.
- د. يجب أن تكون الكفالة غير مشروطة، أي أنه يجب ألا يتضمن عقد الكفالة أي شرط يمنع الكفيل من الالتزام بالدفع الفوري في حالة إخفاق المقترض في سداد دفعات الدين المستحقة.
- هـ. يجب أن لا يكون لدى الدولة التي يقيم فيها الكفيل أو المسجل فيها أي إجراءات رقابية على صرف العملة، أو في حال وجود تلك الإجراءات فإنه يجب أن يكون قد تم الحصول على الموافقة على تحويل الأموال دون أي عوائق في حالة استدعاء الالتزامات المستحقة.
- و. عند التأكد من عدم تمكن الطرف المقابل من الوفاء بالتزاماته، فإنه يجوز للبنك المرخص، وفي الوقت المناسب، مطالبة الكفيل بأي أموال مستحقة بموجب المستندات التي تخضع لها العملية. ويمكن للكفيل سداد دفعة إجمالية مقطوعة بخصوص جميع المبالغ المستحقة بموجب تلك المستندات إلى البنك المرخص أو يجوز للكفيل تحمل أي التزامات سداد مستقبلية نيابة عن الطرف المقابل والتي تغطيها الكفالة. ويجب أن يكون لدى البنك المرخص الحق في استلام أية دفعات من الكفيل دون اتخاذ الإجراءات القانونية أولاً لمطالبة الطرف المقابل بالدفع.
- ز. تعتبر الكفالة التزاماً صريحاً وموثقاً يتحمله الكفيل.
- ح. تغطي الكفالة جميع الدفعات المتوقعة سدادها من قبل الملتزم بموجب مستندات الصفقة، مثل المبلغ الإسمي ودفعات الهامش...إلخ. وفي الحالات التي تغطي فيها الكفالة دفعات المبلغ الأصلي فقط فإن الفائدة والدفعات الأخرى غير المغطاة يجب أن تعامل كمبالغ غير مضمونة.

٢٨٢. عند احتساب المبلغ المرجح بمخاطر الانكشافات المغطاة بالكامل بالكفالات فإن وزن المخاطر للكفيل يتم استبداله بوزن المخاطر تجاه الملتزم المحدد.

٢٨٣. في الحالات التي يكون فيها المبلغ المكفول أقل من إجمالي مبلغ الانكشافات المحددة وأن البنك والكفيل يتقاسمان الخسارة على أساس نسبي، فإن الجزء المكفول يأخذ وزن مخاطر الكفيل في حين أن الجزء غير المغطى بالكفالة يعطى وزن مخاطر العميل المعني.

٢٨٤. في الحالات التي تتطوي على عدم تطابق للعملات، أي عندما تكون الكفالة بعملة مختلفة عن عملة الالتزام، فإن الجزء المغطى بالكفالة يجب أن يتم تخفيضه وفقاً لنسبة الاستقطاع القياسي البالغة ٨%، وذلك وفقاً للمعادلة الآتية:

$$G_A = G \times (1 - H_{FX})$$

حيث أن:

G_A = مبلغ الانكشاف المغطى بالكفالة والمعدل تبعاً لعدم تطابق العملة.

G = القيمة الإسمية للكفالة.

H_{FX} = الاستقطاع المناسب لعدم تطابق العملة بين الكفالة والالتزام محل العقد (٨%).

٢٨٥. إن الاستقطاع البالغ ٨% مبنياً على أساس مدة الاحتفاظ البالغة ١٠ أيام عمل والتقييم اليومي وفقاً لسعر السوق. ويجب أن تتم تسوية هذا الاستقطاع باستخدام المعادلة الواردة في الفقرة ٢٧١ عندما يكون الحد الأدنى من مدة الاحتفاظ أو الفترة الزمنية لإعادة التقييم مختلفة عن الافتراضات الخاصة بالاستقطاع الرقابي القياسي.

٢٨٦. في الحالات التي يكون فيها الانكشاف مكفولاً من قبل دولة ما فإن ذلك الانكشاف يعامل كمطالبة على الدول ويتم تخصيص وزن مخاطر له وفقاً لوسيلة المعالجة المطبقة على المطالبات داخل الميزانية العمومية على الدولة.

٢٨٧. عندما يكون الانكشاف مكفول بالمقابل (Counter-Guaranteed) من قبل دولة، فإن هذا الانكشاف يعامل كمطالبة على الدولة، ويعطى وزن مخاطر له وفقاً للمعالجة المطبقة على المطالبات داخل الميزانية العمومية على الدول بشرط:

- أ. أن تغطي كفاية الدولة المقابلة جميع عناصر المخاطر الائتمانية للانكشافات المعنية.
- ب. أن تقي الكفاية الأصلية والكفاية المقابلة بجميع متطلبات الكفاية أعلاه باستثناء أن الكفاية المقابلة لا تحتاج أن تكون مباشرة وواضحة بالنسبة للمطالبة الأصلية.
- ج. يجب أن يكون غطاء الكفاية واضحاً ولا يجب أن يكون هناك أدلة تشير إلى أن غطاء الكفاية المقابلة أقل فاعلية من كفاية الدولة المباشرة.

٧. الكفلاء المؤهلون (الكفلاء المقابلون)

٢٨٨. يتم الاعتراف بالكفالات المقدمة من قبل الجهات التالية لغرض احتساب كفاية رأس المال:

- أ. الدول والمؤسسات السيادية ومؤسسات القطاع العام والبنوك ومؤسسات الأوراق المالية ذات أوزان المخاطر أقل من الطرف المقابل.
- ب. الجهات الأخرى المصنفة من قبل مؤسسات التقييم العالمية، باستثناء الحالات التي تكون فيها الكفاية لتغطية انكشاف التوريق. ويشمل ذلك الكفاية المقدمة من قبل الشركة الأم والشركات التابعة عندما تكون أوزان مخاطرها أقل من وزن مخاطر العميل الملتزم.
- ج. عندما تغطي الكفاية انكشاف التوريق وتكون الجهات الأخرى المقيّمة حالياً بوزن مخاطر -BBB أو أفضل والتي كانت مصنفة من قبل وقت تقديم الكفاية بمعدل -A أو أفضل. ويتضمن ذلك الكفاية المقدمة من قبل الشركة الأم أو الشركات التابعة عندما تكون أوزان مخاطرها أقل من وزن مخاطر العميل الملتزم.

٨. معالجة استخدام مجموعة من أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية

٢٨٩. في الحالات التي يكون فيها لدى البنك المرخص عدة أساليب لتخفيف المخاطر الائتمانية والتي تغطي انكشاف فردي، كأن تكون كل من الكفالات تدعم الانكشاف جزئياً، فإنه يجب على البنك المرخص تقسيم هذا الانكشاف إلى أجزاء مختلفة مغطاة من قبل مختلف أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية واحتساب المبلغ المرجح بالمخاطر لكل جزء بشكل مستقل. إضافة إلى ذلك عندما تكون الكفاية المقدمة من قبل كفيل فردي يتضمن تواريخ استحقاق مختلفة فإنه يجب أن يتم تقسيمها إلى كفالات منفصلة أيضاً.

٢٩٠. في الحالات التي يكون فيها الانكشاف للمقترض على هيئة تسهيلات مصرفية عامة تتكون من أنواع مختلفة من خطوط الائتمان، فإنه يكون للبنك المرخص الخيار في توزيع آثار أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية بين الانكشافات وفقاً للتسهيلات الائتمانية للتوصل إلى المبالغ المرجحة بالمخاطر.

٩. عدم تطابق تواريخ الاستحقاق

٢٩١. يحدث عدم التوافق في تواريخ الاستحقاق عندما تكون مدة الاستحقاق المتبقية للتحوط (غطاء الضمان) أقل من مدة استحقاق الانكشاف.

٢٩٢. يجب أن يتم تحديد تاريخ استحقاق الانكشاف المرجعي وتاريخ استحقاق التحوط بشكل متحفظ وجيد. ويجب أن يكون تاريخ الاستحقاق الفعلي للانكشاف عبارة عن أطول مدة زمنية متبقية قبل أن تتم جدولة العميل للوفاء بالتزاماته مع الأخذ في الاعتبار أية مدة سماح مطبقة. وبالنسبة للتحوط فإن الخيارات الواردة التي يمكن أن تؤدي إلى تخفيض مدة التغطية يجب أن يتم أخذها في الاعتبار بحيث يتم استخدام أقصر تاريخ استحقاق ممكن. وفي الحالات التي يكون فيها الاستدعاء وفقاً لخيار مقدم الكفالة فإن تاريخ الاستحقاق يكون دائماً متوافقاً مع أول تاريخ للاستدعاء. وفي الحالات التي يكون فيها الاستدعاء وفقاً لخيار البنك المرخص بصفته المشتري للكفالة ولكن شروط تنظيم الالتزام للتغطية تتضمن مزايا إيجابية للبنك المرخص لاستدعاء الصفة قبل تاريخ الاستحقاق التعاقدية فإن المدة المتبقية حتى تاريخ أول استدعاء تعتبر مدة الاستحقاق السارية المفعول.

٢٩٣. يتم اعتماد كافة أساليب تقليل المخاطر الائتمانية للأغراض الرأسمالية عندما يكون لغطاء الكفالة مدة استحقاق أصلية أطول من أو تساوي سنة. ونتيجة لذلك فإن تواريخ استحقاق غطاءات الانكشافات ذات فترات الاستحقاق الأصلية التي تقل عن سنة يجب أن تكون متطابقة لكي يتم اعتمادها. وفي جميع الحالات فإن غطاءات الكفالة التي تتضمن اختلافات في تواريخ الاستحقاق لن يتم اعتمادها عندما تتضمن غطاءات الكفالة فترات استحقاق متبقية تبلغ ثلاثة أشهر أو أقل.

٢٩٤. في الحالات التي يوجد فيها عدم تطابق في تواريخ الاستحقاق فإنه يتم تسوية غطاء الكفالة لتخفيف المخاطر الائتمانية بشكل إضافي بناءً على المعادلة التالية:

$$Pa = P * (t-0.25) / (T-0.25)$$

حيث أن:

Pa = قيمة غطاء الكفالة المعدل لعدم تطابق تواريخ الاستحقاق.

P = قيمة الكفالة المعدلة بأية استقطاعات.

$T = t$ أو مدة الاستحقاق المتبقية من ترتيبات الكفالة المبينة بالسنوات أيهما أقل.

$T = 0$ سنوات أو مدة الاستحقاق المتبقية من الانكشاف المبينة بالسنوات أيهما أقل.

٢٩٥. يجب على البنوك المرخصة ضمان توافر الموارد الكافية للعمليات المنتظمة لاتفاقيات الهامش للمشتقات خارج نطاق السوق الرسمي والأطراف المقابلة الممولة للأوراق المالية التي تقاس بدقة توقيت ومحتوى المكالمات الصادرة وفترة الاستجابة للمكالمات الواردة. ويجب أن يتوافر لدى البنوك سياسات لإدارة الكفالات للتحكم في ومراقبة وإعداد التقارير عن ما يلي:

- أ. مخاطر انكشاف اتفاقيات الهامش (مثل تقلب الأسعار وسيولة الأوراق المالية المتبادلة ككفالات).
- ب. مخاطر التركيز لأنواع معينة من الكفالات.
- ج. إعادة استخدام الكفالة (النقدية وغير النقدية) وتشمل ذلك نقص السيولة المحتملة الناتجة عن إعادة استخدام الكفالة المتحصل عليها من الأطراف المقابلة.
- د. التنازل عن حقوق الكفالة المدرجة للأطراف المقابلة.

القسم الثالث: الركن الأول - الإنكشافات المرجحة بمخاطر السوق

أولاً: المتطلبات العامة

٢٩٦. يتضمن هذا القسم إطار قياس مخاطر السوق المطلوب تطبيقه من قبل البنوك المرخصة لاحتساب كفاية رأس المال باستخدام الأسلوب القياسي وأسلوب النماذج الداخلية اللذين تم تطويرهما من قبل لجنة بازل.

٢٩٧. يتعين على البنوك المرخصة استخدام الأسلوب القياسي لتحديد رأس المال المطلوب لمخاطر السوق. كما يتوجب على أي بنك مرخص يسعى إلى استخدام النماذج الداخلية أن يتقدم بطلب للحصول على موافقة بنك الكويت المركزي المسبقة على ذلك.

٢٩٨. مع أن التقارير المطلوبة من البنوك تُقدم بشكل ربع سنوي إلى بنك الكويت المركزي، إلا أنه يتوقع من البنوك أن تقوم بإدارة مخاطر السوق في محفظة المتاجرة بطريقة تضمن تلبية متطلبات رأس المال على أساس مستمر أي بشكل يومي.

أ. تعريف محفظة المتاجرة (Trading Book)

٢٩٩. تتكون محفظة المتاجرة من مراكز الأدوات المالية والسلع التي يتم اقتناؤها لغرض المتاجرة أو من أجل التحوط للعناصر الأخرى في محفظة المتاجرة. ولكي تكون هذه الأدوات مؤهلة للمعالجة الرأسمالية في محفظة المتاجرة فإنها يجب أن تكون خالية من أية اتفاقيات تقيد قابليتها للمتاجرة أو القدرة على تغطيتها كلياً. إضافة إلى ذلك يجب أن يتم تقييم المراكز باستمرار وبدقة ويجب أن يتم إدارة المحفظة بشكل فعال.

٣٠٠. تُعرّف الأداة المالية بأنها أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لجهة معينة والتزام مالي أو أداة رأسمالية لجهة أخرى. وتشمل الأدوات المالية كل من الأدوات الأصلية (Primary) بما في ذلك الأدوات النقدية والمشتقات المالية. أما الأصول المالية، فهي عبارة عن أية أصول نقدية أو الحق في استلام النقد أو أية أصول مالية أخرى أو الحق التعاقدى لتبادل الأصول المالية بموجب شروط قد تكون تفضيلية، أو

الأداة الرأسمالية. ويُعرف الالتزام المالي بأنه التزام تعاقدى بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو تبادل التزامات مالية قد تكون بشروط غير تفضيلية.

٣٠١. تمثل المراكز التي يتم اقتناؤها لغرض المتاجرة تلك المراكز التي يتم اقتناؤها لغرض إعادة البيع قصير الأجل و/أو لغرض الاستفادة من تغيرات الأسعار قصيرة الأجل الفعلية أو المتوقعة أو تحقيق أرباح من عمليات الموازنة (Arbitrage) وهي تشمل مراكز البنك نفسه والمراكز الناشئة عن خدمة العملاء (مثل عمليات الوساطة المالية المغطاة (Matched Principal Broking)) وعمليات صنع السوق (Market Making).

٣٠٢. على البنوك إعداد سياسات وإجراءات واضحة لتحديد أي من الانكشافات التي يجب تضمينها وتلك التي يجب استثنائها من محفظة المتاجرة بهدف احتساب رأس المال الرقابي، ويجب أن تراعي هذه السياسات والإجراءات كحد أدنى الاعتبارات العامة المبينة فيما يلي:

- أ. الأنشطة التي يعتبرها البنك أنشطة متاجرة وتشكل جزءاً من محفظة المتاجرة لأغراض رأس المال الرقابي.
- ب. مدى إمكانية تسعير الانكشاف حسب أسعار السوق بشكل يومي استناداً إلى سوق نشط.
- ج. فيما يتعلق بالانكشافات التي يمكن تسعيرها، المدى الذي يمكن للبنك:
 ١. تحديد المخاطر المادية (الكبيرة) للانكشاف.
 ٢. التحوط للمخاطر المادية للانكشاف والمدى الذي يمكن أن يكون لأداة التحوط سوق نشط.
 ٣. اشتقاق تقديرات يمكن الاعتماد عليها للفرضيات والمقاييس الرئيسية المستخدمة في النموذج.
 - د. المدى الذي يمكن فيه للبنك إجراء تقييمات للانكشافات يمكن التحقق منها خارجياً بطريقة متسقة.
 - هـ. مدى وجود عوائق قانونية أو أي متطلبات تشغيلية أخرى يمكن أن تعيق قدرة البنك على التسييل الفوري للانكشاف.
 - و. مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر المتعلقة بالانكشافات في عمليات المتاجرة بشكل فعال.
 - ز. مدى إمكانية قيام البنك بتحويل مخاطر الانكشاف فيما بين المحفظة المصرفية ومحفظة المتاجرة ومعايير هذا التحويل.

٣٠٣. فيما يلي المتطلبات الأساسية للمراكز المؤهلة للمعالجة الرأسمالية لمحفظه المتاجرة:

- أ. إستراتيجية متاجرة موثقة بوضوح للمركز/الأداة المالية أو المحافظ المعتمدة من قبل الإدارة العليا (والتي يمكن أن تشمل مجالات الاقتناء المتوقعة).
- ب. السياسات والإجراءات المعرفة بوضوح للإدارة الفعالة للمركز والتي يجب أن تشمل ما يلي:
 ١. إدارة المراكز تكون من قبل جهة التداول بالبنك.
 ٢. وضع ومراقبة حدود المراكز للتأكد من ملاءمتها.
 ٣. أن يكون لدى المتداولين القدرة على الدخول في/إدارة المركز ضمن الحدود المعتمدة وفقاً للإستراتيجية المقررة.
 ٤. أن يتم تقييم المراكز وفقاً لأسعار السوق يومياً على الأقل، وعند تقييمها وفقاً للنماذج (Marking to Model) فإن محددات النموذج (Parameters) يجب أن تقيّم على أساس يومي.
 ٥. أن يتم رفع تقرير بالمراكز إلى الإدارة العليا وذلك كجزء لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر بالبنك.
 ٦. أن يتم مراقبة المراكز بشكل فعال أخذاً بالاعتبار مصادر معلومات السوق (ويجب أن يشمل التقييم سيولة السوق أو القدرة على تغطية المراكز أو مخاطر المحافظ). ويشمل هذا الأمر أيضاً تقييم جودة ومدى توفر معلومات السوق لعملية التقييم ومستوى تقلبات السوق وحجم المراكز المتداولة في السوق...إلخ.
 - ج. سياسات وإجراءات معرفة جيداً لمراقبة المراكز استناداً إلى إستراتيجية المتاجرة المعتمدة بما في ذلك مراقبة المراكز التي تتسم بالحركة والمراكز التي لا تتسم بالحركة (Stale Positions) في محفظة المتاجرة للبنك.

٣٠٤. لا يدخل ضمن محفظة المتاجرة المراكز في أدوات الملكية بصناديق التحوط والاستثمارات في رؤوس أموال الشركات الخاصة (Private Equity)، والمراكز المستثمر فيها بالتوريق والمقتنيات من العقارات، نظراً لما فيها من قيود جوهرية على قدرة البنك على تسهيل هذه المراكز وتقييمها بطريقة موثوقة على أساس يومي. والبنوك المرخصة التي ترغب في تضمين أي من المحافظ المذكورة أعلاه في محفظة المتاجرة يجب أن تثبت مدى منطقية ذلك، والحصول على موافقة بنك الكويت المركزي بالنسبة لكل حالة على حده.

ب. نطاق تطبيق متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق

٣٠٥. تتضمن المخاطر التي تخضع لمتطلبات رأس المال مقابل مخاطر السوق ما يلي:

- أ. مخاطر سعر الفائدة المتعلقة بالأدوات المالية المدرجة بمحفظة المتاجرة.
- ب. مخاطر مراكز أدوات حقوق الملكية المتعلقة بالأدوات المالية المدرجة بمحفظة المتاجرة.
- ج. مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية بالبنك.
- د. مخاطر مراكز السلع بالبنك.
- هـ. مخاطر عقود الخيار.

٣٠٦. يتم تحديد رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر أسعار الفائدة المتعلقة بالأدوات المالية ومخاطر أدوات حقوق الملكية وذلك على أساس القيمة السوقية للبنود المدرجة بمحافظ المتاجرة بالبنوك. في حين يتم تحديد رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر مراكز السلع على أساس إجمالي مراكز العملات ومراكز السلع بالبنوك (المدرجة بمحافظ المتاجرة والمحافظ المصرفية).

٣٠٧. إن المراكز والانكشافات للبنود غير المدرجة بمحفظة المتاجرة تعتبر مراكز موجودة بالمحفظة المصرفية (لغير أغراض المتاجرة Non-trading Book). ويجب على البنوك أن تضع سياسة مكتوبة لتصنيف المعاملات ما بين محفظة المتاجرة وغير المتاجرة (أي المحفظة المصرفية)، هذا بالإضافة إلى وضع الإجراءات التي تكفل التأكد من الالتزام بالتطبيق. ويجب تسليم نسخة من هذه السياسة إلى بنك الكويت المركزي.

٣٠٨. تطبق متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق على أساس مجمع. ويسمح للبنوك بموافقة من بنك الكويت المركزي بالإبلاغ عن المراكز المكشوفة والفائضة في نفس الأدوات (أي عملات، سلع، أدوات الملكية أو الأوراق المالية) على أساس الصافي وبغض النظر عن المكان الذي سجلت فيه. كما يمكن استخدام قواعد المقابلة (Offsetting) المبينة ضمن هذا الجزء على أساس مجمع.

٣٠٩. لأغراض هذا الإطار فإن محفظة المتاجرة بمعامل الارتباط (Correlation Trading Portfolio) تتضمن انكشافات التوريق وسلسلة مشتقات الاخفاق الائتماني (n-th-to-default) التي تحقق الشروط المذكورة في الفقرة التالية، ويتم احتساب متطلبات رأس المال لمحفظة المتاجرة بمعامل الارتباط وفقاً للفقرة ٣٤٧:

أ. أن لا تكون المراكز المأخوذة هي مراكز إعادة توريق أو مشتقات لانكشافات توريق التي لا تحقق للمستثمر حصة من العوائد تتناسب مع مساهمته في شريحة التوريق (Securitisation Tranche). وهذا لا يتضمن الخيارات المشمولة في فئة توريق معينة أو الشريحة المعقدة ذات الرفع المالي وتتمتع بأعلى أولوية (Synthetically Leveraged Super Senior Tranche).
 ب. أن تكون جميع الكيانات ذات العلاقة عبارة عن منتجات أحادية الإسم (Single Name Products) ومن ضمنها المشتقات الائتمانية أحادية الإسم التي لها سوق يتمتع بالسيولة ونشط بالاتجاهين. وهذا أيضاً يتضمن المتاجرة بالمؤشرات المرتبطة بهذه الجهات. ويعتبر السوق نشطاً إذا توفر فيه عروض بيع وشراء حقيقية يتحدد على أساسها السعر بطريقة منطقية ترتبط بأخر سعر بيع أو بأسعار تنافسية للعرض والطلب يمكن تحديدها خلال اليوم وتسويتها بذلك السعر خلال زمن قصير نسبياً وفقاً لأعراف التداول السائدة.

إن المراكز التي تكون أدواتها المرجعية يمكن أن تعامل كانكشافات تجزئة أو انكشافات رهونات عقارية سكنية أو انكشافات رهونات عقارية تجارية ضمن الأسلوب القياسي (Standardised Approach) لمخاطر الائتمان لا تدخل في محفظة المتاجرة بمعامل الارتباط (Correlation Trading Portfolio). ولا تدخل في محفظة المتاجرة أيضاً المراكز التي تكون مرجعيتها مطالبة على منشأة ذات غرض خاص (SPV). ويمكن للبنك أن يدخل في محفظة المتاجرة المراكز التي يتحوط بها للمراكز المذكورة أعلاه، والتي ليست انكشاف توريق أو سلسلة مشتقات الاخفاق الائتماني (n-th-to-default) بشرط أن يتوفر لها سوق يتمتع بالسيولة ونشط بالاتجاهين، كما هو مبين أعلاه للأداة نفسها أو للأصول التي بنيت عليها.

٣١٠. يتم تحديد إجمالي الانكشافات الموزونة لمخاطر السوق وذلك من خلال ضرب مبلغ متطلبات رأس المال لمخاطر السوق والذي يتم احتسابه وفقاً لهذه التعليمات في العدد (١٢,٥)، وإضافة الناتج إلى مجموع الانكشافات المرجحة بمخاطر الائتمان والانكشافات المرجحة بمخاطر التشغيل للحصول على إجمالي الانكشافات المرجحة بالمخاطر التي يتم استخدامها لاحتساب معدل كفاية رأس المال.

٣١١. كما يتعين على البنوك توثيق الأسس والإجراءات المستخدمة لتحديد الحالات التي يتعين فيها إجراء تقاص فيها بين المراكز والحالات الأخرى التي لا يتم فيها إجراء مثل هذا التقاص (مخففات مخاطر الائتمان).

ثانياً: متطلبات التقييم

٣١٢. هذا الجزء يزود البنوك بإرشادات حول عملية التقييم الجيدة للمراكز المثبتة بالقيمة العادلة سواء كانت ضمن محفظة المتاجرة أو المحفظة المصرفية. وتزداد أهمية هذه الإرشادات للمراكز التي لا يتوفر لها أسعار سوق فعلية أو مدخلات ممكن ملاحظتها (قياسها) في عملية التقييم وكذلك للمراكز الأقل سيولة والتي يحيط بتقييمها بعض التحفظات.
٣١٣. إن إرشادات التقييم المبينة أدناه لا يقصد منها الطلب من البنوك المرخصة تغيير إجراءاتها المعتمدة في التقييم لأغراض التقارير المالية. وسيقوم بنك الكويت المركزي بتقييم إجراءات التقييم الخاصة بكل بنك وبما يتفق مع الإرشادات المذكورة.
٣١٤. إن عملية التقييم الجيدة يجب أن تتضمن كحد أدنى أنظمة وأدوات رقابية متطورة ومنهجية تقييم وتسويات مناسبة.

أ. الأنظمة والأدوات الرقابية

٣١٥. يجب على جميع البنوك المرخصة وضع والاحتفاظ بالأنظمة والأدوات الرقابية المناسبة والكافية لإعطاء الإدارة وبنك الكويت المركزي الثقة بأن تقييماتهم جيدة وموثوقة.
٣١٦. ويجب أن تتكامل هذه الأنظمة مع أنظمة إدارة المخاطر الأخرى في البنك (مثل التحليلات الائتمانية). ويجب أن تشمل هذه الأنظمة ما يلي:
- أ. السياسات والإجراءات الموثقة لعملية التقييم. ويشمل هذا الأمر المسؤوليات المعرفة بوضوح لمختلف الأقسام المشاركة في عملية تحديد التقييم ومصادر معلومات السوق، ومراجعة ملاءمتها وتكرار التقييم المستقل ومواعيد أسعار الإقفال وإجراءات تسوية التقييمات وإجراءات المطابقة في نهاية الشهر والمطابقات محددة الغرض.
- ب. تقارير واضحة ومستقلة (أي مستقلة عن مكتب الخدمات المباشرة (Front Office)) للإدارة المسؤولة عن عملية التقييم. ويجب أن يتم توجيه التقارير إلى رئيس المدراء التنفيذيين في البنك المرخص، وإلى رئيس اللجنة المختصة في مجلس الإدارة.

ب. منهجية التقييم

٣١٧. تمثل عملية التقييم بسعر السوق اليومي (Marking-to-Market) عملية التقييم للمراكز وفقاً لأسعار إقفال متوفرة سلفاً والتي يتم الحصول عليها بشكل مستقل. وكأمثلة على أسعار الإقفال المتوفرة سلفاً فإنها تشمل أسعار الصرف والأسعار المعلنة أو الأسعار من مختلف الوسطاء المستقلين.
٣١٨. يجب على البنوك المرخصة أن تقوم بالتقييم وفقاً لسعر السوق إلى أقصى حد ممكن. كما أنه يجب أن يتم استخدام الجانب الأكثر تحوطاً من سعر الشراء والبيع ما لم يكن البنك مشاركاً بشكل كبير في نوع محدد من المراكز ويمكنه إقفال مراكزه على سعر متوسط السوق. وعلى البنوك تعظيم الاستفادة من المدخلات ذات العلاقة التي يمكن ملاحظتها والتقليل ما أمكن من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها عند تقدير القيمة العادلة باستخدام تقنيات التقييم. ومع ذلك فإن المدخلات التي يمكن ملاحظتها أو العمليات التي قد لا تكون ذات علاقة، كما في حالة التسييل الإجباري أو البيع القصري أو العمليات التي لا يمكن ملاحظتها كأن تكون الأسواق غير نشطة، في هذه الحالات فإن البيانات التي يمكن ملاحظتها يجب أن تؤخذ بالاعتبار، ولكن قد لا تكون محددة.
٣١٩. وفي الحالات التي لا يمكن فيها التقييم وفقاً لسعر السوق فإنه يمكن للبنوك التقييم وفقاً للنماذج (Marking-to-Model) في الحالات التي يمكن فيها القيام بهذا الأمر بشكل حصيف. كما أن التقييم وفقاً للنماذج يعرف على أنه أي تقييم يجب أن يتم مقارنته بالمؤشر أو خلاف ذلك احتسابه من بيانات السوق. وعند اتباع طريقة التقييم وفقاً للنماذج فإنه ينصح باتباع بعض التحفظ. وسيقوم بنك الكويت المركزي بأخذ ما يلي بالاعتبار لتقييم ما إذا كان التقييم وفقاً للنماذج مناسباً أم لا:
- أ. يجب أن تكون الإدارة العليا على اطلاع على عناصر ومكونات محفظة المتاجرة التي تخضع للتقييم وفقاً للنماذج (Marking-to-Model)، ويجب أن تعي أهمية حالة عدم التأكد (Uncertainty) التي يخلقها هذا التقييم لدى اصدار تقرير عن المخاطر أو عن أداء البنك.
- ب. يجب أن تكون معلومات السوق مأخوذة من مصادر معينة وموثوقة إلى أقصى مدى ممكن، وأن تكون متماشية مع أسعار السوق (كما هو مبين أعلاه). ويجب أن يتم مراجعة مدى ملاءمة معلومات السوق للمركز المحدد الخاضع للتقييم بانتظام.
- ج. في حالة توافر منهجية تقييم متعارف عليها لبعض المنتجات المحددة يجب أن يتم استخدامها بقدر المستطاع.

- د. عند تطوير نموذج التقييم من قبل البنك المرخص نفسه فإنه يجب أن يكون مبنياً على أساس الافتراضات الصحيحة والتي تم تقييمها واختبارها من قبل أطراف مؤهلة ومستقلة عن عملية التطوير. ويجب أن يتم تطوير النموذج أو اعتماده بشكل مستقل عن مكتب الخدمات المباشرة (Front office). كما يجب أن يتم اختباره بشكل مستقل. ويشمل هذا الأمر تطبيق العمليات الحسابية والافتراضات وتطبيق البرامج.
- هـ. يجب أن يكون هناك إجراءات رسمية لرقابة التغييرات ويجب أن يتم الاحتفاظ بنسخة من النموذج واستخدامها دورياً لفحص التقييمات.
- و. يجب أن تكون وحدة إدارة المخاطر على اطلاع بنقاط ضعف النماذج المستخدمة وأفضل الطرق التي يمكن من خلالها عكس هذه الأمور في نتائج التقييم.
- ز. يجب أن يخضع النموذج للمراجعة الدورية لتحديد مدى دقة أدائه (مثال: تقييم الملاءمة المستمرة للافتراضات وتحليلات الأرباح والخسائر مقابل عوامل الخطر ومقارنة لأسعار الإقفال الفعلية ونتائج النموذج).
- ح. يجب أن يتم إجراء تعديلات على القيمة حسبما يكون مناسباً - مثال - تغطية أي حالات عدم تأكد في تقييم النموذج (للرجوع أيضاً إلى تعديلات التقييم أدناه).

٣٢٠. تختلف عملية التحقق من الأسعار من مصدر مستقل عن عملية التقييم وفقاً لأسعار السوق اليومية (Marking-to-Market). ويتم بموجب هذه العملية مطابقة أسعار السوق أو مدخلات النموذج للتأكد من دقتها. وفي حين أن عملية التقييم اليومية وفقاً لأسعار السوق قد يتم القيام بها من قبل المتداولين، فإن عملية مطابقة أسعار السوق أو مدخلات النموذج يجب أن يتم القيام بها من قبل وحدة مستقلة عن وحدة التداول على أساس شهري على الأقل (أو اعتماد على طبيعة نشاط السوق/التداول بمعدل أكثر تكراراً). ولا يوجد هناك حاجة للقيام بهذا الأمر بصورة متكررة كعملية التقييم اليومية لأسعار السوق حيث أن الغرض هنا هو أن التقييم المستقل للمراكز يجب أن يكشف عن الأخطاء أو التحيز في الأسعار مما يجب أن ينتج عنه إلغاء أي تقييم يومي غير دقيق.

٣٢١. تتطلب عملية التحقق من الأسعار من مصدر مستقل معياراً عالي الدقة حيث أن أسعار السوق أو مدخلات النماذج تستخدم لتحديد الأرباح والخسائر في حين أن عمليات التقييم اليومي تستخدم بشكل رئيسي لإصدار التقرير إلى الإدارة خلال الفترة ما بين التواريخ المحددة لإصدار التقارير. وللقيام بعملية التحقق المستقلة، وفي الحالات التي تكون فيها مصادر الأسعار غير موضوعية، مثال، توفر أسعار وسيط واحد فقط، فإن الإجراءات التحوطية مثل تعديلات التقييم يمكن أن تكون مناسبة.

ج. تعديلات التقييم

٣٢٢. يتعين على البنوك وكجزء من إجراءاتها للتقييم وفقاً لأسعار السوق، وضع والاحتفاظ بالإجراءات لأخذ تعديلات التقييم في الاعتبار، ويتوقع بنك الكويت المركزي من البنوك استخدام التقييمات الصادرة عن طرف ثالث لتحديد ما إذا كانت تعديلات التقييم ضرورية أم لا. وتعتبر هذه الاعتبارات ضرورية عند التقييم وفقاً للنماذج.

٣٢٣. يتوقع بنك الكويت المركزي أن يتم الأخذ في الاعتبار تعديلات التقييم التالية بشكل رسمي كحد أدنى: صافي الإيرادات الائتمانية غير المحققة - تكاليف الإقفال - المخاطر التشغيلية - الإنهاء المبكر - تكاليف الاستثمار والتمويل - والتكاليف الإدارية المستقبلية، وحيثما يكون مناسباً، مخاطر النموذج.

د. التعديلات والتقييمات الحالية للمراكز الأقل سيولة لأغراض رأس المال الرقابي

٣٢٤. على البنوك المرخصة وضع إجراءات للحكم على مدى الحاجة إلى إجراء واحتساب تعديلات التقييمات الحالية للمراكز الأقل سيولة لأغراض رأس المال الرقابي. وقد يكون هذا التعديل إضافة إلى أي تغييرات لقيم المركز مطلوباً لإعداد التقارير المالية، ويجب أن يتم تصميمه بطريقة تعكس عدم سيولة المركز. ويتوقع بنك الكويت المركزي من البنوك المرخصة النظر في مدى الحاجة لأن يعكس أي تعديل في تقييم المركز عدم سيولته السارية سواء كان يتم تقييم المركز وفقاً لأسعار السوق أو مدخلات يمكن ملاحظتها، أو تقييمات طرف ثالث، أو وفقاً للنماذج.

٣٢٥. إضافة إلى ذلك، يتعين على البنوك المرخصة أن تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى إجراء تعديلات للمراكز الأقل سيولة (مراجعة ملاءمتها المستمرة). إن الانخفاض في السيولة يمكن أن ينتج عن أحداث متعلقة بالسوق. إضافة إلى ذلك، فإن أسعار الإقفال للمراكز التي يوجد فيها تركيز (Concentrated Positions) و/أو المراكز التي لا تتسم بالحركة (Stale Positions) يمكن أن تكون في غير صالح البنك. ويجب أن تأخذ البنوك في الاعتبار العديد من العوامل عند تحديد ما إذا كانت إعادة التقييم ضرورية للبند الأقل سيولة. وتشمل هذه العوامل الوقت المستغرق للتحوط للمركز والمخاطر في المركز ومتوسط تقلب أسعار البيع والشراء وتوفر أسعار السوق (عدد وهوية صناع السوق) ومتوسط وتقلب أحجام المتاجرة (بما في ذلك أحجام المتاجرة في أوقات الأسواق الاضطرابية).

٣٢٦. وفيما يتعلق بالمنتجات المعقدة مثل انكشافات التوريق، ومشتقات الإخفاق الائتمانية (n-th-to-default)، فعلى البنك تقييم مدى الحاجة لإجراء تعديلات تقييم لتعكس نوعين من مخاطر النماذج: مخاطر النماذج المرتبطة باستخدام منهجية تقييم غير صحيحة، ومخاطر استخدام مقاييس تعديل غير ملحوظة (وعلى الأرجح غير صحيحة).

٣٢٧. يجب أن يتم عكس أثر التعديلات على حقوق المساهمين (CET1) من رأس المال الرقابي التي أجريت لتعكس تقييم المراكز الأقل سيولة وفقاً للفقرة ٣٢٥، وقد تتجاوز في بعض الحالات تعديلات التقييم التي تم اجرائها وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية والفقرتين ٣٢٢ و ٣٢٣.

ثالثاً: منهجية الأسلوب القياسي (Standardised Measurement Methodology)

٣٢٨. تستخدم منهجية الأسلوب القياسي طريقة "Building-Block". وطبقاً لهذه الطريقة يتم تحديد رأس المال اللازم لتغطية كل من المخاطر المحددة والمخاطر العامة كل على حده.

٣٢٩. تُعرف المخاطر المحددة بأنها مخاطر التعرض للخسائر الناتجة عن التغيرات السلبية في أسعار أدوات الدين (Debt Instruments) أو الأوراق المالية (Securities) نتيجة لعوامل متعلقة بالجهة المصدرة لهذه الأدوات المالية.

٣٣٠. تعرف مخاطر السوق العامة بأنها مخاطر التعرض للخسائر الناتجة عن التغيرات السلبية في أسعار السوق.

٣٣١. يمثل رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق طبقاً للأسلوب القياسي إجمالي رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر التالية:

- أ. مخاطر أدوات حقوق الملكية.
- ب. مخاطر سعر الفائدة.
- ج. مخاطر سعر الصرف الأجنبي.
- د. مخاطر السلع.
- هـ. مخاطر عقود الخيار.

أ. مخاطر أدوات حقوق الملكية

٣٣٢. يطبق رأس المال اللازم لتغطية مخاطر أدوات حقوق الملكية على كافة مراكز تلك الأوراق المدرجة بمحفظة المتاجرة، باستثناء عقود الخيار. وتتمثل هذه الأدوات - على سبيل المثال لا الحصر - فيما يلي:

أ. الأسهم العادية.

ب. الأوراق المالية القابلة للتحويل والتي يمكن معاملتها كأدوات حقوق الملكية.

ج. إيصالات الإيداع (يتعين تحويلها إلى أسهم، على أن يتم تصنيفها وفقاً للدولة التي صدرت منها هذه الأسهم).

د. أية أدوات أخرى لها مواصفات حقوق الملكية أو يعتقد البنك أنها تحمل مخاطرها.

هـ. مشتقات لأدوات حقوق الملكية أو للأدوات المذكورة أعلاه.

٣٣٣. لاحتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر أدوات حقوق الملكية، يجب أولاً تصنيف تلك الأدوات طبقاً للدول المسجلة بها كل أداة. وبالنسبة للأدوات المسجلة في أكثر من بلد يتم اختيار بلد واحد ويتم استخدام ذلك الاختيار بشكل ثابت. ويتم التحويل إلى الدينار الكويتي وذلك على أساس أسعار الصرف الفورية باستخدام متوسط الأسعار السارية في السوق.

٣٣٤. يمثل رأس المال اللازم لتغطية مخاطر أدوات حقوق الملكية إجمالي القيم التالية:

أ. رأس المال اللازم لتغطية المخاطر المحددة بنسبة ٨% من إجمالي مركز أدوات حقوق الملكية محسوباً لكل بلد على حدة (ومثال على ذلك إجمالي القيم المطلقة لكافة مراكز أدوات حقوق الملكية سواء الناتجة عن عمليات فائضة أو عمليات مكشوفة شاملة عقود المشتقات).

ب. رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق العامة بنسبة ٨% من صافي مركز أدوات حقوق الملكية محسوباً لكل بلد على حدة.

٣٣٥. يمكن إجراء مقاصة بين المراكز المتقابلة لأدوات حقوق الملكية أو مؤشرات السوق المتماثلة في كل بلد حيث ينتج عن ذلك صافي مركز فائض أو مكشوف ليطبق عليها رأس المال اللازم لتغطية المخاطر المحددة ومخاطر السوق العامة.

٣٣٦. لاحتساب المخاطر المحددة ومخاطر السوق العامة ينبغي تحويل مراكز عقود المشتقات إلى مراكز أدوات حقوق ملكية وفقاً لما يلي:

- أ. العقود الآجلة والمستقبلية المرتبطة بأدوات حقوق ملكية بذاتها يتم تسجيلها بالأسعار السوقية لتلك الأدوات.
- ب. العقود المستقبلية المرتبطة بمؤشرات أسعار الأسهم يتم تسجيلها بالقيمة السوقية في محفظة أدوات حقوق الملكية.
- ج. عقود المبادلات المتعلقة بأداة حق الملكية تعامل وكأنها مركزين إسميين (Notional Positions).
- د. الخيارات على أدوات الملكية والخيارات على مؤشرات الأسهم يجب إما أن تستقطع مع الأداة المرجعية أو يتم تضمينها في قياس مخاطر السوق العامة المذكورة في هذا الجزء بناءً على طريقة معامل دلتا (Delta Plus).

٣٣٧. إذا أخذ البنك مركز في شهادات الإيداع مقابل مركز معاكس في أداة ملكية مرجعية (Underlying Equity) أو أدوات ملكية متطابقة في أسواق مختلفة، فيمكن له أن يلغي المركز (أي ليس هناك متطلب رأس مال له) ولكن بشرط أن يتم أخذ كامل تكاليف التحويل بالاعتبار^{٣٥}.

ب. مخاطر سعر الفائدة

٣٣٨. طبقاً لهذه التعليمات يجب احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر سعر الفائدة وذلك لكافة مراكز أسعار الفائدة المتعلقة بالبنود المدرجة بمحفظة المتاجرة وذلك فيما عدا مراكز أسعار الفائدة المتعلقة بعقود الخيار. وتشمل الأدوات التي تغطيها مخاطر سعر الفائدة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- أ. السندات (Bonds).
- ب. سندات الدين غير المضمونة (Debentures).
- ج. شهادات الإيداع (Certificate of deposit).
- د. أذونات الخزانة (Treasury Bills).
- هـ. أوراق مالية ذات سعر الفائدة العائم (Floating rate notes).

٣٥ أي مخاطر في أسعار الصرف تقع خارج هذه المراكز يجب أن تؤخذ بالاعتبار وفقاً لما هو مبين ضمن مخاطر سعر الصرف الأجنبي.

ويتعين مناقشة كيفية معاملة أي أدوات أخرى معرضة لمخاطر سعر الفائدة، مع بنك الكويت المركزي على أساس كل حالة على حدة.

٣٣٩. يتم احتساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال عن طريق احتساب متطلبين لرأس المال أحدهما لمقابلة المخاطر المحددة لكل ورقة مالية سواء كانت عن طريق مراكز فائضة أو مراكز مكشوفة، والآخر لمخاطر أسعار الفائدة في المحفظة (أو ما يعرف بمخاطر السوق العامة) حيث أن المراكز المكشوفة والمراكز الفائضة للأدوات المختلفة تقابل بعضها بعضاً.

٣٤٠. يمثل رأس المال اللازم لتغطية مخاطر سعر الفائدة مجموع رأس المال اللازم لتغطية المخاطر المحددة والمخاطر العامة.

١. المخاطر المحددة (Specific Risk)

٣٤١. يحدد رأس المال اللازم لتغطية المخاطر المحددة على أساس المراكز المتعلقة بأسعار الفائدة للأدوات المالية بمحفظة المتاجرة سواء المدرجة داخل الميزانية أو خارجها وذلك فيما عدا عقود المشتقات غير المبنية على أسعار أداة مالية أساسية. ومثال على ذلك هو عندما يكون عقد مبادلة أسعار الفائدة محدد على أساس مؤشر سعر الفائدة (مثل LIBOR) فلن يكون هناك أعباء متعلقة بالمخاطر المحددة. في حين أن العقود المستقبلية المحددة على أساس أسعار سندات الشركات ينشأ عنها مخاطر محددة.

٣٤٢. عند قياس رأس المال اللازم لتغطية المخاطر المحددة، فإنه يمكن إجراء تقاص بين المراكز الفائضة والمراكز المكشوفة شريطة تحقق الشروط المبينة في الفقرة ٣٦٥.

٣٤٣. يتم احتساب رأس المال اللازم لتغطية المخاطر المحددة والمتعلقة بمراكز أسعار الفائدة للبنود المدرجة داخل الميزانية (مخاطر المصدر Issuer Risk)، سواء كانت تمثل مراكز فائضة أو مراكز مكشوفة وذلك على النحو التالي: القيمة السوقية لمراكز أدوات الدين x معاملات المخاطر المحددة والواردة بالجدول أدناه والمصنفة طبقاً لفئات على أساس الفترة المتبقية من أجل أداة الدين.

جدول ١٧: رأس المال اللازم لتغطية المخاطر المحددة بمراكز أسعار الفائدة للبنود

المدرجة داخل الميزانية

معامل المخاطر (%)	الفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق	درجات الجودة الائتمانية	فئات أدوات الدين
صفر	لا ينطبق	١، وتتضمن تلك الصادرة والممولة بالعملة المحلية	(١) أدوات الدين الحكومية
٠,٢٥	سنة أشهر أو أقل	٢ و ٣	
١,٠٠	أكثر من ٦ أشهر إلى ٢٤ شهر		
١,٦٠	أكثر من ٢٤ شهر		
١٢,٠٠	لا ينطبق	٤ و ٥ و ٦	
٠,٢٥	سنة أشهر أو أقل		(٢) أدوات الدين المضمونة بالكامل من مؤسسات القطاع العام (المؤهلة)
١,٠٠	أكثر من ٦ إلى ٢٤ شهر		
١,٦٠	أكثر من ٢٤ شهر		
١٢,٠٠	لا ينطبق		أدوات دين أخرى
ملاحظة فيما يتعلق بهذا الجدول والجداول الأخرى الواردة في هذه التعليمات يقصد بفترة الشهر ٣٠ يوم.			

٣٤٤. أدوات الدين الحكومية وتشمل كافة أشكال أدوات الدين ومنها على سبيل المثال لا الحصر السندات وأذونات الخزنة والأدوات الأخرى قصيرة الأجل، المصدرة والمكفولة بالكامل أو المضمونة بالكامل من الحكومات المركزية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حيث أن هذه الديون مضمونة بالكامل وتمثل التزامات مباشرة على حكومات هذه الدول، بموجب قوانينها.

٣٤٥. أدوات الدين المصدرة والمكفولة بالكامل من مؤسسات القطاع العام (المؤهلة) وتشمل الأدوات التي تكون:

- أ. مُصدرة أو مكفولة بالكامل من مؤسسات القطاع العام بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أو التي تتمتع بنفس المعاملة التفضيلية للحكومة بما فيها الهيئات العامة الكويتية.
- ب. مُصدرة أو مكفولة بالكامل من بنوك التنمية الدولية والتي تنطبق عليها شروط التأهيل المذكورة في الفقرة ١١٤ أعلاه.
- ج. مُصدرة أو مكفولة بالكامل من بنوك كويتية أو بنوك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو بنوك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عندما لا تكون هذه الأدوات مؤهلة كرأس مال للبنك المصدر.
- د. المصنفة بمستوى تصنيف درجة الإستثمار (Investment Grade) من قبل مؤسستين على الأقل من مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي الآتية:

١ - Moody's Investor Service

٢ - Standard & Poor's (S&P)

٣ - Fitch Ratings

٣٤٦. رأس المال اللازم لتغطية المخاطر المحددة لعقود المشتقات يتم احتسابه طبقاً لما يلي : القيمة السوقية للمبلغ الإسمي الفعال لأداة الدين (Market value of the effective notional amount) المتضمنة في مبادلة معدلات أسعار فائدة (Interest Rate Swap) أو مستقبلية (Future) أو آجلة (Forward) x معامل المخاطر المتناسب معها والواردة في جدول ١٧ أعلاه والمتعلق بفئة ومدة الفترة المتبقية لأداة الدين المحددة.

٣٤٧. يحتسب متطلب رأس المال للمخاطر المحددة في محفظة المتاجرة بمعامل الارتباط (Correlation Trading Portfolio) على الشكل التالي : يجب على البنك المرخص احتساب (١) إجمالي متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر المحددة والذي يطبق على صافي المراكز الفائضة من صافي الانكشافات الفائضة المركبة في معامل ارتباط محفظة المتاجرة و(٢) إجمالي متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر المحددة التي تطبق فقط على صافي المراكز المكشوفة من الانكشافات المركبة في معامل ارتباط محفظة المتاجرة. ويكون الأكبر من القيمتين أعلاه هو متطلب رأس المال اللازم لتغطية المخاطر المحددة في محفظة المتاجرة بمعامل الارتباط.

٢. قواعد المخاطر المحددة للمراكز المغطاة ضمن إطار التوريق

٣٤٨. إن المخاطر المحددة لمراكز التوريق كما هي معرفة في الفقرات من ١٤٣ إلى ١٤٦ والمحتفظ بها ضمن محفظة المتاجرة تحتسب وفق الطريقة المستخدمة لهذه المراكز في المحفظة المصرفية إلا إذا انطبق عليها ما هو مبين أدناه. لذلك فإن وزن المخاطر يجب احتسابه كما هو مبين أدناه وتطبيقه على صافي المراكز في أدوات التوريق ضمن محفظة المتاجرة، ويحتسب مجموع متطلب رأس المال لمشتقات الإخفاق الائتمانية (n-th-to-default credit derivatives) وفقاً لما هو مبين في الفقرة ١٩٣. وإجمالي متطلب رأس المال للمخاطر المحددة لانكشافات التوريق يحتسب وفقاً لما هو مبين في الفقرة ٣٣٩.

٣٤٩. يتم التعبير عن المخاطر المحددة من خلال الأصول المرجحة بالمخاطر^{٣٦}. ويتم تحديد أوزان المخاطر التي يتم تطبيقها على المراكز المغطاة ضمن الأسلوب القياسي لانكشافات التوريق في الجدول أدناه. ويجب احتساب هذه المتطلبات باستخدام الأسلوب القياسي لمخاطر الائتمان. وللمراكز المصنفة من (٥) فأدنى والتي تم تصنيفها قصير الأجل (٤) يستخدم وزن مخاطر ١٢٥٠% كما هو مبين في الفقرة ٨٧. والمراكز غير المصنفة أيضاً يستخدم لها وزن مخاطر ١٢٥٠% باستثناء الحالات ضمن الفقرة ١٦٠. كما تطبق المتطلبات التشغيلية للاعتراف بالتصنيفات الائتمانية الخارجية ضمن الملحق "ب".

جدول ١٨ : متطلب رأس المال للمخاطر المحددة لانكشافات التوريق ضمن الأسلوب القياسي

متطلب رأس المال للمخاطر المحددة					
التصنيف الائتماني الخارجي	١	٢	٣	٤	٦،٥ أو غير مصنف
انكشافات التوريق	٢٠%	٥٠%	١٠٠%	٣٥٠%	١٢٥٠%
انكشافات إعادة التوريق	٤٠%	١٠٠%	٢٢٥%	٦٥٠%	١٢٥٠%

٣٥٠. تحتسب متطلبات رأس المال للمخاطر المحددة للمراكز غير المصنفة المغطاة ضمن إطار التوريق كما هو مبين في هذه الفقرة. ويمكن احتساب متطلب رأس المال كنتاج عن الحد الأدنى لكفاية رأس المال

٣٦ يمكن احتساب رأس المال اللازم لتغطية المخاطر من خلال ضرب الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال المبينة في الفقرة ٢٨.

وفقاً للفقرة ٣١، ويكون المعدل المرجح لأوزان المخاطر الذي يمكن استخدامه لانكشافات التوريق ضمن الأسلوب القياسي مضروباً في نسبة التركيز. وإذا كانت نسبة التركيز ١٢,٥ أو أعلى فإن المركز يرجح بوزن مخاطر ١٢٥٠% كما هو مبين في الفقرة ١٦٠. وتساوي نسبة التركيز مجموع القيم الإسمية لجميع الشرائح مقسوماً على مجموع القيم الإسمية للشرائح المصنفة بأولوية دنيا أو للشرائح التي يقع فيها المركز بما فيها الشريحة نفسها على ألا يكون متطلب رأس المال للمخاطر المحددة الناتج عن الاحتساب أعلاه أقل من أي متطلب رأس مال لمخاطر محددة على شريحة مصنفة بأولوية أعلى. وإذا لم يتمكن البنك المرخص من تحديد متطلب رأس المال للمخاطر المحددة كما هو مبين أعلاه أو يفضل عدم استخدام المعالجة أعلاه لأي مركز، فيجب استخدام وزن مخاطر ١٢٥٠%.

٣٥١. يجوز استثناء أي مركز يخضع لأوزان مخاطر ١٢٥٠% وفقاً لل فقرات من ٣٤٨ إلى ٣٥٠ من متطلب رأس المال لمقابلة مخاطر السوق العامة سواء كان البنك يستخدم الأسلوب القياسي أو النماذج الداخلية لاحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق العامة.

٣٥٢. مشتقات الإخفاق الائتمانية (n-th-to-default) عبارة عن عقد يعتمد فيه دفع القيمة لحامل العقد على اخفاق أصل (n-th) ضمن سلة من الأدوات المالية المرجعية، وعند حدوث الإخفاق (n-th) يتم إنهاء العملية وتسويتها. وتحتسب متطلبات رأس المال للمخاطر المحددة لمشتقات الإخفاق الائتماني وفقاً لما يلي:

أ. متطلب رأس المال لتغطية المخاطر المحددة للمشتقة الائتمانية لخسائر الإخفاق الأول (First to Default) هو الأدنى من : (١) مجموع متطلبات رأس المال للمخاطر المحددة للأدوات المرجعية المنفردة ضمن السلة و(٢) الحد الأعلى الممكن دفعه عند حدوث الحدث الائتماني ضمن العقد. وحين يكون لدى البنك مركز مخاطر في إحدى الأدوات الائتمانية المرجعية فإن المشتقة الائتمانية لتغطية الإخفاق الأول تحمي مركز مخاطر البنك وعند ذلك يسمح للبنك بتخفيض ما يتعلق بالمبلغ المتحوط له لكل من متطلب رأس المال الخاص بالمخاطر المحددة للأداة المرجعية، وكذلك للجزء من متطلب رأس المال للمخاطر المحددة للمشتقة الائتمانية الذي يخص تلك الأداة المرجعية. وحين يكون لدى البنك المرخص العديد من مراكز المخاطر في أدوات مالية ائتمانية مرجعية مغطاة بمشتقة ائتمانية لخسائر الإخفاق الأول (First to default) فإنه يسمح بالتخفيض فقط للأداة الائتمانية المرجعية (Underlying Credit Instrument) ذات متطلب رأس المال الأدنى للمخاطر المحددة.

- ب. يكون متطلب رأس المال للمخاطر المحددة لسلسلة مشتقات الإخفاق الائتمانية (n- th-to-) default) حيث يكون n أكبر من ١، هو الأدنى من التالي : (١) مجموع متطلبات رأس المال للأدوات الائتمانية المرجعية المنفردة ضمن السلة، مع عدم الأخذ بالاعتبار الالتزامات الخاصة ب (n-1) ذات متطلب رأس المال الأدنى لمقابلة المخاطر المحددة. (٢) الحد الأعلى الممكن دفعه ضمن العقد عند حصول الحدث الائتماني. وحين تكون n أكبر من ١ في سلسلة مشتقات الإخفاق الائتماني (n-th-to-default) فلا يسمح بإجراء التقاص بين متطلبات رأس المال المختلفة لتغطية المخاطر المحددة لأي من الأدوات الائتمانية المرجعية.
- ج. إذا كانت المشتقات الائتمانية لخسائر الإخفاق الأول أو سلسلة مشتقات الإخفاق الائتماني (n- th-to-default) مصنفة خارجياً فعلى بائع الحماية الائتمانية احتساب متطلب رأس المال لمقابلة المخاطر المحددة باستخدام تصنيف المشتقة الائتمانية وتطبيق وزن المخاطر اللازم الخاص بالتوريق كما هو مبين في الفقرة ٣٤٩.
- د. يتم احتساب متطلب رأس المال لمقابلة كل صافي مركز في سلسلة مشتقات الإخفاق الائتماني (n- th-to-default) وبغض النظر عن إذا ما كان المركز فائض أو مكشوف.

٣. محددات احتساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر المحددة لأكثر خسارة ممكنة

٣٥٣. يمكن للبنوك وضع حد لمتطلبات رأس المال للمراكز المنفردة في المشتقات الائتمانية أو في أدوات التوريق مساوياً لأكثر خسارة ممكنة. وللمركز المكشوف يمكن احتساب هذا الحد بالتغير في القيمة نتيجة تحول الأسماء المرجعية محل العقد فوراً لتصبح خالية من مخاطر الإخفاق. وبالنسبة لمركز المخاطر الفائض فتحتسب أكبر خسارة ممكنة على شكل تغير في القيمة في حال إخفاق الأسماء المرجعية وتكون الاستردادات منهم مساوية لصفر، ويجب احتساب أكبر خسارة ممكنة لكل مركز بشكل منفرد.

٤. مخاطر السوق العامة (General Market Risk)

٣٥٤. تتطبق مخاطر السوق العامة على المراكز الخاصة بأسعار الفائدة بمحفظة المتاجرة الواردة داخل الميزانية أو خارجها، ويتضمن ذلك متطلب رأس المال لصافي المراكز في الخيارات حين تستخدم البنوك طريقة معامل دلتا (Delta Plus).

٣٥٥. على البنك قياس مدى تعرضه لمخاطر السوق العامة مستخدماً أي من الطريقة المبسطة أو طريقة تاريخ الاستحقاق أو طريقة فترة الاسترداد.

٣٥٦. وفي حال كانت الطريقة المبسطة أقل دقة من طريقة تاريخ الاستحقاق فعلى البنك أن تراعي أن يكون رأس المال اللازم لتغطية المخاطر الناتجة عن استخدام الطريقة المبسطة أكبر من ذلك الناتج عن استخدام طريقة تاريخ الاستحقاق.

٣٥٧. على البنوك التي ترغب باستخدام طريقة فترة الاسترداد (Duration Method) الحصول على موافقة من بنك الكويت المركزي.

أ. الطريقة المبسطة (Simplified Method) لاحتساب مخاطر أسعار الفائدة

٣٥٨. لاحتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق العامة طبقاً للطريقة المبسطة يتعين على البنك أن يقوم بما يلي :

أ. يصنف مراكزه سواء فائضة أو مكشوفة (بالقيمة السوقية) لكل أداة دين والانكشافات لأسعار الفائدة الأخرى بما فيها المشتقات حسب الفترات الزمنية وفي ثلاثة مناطق بسلم الاستحقاق الموضحة في جدول ١٩ أدناه.

ب. ويتعين على البنك في هذا الشأن أن يعد بياناً مستقلاً لفترات الاستحقاق طبقاً لكل عملة يكون للبنك فيها مراكز هامة (٣٠,٠٠٠ دينار كويتي أو أكثر). كما يجب أن تحتسب متطلبات رأس المال لكل عملة على حده و أن لا يسمح بإجراء تقاص (Offsetting) بين المراكز الهامة للعملة المختلفة (٣٠,٠٠٠ دينار كويتي أو أكثر).

ج. ويمكن للبنك أن يقوم بتجميع المراكز غير الهامة بالعملة (أقل من ٣٠,٠٠٠ دينار كويتي) في بيان مجمع واحد لسلم الاستحقاق العام وعلى أن يتم إدراج صافي المركز الفائض أو المكشوف لكل عملة في الفترة الزمنية المناسبة.

د. ويمكن أيضاً استبعاد المراكز المتقابلة (Opposite Positions) بشرط أن تكون لذات الإصدار ولها ذات المبالغ (لا تشمل الإصدارات المختلفة حتى وإن كانت مصدرة بواسطة ذات الجهة) سواء كانت أدوات أصلية (Actual) أو إسمية للأدوات المشتقة (Notional) وذلك من جدول فترات استحقاق أسعار الفائدة. ويمكن للبنوك استبعاد عمليات المبادلة والعمليات الآجلة والعقود المستقبلية

واتفاقيات أسعار الفوائد الآجلة والتي تستوفي المتطلبات الواردة في الفقرة ٣٦٥ من عمليات إجراء التقاص.

هـ. وبمجرد تصنيف كل المراكز الفائضة أو المكشوفة إلى الفئات الزمنية الخاصة بها يتم تجميع المراكز الناتجة عنها في كل فئة زمنية على حده ثم يتم ضرب كل مجموع في معامل المخاطر المرجح المقابل لها والذي يعكس مدى حساسية المراكز للتغيرات في معدلات سعر الفائدة وذلك لتحديد القيم المرجحة بالمخاطر والتي تجمع لإظهار قيمة رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق العامة. ويتضمن الملحق "ر" مثلاً توضيحاً على كيفية احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر سعر الفائدة طبقاً للطريقة المبسطة (Simplified Method) (مثال ٦).

جدول ١٩ : المناطق والفترات الزمنية والأوزان

المنطقة	الفترة الزمنية للكوبونات ٣% أو أكثر	الفترة الزمنية للكوبونات أقل من ٣% والسندات ذات الكوبون صفر	وزن المخاطر %
١	حتى شهر واحد	حتى شهر واحد	صفر
	أكثر من شهر إلى ٣ أشهر	أكثر من شهر إلى ٣ أشهر	٠.٢٠
	أكثر من ٣ إلى ٦ أشهر	أكثر من ٣ إلى ٦ أشهر	٠.٤٠
	أكثر من ٦ أشهر إلى سنة واحدة	أكثر من ٦ أشهر إلى سنة واحدة	٠.٧٠
٢	أكثر من سنة إلى سنتين	أكثر من سنة إلى ١,٩ سنة	١.٢٥
	أكثر من سنتين إلى ٣ سنوات	أكثر من ١,٩ إلى ٢,٨ سنة	١.٧٥
	أكثر من ٣ إلى ٤ سنوات	أكثر من ٢,٨ إلى ٣,٦ سنة	٢.٢٥
٣	أكثر من ٤ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٣,٦ إلى ٤,٣ سنة	٢.٧٥
	أكثر من ٥ إلى ٧ سنوات	أكثر من ٤,٣ سنة إلى ٥,٧ سنة	٣.٢٥
	أكثر من ٧ إلى ١٠ سنوات	أكثر من ٥,٧ إلى ٧,٣ سنة	٣.٧٥
	أكثر من ١٠ إلى ١٥ سنة	أكثر من ٧,٣ إلى ٩,٣ سنة	٤.٥٠
	أكثر من ١٥ إلى ٢٠ سنة	أكثر من ٩,٣ إلى ١٠,٦ سنة	٥.٢٥
	أكثر من ٢٠ سنة	أكثر من ١٠,٦ إلى ١٢ سنة	٦.٠٠
		أكثر من ١٢ إلى ٢٠ سنة	٨.٠٠
		أكثر من ٢٠ سنة	١٢.٥٠

ب. طريقة الاستحقاق (Maturity Method) لمخاطر أسعار الفائدة

٣٥٩. لاحتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق العامة طبقاً لطريقة الاستحقاق يتعين على البنك أولاً تحديد سلم فترات الاستحقاق لكل عملة وأن توزع المراكز الفائضة والمكشوفة (بالقيمة السوقية) على الفترات الزمنية والمناطق المبينة في جدول ١٩ وذلك بنفس الطريقة الموضحة بالطريقة المبسطة.

٣٦٠. يمثل رأس المال اللازم لتغطية متطلبات مخاطر السوق العامة طبقاً لطريقة الاستحقاق مجموع ما يلي:

أ. رأس المال اللازم لتغطية المخاطر الأساسية (Basis Risk Charge).

ب. رأس المال اللازم لتغطية مخاطر تغير معدل الفائدة السوقية (Yield Curve Risk Charge).

ج. رأس المال اللازم لتغطية مخاطر صافي أرصدة المراكز (Net Position Charge).

٣٦١. يمثل رأس المال اللازم لتغطية المخاطر الأساسية مجموع المراكز المتقابلة المرجحة (Matched Weighted Positions) في كل الفترات الزمنية مضروباً في ١٠%. ويجب أن يكون رأس المال اللازم لتغطية المخاطر الأساسية لكل فترة زمنية ممثلاً في قيم مطلقة وذلك بغض النظر عما إذا كانت القيم تمثل مراكز فائضة أو مكشوفة. كما يجب تجميع رأس المال المشار إليه لكل الفترات الزمنية (في جدول الاستحقاق) وإدراجه كعنصر من عناصر حساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق العامة.

٣٦٢. يتم تقدير رأس المال لتغطية مخاطر التغير في معدل الفائدة السوقية ليعكس السماح بالترابط غير التام بين أسعار الفائدة على طول فترة منحنى العائد. ويتكون رأس المال اللازم لمواجهة التغير في سعر الفائدة السوقية من عنصرين :

أ. العنصر الأول خاص بالمراكز المتقابلة المرجحة بالمناطق (١) و (٢) و (٣).

ب. العنصر الثاني خاص بالمراكز المتقابلة المرجحة بين المناطق.

٣٦٣. يتمثل رأس المال اللازم لتغطية مخاطر تغير معدل الفائدة السوقية في مجموع القيم التالية :

أ. المراكز المتقابلة المرجحة للمنطقة (١) $\times 40\%$.

ب. المراكز المتقابلة المرجحة للمنطقة (٢) $\times 30\%$.

ج. المراكز المتقابلة المرجحة للمنطقة (٣) $\times 30\%$.

د. المراكز المتقابلة المرجحة ما بين المنطقتين (١) و (٢) $\times 40\%$.

هـ. المراكز المتقابلة المرجحة ما بين المنطقتين (٢) و (٣) $\times 40\%$.

و. المراكز المتقابلة المرجحة ما بين المنطقتين (١) و (٣) $\times 100\%$.

٣٦٤. يتمثل رأس المال اللازم لتغطية صافي أرصدة المراكز في باقي المراكز المرجحة غير المتقابلة $\times 100\%$ ، وبالتالي يكون رأس المال اللازم لتغطية صافي رصيد المركز لعملة ما عبارة عن قيم مطلقة لإجمالي صافي أرصدة المراكز المرجحة القائمة في كل فترة زمنية. ويتضمن الملحق "ر" مثالاً على كيفية مثال على احتساب مخاطر أسعار الفائدة العامة طبقاً لطريقة الاستحقاق (Maturity Ladder)، (مثال ٨).

٣٦٥. يسمح بإجراء مقاصة بين المراكز الفائزة والمكشوفة وذلك للمراكز ذات الإصدارات المتماثلة. وتعتبر الأدوات المالية متماثلة عندما تكون الجهة المصدرة لها واحدة، وكذلك عندما يكون لها نفس حقوق الأولوية في حالة التصفية، وعندما تكون العملة المستخدمة والتوزيعات وتواريخ الاستحقاق متماثلة.

ج. طريقة فترة الاسترداد (Duration Method) لمخاطر أسعار الفائدة

٣٦٦. ضمن طريقة فترة الاسترداد (Duration Method) يسمح للبنوك المرخصة التي لديها القدرة اللازمة، وبموافقة من بنك الكويت المركزي، استخدام طريقة أكثر دقة لقياس جميع مخاطر السوق العامة لديها عن طريق احتساب حساسية السعر لكل مركز بشكل منفصل. وعلى البنوك أن تختار استخدام الطريقة بصورة مستمرة (إلا إذا كان تغيير الطريقة تم بموافقة من بنك الكويت المركزي). وتخضع البنوك للإشراف الرقابي على الأنظمة المستخدمة. ومبين أدناه آلية استخدام هذه الطريقة.

٣٦٧. يحتسب أولاً حساسية سعر كل أداة مالية عن طريق تغير أسعار الفائدة ما بين ٠,٦ و ١ نقطة مئوية اعتماداً على تاريخ استحقاق الأداة (راجع الجدول رقم ٢٠ أدناه).

٣٦٨. يتم وضع ناتج احتساب حساسية الأداة ضمن سلم الاستحقاق المعتمد على المدة ضمن الفترات الزمنية ال (١٥) المبينة في الجدول رقم ٢٠ أدناه.

٣٦٩. يتم إخضاع المراكز الفائضة والمراكز المكشوفة في كل فترة زمنية لنسبة عدم السماح العامودي (Vertical Disallowance) لتغطية المخاطر الأساسية.

٣٧٠. يتم ترحيل صافي المراكز في كل فترة زمنية للتسوية الأفقية، وهذا يخضع للقيود المبينة في الفقرة ٣٦٣ أعلاه.

جدول ٢٠ : طريقة فترة الاسترداد - الفترات الزمنية والتغيرات المفترضة في العائد

التغير المفترض في العائد	المنطقة	التغير المفترض في العائد	المنطقة
	المنطقة ٣		المنطقة ١
٠,٧٥	أكثر من ٣,٦ إلى ٤,٣ سنة	١,٠٠	حتى شهر واحد
٠,٧٠	أكثر من ٤,٣ إلى ٥,٧ سنة	١,٠٠	أكثر من شهر إلى ٣ أشهر
٠,٦٥	أكثر من ٥,٧ إلى ٧,٣ سنة	١,٠٠	أكثر من ٣ إلى ٦ أشهر
٠,٦٠	أكثر من ٧,٣ إلى ٩,٣ سنة	١,٠٠	أكثر من ٦ إلى ١٢ أشهر
٠,٦٠	أكثر من ٩,٣ إلى ١٠,٦ سنة		المنطقة ٢
٠,٦٠	أكثر من ١٠,٦ إلى ١٢ سنة	٠,٩٠	أكثر من ١ إلى ١,٩ سنة
٠,٦٠	أكثر من ١٢ إلى ٢٠ سنة	٠,٨٠	أكثر من ١,٩ إلى ٢,٨ سنة
٠,٦٠	أكثر من ٢٠ سنة	٠,٧٥	أكثر من ٢,٨ إلى ٣,٦ سنة

٣٧١. في حالة العملات المتبقية فإن المراكز الإجمالية في كل فترة زمنية تخضع إما لأوزان مخاطر كما هو مبين في الفقرة ٣٥٨، إذا كانت هذه المراكز خاضعة لطريقة الاستحقاق، أو للتغير المفترض في العائد المبين في الفقرة ٣٧٠ شرط استخدام طريقة فترة الاسترداد دون تقاص إضافي. ويتضمن الملحق "ر"

مثالاً على كيفية احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر أسعار الفائدة وفقاً لطريقة فترة الاسترداد (Duration Method)، (مثال ٩).

٥. مشتقات أسعار الفائدة

٣٧٢. يجب أن يتضمن نظام القياس، جميع مشتقات أسعار الفائدة وكذلك الأدوات المالية خارج الميزانية ضمن محفظة المتاجرة والتي تتأثر بتغيرات أسعار الفوائد (على سبيل المثال اتفاقيات أسعار الفوائد الآجلة (FRAs)، والعقود الآجلة الأخرى وعقود المستقبلات للسندات وعقود مبادلة أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة، والمراكز الآجلة للعمليات). ويمكن معاملة الخيارات بعدة طرق أخرى وكما هو مبين في الفقرة من ٣٩٥ أدناه. وفي الفقرات التالية ملخص لقواعد التعامل مع مشتقات أسعار الفائدة.

٣٧٣. يجب تحويل المشتقات إلى مراكز في الأداة المرجعية وتخضع عند ذلك لمتطلب مخاطر السوق العامة والمحددة وفقاً لما هو مبين أعلاه. ومن أجل احتساب المعادلة المعيارية المذكورة سابقاً، فيجب أن تعتمد المبالغ على القيمة السوقية لأصل مبلغ الأداة المرجعية أو القيمة الاسمية لها المحتسبة على أساس إرشادات التقييم المتحفظة وحسب ما هو مبين في الفقرات من ٣١٢ إلى ٣٢٧ أعلاه ٣٧.

٣٧٤. يتم معاملة هذه الأدوات كمزيج من مركز فائض ومركز مكشوف في القيمة الاسمية للورقة المالية الحكومية. ويكون استحقاق العقود المستقبلية أو اتفاقيات أسعار الفوائد الآجلة هي الفترة المتبقية لحين التسليم أو تنفيذ العقد، مضافاً إليه - في الحالات التي ينطبق عليها ذلك - عمر الأداة المرجعية (Underlying Security). على سبيل المثال إذا كان لدى البنك مركز فائض لعقد مستقبلي في شهر يونيو لسعر فائدة ثلاثة أشهر (تم أخذه في شهر أبريل) يتم تسجيله كمركز فائض للورقة المالية الحكومية ذو استحقاق خمسة أشهر ومركز مكشوف للورقة المالية الحكومية ذو استحقاق شهرين. وحين يكون هناك مجموعة من الأدوات المالية القابلة للتسليم يمكن تسليمها للوفاء بالعقد فيكون للبنك المرخص حرية إختيار أي من هذه الأدوات تعالج وفق سلم الاستحقاق أو فترة الاسترداد، ولكن يجب الأخذ بالاعتبار معامل التحويل حسب ما هو محدد من قبل البورصة. وفي حال وجود عقد مستقبلي على مؤشر سندات لشركات فيجب أن تسجل المراكز بالقيمة السوقية لأدوات الدين الاسمية في المحفظة المرجعية (Underlying Portfolio).

٣٧ بالنسبة للأدوات التي تختلف فيها القيمة الاسمية عن القيمة الاسمية الفعلية (Effective Notional Amount) فيجب على البنوك استخدام القيمة الاسمية.

٣٧٥. أما عقود المبادلة فيجب معاملتها كمركزين بالقيمة الإسمية في أوراق مالية حكومية وبنفس تواريخ الاستحقاق ذات العلاقة. وعلى سبيل المثال في عقد مبادلة أسعار فائدة والذي فيه أحد البنوك يتلقى سعر فائدة متغير ويدفع سعر فائدة ثابت يعامل كمركز فائض في أداة ذات سعر فائدة متغير ذات استحقاق موازي للفترة المتبقية للتثبيت اللاحق لسعر الفائدة، ومركز مكشوف في أداة ذات سعر فائدة ثابت بأجل موازي للعمر المتبقي من عقد المبادلة. وبالنسبة لعقود المبادلة التي تدفع أو تتلقى سعر فائدة ثابت أو متغير يحدد على أساس سعر مرجعي، مثلاً مؤشر أسهم، فيجب وضع مكون سعر الفائدة ضمن فئة إعادة التسعير المناسبة وتضمين المكون الخاص لأدوات الملكية ضمن إطار أدوات الملكية. أما فيما يخص عقود مبادلة العملات فكل طرف من العقد يتم تسجيله ضمن سلم الاستحقاق المناسب للعملات المعنية.

٣٧٦. يمكن للبنوك المرخصة أن تستثني من إطار استحقاق أسعار الفوائد (وذلك للمخاطر المحددة ومخاطر السوق العامة)، المراكز الفائضة والمكشوفة سواء كانت فعلية أو إسمية في الأدوات المتطابقة التي تعود لنفس المصدر، وبنفس سعر الفائدة، وبنفس العملة، وبنفس تاريخ الاستحقاق. ويمكن عمل تقاص ما بين المراكز المتطابقة في المستقبلات أو العقود الآجلة^{٣٨} وفي أدواتها المرجعية وبالتالي استثنائها من الاحتساب. وحين تكون عقود المستقبلات والعقود الآجلة عبارة عن أدوات يجب تسليمها، فيسمح بعمليات المقابلة (Offsetting Transactions) فقط في المراكز المأخوذة ضمن عقود المستقبلات أو العقود الآجلة وأدواتها المرجعية، عند وجود أداة مرجعية يمكن تحديدها تكون مربحة للمتعامل ضمن مركز مكشوف للتسليم. ويجب أن يتحرك كل من سعر هذه الورقة المالية (أو ما يعرف في بعض الأحيان "الأرخص للتسليم") وسعر العقد المستقبلي أو الآجل في هذه الحالات بمحاذاة بعضهما (In Close Alignment). ولن يسمح بإجراء عمليات المقابلة (Offsetting Transactions) في المراكز المأخوذة بعملات مختلفة، والطرف الخاص من العقد الآجل للعملات يعامل كمركز إسمي في الأداة ذات العلاقة ويدرج بشكل مناسب عند احتساب كل عملة.

٣٧٧. إضافة إلى ذلك فإن المراكز المتقابلة ضمن نفس الفئة من الأدوات^{٣٩} وفي حالات معينة يمكن اعتبارها كأنها متطابقة، ويسمح بتقاصها بالكامل. وحتى تكون المراكز مؤهلة لمثل هذه المعالجة فيجب أن تخص نفس الأداة المرجعية وبنفس القيمة الإسمية وبنفس العملة^{٤٠} إضافة إلى ذلك:

٣٨ يتعين أن تتضمن التقارير الوقت المتبقي على انقضاء العقود الآجلة وعقود المستقبلات.

٣٩ هذا يتضمن القيمة المعادلة لمعادل التغير (Delta) في الخيارات ويمكن في معادل Delta أن يتم معالجة الحدود العليا (Caps) والحدود الدنيا (Floors) الناشئة عن الطرفين كما هي موضحة ضمن الفقرة ٤٠٥ وذلك بإجراء مقابلة/ تغطية (Offset) فيما بينها ضمن القواعد المحددة في تلك الفقرة.

٤٠ يمكن للمراكز المنفصلة (Separate Legs) لعمليات المبادلة المختلفة أن تكون أيضاً متطابقة (Matched) إذا توافرت نفس الشروط.

- أ. **بالنسبة للعقود المستقبلية** : تعويض المراكز في الأدوات المرجعية أو الإسمية التي تخص العقد المستقبلي يجب أن يكون لمنتجات متماثلة وتستحق خلال سبعة أيام من تاريخ استحقاق كل منها.
- ب. **بالنسبة لعقود المبادلة واتفاقيات أسعار الفوائد الآجلة**: فإن السعر المرجعي (لمراكز السعر المتغير) يجب أن يكون متماثل مع سعر العائد أو قريب منه (مثلاً بفرق (١٥) نقطة مئوية).
- ج. **بالنسبة لعقود المبادلة واتفاقيات أسعار الفوائد الآجلة والعقود الآجلة**: يجب أن يكون الأجل المتبقي لتاريخ تثبيت الفائدة القادم لمراكز عقود الفائدة الثابتة أو العقود الآجلة متوافق مع الحدود التالية :

١. أقل من شهر، وبالتالي يكون في نفس اليوم.
٢. ما بين شهر وسنة واحدة، وبالتالي يكون في غضون (٧) أيام.
٣. أكثر من سنة، وبالتالي يكون في غضون (٣٠) يوم.

٣٧٨. يجوز للبنوك التي لديها عقود مبادلات كبيرة استخدام معادلة بديلة لهذه المبادلات وبموافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي لاحتساب المراكز التي تقع ضمن طريقة سلم الاستحقاق أو طريقة فترة الاسترداد. وتتمثل إحدى الطرق في القيام أولاً بتحويل الدفعات المطلوبة ضمن عقد المبادلة إلى قيمتها الحالية. ولهذا الغرض يجب خصم كل دفعة باستخدام العائد الحقيقي على السندات التي تحمل عائد منخفض أو صفر (Zero Coupon Yield)، ويتم ادخال قيمة صافية واحدة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية ضمن الفترة الزمنية المناسبة باستخدام الإجراءات التي تطبق على السندات التي تحمل عائد صفر. وهذه القيمة تسجل ضمن إطار مخاطر السوق العامة كما هي مبينة أعلاه. طريقة بديلة أخرى تكون باحتساب حساسية صافي القيمة الحالية المحتسبة من خلال التغير في العائد المستخدم في طريقة الاستحقاق أو طريقة فترة الاسترداد ومن ثم يتم توزيع هذه التدفقات على الفترات الزمنية المبينة في الفقرة ٣٥٩ أو ٣٧٠. كما يمكن استخدام طرق أخرى إذا ترتب على هذه الطرق نتائج مشابهة. ويسمح باستخدام الطرق البديلة فقط إذا:

- أ. تولدت قناعة لدى بنك الكويت المركزي بدقة الأنظمة المستخدمة.
- ب. المراكز المحتسبة تعكس حساسية التدفقات النقدية بشكل كامل للتغيرات في أسعار الفائدة وأنه تم إدخالها ضمن الفترات الزمنية المناسبة.
- ج. المراكز مأخوذة بنفس العملة.

٣٧٩. **المخاطر المحددة** : لا تخضع عقود أسعار الفائدة وعقود مبادلة العملات واتفاقيات أسعار الفوائد الآجلة وعقود صرف العملة الأجنبية الآجلة والعقود المستقبلية لمتطلب رأس مال لتغطيتها، ويسري هذا

الاستثناء أيضاً على العقود المستقبلية لمؤشرات أسعار الفائدة. إلا أنه في حال العقود المستقبلية وعندما تكون الأداة المرجعية عبارة عن ورقة دين أو مؤشر يمثل سلّة من أوراق الدين فإنها تخضع لمتطلب رأس مال يحتسب وفقاً للمخاطر الائتمانية للمصدر كما سبق وأن تم بيانه.

٣٨٠. **مخاطر السوق العامة** : تطبق مخاطر السوق العامة على المراكز في جميع منتجات المشتقات كما هو الحال في المراكز النقدية، وتخضع فقط للإعفاء في حالة كانت المراكز مغطاة إلى درجة كبيرة في الأدوات المتماثلة كما هو مبين في الفقرتين ٣٧٦ و ٣٧٧. ويتم ادخال الفئات المختلفة من الأدوات المالية ضمن فترة الاستحقاق المناسبة ومعاملتها وفقاً للقواعد المبينة سابقاً.

٣٨١. يبين الجدول التالي ملخصاً للمعالجة الرقابية لمشتقات أسعار الفائدة لأغراض مخاطر السوق.

جدول ٢١ : ملخص معالجة مشتقات أسعار الفائدة

الأداة	رأس المال مقابل المخاطر المحددة ^١	رأس المال مقابل مخاطر السوق العامة
عقود المستقبلية المتداولة في الأسواق المالية		
سندات الدين الحكومية	نعم	نعم، كمركزين
أدوات دين للشركات	نعم	نعم، كمركزين
مؤشر أسعار الفائدة (مثل LIBOR)	لا	نعم، كمركزين
عقود آجله متداولة خارج نطاق السوق الرسمي		
سندات الدين الحكومية	نعم	نعم، كمركزين
أدوات دين للشركات	نعم	نعم، كمركزين
مؤشر أسعار الفائدة	لا	نعم، كمركزين
اتفاقيات أسعار الفوائد الآجلة وعقود المبادلات		
	لا	نعم، كمركزين
عقود صرف العملات الآجلة		
	لا	نعم، كمركز واحد في كل عمله

٤١ تتعلق بمتطلب رأس المال اللازم لمقابلة المخاطر المحددة المتعلقة بمخاطر المصدر للأداة، إذ أنه ضمن قواعد مخاطر الائتمان هناك متطلب رأس مال منفصل لتغطية مخاطر الطرف المقابل.

الأداة	رأس المال مقابل المخاطر المحددة ^{٤٢}	رأس المال مقابل مخاطر السوق العامة
الخيارات سندات الدين الحكومية سندات دين للشركات مؤشرات أسعار الفائدة اتفاقيات أسعار الفوائد الآجلة وعقود المبادلة	نعم ^{٤٢} نعم لا لا	أ. تستثنى مع ما يرافقها من مراكز تحوط: - الطريقة المبسطة - تحليل السيناريو ب. رأس المال مقابل مخاطر السوق العامة- طريقة Delta-Plus (يطبق على جاما-Gamma و فيغا- Vega متطلبات رأس مال مختلفة)

ج. مخاطر سعر الصرف الأجنبي

٣٨٢. تطبق متطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر سعر الصرف على مخاطر سعر الصرف المتعلقة بكافة أنشطة البنك (أي على كل من المحفظة المصرفية ومحفظة المتاجرة) والذهب.

٣٨٣. لاحتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر سعر الصرف يتم تحويل صافي مركز كل عملة أجنبية (باستثناء المراكز الهيكلية) وكذلك الذهب إلى الدينار الكويتي وذلك على أساس الأسعار الفورية باستخدام متوسط أسعار الصرف في السوق.

٣٨٤. يمثل رأس المال اللازم لتغطية مخاطر سعر الصرف ٨% من إجمالي ما يلي :

أ. إجمالي المراكز الناتجة عن صافي مراكز فائضة أو صافي مراكز مكشوفة أيهما أكبر (بالقيمة المطلقة).

ب. صافي مركز الذهب سواء كان ناتجاً عن مركز فائض أو مكشوف (بالقيمة المطلقة).

^{٤٢} يطبق مطلب رأس المال اللازم لمقابلة المخاطر المحددة فقط على أدوات الدين الحكومية التي يكون تصنيفها أقل من ١.

٣٨٥. صافي المركز لكل عملة أجنبية وللذهب (باستثناء المراكز الهيكلية) يجب أن يمثل إجمالي القيم التالية:
- أ. صافي المركز الحالي (وتشمل إجمالي الأصول مخصصاً منها إجمالي الالتزامات شاملة الفوائد والمصروفات المستحقة ومقومة بالعملة المعنية).
- ب. صافي المركز الآجل (ويشمل مجموع صافي قيم العقود الآجلة والمستقبلية بالإضافة إلى عمليات الصرف الأجنبي بما في ذلك عقود المستقبلات للعمليات الأجنبية، وبشكل أساسي عقود مبادلة العملات التي لم تدرج ضمن صافي المركز الفوري للعملات).
- ج. الكفالات (والأدوات المشابهة) والتي من المؤكد طلب تسيلها ومن المتوقع أن تكون غير قابلة للاسترداد.
- د. صافي الإيرادات والمصروفات المستقبلية التي لم تستحق بعد ولكن مغطاة بالكامل.
- هـ. صافي معادل التغير (Delta) في إجمالي عقود الخيار بالعملة الأجنبية.
٣٨٦. يجب أن تقيم كل المراكز (الفورية والآجلة) على أساس الأسعار السارية باستخدام متوسط أسعار السوق الفورية، وبالتالي يجب أن لا تقيم مراكز العملات الآجلة باستخدام أسعار الصرف الآجلة وذلك على اعتبار أنها تعكس اختلافات أسعار الفائدة السارية.
٣٨٧. يجب أن يتم أخذ الفوائد المستحقة وغير المقبوضة (مستحقة ولم تقبض بعد) بالاعتبار كأنها مركز، أما المصاريف المستحقة وغير المدفوعة فيجب أيضاً أخذها بالاعتبار في عملية الاحتساب. أما الفوائد المستقبلية غير المستحقة والمصاريف المتوقعة فيمكن استثنائها إلا إذا كانت هذه المبالغ مؤكدة وأن البنك كان لديه الفرصة للتحوط لها. وإذا قامت البنوك باحتساب الدخل / المصاريف المستقبلية فيجب إجراء ذلك بطريقة متسقة ولا يسمح لها باختيار التدفقات المستقبلية التي تخفض مراكزها.
٣٨٨. يتم تقييم مراكز عقود العملات الآجلة ومراكز الذهب بأسعار السوق الفورية السائدة، حيث أنه من غير المناسب استخدام الأسعار المستقبلية للعملات، إذ أن ذلك يؤدي إلى انعكاس فروقات أسعار الفائدة الحالية في المراكز التي تم قياسها. هذا، وبالنسبة للبنوك التي تركز المحاسبة الإدارية الاعتيادية لديها على صافي القيمة الحالية فإنه يتعين عليها استخدام صافي القيمة الحالية لكل مركز بعد خصمه وفقاً لأسعار الفائدة السارية، وتقييمه على أساس أسعار الصرف الفورية، وذلك لقياس عقود العملة الآجلة ومراكز الذهب.

٣٨٩. يتم استثناء المراكز الهيكلية بالعملة الأجنبية (وهي المراكز التي يتم بواسطتها التحوط بشكل إجمالي لمجموعة مراكز بالعملة الأجنبية في ميزانية البنك) من احتساب صافي مراكز العملة المفتوحة.

د. مخاطر السلع

٣٩٠. يغطي رأس المال اللازم لتغطية المخاطر السلعية مخاطر السوق المتعلقة بالاحتفاظ أو أخذ مراكز في السلع بما فيها المعادن النفيسة (ما عدا الذهب الذي يعتبر كعملة أجنبية) وعقود الخيار للسلع، كما تطبق متطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السلع على كل مخاطر السلع الناتجة من كافة أنشطة البنك (المسجلة في كل من محفظة المتاجرة والمحفظة المصرفية).

٣٩١. تعرف السلع بالمنتجات الطبيعية (المادية) والتي يتم أو يمكن تداولها في الأسواق الثانوية، على سبيل المثال، المنتجات الزراعية، المعادن (متضمنة البترول) والمعادن النفيسة (باستثناء الذهب).

٣٩٢. رأس المال اللازم لتغطية المخاطر السلعية يجب أن يتم قياسه باستخدام الطريقة المبسطة أو طريقة سلم الاستحقاق.

يتضمن الملحق "ر" مثلاً على طريقة احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السلع، (المثال ١٠).

١. الطريقة المبسطة لمخاطر السلع

٣٩٣. رأس المال اللازم لتغطية المخاطر السلعية وفقاً للطريقة المبسطة يجب أن يتم احتسابه كما يلي:

أ. أولاً التعبير عن كل المراكز الفائضة أو المكشوفة في سلعة ما (فوري وأجل) بوحدة معيارية للقياس (مثل برميل، كيلو، جرام)، ثم يتم التحويل بعد ذلك على أساس الأسعار الفورية إلى الدينار الكويتي، ثم يتم إجراء مقاصة بين المراكز الفائضة والمكشوفة للوصول إلى صافي المركز لكل سلعة.

ب. يجب عدم إجراء المقاصة بين مراكز السلع المختلفة.

ج. يجب أن تحول عقود المشتقات المتعلقة بالسلع إلى مراكز سلعية إسمية (Notional Commodity Positions) باستخدام متوسط أسعار السوق الفوري. ويتضمن ذلك عقود السلع المستقبلية، ومبادلات السلع وعقود الخيار حيث يتم استخدام طريقة معامل التغير (Delta Plus Method).

د. رأس المال اللازم لتغطية المخاطر السلعية يمثل مجموع ما يلي:

١. ١٥% من صافي المركز المفتوح لكل سلعة.
٢. ٣% من إجمالي مركز كل سلعة (المركز الفائض مضافاً إليه القيمة المطلقة للمركز المكشوف في كل سلعة).

٢. طريقة سلم الاستحقاق لمخاطر السلع

٣٩٤. يجب أن يتم احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السلع وفقاً لطريقة سلم الاستحقاق كما يلي:

- أ. أولاً التعبير عن كل المراكز الفائضة أو المكشوفة في سلعة ما (فوري وآجل) بوحدة معيارية للقياس (مثل برميل، كيلو، جرام)، المركز المفتوح في كل سلعة يجب أن يكون قبل ذلك قد حول إلى الدينار الكويتي وفقاً للأسعار الفورية.
- ب. المراكز الفائضة والمكشوفة في سلعة ما يجب أن يتم توزيعها في الفترات الزمنية لسلم الاستحقاق المبين في جدول ٢٢ أدناه.
- ج. يجب أن يعد بياناً مستقلاً لفترات الاستحقاق طبقاً لكل سلعة للبنك فيها مراكز هامة (٣٠,٠٠٠ دينار كويتي أو أكثر)، كما يجب أن تحتسب متطلبات رأس المال لكل سلعة على حدة.
- د. يجب أن تحول عقود المشتقات المتعلقة بالسلع إلى مراكز سلعية إسمية باستخدام متوسط أسعار السوق الفورية.
- هـ. بعد تصنيف كل المراكز الفائضة والمكشوفة على الفترات الزمنية الخاصة بها والتي يجب أن تكون متقابلة، يتم تحديد مجموع قيم المراكز المتقابلة الفائضة والمكشوفة في كل فترة زمنية ومن ثم ضرب هذه القيم بنسبة الهامش (Spread Rate) الخاص بتلك الفترة.

جدول ٢٢ : نسبة الهامش لفترات سلم الاستحقاق لمخاطر السلع

نسبة الهامش	الفترة الزمنية
١,٥%	صفر إلى شهر
١,٥%	أكثر من شهر إلى ٣ شهور
١,٥%	أكثر من ٣ شهور إلى ٦ شهور
١,٥%	أكثر من ٦ شهور إلى ١٢ شهر
١,٥%	أكثر من سنة إلى سنتين

نسبة الهامش	الفترة الزمنية
١,٥%	أكثر سنتين إلى ٣ سنوات
١,٥%	أكثر من ٣ سنوات

- و. يجب ترحيل المركز غير المتقابل لإجراء التقاص مع الانكشافات في الفترات الزمنية المذكورة، ثم يتم تطبيق معامل نسبته ٠,٦% على قيمة المراكز غير المتقابلة لكل فترة زمنية يتم ترحيلها إليها.
- ز. وفي نهاية العملية أعلاه يقوم البنك باحتساب صافي المراكز الفائضة أو المكشوفة ثم يضرب الناتج في نسبة ١٥% لتحديد رأس المال اللازم.
- ح. إجمالي رأس المال لمخاطر السلع هو مجموع رأس المال اللازم الذي تم احتسابه أعلاه.

يتضمن الملحق "ر" مثلاً لاحتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السلع وفقاً لطريقة سلم الاستحقاق، (مثال رقم ١٠).

هـ. مخاطر عقود الخيار

٣٩٥. ينطبق رأس المال اللازم لتغطية مخاطر عقود الخيار على عقود الخيار المتعلقة بالأدوات المالية ومراكز التحوط المتعلقة بها وكذلك عقود الخيار المتعلقة بالسلع أو المؤشرات سواء الفورية أو الآجلة.

٣٩٦. عند احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر عقود الخيار يجوز للبنوك التي تتعامل بعقود الخيار المشتراة فقط (Purchased Options) أن تستخدم الطريقة المبسطة أو طريقة السيناريو أو طريقة معامل التغير (Delta Plus). أما البنوك التي تقوم بإصدار عقود الخيار (Write Options) فيجب عليها استخدام طريقة السيناريو أو طريقة معامل التغير (Delta Plus).

٣٩٧. يتعين على البنوك التي تستخدم طريقة معامل التغير (Delta Plus) أو طريقة السيناريو لحساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر عقود الخيار الالتزام بالمعايير الفنية المذكورة في أسلوب النماذج الداخلية. كما يتعين الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي قبل استخدام طريقة معامل التغير (Delta - Plus Method) أو طريقة السيناريو.

١. الطريقة المبسطة لمخاطر عقود الخيار

٣٩٨. طبقاً للطريقة المبسطة يتم احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر عقود الخيار كما هو مبين بالجدول أدناه. يتضمن الملحق "ر" مثلاً على طريقة الاحتساب (مثال ١١):

جدول ٢٣ : الطريقة المبسطة لمتطلبات رأس المال اللازمة لمخاطر عقود الخيار

المعالجة	المركز
متطلبات رأس المال عبارة عن القيمة السوقية للأداة المالية X مجموع متطلب رأس المال مقابل المخاطر (المحددة والعامة) الخاصة بالأداة موضوع العقد (الأداة المرجعية) مطروحاً منه المردود الاقتصادي من تنفيذ العقد (-the-in-money) - إن وجد - أو اعتبار مقداره "صفر".	شراء الأداة المالية المرجعية مع شراء خيار بيع أو بيع الأداة المالية المرجعية مع شراء خيار شراء (Long the underlying and Long the Put or Short the underlying and Long the Call)
متطلبات رأس المال هي القيمة الأقل بين: أ - القيمة السوقية للأداة المالية موضوع العقد X معاملات المخاطر (المحددة والعامة) للأداة المالية موضوع العقد (الأداة المرجعية) (كما هو مبين أدناه) أو ب- القيمة السوقية لعقد الخيار ^{٤٣}	شراء خيار شراء أو شراء خيار بيع (Long call or Long put)

٣٩٩. في بعض الحالات مثل عمليات الصرف الأجنبي قد يكون من غير الواضح أي جانب يمثل الأداة المالية المرجعية وهنا يجب اعتبارها الأصل الذي يتم استلامه لو تم تنفيذ عقد الخيار. بالإضافة إلى ذلك يجب استخدام القيمة الإسمية وذلك بالنسبة للبنود التي تكون فيها القيمة السوقية للأدوات المالية المرجعية مقدارها "صفر" مثل عقود الحد الأدنى والحد الأعلى (Floors و Caps).

٤٣ حيث لا يقع المركز ضمن محفظة المتاجرة (على سبيل المثال بعض عقود خيارات أسعار العملة أو المراكز في البضائع التي لا تقع ضمن محفظة المتاجرة)، فيمكن قبول استخدام القيمة الدفترية بدلاً من ذلك.

٤٠٠. لتحديد معاملات المخاطر المناسبة لكل من المخاطر المحددة ومخاطر السوق العامة، يتعين الرجوع إلى الفقرات السابقة الخاصة بمخاطر مراكز سعر الفائدة ومخاطر أدوات حق الملكية ومخاطر سعر الصرف والمخاطر السلعية، (ومثال على ذلك بعض عقود الخيار التي تكون فيها الأداة المالية موضوع العقد (الأداة المرجعية) تمثل سعر الفائدة، عملات أجنبية، سلع)، وهذه العقود لا تحمل أي مخاطر محددة. ولكن هذه المخاطر المحددة ربما تتواجد في حالة عقود الخيار التي يكون موضوعها أدوات مالية مرتبطة بسعر فائدة (مثال ذلك عقود الخيار لسندات الشركات أو مؤشر سندات الشركات (Corporate Bond Index)، وكذلك نفس الحال بالنسبة لعقود الخيار التي يكون موضوعها أدوات حق ملكية ومؤشرات السوق (للرجوع إلى الجزء الخاص بمخاطر حقوق الملكية). وبناءً عليه فإن رأس المال اللازم لتغطية المخاطر وفقاً لهذا القياس بالنسبة لعقود الخيار المتعلقة بالعملات يكون ٨% وبالنسبة لعقود الخيار المتعلقة بالسلع يكون ١٥%.

٤٠١. المردود الاقتصادي من تنفيذ عقود الخيار يعني:

- أ. أن سعر تنفيذ عقد خيار الشراء أقل من القيمة السوقية للأداة المرجعية.
- ب. أو أن القيمة السوقية للأداة المرجعية أقل من سعر تنفيذ خيار البيع.

٤٠٢. بالنسبة لعقود الخيار التي تبلغ مدة استحقاقها الباقية أكثر من ٦ شهور فإن سعر تنفيذ عقد الخيار (Strike Price) يجب أن يقارن مع السعر الآجل، وليس السعر الساري، وعلى البنك الذي لا يستطيع عمل هذه المقارنة أن يعتبر قيمة المردود الاقتصادي من تنفيذ عقد الخيار يساوي صفراً.

٢. طريقة معامل التغير (Delta Plus) لمخاطر عقود الخيار

٤٠٣. تستخدم طريقة معامل التغير Delta Plus مقاييس حساسية مرتبطة بالخيارات لقياس مخاطر السوق ومتطلبات رأس المال لهذه الخيارات. وضمن هذه الطريقة فإن المركز المعادل لـ "Delta" لكل خيار يصبح جزءاً من الأسلوب القياسي المنصوص عليه في الفقرات من ٢٩٦ إلى ٤١٩، ويكون المبلغ المعادل لـ "Delta" خاضعاً لمتطلب رأس المال لمقابلة مخاطر السوق العامة.

٤٠٤. يسمح للبنوك التي تصدر الخيارات (Write Options) بتضمين مراكز الخيارات الموزونة بـ Delta ضمن الأسلوب القياسي المبين في الفقرات من ٢٩٦ إلى ٤١٩، وبموافقة بنك الكويت المركزي. ويجب اثبات هذه الخيارات كمركز مساوي للقيمة السوقية للأداة المرجعية مضروباً في Delta. ولما كانت

Delta لا تغطي المخاطر المرتبطة بمراكز الخيارات بشكل كافٍ فسيطلب من البنوك قياس حساسية كل من Gamma (والتي تقيس معدل التغير في Delta)، و Vega (التي تقيس حساسية قيمة خيار معين مقارنة بالتغير في التذبذب) وذلك من أجل احتساب متطلب رأس المال الإجمالي. ويتم احتساب هذه الحساسية عن طريق نموذج معتمد أو نموذج تسعير الخيارات (المصدرة من البنك)^{٤٤}.

٤٠٥. في المراكز المرجحة بـ Delta الخاصة بسندات دين أو أسعار فائدة، وحيث يتم توزيع الأداة المرجعية ضمن الفئة الزمنية لسعر الفائدة كما هو مبين في الفقرات من ٣٥٨ إلى ٣٨١ وفق الإجراء التالي، يجب استخدام نموذج ذو طرفين (Two Legged) كما في المشتقات الأخرى، حيث يتم تسجيل أحدهما عند الدخول في العقد والآخر حين يستحق أجل العقد. وعلى سبيل المثال إذا قام البنك المرخص بشراء خيار حق شراء على عقد مستقبليات فوائد شهر يونيو وذلك لمدة ثلاثة أشهر حيث يتم تحديد سعر الخيار في شهر أبريل بناءً على قيمة المعادل لـ (Delta) بحيث يكون لدى البنك مركز فائض باستحقاق خمسة أشهر ومركز مكشوف باستحقاق شهرين^{٤٥}. وكذلك في حالة بيع خيار فيتم توزيعه كمركز فائض باستحقاق شهرين ومركز مكشوف باستحقاق خمسة أشهر. وفي الأدوات ذات السعر المتغير التي لها حدود عليا أو دنيا (Caps or Floors) فيتم معاملتها كخليط من أوراق مالية ذات سعر عائم وسلسلة من الخيارات حسب النظام الأوروبي (European-Style Options). وعلى سبيل المثال فإنه في حال حيازة مؤشر على سندات لثلاث سنوات بسعر فائدة متغير مربوط بسعر فائدة (LIBOR) لسنة أشهر ويسقف ١٥% فإنه يعامل كالتالي:

- أ. أداة دين يعاد تسعيرها خلال ستة أشهر. و
- ب. سلسلة من خمسة خيارات مباحة كحق شراء على اتفاقيات أسعار الفوائد الآجلة (FRA) بسعر مرجعي ١٥% كل منها يحمل إشارة سالبة لحظة تفعيل اتفاقيات أسعار الفوائد الآجلة (FRA) وإشارة موجبة لحظة حلول أجل اتفاقيات أسعار الفوائد الآجلة (FRA)^{٤٦}.

٤٠٦. سيعتمد متطلب رأس المال للخيارات التي تكون أدواتها المرجعية أدوات حقوق ملكية على مراكز مرجحة بـ (Delta) أيضاً التي يتم ادخالها عند قياس مخاطر السوق وفق المبين في الفقرات من ٣٣٢ إلى

٤٤ البنوك المرخصة التي تجري عمليات على بعض فئات الخيارات المعقدة (مثل Barriers & Digitals) أو على خيارات التي يتساوى فيها سعر التنفيذ والسعر الساري (at the money) والتي قارب تاريخ استحقاقها يجب عليها استخدام طريقة السيناريوهات أو النماذج الداخلية كبديل والتي يمكن أن تستوعب عمليات تقييم أكثر تفصيلاً.

٤٥ في خيار حق الشراء ذو الشهرين على عقد أجل لسند دين حيث يتم تسليم سند الدين في سبتمبر، يتم اعتباره في شهر أبريل كمركز فائض على السند ومكشوف لخمس أشهر كوديعة، ويتم وزن المركزين بـ (Delta).

٤٦ تطبق القواعد الخاصة بالمراكز المتقاربة المتقابلة المبينة في الفقرة ٣٧٧ بهذا الخصوص.

٣٣٧. ويتم لهدف الاحتساب معاملة كل سوق وطني كأداة مرجعية منفصلة، أما متطلب رأس المال للخيارات على عقود العملة الأجنبية ومراكز الذهب فستعتمد على الفترات المبينة من ٣٨٢ إلى ٣٨٩.

٤٠٧. ولمخاطر Delta فإن صافي المعادل ل Delta لعملة أجنبية وخيارات الذهب، تدخل في قياس الانكشاف لمركز تلك العملة أو الذهب. ويعتمد متطلب رأس المال للمراكز على السلع على الطريقة المبسطة أو طريقة سلم الاستحقاق كما هو مبين في الفترات من ٣٩٠ إلى ٣٩٤، أما المراكز المرجحة ب Delta فتدخل في إحدى طرق القياس المبينة ضمن هذا الجزء.

٣. طريقة السيناريو لمخاطر عقود الخيار

٤٠٨. طبقاً لطريقة السيناريو يجب على البنك أن يقوم باحتساب المخاطر المحددة ومخاطر السوق العامة لعقود الخيار وكذلك مراكز التحوط المتعلقة بها كل على حدة. ويجب احتساب رأس المال اللازم لتغطية المخاطر المحددة لكل إصدار على حدة والذي يكون للبنك فيه صافي مركز لعقود الخيار معرض لمخاطر سعر الفائدة أو مخاطر أدوات حقوق الملكية. ويتم احتساب رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر العامة على مستوى كافة محافظ عقود الخيار.

٤٠٩. طبقاً لطريقة السيناريو يتم حساب رأس المال اللازم لتغطية المخاطر المحددة لعقود الخيار المتعلقة بأدوات الدين وذلك على أساس ضرب القيمة السوقية لأداة الدين في:

أ. معامل تغير سعر عقد الخيار نتيجة التغير في سعر الأداة موضوع العقد (الأداة المرجعية) (Option Delta Equivalent) و

ب. معاملات المخاطر المحددة مستخرجاً من جدول ٢٤ أدناه طبقاً لفئات وتواريخ استحقاق أدوات الدين

٤١٠. كما يتم احتساب رأس المال اللازم لتغطية المخاطر المحددة لعقود الخيار المتعلقة بأدوات حقوق ملكية وعقود الخيار على أساس مؤشر الأسهم وذلك من خلال ضرب القيمة السوقية للمبلغ الإسمي الفعال لأداة حقوق الملكية أو لمؤشر الأسهم الخاص بالأداة محل عقد الخيار وذلك على أساس:

أ. معامل تغير سعر عقد الخيار (Options Delta Equivalent).

ب. ثم بعد ذلك $x 8\%$.

٤١١. يجب احتساب مخاطر السوق العامة المتعلقة بعقود الخيار طبقاً لطريقة السيناريو، عن طريق عمل مصفوفة لكل محفظة لعقود الخيار على حدة.

٤١٢. وفقاً لهذه الطريقة يتم استخدام أساليب محاكاة رياضية (Simulation Techniques) لاحتساب التغيرات في قيمة محفظة عقود الخيار بالنسبة للتغيرات في مستوى وتقلب الأسعار للأدوات المالية المرجعية المرتبطة بها. ويتم تحديد رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق العامة عن طريق مصفوفة السيناريو (أي التركيبية المحددة للتغيرات للأدوات المالية المرجعية والتذبذب) التي تنتج أكبر خسارة. ويكون إجمالي رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق العامة لجميع محافظ عقود الخيار هو مجموع أكبر خسارة لكل محفظة عقد خيار على حدة.

٤١٣. وتشتمل محفظة عقود الخيار على كل من عقود الخيار ومراكز التحوط المتعلقة بها (Hedging Positions) مجمعة وذلك على النحو التالي:

- أ. بالنسبة لسعر الفائدة فإنه يتم تصنيف عقود الخيار طبقاً للفترات المتبقية حتى تاريخ استحقاقها وذلك على أساس إحدى الفترات المالية على الأقل والمذكورة بالمجموعات الستة الواردة في جدول ٢٤ مع مراعاة عدم دمج أكثر من ثلاثة فترات مالية في مجموعة واحدة.
- ب. بالنسبة لأدوات حقوق الملكية وعقود الخيار المتعلقة بمؤشرات أسواق المال فيتم التصنيف طبقاً لسوق البلد التي بها الأداة المالية.
- ج. العملات الأجنبية والذهب يتم تصنيفها حسب مستوى العملة ونوع الذهب.
- د. السلع يتم تصنيفها حسب نوع السلعة.

٤١٤. **خطوة أولى** يجب أن يقوم البنك بتقييم المحفظة بناءً على مدى محدد أعلى أو أقل من القيمة السارية للأداة المالية موضوع عقد الخيار أو السلعة أو المؤشر. فبالنسبة لعقود أسعار الفائدة فيجب أن يتناسب ذلك المدى مع التغيرات المفترضة في العائد الفعلي للفترات الزمنية في الجدول أدناه. ويجب على البنوك استخدام أقصى تغيرات مفترضة في العائد الفعلي وبما يلائم الفترات الزمنية التي تم تجميعها.

٤١٥. أما لباقي الأدوات المالية، فإن المدى يكون $\pm 8\%$ بالنسبة لأدوات حقوق الملكية، و $\pm 8\%$ بالنسبة لسعر الصرف الأجنبي والذهب، و $\pm 10\%$ بالنسبة للسلع.

٤١٦. تكون الفترات الزمنية والتغيرات المفترضة للعائد الفعلي على النحو التالي:

جدول ٢٤ : الفترات الزمنية والتغيرات المفترضة للعائد الفعلي

التغيرات المفترضة للعائد الفعلي	كوبون أقل من ٣%	كوبون ٣% أو أكثر
١.٠٠	شهر أو أقل	شهر واحد أو أقل
	أكثر من ١ إلى ٣ شهور	أكثر من شهر إلى ٣ أشهر
	أكثر من ٣ إلى ٦ شهور	أكثر من ٣ إلى ٦ أشهر
	أكثر من ٦ إلى ١٢ شهر	أكثر من ٦ أشهر حتى سنة واحدة
٠.٩٠	أكثر من سنة إلى ١,٩ سنة	أكثر من سنة إلى سنتين
٠.٨٠	أكثر من ١,٩ إلى ٢,٨ سنة	أكثر من سنتين إلى ٣ سنوات
٠.٧٥	أكثر من ٢,٨ إلى ٣,٦ سنة	أكثر من ٣ سنوات إلى ٤ سنوات
٠.٧٥	أكثر من ٣,٦ إلى ٤,٣ سنة	أكثر من ٤ سنوات إلى ٥ سنوات
٠.٧٠	أكثر من ٤,٣ إلى ٥,٧ سنة	أكثر من ٥ سنوات إلى ٧ سنوات
٠.٦٥	أكثر من ٥,٧ إلى ٧,٣ سنة	أكثر من ٧ سنوات إلى ١٠ سنوات
٠.٦٠	أكثر من ٧,٣ إلى ٩,٣ سنة	أكثر من ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة
٠.٦٠	أكثر من ٩,٣ إلى ١٠,٦ سنة	أكثر من ١٥ سنة إلى ٢٠ سنة
٠.٦٠	أكثر من ١٠,٦ إلى ١٢ سنة	أكثر من ٢٠ سنة
	أكثر من ١٢ إلى ٢٠ سنة	
	أكثر من ٢٠ سنة	

٤١٧. لكافة محافظ عقود الخيار، يجب أن تستخدم ٧ مشاهدات على الأقل (بما في ذلك المشاهدات السارية) لتقسيم المدى إلى فترات زمنية متساوية.

٤١٨. كخطوة ثانية، على البنك تعديل تذبذب نسبة الفائدة على الأداة المرجعية أو السعر بنسبة $\pm 25\%$ من التذبذب الساري.

٤١٩. على الرغم من التعليمات أعلاه، فإنه يتعين على البنوك التي تتخذ مراكز مكشوفة (غير مغطاة) في الخيارات أن تيرر ذلك إلى بنك الكويت المركزي وتطبق تغطية بنسبة ١٠٠% لهذه العمليات وبغض النظر عن الطريقة المستخدمة لاحتساب مخاطر الخيارات. يتضمن الملحق "ر" مثالاً توضيحياً على كيفية احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر عقود الخيار وفقاً لطريقة السيناريو (Scenario Method) (مثال ٧).

رابعاً: معالجة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل في محفظة المتاجرة

٤٢٠. يتعين على البنوك احتساب المخاطر الائتمانية للطرف المقابل في عمليات إعادة الشراء والمشتقات والصفقات الأخرى في محفظة المتاجرة بشكل مستقل عن رأس المال اللازم لمخاطر السوق العامة والمخاطر المحددة.

٤٢١. إن أوزان المخاطر المطلوب استخدامها في عملية الاحتساب هذه يجب أن تكون مطابقة لتلك الأوزان المستخدمة لحساب رأس المال اللازم في المحفظة المصرفية، مثال: يجب على البنوك استخدام أوزان مخاطر المحفظة القياسية المعنية.

٤٢٢. بالنسبة لمحفظة المتاجرة، وفيما يتعلق بعمليات إعادة الشراء فإن جميع الأدوات المالية الواردة في محفظة المتاجرة يمكن استخدامها كضمانات معتمدة. أما الأدوات المالية التي تقع خارج تعريف المحفظة المصرفية بالنسبة للضمانات المقبولة فإنها تخضع للاستقطاع على المستوى الذي ينطبق على مؤشر الأسهم غير الرئيسي والدرجة أسهمه في البورصة المعترف بها كما هو مبين في الفقرة ٢٦٩. ونتيجة لذلك وبالنسبة للأدوات المالية المؤهلة لتكون كضمانات إضافية معتمدة في محفظة المتاجرة وليس في المحفظة المصرفية، فإن الاستقطاعات يجب أن يتم احتسابها لكل ضمان على حدة.

٤٢٣. إن احتساب متطلبات كفاية رأس المال للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل لعمليات إعادة الشراء في محفظة المتاجرة يجرى وفقاً للقواعد المبينة ضمن الفقرات من ١٩٦ إلى ٢٠٤ المتعلقة بالعمليات المدرجة في المحفظة المصرفية. ويتم احتساب متطلب رأس المال الخاص بمخاطر الطرف المقابل لعمليات المشتقات في محفظة المتاجرة وفقاً للفقرة ٢٣٢ المتعلقة بالعمليات ضمن المحفظة المصرفية.

٤٢٤. يتم احتساب متطلبات رأس المال مقابل مخاطر الائتمان للطرف المقابل في عمليات المشتقات الائتمانية أحادي الاسم (Single Name Credit Derivatives) في محفظة المتاجرة باستخدام معامل الإضافة للانكشاف المستقبلي المحتمل وفقاً للجدول التالي:

جدول ٢٥: معامل الإضافة لعقود المشتقات الائتمانية

الأداة	مشتري الحماية	بائع الحماية
(أ) عقود مبادلة العائد الكلي Total Return Swap		
الالتزام المرجعي المستوفي للشروط (Qualifying)	%٥	%٥
الالتزام المرجعي الغير مستوفي للشروط (Non-qualifying)	%١٠	%١٠
(ب) مبادلات الإخفاق الائتماني Credit Default Swap		
الالتزام المرجعي المستوفي للشروط (Qualifying)	%٥	*%٥
الالتزام المرجعي الغير مستوفي للشروط (Non-qualifying)	%١٠	*%١٠
ملاحظات :		
- لن يكون هناك فرق خاص بالعمر المتبقي للأداة.		
- تعريف المستوفي للشروط هو نفسه الفئة " المستوفية للشروط" لمعالجة المخاطر المحددة ضمن الأسلوب القياسي في الفقرات من ٣٤٣ إلى ٣٤٥.		
*يكون بائع الحماية الائتمانية في مبادلات الإخفاق الائتماني خاضعاً فقط لعامل إضافة حين يكون معرضاً للإغلاق عند اخفاق مشتري الحماية بينما الأداة المرجعية تتمتع بالملاءة وسيكون عند ذلك سقف معامل الإضافة هو القيمة غير المدفوعة من العلاوة.		

٤٢٥. في مشتقات خسائر الاخفاق الأول، (First to Default) يتم تحديد معامل الإضافة بالأداة ذات الجودة الأدنى من الأدوات الموجودة ضمن السلة، أي إذا كان هناك أي بند غير مؤهل في السلة فيتم استخدام معامل الإضافة للالتزام المرجعي الغير مستوفي للشروط. وفي عقود خسائر الاخفاق الثاني، يجب الاستمرار بتوزيع الأصول وفقاً لجودتها الائتمانية أي أن ثاني أداة بجودة ائتمانية أدنى تحدد معامل الإضافة لمشتقات الإخفاق الثاني... إلخ.

خامساً: أسلوب النماذج الداخلية

٤٢٦. يجب الحصول على موافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي قبل استخدام نماذج داخلية معدة بمعرفة البنك بشأن احتساب رأس المال اللازم لتغطية المخاطر. ويسمح بنك الكويت المركزي باستخدام هذه الأسلوب فقط عند توافر الشروط التالية:

- أ. أن تتوفر القناعة الكافية لدى بنك الكويت المركزي عن كفاية وتكامل نظام إدارة المخاطر بالبنك وبأن نظام إدارة المخاطر سليم ومطبق بشكل ملائم.
- ب. كفاية عدد العاملين ذوي المهارة في استخدام هذه النماذج الداخلية ليس فقط في المعاملات التجارية بل أيضاً في مجالات الرقابة على المخاطر والمراجعة ووحدة التسوية لغرفة التداول (Back Office) عندما يكون ذلك ضرورياً.
- ج. توافر القناعة الكافية لدى بنك الكويت المركزي بأن النماذج الداخلية المستخدمة ومن خلال التطبيقات السابقة تؤمن درجة معقولة من الدقة في قياس المخاطر.
- د. استيفاء البنك للمعايير النوعية والكمية وكذلك خصائص ومواصفات مخاطر السوق وشروط اختبارات الضغط والموضحة في هذا الجزء من التعليمات.

أ. معالجة المخاطر المحددة وفقاً لأسلوب النماذج الداخلية

٤٢٧. تستخدم النماذج الداخلية بصفة عامة لقياس حجم مخاطر السوق العامة وبحيث يتم احتساب المخاطر المحددة باستخدام أنظمة قياس أخرى. وتخضع البنوك التي تستخدم نماذج داخلية لمتطلب رأس المال لتغطية المخاطر المحددة التي لا تغطيها نماذجها الداخلية، وبالتالي يجب استخدام الأسلوب القياسي لاحتساب رأس المال اللازم لتغطية تلك المخاطر. من ناحية أخرى فإنه في حال استخدام النماذج الداخلية لقياس المخاطر المحددة، فإنه يتعين أن لا يقل إجمالي رأس المال اللازم لتغطية المخاطر المحددة والمطبقة على أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية في أي حال من الأحوال عن نصف رأس المال اللازم لتغطية المخاطر المحددة المحتسب وفقاً للأسلوب القياسي.

ب. متطلبات رأس المال

٤٢٨. تتمثل متطلبات رأس المال اللازم وفقاً لأسلوب النماذج الداخلية في إجمالي ما يلي:

أ. القيمة الأعلى بين:

١. القيمة المعرضة للمخاطر لليوم السابق والمحسوبة وفقاً للمعايير الكمية المبينة أدناه (VaRt-) (1).

٢. متوسط القيمة المعرضة للمخاطر اليومية (VaRavg) والمحسوبة وفقاً للفقرة ٤٤٣ في كل من السنتين يوم عمل السابقة مضروباً في معامل قدره ٣، ويطلب بنك الكويت المركزي من البنوك إضافة معامل " Plus " تتراوح قيمته ما بين صفر إلى ١ في ضوء الأداء السابق للنموذج (ويشار إلى مجموع هذه العوامل بالرمز mc).

يضاف إلى ذلك:

ب. القيمة الأعلى بين:

١. أحدث قيمة متوفرة للقيمة المعرضة للمخاطر الناتجة عن اختبارات الضغط والمحسوبة وفقاً للفقرة ٤٤٩ أدناه (sVaRt-1).

٢. متوسط القيمة المعرضة للمخاطر الناتجة عن اختبارات الضغط والمحسوبة وفقاً للفقرة ٤٤٩ أدناه خلال فترة (٦٠) يوم السابقة (VaRavg) مضروباً في الرقم ٣. ويطلب بنك الكويت المركزي من البنوك إضافة معامل زيادة " Plus " تتراوح قيمته ما بين صفر إلى ١ وهو متعلق بالأداء السابق للنموذج (ويشار إلى مجموع هذه العوامل بالرمز "ms").

٤٢٩. لذلك، يتم احتساب متطلبات رأس المال وفق المعادلة التالية :

$$MRC = \max \{ VaR_{t-1}; m_c * VaR_{avg} \} + \max \{ s VaR_{t-1}; m_s * s VaR_{avg} \}$$

٤٣٠. تعتمد الاختبارات اللاحقة (Back-Tests) عند احتساب الإضافة " Plus " على القيمة المعرضة للمخاطر (Value-at-Risk) فقط وليس على القيمة المعرضة للمخاطر تحت الضغط (Stressed Value-at-Risk).

ج. المعايير النوعية

٤٣١. يتعين على البنوك استيفاء المعايير النوعية التالية قبل أن يسمح لها باستخدام أسلوب النماذج الداخلية.
٤٣٢. يجب على البنك أن يوفر الأدلة لبنك الكويت المركزي على أن الرقابة الأساسية والاختبارات الفعلية للنماذج الداخلية المعدة بمعرفة البنك مرضية وذلك قبل استخدام النموذج لاحتساب رأس المال اللازم.
٤٣٣. يجب أن ينشئ البنك إدارة مستقلة للرقابة على المخاطر حيث تكون مسؤولة عن تصميم وتطبيق نظم إدارة المخاطر بالبنك. وعلى هذه الإدارة تحليل وإصدار تقارير يومية عن مخرجات نموذج قياس المخاطر في البنك بشأن حجم ما يتعرض له البنك من مخاطر شاملاً تقييم العلاقة بين قياس مدى الانكشاف لهذه المخاطر والحدود المصرح بها في هذا الشأن. ويجب أن تكون هذه الإدارة مستقلة عن باقي الإدارات التنفيذية بالبنك وأن توجه تقاريرها إلى رئيس الجهاز التنفيذي مباشرة.
٤٣٤. يجب أن تراجع التقارير اليومية التي تصدرها إدارة المخاطر من مستوى إداري يملك صلاحيات وسلطات تؤهله لتخفيض حجم المراكز المتخذة بواسطة متداولين منفردين وكذلك تخفيض الحجم الكلي لانكشافات المخاطر في البنك.
٤٣٥. يجب على إدارة المخاطر أن تقوم بالاختبارات اللاحقة (Back Testing) بشكل منتظم، أي أن تجري مقارنة دورية بين حجم المخاطر المحسوب عن طريق استخدام أسلوب النموذج وبين التغيرات اليومية الفعلية في قيمة المحفظة وذلك على مدار فترة زمنية طويلة نسبياً (على الأقل سنة واحدة)، هذا بالإضافة إلى التغيرات الافتراضية المبنية على أساس مراكز ثابتة للمحفظة.
٤٣٦. يجب على مجلس إدارة البنك وكذلك الإدارة العليا أن يشتركا بصورة ايجابية في عملية إدارة المخاطر واعتبارها عنصراً أساسياً في نشاط البنك بحيث يتم تخصيص موارد هامة لتطويرها.
٤٣٧. يجب دمج عملية إعداد النموذج الداخلي لقياس المخاطر مع عملية إدارة المخاطر اليومية للبنك واعتبار مخرجات هذا النموذج تمثل جزءاً هاماً من أنشطة التخطيط والرقابة على مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك.

٤٣٨. يجب استخدام نظام قياس المخاطر بالتزامن مع الحدود الداخلية لانكشافات المخاطر وحدود المتاجرة. فبينما لا توجد ضرورة للإفصاح عن حدود المتاجرة للمتداولين الأفراد على أساس القيمة المعرضة للمخاطر للعمليات. إلا أنه يجب ربط هذه الحدود بنموذج قياس المخاطر في البنك بطريقة ثابتة ومفهومة من قبل كل من المتداولين والإدارة العليا.
٤٣٩. يجب استخدام برامج لاختبارات الضغط الفعالة بصفة دورية كجزء مكمل لعملية تحليل المخاطر وذلك على أساس النتائج اليومية لنموذج قياس المخاطر بالبنك. كما يجب فحص نتائج هذه الاختبارات بصفة دورية بمعرفة الإدارة العليا على أن يظهر تأثيرها على السياسات والحدود الموضوعية بمعرفة الإدارة ومجلس إدارة البنك. وإذا أظهرت الاختبارات ضعف معين تجاه بعض السيناريوهات، فإنه ينبغي اتخاذ الخطوات العاجلة للتحوط لهذه المخاطر المحتملة بشكل مناسب.
٤٤٠. يجب أن يتوفر لدى البنك نظام للتأكد من الالتزام بالسياسات الداخلية المكتوبة وإجراءات الرقابة المتعلقة بنظام إدارة المخاطر، ويجب أن يوثق نظام إدارة المخاطر من خلال إعداد دليل للعمل يوضح المبادئ الأساسية لهذه الإدارة وكذلك شرح للأساليب المستخدمة في قياس مخاطر السوق.
٤٤١. يجب إجراء فحص مستقل لنظام قياس المخاطر بصفة دورية بواسطة إدارة التدقيق الداخلي بالبنك مع مراعاة أن يشمل هذا الفحص أنشطة وحدات التداول في البنك وكذلك الوحدة المستقلة لإدارة المخاطر. ويجب أن يتم هذا الفحص لعملية إدارة المخاطر الكلية بصفة دورية (على أن لا يقل عن مرة واحدة سنوياً). ويجب التأكد من كل من النقاط التالية كحد أدنى:
- أ. كفاية المستندات المستخدمة في نظام إدارة المخاطر وعملياتها.
 - ب. الهيكل التنظيمي لوحدة إدارة المخاطر.
 - ج. تكامل عملية قياس مخاطر السوق مع عملية إدارة المخاطر اليومية.
 - د. توفر نظام لاعتماد نماذج تسعير المخاطر ونظم التقييم المستخدمة بمعرفة موظفي إدارات التعامل مع العملاء (Front Office) وموظفي وحدة التسوية لغرفة التداول (Back Office).
 - هـ. التأكد من الحصول على الموافقة اللازمة على أي تغيير مؤثر في عملية قياس المخاطر.
 - و. مدى تغطية النموذج المستخدم لكافة مخاطر السوق التي يواجهها البنك.
 - ز. كفاية وكفاءة نظام المعلومات بالبنك.
 - ح. دقة واكتمال بيانات المراكز.

- ط. مراجعة ثبات والتوقيت المناسب ومدى الثقة في مصادر البيانات المستخدمة عند إعداد النماذج الداخلية بما في ذلك استقلالية مصادر هذه البيانات.
- ي. صحة وملائمة الافتراضات الخاصة بالعلاقات السببية بين أنشطة البنك ومخاطر السوق.
- ك. دقة وصحة تقييم الحسابات الكمية للمخاطر.
- ل. مراجعة صحة تصميم النماذج الداخلية من خلال الاختبارات اللاحقة (Back Testing) من وقت لآخر.

د. خصائص عوامل مخاطر السوق

٤٤٢. لتحديد عوامل المخاطر لنماذج البنوك الداخلية (أسعار الفائدة السائدة وأسعار السوق المؤثرة على قيمة مراكز المتاجرة في البنك)، يتعين على البنوك الالتزام بالإرشادات التالية :

أ. إرشادات عامة

١. يجب أن تكون عوامل المخاطر في نظام قياس المخاطر كافية لضبط جميع المخاطر الكامنة في محفظة البنك من مراكز التداول داخل وخارج الميزانية.
٢. العوامل التي يعتقد أنها ذات علاقة بالتسعير يجب أن تؤخذ بالاعتبار في نموذج القيمة المعرضة للمخاطر (VAR). وحين يتم أخذ أحد العوامل بالاعتبار لأغراض نموذج التسعير ولا يؤخذ بالاعتبار ضمن نموذج القيمة المعرضة للمخاطر، فيجب على البنك تبرير السبب لبنك الكويت المركزي.
٣. بالإضافة إلى ذلك، فيجب أن يتضمن نموذج القيمة المعرضة للمخاطر العلاقات غير الخطية للخيارات والمنتجات الأخرى ذات العلاقة، مثل السندات المدعمة بأصول، أو الانكشافات لأحد فئات التوريق، أو سلسلة المشتقات الائتمانية (n-th-to-default) وكذلك مخاطر الارتباط (Correlation Risk)، والمخاطر الأساسية (بين مبادلات الاخفاق الائتماني والسندات).
٤. كما يجب أن يثبت البنك المرخص لبنك الكويت المركزي أنه قد قام باستخدام حالات القياس (Proxies) والتي توضح سجل متابعة جيد للمراكز الحقيقية (مثل مؤشر أسهم لمركز مأخوذ على سهم معين).

ب. أسعار الفائدة

١. يجب أن يكون هناك مجموعة من عوامل المخاطر تقابل سعر الفائدة في كل عملة يتعرض فيها البنك لتأثير سعر الفائدة سواء داخل الميزانية أو خارجها.
٢. يجب أن يحدد نظام قياس المخاطر منحنى العائد باستخدام أحد الطرق المتعارف عليها، على سبيل المثال بتقدير المعدلات الآجلة ذات عوائد كوبون صفر.
٣. يجب أن ينقسم منحنى العائد على عدة مجموعات من الاستحقاقات وذلك لتحديد الانحرافات في المعدلات مع منحنى العائد، ويكون هناك عامل مخاطر واحد يتقابل مع كل مجموعة استحقاق. وبالنسبة للانكشافات المادية لحركة معدلات أسعار الفائدة في العملات الرئيسية والأسواق، يجب على البنك أن يحدد عائد المنحنى مستخدماً ستة عوامل للمخاطر على الأقل.
٤. يجب أن يتضمن نظام قياس المخاطر عوامل مخاطر منفصلة لتغطية مخاطر الفروقات (على سبيل المثال بين السندات والمبادلات). ومن الممكن استخدام طرق مختلفة لتحديد مخاطر الفروقات والنتائج عن أية علاقات غير متوازية بين أسعار الفائدة الحكومية وأسعار الفائدة على الأدوات الأخرى ذات الدخل الثابت، مثل تحديد منحنى عائد منفصل لأدوات الدخل الثابت غير الحكومية أو تقدير الفروقات على معدلات الأسعار الحكومية في نقاط مختلفة على منحنى العائد.

ج. أسعار الصرف

يجب أن يتضمن نظام قياس المخاطر عوامل مخاطر تقابل العملات الأجنبية والتي يكون للبنك مراكز بها. وحيث أن القيمة المعرضة للمخاطر والمحسوبة بواسطة نظام قياس المخاطر يتم التعبير عنها بالدينار الكويتي، فإن صافي أي مركز بالعملة الأجنبية ينتج عنه مخاطر سعر صرف. وبالتالي، يتعين وجود عوامل مخاطر تقابل سعر الصرف بين الدينار الكويتي وكل عملة أجنبية يكون للبنك فيها مركز تعرض هام.

د. أسعار أدوات حقوق الملكية

١. يجب أن يكون هناك عوامل مخاطر لكل من أسواق أدوات حقوق الملكية التي يحتفظ فيها البنك بمراكز هامة.
٢. كحد أدنى، يجب أن يكون هناك عوامل مخاطر يتم تصميمها لتحديد حركة الأسواق والتغيرات في أسعار أدوات حقوق الملكية (على سبيل المثال مؤشر أسعار السوق) ويمكن التعبير عن المراكز في

- كل استثمار على حدة أو في مؤشرات أسعار قطاع معين باستخدام معامل بيتا المتصل مع مؤشر ذلك السوق.
٣. إن المدخل التفصيلي في هذا الشأن يكون بوجود عوامل مخاطر تقابل قطاعات مختلفة لأسواق أدوات حقوق الملكية ككل (على سبيل المثال قطاع الصناعة أو أي قطاع يتأثر بالدورة الاقتصادية)، وكما ذكر أعلاه فإن المراكز في الأسهم خلال كل قطاع يمكن التعبير عنها باستخدام "معامل بيتا" لمؤشر القطاع ذو الصلة.
٤. والطريقة الأكثر شمولاً تكون بوجود عوامل مخاطر تقابل معدل درجة التذبذب لكل استثمار على حدة.
٥. يجب أن تتناسب درجة تعقيد وطبيعة أسلوب النماذج لسوق ما مع درجة الانكشاف لمخاطر السوق بشكل عام، بالإضافة إلى درجة التركيز في استثمارات البنك في ذلك السوق.

هـ. أسعار السلع

١. يجب أن يكون هناك عوامل مخاطر مقابلة لكل من أسواق السلع التي يحتفظ فيها البنك بمراكز هامة.
٢. بالنسبة للبنوك التي تحتفظ بمراكز محدودة من أدوات مالية مرتبطة بالسلع، يمكن قبول معامل مخاطر واحد لفئة كبيرة من السلع (على سبيل المثال استخدام معامل مخاطر واحد لكل أنواع البترول).
٣. للبنوك الأكثر نشاطاً في التعامل في السلع يجب أن يحتوي النموذج على الآتي :
- أ. مخاطر التغير في الأسعار لتحديد مخاطر الانكشاف نتيجة التغيرات في الأسعار الفورية لصافي المراكز المفتوحة.
- ب. الفجوة المستقبلية ومخاطر أسعار الفائدة، لتحديد مخاطر الانكشاف نتيجة التغيرات في الأسعار الآجلة للاستحقاق غير المتقابل.
- ج. المخاطر الأساسية لتحديد مخاطر الانكشاف الناتج عن التغيرات في الأسعار بين اثنين من السلع المتشابهة ولكن غير المتماثلة.
- د. أن يأخذ النموذج في الاعتبار الانحرافات في العائد الملائم بين مراكز المشتقات مثل العقود الآجلة وعقود المبادلة وبين المراكز النقدية للسلع.

هـ. المعايير الكمية

٤٤٣. فيما يلي الحد الأدنى من المعايير الكمية التي تطبق بالنسبة للبنوك التي تتبع أسلوب النماذج الداخلية :

- أ. يجب احتساب القيمة المعرضة للمخاطر بشكل يومي.
- ب. تغطي النماذج الداخلية لاحتساب القيمة المعرضة للمخاطر بنسبة ثقة ٩٩% وعند احتساب النسبة المتبقية فإن جانب واحد من منحنى تحديد القيمة يتم استخدامه.
- ج. عند احتساب القيمة المعرضة للمخاطر يجب استخدام صدمة سعرية فورية معادلة لحركة تغير سعري لمدة ١٠ أيام، أي أن أقل فترة احتفاظ هي ١٠ أيام فعلية.

٤٤٤. فترة الملاحظة التاريخية (فترة عينة) لاحتساب القيمة المعرضة للمخاطر تكون مقيدة لفترة سنة. وبالنسبة للبنوك التي تستخدم نظام الوزن أو طريقة أخرى لفترة الملاحظة التاريخية، يجب أن تكون فترة الملاحظة التاريخية الفعالة لها سنة واحدة على الأقل^{٤٧}.

٤٤٥. يجب على البنوك أن تقوم بتحديث مجموعة بياناتها مرة كل شهر على الأقل، كما يجب إعادة تقييمها كلما شهدت أسعار السوق تغيرات مادية. ويجب أن تكون عملية التحديث مرنة بصورة كافية بما يسمح بإجراء تحديثات دورية، ويمكن أيضاً لبنك الكويت المركزي أن يطلب من البنوك حساب القيمة المعرضة للمخاطر على أساس فترة زمنية أقل وذلك إذا كان في تقدير بنك الكويت المركزي أن هناك ارتفاعاً مفاجئاً في الأسعار وأن هناك تقلبات عالية فيها.

٤٤٦. لا يوجد نوع معين من النماذج الداخلية يتم التوصية به، طالما أن كل نموذج يستخدم يغطي كل المخاطر المادية المدارة من قبل البنك. وكما هو مبين أعلاه في عوامل مخاطر السوق، فإن للبنوك حرية استخدام النماذج الداخلية على أساس مصفوفات الانحرافات أو طريقة المحاكاة التاريخية أو طريقة محاكاة مونت كارلو.

٤٧ يمكن للبنك احتساب القيمة التقديرية المعرضة للمخاطر باستخدام نظام الوزن الذي لا يتفق مع الفقرة ٤٤٤، طالما أن متطلبات رأس المال وفقاً لنظام الوزن أكثر تحفظاً مما هو محتسب وفقاً للفقرة ٤٤٤.

٤٤٧. يكون للبنوك حرية التعرف على العلاقات التجريبية من خلال فئات المخاطر الواسعة (مثل أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار أدوات حقوق الملكية، أسعار السلع). ويكون لبنك الكويت المركزي حق التعرف على هذه العلاقات من خلال فئات المخاطر الواسعة، إلا إذا كان بنك الكويت المركزي على قناعة بأن نظام البنك المستخدم لقياس العلاقات هو نظام متين ويتم تنفيذه بكفاية وتكامل.

٤٤٨. يجب أن تحدد النماذج المستخدمة بدقة المخاطر الفريدة المرتبطة بعقود الخيار وذلك في كل من فئات المخاطر الواسعة. وفيما يلي المعايير التي تنطبق على قياس مخاطر عقود الخيار:

- أ. يجب أن تغطي النماذج الداخلية للبنك خصائص الأسعار غير الخطية لمراكز عقود الخيار.
- ب. يجب أن يحتوي نظام قياس المخاطر لكل بنك على مجموعة عوامل المخاطر التي تعطي معدلات التغيير في الأسعار لمراكز عقود الخيار، مثل مخاطر فيغا (Vega). ويجب أن يكون لدى البنوك التي تملك محافظ عقود خيار معقدة أو ذات حجم كبير نسبياً محددات لمعدلات التغيير ذات العلاقة على نحو تفصيلي. وهذا يعني أن على البنوك قياس معدلات التغيير لمراكز عقود الخيار حسب استحقاقاتها المختلفة.

٤٤٩. بالإضافة إلى ذلك، فيجب على البنوك احتساب القيمة المعرضة للمخاطر تحت سيناريوهات شديدة (Stressed Value-at-Risk). ويجب على البنوك التي لديها خيارات معقدة بصورة كبيرة، أن يكون لديها مواصفات تفصيلية عن مستويات التذبذب. وهذا يعني ضرورة قيام البنوك بقياس التذبذب للمراكز بشكل متكرر ولتواريخ استحقاق مختلفة. إن الهدف من هذا المقياس هو إعادة وتكرار احتساب القيمة المعرضة للمخاطر والتي من الممكن أن تنشأ من المحفظة القائمة لدى البنك وذلك في حال تعرض عناصر المخاطر لدى البنك لتغيرات في الأوضاع القائمة وغير الطبيعية. ويجب احتساب القيمة المعرضة للمخاطر بناءً على فترة احتفاظ لمدة (١٠) أيام ومستوى ثقة ٩٩% وفترة الثقة على أساس طرف واحد (One-Tailed)، وفي هذه الحالة فإن القيمة المعرضة للمخاطر تقيس المحفظة القائمة وذلك بالاعتماد على مدخلات يتم تعديلها لتتوافق مع المعلومات التاريخية لفترة (١٢) شهراً متواصلاً، حيث يجب أن تعبر هذه الفترة عن الأوضاع المالية الضاغطة والتي تكون مناسبة لمحفظة البنك. إن الفترة التي يتم فيها احتساب القيمة المعرضة للمخاطر يجب أن تخضع لموافقة بنك الكويت المركزي. فعلى سبيل المثال فإن فترة الـ (١٢) شهر والتي ترتبط بخسائر مادية في الأعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ قد تكون مناسبة لتعكس فترات الأوضاع الضاغطة، وكذلك فإن أي فترات ضاغطة أخرى قد تكون مناسبة لاحتساب القيمة الحالية لمحفظة البنك.

٤٥٠. حيث أنه لا يوجد نموذج محدد موسى به، فيمكن استخدام تقنيات مختلفة لتحويل النموذج المستخدم في القيمة المعرضة للمخاطر إلى نموذج يكون قادراً على احتساب القيمة المعرضة للمخاطر تحت الضغط. فعلى سبيل المثال يمكن للبنوك تقييم استخدام بيانات Anti-thetic^{٤٨} أو استخدام تقلبات مطلقة وليس نسبية للوصول إلى القيمة المعرضة للمخاطر تحت الضغط، وهذه يجب أن تحتسب أسبوعياً على الأقل.

و. اختبارات الضغط (Stress Testing)

٤٥١. يجب على البنوك التي تستخدم نماذج داخلية لقياس مخاطر السوق أن تمتلك برامج اختبارات ضغط دقيقة وشاملة.

٤٥٢. يجب أن يغطي سيناريو هذه الاختبارات كل عوامل المخاطر التي من المحتمل أن تخلق أي أرباح أو خسائر غير عادية لمحفظه المتاجرة والتي تجعل من الصعوبة الرقابة على المخاطر بهذه المحفظة. كما أن هذه العوامل يجب أن تغطي الأحداث التي تكون احتمالات حدوثها ضعيفة. ويلقي سيناريو هذه الاختبارات الضوء على آثار هذه الأحداث على المراكز التي توضح الخصائص السعوية الخطية وغير الخطية (أي عقود الخيار والأدوات المشابهة).

٤٥٣. يجب أن تكون هذه الاختبارات ذات طبيعة كمية ونوعية تغطي كل من مخاطر السوق وأمور السيولة المترتبة على اضطرابات السوق. إن الاختبارات الكمية يجب أن تحدد الحالات التي يمكن للبنك أن يتعرض فيها للمخاطر، في حين يجب أن تركز الاختبارات النوعية على هدفين رئيسيين وهما :

- أ. تقييم قدرة رأس مال البنك على استيعاب أي خسائر هامة محتملة.
- ب. تحديد الخطوات التي يتخذها البنك لتخفيض المخاطر والحفاظ على رأس المال. ويعتبر هذا التقييم جزءاً هاماً عند وضع إستراتيجية إدارة البنك، كما أن نتائج هذه الاختبارات يجب أن ترفع دورياً إلى رئيس الجهاز التنفيذي ومجلس إدارة البنك.

٤٨ وفقاً لهذه التقنية، يتعين على البنوك الأخذ في الإعتبار التغيرات التاريخية في الأسعار وحجم هذه التغيرات عند تطوير منهجيتها. ويجب أن يتم تطبيق هذه التغيرات على كلا الاتجاهين في تغير الأسعار بصرف النظر عن الإتجاه التاريخي لتغير هذه الأسعار.

٤٥٤. يتعين على البنوك أن تجمع بين استخدام سيناريوهات الاختبارات الإشرافية مع اختبارات الضغط المطورة من قبل البنوك ذاتها لتعكس خصائص المخاطر المحددة لها. وبصفة خاصة فقد يطلب بنك الكويت المركزي من البنوك تقديم معلومات عن هذه الاختبارات في ثلاث مجالات وهي:

أ. سيناريوهات إشرافية لا تتطلب إجراء محاكاة (Simulation) من قبل البنك : يجب أن يكون لدى البنك معلومات عن الخسائر الهامة المحققة خلال الفترة الخاضعة للمراجعة، ومعلومات هذه الخسائر يمكن مقارنتها بمستوى رأس المال الناتج عن نظام القياس للبنك. على سبيل المثال، يمكن في هذا الشأن موافاة بنك الكويت المركزي بتصور عن عدد الأيام التي يتعرض فيها البنك لأكبر الخسائر والتي كان من الممكن تغطيتها بالقيمة المقدرة المعرضة للمخاطر.

ب. سيناريوهات تتطلب إجراء محاكاة من قبل البنك : يجب أن تخضع محافظ البنوك لسيناريوهات محاكاة متعددة وتقديم النتائج لبنك الكويت المركزي على أساس ربع سنوي. ويمكن أن تتضمن تلك السيناريوهات اختبار المحافظ الحالية مع فترات سابقة لاضطرابات هامة (على سبيل المثال انهيار الأسهم عام ١٩٨٧، والأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨). ونوع ثاني من السيناريو: تقييم حساسية تعرض البنك لمخاطر السوق إلى التغيرات في الافتراضات عن معدلات التذبذب وعلاقات الارتباط.

ج. سيناريوهات مطورة من قبل البنك نفسه لتغطية الخصائص المحددة في محفظته: بالإضافة إلى السيناريوهات المحددة من قبل بنك الكويت المركزي وفقاً للبندين (أ) و (ب) أعلاه يجب على البنك أيضاً أن يطور اختبارات ضغط خاصة به تحدد الحد الأقصى من الهبوط وذلك بناءً على خصائص محفظته (على سبيل المثال المشاكل التي تحدث في المناطق الجغرافية الهامة في العالم مع الهبوط الحاد في أسعار النفط). ويجب على البنوك أن تقدم لبنك الكويت المركزي وصف للمنهجية المتبعة في تحديد وتنفيذ السيناريوهات بالإضافة إلى وصف للنتائج المستخرجة من هذه السيناريوهات.

ز. التأكد من صلاحية النموذج

٤٥٥. عند فحص النماذج الداخلية المعدة من قبل البنوك فإن بنك الكويت المركزي سوف يطلب تأكيدات بشأن الأمور التالية:

أ. أن الإجراءات الداخلية المتبعة من قبل البنك والخاصة بعملية التحقق من النموذج، والتي سبق ذكرها في الفقرة ٤٤١ أعلاه بشأن المعايير النوعية، تمت بطريقة مرضية.

- ب. أن المعادلات المستخدمة في عملية الاحتساب وكذلك في عملية تسعير عقود الخيار والأدوات المالية المعقدة (Structured Products) الأخرى تم التأكد من سلامتها بواسطة وحدة مؤهلة والتي يجب أن تكون في جميع الأحوال جهة مستقلة عن وحدة التداول.
- ج. كفاية هيكل النماذج الداخلية المستخدمة من قبل البنك بالنسبة لأنشطته والمناطق الجغرافية التي يغطيها.
- د. أن نتائج الاختبارات اللاحقة (Back-Tests) لنظام قياس المخاطر المتبع من قبل البنك (أي مقارنة تقديرات القيمة المعرضة للمخاطر بالأرباح والخسائر الفعلية) تؤكد أن النموذج المستخدم يعطي مقياس يمكن الاعتماد عليه لقياس الخسائر المحتملة على مدار الزمن على أن تقدم النتائج وكذلك المدخلات لاحتساب القيمة المعرضة للمخاطر إلى بنك الكويت المركزي عند طلبها.
- هـ. أن البيانات والعمليات المتعلقة بنظام قياس المخاطر تتمتع بشفافية عالية ويمكن التحقق منها.

٤٥٦. يجب إجراء عملية التحقق (Validation) عند إنشاء النموذج لأول مرة وعند إجراء أي تغييرات هامة عليه.

٤٥٧. كما يجب إجراء عملية التحقق على أساس دوري (من المفضل أن يتم التحقق على أساس مرة سنوياً على الأقل) وخصوصاً عند حدوث تغييرات هيكلية هامة في السوق أو عند تغيير هيكل المحفظة بما قد يؤدي إلى عدم كفاية النموذج.

٤٥٨. تزداد أهمية عملية التحقق حين يتم عمل نموذج للمخاطر المحددة يتطلب الوفاء بمعايير إضافية لتلك المخاطر.

٤٥٩. يجب أن لا يتم حصر عمليات التحقق بالاختبارات اللاحقة (Back-Tests) ولكن يجب أن تتضمن - كحد أدنى - ما يلي:

- أ. اختبارات لإثبات أن أي فرضيات ضمن النموذج الداخلي مناسبة ولا تقلل من تقدير المخاطر. وهذا قد يتضمن فرضيات التوزيع الطبيعي أو استخدام الجذر التربيعي للزمن لتوسيع النطاق من فترة احتفاظ يوم واحد لتصبح فترة الاحتفاظ عشرة أيام أو عند استخدام تقنيات التنبؤ أو نماذج التسعير.
- ب. إضافة لإستخدام برامج الاختبارات اللاحقة (Back-Tests) فيجب عند اختبار النماذج استخدام تغييرات افتراضية في قيمة المحفظة يمكن أن تحدث ولكن مع بقاء المركز في آخر اليوم دون

تغيير. وهي لذلك تستثني العملات، الرسوم، الفرق ما بين سعر البيع وسعر الشراء، الدخل الصافي من الفائدة والتداولات خلال اليوم. ويشمل ذلك على سبيل المثال:

١. إجراء فحص لفترات أطول من المطلوب لبرامج الاختبارات اللاحقة (Back-Tests) الدورية (مثلاً ثلاث سنوات). إذ غالباً ما تُحسن الفترات الأطول قوة الاختبارات اللاحقة (Back-Tests)، ولكن قد تكون الفترات الطويلة غير مناسبة إذا تغير نموذج القيمة المعرضة للمخاطر أو تغيرت ظروف السوق إلى الحد الذي تصبح فيه البيانات التاريخية غير مناسبة.
٢. إجراء الاختبارات اللاحقة بنسبة ثقة بخلاف نسبة ٩٩% المطلوبة ضمن المعايير الكمية.
٣. اختبارات لمحافظ أدنى من مستوى محافظ للبنك.

ج. استخدام المحافظ الافتراضية لضمان أن النموذج قادر على الأخذ بالاعتبار خصائص هيكلية معينة يمكن أن تظهر مثل:

١. أن تكون البيانات التاريخية لأداة معينة لا تحقق المعايير الكمية المنصوص عليها ضمن الفقرات من ٤٤٣ إلى ٤٤٨، وحين يكون على البنك تحديد المراكز وفقاً لمقياس بديل (Proxy) فيجب على البنك التأكد من أن هذه المقاييس البديلة تعطي نتائج متحفظة ضمن سيناريوهات السوق ذات العلاقة.
٢. التأكد من أن المخاطر الأساسية ذات الأهمية قد تم تغطيتها، وقد يتضمن ذلك عدم التطابق ما بين المراكز الفائضة والمكتشوفة فيما يتعلق بتاريخ الاستحقاق أو المصدر.
٣. التأكد أن النموذج يغطي مخاطر التركيز في المحافظ.

ح. المزج بين أسلوب النماذج الداخلية والأسلوب القياسي

٤٦٠. لا يجوز المزج بين أسلوب النماذج الداخلية والأسلوب القياسي لاحتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق فيما عدا الحالات الموضحة في الفقرة ٤٢٧.

سادساً: الأصول المرجحة بمخاطر السوق

٤٦١. يتم تحديد إجمالي الانكشافات المرجحة بمخاطر السوق من خلال ضرب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق بـ ١٢,٥ لأغراض حساب إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر لدى البنك.

القسم الرابع : الركن الأول - الانكشافات المرجحة بمخاطر التشغيل

٤٦٢. يتضمن هذا القسم قياس الانكشافات المرجحة بمخاطر التشغيل، ويشمل المعايير الكمية لاحتساب المتطلبات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية وفقاً للأسلوب القياسي (Standardised Approach)^{٤٩}.

أولاً: معايير التأهيل

٤٦٣. يطلب من جميع البنوك المرخصة أن يكون لها إطار عمل لإدارة المخاطر التشغيلية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن المبادئ الإرشادية للممارسات السليمة للإدارة والإشراف على المخاطر التشغيلية والتعليمات بشأن أنظمة الرقابة الداخلية، وكذلك ما ورد في تعليمات قواعد ونظم الحوكمة فيما يتعلق بإدارة المخاطر.

٤٦٤. إذا قرر بنك الكويت المركزي بأن البنك المرخص لم يعد يف بالمعايير المذكورة أعلاه فإنه يمكنه أن يطلب من البنك المرخص الاحتفاظ بنسبة أعلى من كفاية رأس المال و/أو فرض شروط أخرى.

ثانياً: قياس المتطلبات الرأسمالية لمخاطر التشغيل

أ. الأسلوب القياسي (Standardised Approach)

٤٦٥. يجب أن يتم تقسيم أنشطة جميع البنوك المرخصة إلى ثمانية أنشطة عمل وهي: تمويل الشركات، والتداول والمبيعات، والخدمات المصرفية الاستهلاكية (التجزئة)، والخدمات المصرفية التجارية، والدفع والتسوية، وخدمات الوكالة، وإدارة الأصول، وخدمات الوساطة الاستهلاكية. وقد تم تعريف هذه الأنشطة في الملحق (ك).

٤٦٦. وبالنسبة لكل نشاط فإن إجمالي الدخل يعتبر مؤشراً عاماً يعمل كأداة لقياس عمليات البنك ويكون مقياساً للانكشافات للمخاطر التشغيلية ضمن كل نشاط من أنشطة العمل. (للرجوع إلى الملحق (أ) لتعريف إجمالي الدخل).

٤٩ يسمح بنك الكويت المركزي باستخدام الأسلوب القياسي البديل (Alternative Standardised Approach)، وذلك في حال اقتناع بنك الكويت المركزي بأن هذه الطريقة تمثل أساساً جيداً لعدم الاحتساب المزدوج للمخاطر التشغيلية.

٤٦٧. يتم احتساب المتطلبات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية لكل نشاط من خلال ضرب إجمالي الدخل في المعامل المحدد لذلك النشاط (معامل بيتا). ويستخدم معامل بيتا (Beta) كأداة قياس للعلاقة بين الخسائر التشغيلية لنشاط العمل وإجمالي الدخل لذلك النشاط. ويجدر الملاحظة بأن إجمالي الدخل يتم قياسه لكل نشاط عمل وليس للمؤسسة ككل، وهذا يعني بالنسبة للخدمات المصرفية الاستهلاكية (التجزئة) أن المؤشر هو إجمالي الدخل الناتج عن هذا النشاط.

٤٦٨. يتم احتساب إجمالي المتطلبات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية كمتوسط ثلاث سنوات لإجمالي الدخل مضروباً في معامل بيتا لكل نشاط من أنشطة العمل لكل سنة. وفي أي سنة معينة فإن إجمالي الدخل السلبي في أي نشاط عمل يخفض إجمالي الدخل الإيجابي في أنشطة العمل الأخرى. وعلى أية حال وفي الحالات التي يكون فيها إجمالي الدخل في جميع أنشطة العمل في سنة معينة سلبياً فإن بسط النسبة لتلك السنة لحساب متوسط إجمالي الدخل يكون صفراً. ويمكن أن يتم التعبير عن إجمالي المتطلبات الرأسمالية كما يلي :

$$K = \sum \text{business lines 1-8} \{ \max [(\sum \text{years 1-3 } GI_{1-8} / 3) \times \beta_{1-8}, 0] \}$$

حيث أن :

K = المتطلبات الرأسمالية.

GI_{1-8} = إجمالي الدخل السنوي (نهاية السنة) لكل نشاط من الأنشطة الثمانية.

β_{1-8} = نسبة ثابتة محددة لكل نشاط من الأنشطة الثمانية كما يلي:

جدول ٢٦ : معاملات بيتا لمخاطر التشغيل لأنشطة الأعمال

معامل بيتا (%)	أنشطة (خطوط) الأعمال
١٨	تمويل الشركات
	التداول والمبيعات
	الدفع والتسوية
١٥	الخدمات المصرفية التجارية
	خدمات الوكالة
١٢	الخدمات المصرفية الاستهلاكية (التجزئة)
	إدارة الأصول
	خدمات الوساطة الاستهلاكية

٤٦٩. في حالة كون إجمالي الدخل سلبى للثلاث سنوات الماضية للبنك المرخص أو في حالة وجود بنك مرخص حديث تقل عملياته عن ثلاث سنوات أو في حالة الدمج أو الشراء أو إعادة الهيكلة الجوهرية، يقوم البنك المرخص بإخطار بنك الكويت المركزي بالأسلوب البديل لاحتساب المتطلبات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية لأخذ موافقته على ذلك. وعلى سبيل المثال فإنه قد يطلب من البنك المرخص حديثاً باستخدام إجمالي الدخل المتوقع في خطة العمل للسنوات الثلاث القادمة. ويتمثل الأسلوب الآخر بان بنك الكويت المركزي قد يطلب من تلك البنوك المرخصة التقييد بمعايير أعلى لمعدل كفاية رأس المال.

ب. الأسلوب القياسي البديل (Alternative Standardised Approach)

٤٧٠. بناءً على الأسلوب القياسي البديل، فإن منهجية احتساب رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل مشابهة للأسلوب القياسي باستثناء طريقة الاحتساب لخطي أعمال الخدمات المصرفية الاستهلاكية (التجزئة) والخدمات المصرفية التجارية، حيث يجوز للبنوك وفق الأسلوب القياسي البديل استعمال معدل ثلاث سنوات للقروض بدلاً من إجمالي الدخل مضروباً بمعامل ثابت "m" كمؤشر على الانكشاف. إن قيمة معامل بيتا (Beta) فيما يخص محفظة الخدمات المصرفية الاستهلاكية (التجزئة) ومحفظة الخدمات المصرفية التجارية هي نفسها المطبقة وفق الأسلوب القياسي. إن معادلة الأسلوب القياسي البديل لاحتساب رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل لمحفظة الخدمات المصرفية الاستهلاكية (التجزئة) هي نفسها لمحفظة الخدمات المصرفية التجارية وهي كما يلي:

$$K_{RB} = \beta_{RB} \times m \times LA_{RB}$$

حيث أن :

K_{RB} تمثل قيمة رأس المال لخط أعمال محفظة الخدمات المصرفية الاستهلاكية (التجزئة).

β_{RB} تمثل معامل بيتا لخط أعمال محفظة الخدمات المصرفية الاستهلاكية (التجزئة).

LA_{RB} تمثل قيمة محفظة قروض التجزئة القائمة (غير مرجحة بالمخاطر ومطروحاً منها

المخصصات) كمتوسط آخر ثلاثة سنوات.

m وتساوي ٠,٠٣٥

٤٧١. لأغراض الأسلوب القياسي البديل فإن إجمالي القروض في خط أعمال محافظة الخدمات المصرفية الاستهلاكية (التجزئة) تمثل الرصيد المستخدم من محافظة القروض والتي تشمل : قروض التجزئة، قروض المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم والتي تعامل كمعاملة قروض التجزئة، وقروض التجزئة المشتركة، أما فيما يخص خط أعمال محافظة الخدمات المصرفية التجارية فإن إجمالي القروض والسلف تمثل الرصيد المستخدم من محافظة القروض والتي تشمل : قروض الشركات، قروض الدول، قروض البنوك، قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تعامل كمعاملة قروض الشركات وقروض الشركات المشتركة. بالإضافة إلى ذلك فإنه يجب أن تشمل كذلك القيمة الدفترية للأوراق المالية المدرجة في المحافظة المصرفية.

٤٧٢. بناءً على الأسلوب القياسي البديل، فإنه يمكن للبنوك - إذا رغبت - تجميع خط أعمال محافظة الخدمات المصرفية الاستهلاكية (التجزئة) وخط أعمال محافظة الخدمات المصرفية التجارية، واستعمال معامل بيتا (Beta) بنسبة ١٥%. وكذلك وبالنسبة للبنوك التي لا تستطيع توزيع إجمالي الدخل على خطوط الأعمال الستة الأخرى، فإنه يمكنها استعمال معامل بيتا (Beta) بنسبة ١٨%، مع ملاحظة معالجة الدخل الإجمالي السالب كما هو مذكور في الفقرة ٤٦٨.

٤٧٣. كما في الأسلوب القياسي، فإن إجمالي رأس المال وفق الأسلوب القياسي البديل يحسب كمجموع قيمة رأس المال لخطوط الأعمال الثمانية.

ج. مبادئ التنظيم (Mapping Principles)

٤٧٤. تلتزم جميع البنوك المرخصة بتطوير سياسات محددة وإجراءات موثقة لاستخراج إجمالي الدخل من أنشطة الأعمال المشار إليها. ويجب أن يتم مراجعة هذه السياسات والإجراءات وتعديلها بشكل منتظم لأنشطة العمل الجديدة أو المتغيرة.

٤٧٥. إن الأسلوب المستخدم من قبل البنك لتحديد أنشطته في ثمانية أنشطة (خطوط) الأعمال يجب أن يفي بالمتطلبات التالية :

أ. يجب أن تكون الإدارة العليا مسؤولة عن السياسة المتبعة في هذا الشأن والتي يجب اعتمادها من مجلس الإدارة.

- ب. يجب أن يتم حصر وتحديد جميع أنشطة أعمال البنك المرخص في أنشطة العمل الثمانية الرئيسية بشكل شامل.
- ج. إن أي أنشطة مصرفية أو غير مصرفية لا يمكن تحديدها بسهولة ضمن إطار أنشطة الأعمال والتي تمثل نشاطاً ملحقاً للنشاط الرئيسي يجب أن يتم تخصيصها لنشاط العمل الذي تدعمه. وفي حالة وجود نشاط ملحق يدعم أكثر من نشاط رئيسي، فإنه يجب أن يتم استخدام معايير تنظيمية مناسبة (مثل التخصيص الجزئي وفقاً للمدة الزمنية المنقضية أو التخصيص الوحيد لنشاط العمل الذي يتم قضاء معظم الوقت فيه).
- د. إذا لم يكن بالإمكان تحديد نشاط ما في خط نشاط محدد يتم إدراج هذا النشاط ضمن نشاط البنك الذي يحقق أعلى نسبة من متطلب رأس المال (١٨%)، كما أن أية أنشطة ملحقة ومصاحبة له تخضع لنفس المعالجة لنشاط العمل.
- هـ. يجوز للبنك استخدام أسلوب تكلفة التمويل الداخلي للأنشطة (Internal Fund Transfer Pricing Method) وذلك لتوزيع صافي الدخل والمصاريف بين أنشطة العمل، بشرط أن يكون إجمالي الدخل وصافي الدخل للبنك ككل يساوي مجموع إجمالي الدخل وصافي الدخل لأنشطة العمل الثمانية على الترتيب.
- و. إن توزيع الأنشطة على مجالات العمل المشار إليها لغرض احتساب رأس المال لمخاطر التشغيل يجب أن يكون متسقاً، وبما يتفق مع تعريفات مجالات العمل المستخدمة لعمليات احتساب رأس المال الرقابي للمخاطر الأخرى (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق). ويجب أن يتم إيضاح أية إختلافات وتوثيقها.
- ز. إن عملية تحديد الأنشطة يجب أن يتم توثيقها بوضوح وبشكل مفصل، وبما يسمح مراجعتها من قبل الأطراف الأخرى. كما أن أي استثناءات أو تجاوزات يجب أن يتم توثيقها بشكل مناسب.
- ح. يجب أن تكون هناك إجراءات لتوزيع أية أنشطة أو منتجات جديدة على الأنشطة الرئيسية.
- ط. يجب أن تخضع عملية التنظيم لمراجعة دورية مستقلة من قبل إدارة المخاطر والمدققين الداخليين والخارجيين.

ثالثاً: الأصول المرجحة بمخاطر التشغيل

٤٧٦. يتم تحديد إجمالي الانكشافات المرجحة لمخاطر التشغيل من خلال ضرب المتطلبات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية في العدد ١٢,٥.

القسم الخامس : الركن الثاني - عملية المراجعة الرقابية

أولاً: مقدمة

٤٧٧. يتناول هذا القسم من تعليمات معدل كفاية رأس المال عملية المراجعة الرقابية للبنوك، وهو ما يعرف بالركن الثاني من معدل كفاية رأس المال، وذلك في إطار المحاور الأساسية التالية:

- أ. بيان الحد الأدنى من المتطلبات التي يجب على البنوك التقيد بها في وضع وإدارة عملية تقييم كفاية رأس المال.
- ب. تشجيع البنوك على استخدام وتطوير أفضل التقنيات والأساليب في مراقبة وإدارة مخاطر العمل المصرفي، وتحقيق درجة أكبر من معايير الحوكمة (Corporate Governance).
- ج. التأكيد على مسؤولية البنوك في التحقق من أن لديها رأس مال كافٍ لتغطية كافة جوانب المخاطر التي تتعرض لها، ويعرف هذا الأسلوب "بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال" (Internal Capital Adequacy Assessment Process - ICAAP).
- د. ويختلف رأس المال الرقابي (Regulatory Capital) المحدد استناداً إلى متطلبات الحد الأدنى لرأس المال (الركن الأول من معدل كفاية رأس المال) عن رأس المال الداخلي (Internal Capital) الذي يتم تحديده استناداً إلى عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) في أن رأس المال الرقابي يمثل الحدود الدنيا لرأس المال لتغطية ثلاثة أنواع من المخاطر، وهي مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، في حين أن رأس المال الداخلي يمثل رأس المال اللازم لتغطية جميع أوجه المخاطر التي يتعرض لها البنك، أي ما يعرف بشمولية المخاطر، وعلى النحو الموضح لاحقاً في هذه التعليمات.
- هـ. تعتبر عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال عملية رقابية تقوم بموجبها الإدارة العليا في البنك بتقييم رأس المال مقابل أنواع ومستويات المخاطر المختلفة. وتهدف عملية تقييم رأس المال إلى مساندة متطلبات الحدود الدنيا لكفاية رأس المال ومساندة عملية المراجعة الرقابية، بالإضافة إلى أنها تمكن الإدارة العليا في البنك من التأكد من أن لدى البنك رأس المال المناسب لمواجهة جميع المخاطر الهامة التي قد يتعرض لها.
- و. سوف يقوم بنك الكويت المركزي بصفة منتظمة بمراجعة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) وذلك للتحقق من التزام البنوك بتقييم احتياجاتها الرأسمالية في مواجهة جميع أوجه المخاطر، ومن وجود إدارات مخاطر قوية وفاعلة، بالإضافة إلى كفاية وفاعلية ضوابط الرقابة الداخلية لدى البنوك.

ز. يقوم البنك المركزي من خلال وسائل الرقابة المختلفة بالتحقق من قدرة البنوك على متابعة أعمالها المختلفة فيما يتعلق بمتطلبات كفاية رأس المال، والتأكد من التزامها بنسب رأس المال الرقابي، واتخاذ الإجراءات الرقابية المناسبة في حال وجود أي ضعف في عملية المتابعة من قبل البنوك، بما في ذلك مطالبة البنوك بالاحتفاظ بنسب رأس مال أعلى.

٤٧٨. يتعين الإطلاع على تعليمات الركن الثاني في هذا القسم مقترنة بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة الصادرة للبنوك الكويتية بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢٠.

ثانياً: عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)

٤٧٩. تمثل عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) مجموعة من السياسات والإجراءات التي يضعها البنك في إطار إدارة ومراقبة المخاطر المصرفية من أجل تقييم كفاية رأس المال في مواجهة المخاطر الكلية التي يتعرض لها البنك. ويتعين على كل بنك تطوير واستخدام عملية تقييم داخلي لكفاية رأس المال والاحتفاظ بمستوى رأس مال يتناسب مع المخاطر الكلية التي يتعرض لها.

٤٨٠. يتعين أن تأخذ عملية التقييم الداخلي في الحسبان المرحلة الحالية لدورة نشاط البنك وأعماله، بالإضافة إلى التطلعات المستقبلية للنشاط (Forward Looking Process) بحيث تكون قادرة على الاستجابة، في الوقت الملائم، للتغيرات في أوجه مخاطر وإستراتيجيات عمل البنك والتغيرات في بيئة الأعمال الخارجية.

٤٨١. يتعين أن تكون عملية التقييم الداخلي جزءاً من عملية الإدارة اليومية للبنك (Integrated into the Management Process) وذلك بأن يكون لعملية التقييم دوراً في اتخاذ القرارات الائتمانية أو أي قرارات أخرى بشأن خطط التوسع والموازنات التقديرية لدى البنك.

٤٨٢. يتعين أن تكون عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال قادرة على تحديد إستراتيجية عمل البنك ونزعه إلى المخاطر (Risk Appetite)، وأن تكون قادرة على إعطاء نتائج معقولة لمستوى رأس المال الكلي.

٤٨٣. إن العناصر السليمة لعملية تقييم رأس المال يجب أن تشمل السياسات والإجراءات للتعريف بالمخاطر المقترنة بالنشاط وقياسها ورفع التقارير بشأنها، وربط رأس المال الداخلي بالمخاطر، وتحديد أهداف

كفاية رأس المال بالنسبة للمخاطر أخذاً بالاعتبار التركيز الإستراتيجي وخطط عمل البنك، مع وجود ضوابط رقابة داخلية تشمل مراجعة عملية تقييم رأس المال وتدقيقها لضمان سلامة وتمام عملية إدارة المخاطر الكلية للبنك.

٤٨٤. يتعين على البنك القيام باختبارات ضغط (Stress Testing) لتقييم قدرته على مواجهة الانكشافات في ظل أوضاع وظروف صعبة (Stress Situations) وتحليل السيناريوهات التي من شأنها أن تتعرف على الأحداث والتغيرات المحتملة التي قد تطرأ على السوق والتي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على أداء البنك. ويتعين تضمين نتائج هذه الاختبارات، كلما كان ضرورياً، في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. ومرفق مع هذا القسم من التعليمات ملحق يتضمن "توجيهات إلى البنوك بشأن اختبارات الضغط".

٤٨٥. يتعين تطبيق عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) بطريقة منهجية وموثقة بشكل شامل في سياسات وعمليات وإجراءات عمل. وتختلف درجة تعقيد عملية التقييم الداخلي لرأس المال من بنك لآخر وفقاً لحجم ودرجة التعقيد في أنشطة وإستراتيجيات البنك.

٤٨٦. نظراً لعدم وجود أسلوب محدد متفق عليه لعملية التقييم الداخلي لرأس المال (ICAAP)، لذلك فإن التعليمات الصادرة عن البنك المركزي تعتبر توجيهات ملزمة للبنوك للعمل بها أكثر منها معايير محددة لمنهجية عملية التقييم الداخلي لرأس المال أو التقنيات التي يتم استخدامها، وذلك أخذاً بالاعتبار صعوبة إجراء قياس كمي لمخاطر معينة مثل مخاطر السمعة والمخاطر الإستراتيجية. ولذلك فإنه يقع على عاتق البنك مسؤولية تفسير وتوضيح كيفية استيفاء عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) لديه للمعايير الرقابية، وأن أهداف رأس المال ملائمة في ضوء حجم وتعقيد أعمال البنك.

٤٨٧. بالرغم من عدم وجود تقييم وتطبيق معين حول أفضل الممارسات لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال إلا أن هناك مجموعة من العوامل التي يجب أن تتوافر في عملية التقييم الداخلي لكل بنك. وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- أ. أسلوب الرقابة والمتابعة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- ب. التقييم الشامل للمخاطر.
- ج. التقييم الجيد لرأس المال.
- د. الرقابة وإصدار التقارير.

هـ. الرقابة الداخلية والمراجعة المستقلة لنظم تقييم المخاطر.

وتتناول الفقرات التالية إيضاحاً لكلٍ من هذه العوامل.

أ. عوامل التقييم الداخلي لرأس المال الواجب مراعاتها

١. أسلوب الرقابة والمتابعة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا

٤٨٨. يعتمد التقييم السليم لمدى كفاية رأس المال على وجود نظام جيد لإدارة المخاطر. ويتعين على مجلس الإدارة والإدارة العليا في البنك فهم طبيعة ومستوى درجة المخاطر التي يتعرض لها البنك، والتأكد من قيام البنك بوضع السياسات والإجراءات المناسبة لإدارة المخاطر والتحوط لها، وكذلك التأكد من أن البنك يحتفظ برأس مال كافٍ (بالإضافة إلى رأس المال المطلوب وفقاً للمتطلبات الرقابية) لتغطية المخاطر التي يتعرض لها، والسماح له بمواصلة النمو في النشاط.

٤٨٩. تقع على مجلس الإدارة والإدارة العليا في البنك مسؤولية وضع نظام جيد لإدارة المخاطر وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. وعلى مجلس الإدارة وضع مستويات مقبولة لدرجة المخاطرة، وإستراتيجية رأس المال والتأكد من أن الإدارة العليا قد اتخذت الخطوات التالية:

- أ. تحليل المتطلبات الحالية والمستقبلية لرأس المال بالنسبة إلى الأهداف الإستراتيجية.
- ب. وضع نظام لتقييم أنواع المخاطر التي يواجهها البنك وتطوير نظام لربط هذه المخاطر بمستوى رأس المال المطلوب لتغطيتها.
- ج. وضع الأساليب المناسبة لمراقبة مدى الالتزام والتقييد بالسياسات الداخلية الخاصة بذلك.
- د. تعزيز كفاية وفاعلية ضوابط الرقابة الداخلية لدى البنك.

٤٩٠. يتعين على مجلس الإدارة والإدارة العليا في البنك عند إعداد إستراتيجية كفاية رأس المال، الأخذ بالاعتبار العوامل التالية:

- أ. المخاطر الحالية التي يواجهها البنك.

- ب. إستراتيجية وخطة عمل البنك مع التركيز على نمو الانكشافات لمخاطر التمويل والاستثمارات والأنشطة ذات الطبيعة الخاصة بأعمال البنوك والبنود خارج الميزانية.
- ج. البيئة التشغيلية الحالية من حيث الممارسات التسويقية والمنافسة وتصرفات المستهلكين.
- د. مصادر الحصول على رأس المال.
- هـ. المصادر والاستخدامات المستقبلية للأموال.
- و. سياسة توزيع الأرباح.
- ز. القوانين والنظم المحلية والخارجية ذات العلاقة بمصادر الحصول على رأس المال.
- ح. المستوى المطلوب من رأس المال.

وللتأكد من أن رأس المال كاف لتغطية المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، فإنه يتعين على مجلس الإدارة اعتماد ومراجعة الأهداف لمستوى رأس المال المطلوب ومراقبة تحقيق تلك الأهداف بصفة دورية، وبشكل سنوي كحد أدنى.

٤٩١. يتعين على الإدارة العليا في البنك، وأخذاً بالاعتبار طبيعة عمل البنوك التقليدية، ما يلي:

- أ. وضع سياسات وإجراءات واضحة لمعرفة وتحديد وقياس جميع المخاطر وكيفية رفع التقارير حولها.
- ب. تقييم مستوى واتجاه المخاطر ومدى تأثيرها على مستوى رأس المال.
- ج. تقييم مدى منطقية وحساسية الإفتراضات الأساسية المستخدمة في نظام تقييم وقياس رأس المال.
- د. تحديد ما إذا كان البنك يحتفظ برأس مال كاف لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها، وتحديد الإحتياجات الرأسمالية المستقبلية بناءً على المخاطر التي تواجه البنك والقيام بالتعديلات اللازمة لخطة البنك الإستراتيجية.
- هـ. التأكد من أن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال خاضعة لمراجعة سنوية مستقلة.

٢. التقييم الشامل للمخاطر

٤٩٢. على البنك التأكد من أن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال تحدد وتقيس بصورة شاملة جميع المخاطر الهامة التي قد يتعرض لها البنك، وأن تغطي عملية التقييم ما يلي:

- أ. مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل التي تم تغطيتها ضمن الركن الأول من معدل كفاية رأس المال (متطلبات الحد الأدنى لرأس المال) في هذه التعليمات.

ب. المخاطر المقترنة بالأنشطة التي لم يتم تغطيتها تحت الركن الأول وهي:

١. مخاطر التركزات الائتمانية.
٢. مخاطر التشغيل المتبقية.
٣. المخاطر القانونية.
٤. مخاطر سعر الفائدة.
٥. مخاطر السيولة.
٦. المخاطر الإستراتيجية.
٧. مخاطر السمعة.
٨. العوامل الخارجية المؤثرة على أداء البنك والتي ليس للبنك سيطرة عليها، وتشمل التعليمات الرقابية، والقواعد المحاسبية، والتغيرات في بيئة الأعمال، والدورات الاقتصادية.

سياسات وإجراءات إدارة المخاطر

٤٩٣. يتعين على البنك وضع وتطوير أنظمة وإجراءات لإدارة المخاطر، بحيث تكون هذه الأنظمة قوية وشاملة وقادرة على التعرف على طبيعة وأهمية جميع المخاطر المؤثرة التي قد يتعرض لها البنك، وتحديد كيفية دمج تلك المخاطر في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP).

٤٩٤. يتعين على البنك توثيق عملية تقييم المخاطر بصورة كاملة بالشكل الذي يوفر القناعة لدى بنك الكويت المركزي بأن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال تغطي جميع المخاطر الهامة التي يتعرض لها البنك.

٤٩٥. يتعين على البنك، ومع كل نوع من المخاطر التي يتم تغطيتها في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، ما يلي:

- أ. إجراء تحليل تفصيلي لتحديد فعالية وملاءمة التقنيات المستخدمة لإدارة المخاطر.
- ب. التأكد من أن عملية تقييم المخاطر تتسم دائماً بالموضوعية ومتسقة فيما بينها.
- ج. أن يتناول البنك في تقييمه للمخاطر، وفي السياق الطبيعي للأعمال، التغيرات في أوجه المخاطر التي قد يواجهها نتيجة إدخال منتجات جديدة، أو نتيجة التغير في حجم الأعمال أو نتيجة التغيرات

في البيئة التشغيلية، أو التغير في التركيزات، أو جودة المحفظة أو البيئة الاقتصادية وإدخال تلك التغيرات في مقاييس المخاطر.

د. التأكد من جودة مدخلات قياس المخاطر، وكذلك التأكد من تكامل البيانات المستخدمة في عملية قياس المخاطر ومن موثوقية هذه البيانات.

هـ. على البنك أن لا يعتمد فقط على الطرق الكمية لتقييم كفاية رأس المال حيث أن بعض المخاطر الهامة مثل مخاطر السمعة والمخاطر الإستراتيجية يصعب قياسها كمياً وتتطلب استخدام طرق نوعية لتقييمها.

٤٩٦. يتعين على البنك أن يقوم بصفة دورية بمراجعة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (Regular Review of its ICAAP) وذلك للتأكد من أن جميع المخاطر التي تم تحديدها لا تزال قائمة ويتم أخذها بالحسبان، مع إدخال أي مخاطر جديدة، كذلك إجراء ما يلزم من تعديلات في عملية التقييم الداخلي في ضوء أي تغييرات في أوجه عمليات البنك أو في البيئة التشغيلية.

٣. التقييم الجيد لرأس المال

وضع أهداف لكفاية رأس المال

٤٩٧. يتعين أن يكون لدى البنك نظام لتحديد أهداف لكفاية رأس المال بالنسبة للمخاطر، أخذاً بالاعتبار إستراتيجية عمل البنك وخطته. ويجب على البنك تحديد الأهداف الخاصة فيما يتعلق بحجم رأس المال الذي يحتاجه، وبحيث تكون هذه الأهداف أبعد من نطاق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال كما يحددها الركن الأول من معدل كفاية رأس المال. ويجب أن تتضمن هذه الأهداف المستوى المرغوب فيه لتغطية المخاطر، أو التصنيف الائتماني، أو الملاءة الائتمانية للبنك التي تمكنه من سهولة الوصول إلى الموارد المالية. ويتعين على البنك أن يبين بوضوح المتطلبات المستقبلية لرأس المال، وكيف يتم تغطية هذه المتطلبات في ظل الأوضاع المختلفة. ويجب أن تتضمن عملية إدارة رأس المال مدى حاجة البنك لرأس مال إضافي لمواجهة مخاطر الأحداث غير المتوقعة.

٤٩٨. يتعين على البنك أن يحدد ما إذا كانت أهدافه طويلة الأجل لرأس المال تختلف بصورة جوهرية عن أهدافه قصيرة الأجل. هذا ونظراً لأن البنك قد يحتاج بعض الوقت من أجل تدعيم قاعدته الرأسمالية، فإنه يتوجب عليه أن يكون متحوطاً لذلك من خلال الاحتفاظ برأس مال إضافي لمواجهة الأحداث غير

المتوقعة. وفي هذا الإطار فإنه يتعين أن يكون لدى البنك خطط طوارئ من أجل زيادة إضافية في رأس المال.

٤٩٩. يتعين على البنك الاحتفاظ برأس المال المناسب أخذاً في الاعتبار عدم التيقن من دقة قياس المخاطر والتقلب في انكشافاتها.

٥٠٠. على البنك أن يظهر بصورة واضحة أن أسلوبه المطبق في تحديد رأس المال على أساس المخاطر التي يتعرض لها يقوم على أسس سليمة، وأن معطيات ونتائج عملية التقييم الداخلي لرأس المال معقولة.

٥٠١. يتعين أن يكون لدى البنك خطة لرأس المال واضحة ومعتمدة من مجلس الإدارة، بحيث تتضمن هذه الخطة الأهداف والفترة الزمنية اللازمة لإنجازها، وتبين بخطوط عريضة عملية تخطيط رأس المال والمسؤولية عن هذه العملية، وأن تبين كيفية التزام البنك بمتطلبات رأس المال، والحدود المناسبة له، وخطة الطوارئ العامة للتعامل مع الانحرافات والأحداث غير المتوقعة (مثال: زيادة إضافية في رأس المال، تقييد أنشطة البنك، أو استخدام أساليب لتخفيف المخاطر).

٥٠٢. كما يتعين مراجعة أهداف رأس المال من قبل مجلس الإدارة، ويجب أن تكون هذه المراجعة بصفة منتظمة (على الأقل سنوياً) وذلك للتأكد من أن هذه الأهداف تعتبر مناسبة.

٥٠٣. يتعين على البنك القيام باختبارات الضغط (Stress Testing) التي تأخذ بالاعتبار مخاطر البيئة التي يعمل فيها البنك والمرحلة المتعلقة بالدورة الاقتصادية، وذلك من أجل تقييم أثر الأحداث المعاكسة المحتملة على رأس المال. وعلى البنك أن يأخذ بالاعتبار أثر التشريعات الجديدة وردود فعل المنافسين التي يمكن أن تؤثر على أداء البنك، وذلك من أجل التحقق من التغييرات المعاكسة التي يمكن أن تستمر.

٤. الرقابة وإصدار التقارير

٥٠٤. يتعين على كل بنك وضع النظام المناسب لمراقبة وإصدار التقارير عن انكشافات المخاطر، وتقييم كيفية تأثير تغير تلك المخاطر على احتياجات رأس المال.

٥٠٥. يجب على الإدارة العليا أو مجلس الإدارة في البنك أن يقوم بصفة دورية بتلقي التقارير المتعلقة بمخاطر البنك والاحتياجات الرأسمالية، وبحيث تسمح هذه التقارير للإدارة العليا بما يلي:

- أ. تقييم مستوى وتوجهات المخاطر الهامة وتأثيرها على مستويات رأس المال.
- ب. تقييم حساسية وملاءمة الافتراضات الرئيسية المستخدمة في نظام قياس وتقييم كفاية رأس المال.
- ج. التأكد من أن البنك يحتفظ برأس مال كافي مقابل مختلف المخاطر، وأنه متقيد بإستراتيجية وأهداف كفاية رأس المال المعتمدة.
- د. تقييم رأس المال المطلوب مستقبلاً بناءً على بيانات المخاطر التي يتعرض لها البنك كما هي في التقارير المقدمة إلى الإدارة العليا، وإجراء التعديلات اللازمة على خطة عمل البنك وفقاً لذلك.

٥. الرقابة الداخلية والمراجعة المستقلة لنظم تقييم المخاطر

٥٠٦. يتعين أن يكون لدى البنك نظم رقابة داخلية فعالة، بما في ذلك عملية التدقيق والمراجعة، وذلك بهدف التأكد من سلامة النظام الكلي لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP).

٥٠٧. يجب أن تخضع النظم التي يطبقها البنك في تقييم المخاطر التي يتعرض لها من أجل تحديد مستويات رأس المال، لعملية مراجعة مستقلة من قبل أشخاص آخرين من غير الأشخاص المسؤولين عن تقييم أو تطبيق عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. ويجب أن تتم عملية المراجعة مرة على الأقل سنوياً من قبل مستويات عليا في البنك.

٥٠٨. على مجلس الإدارة في البنك التأكد من أن عملية المراجعة المستقلة تتم من قبل فريق مستقل وبشكل يضمن عدم تعارض المصالح. كما يجب أن يتم وضع سياسات وإجراءات تكفل عدم تأثر فريق مراجعة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بأي ضغوط أو تأثير من قبل أشخاص لهم مصالح من نتائج عملية التقييم، وتعتبر الإدارة العليا هي المسؤولة عن التأكد من أن فريق المراجعة لديه كافة الأدوات الفنية لأداء مراجعة مستقلة لعملية التقييم الداخلي لرأس المال، كما يجب عرض نتائج تقرير فريق المراجعة على مجلس الإدارة ولجنة المخاطر والإدارة العليا في البنك.

٥٠٩. يتعين أن تغطي مراجعة الرقابة الداخلية عملية تقييم رأس المال والانكشافات الكبيرة ومخاطر التركزات ومدى ملائمة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) وذلك من حيث دقة وكفاية البيانات

المدخلة وصلاحيّة ومنطقيّة السيناريوهات واختبارات الضغط (Stress Testing) وتحليل الافتراضات والمدخلات. ويجب أن تغطي عملية المراجعة والتدقيق التحقق من كفاية وفاعلية عملية التقييم، ومراقبة الأداء الفعلي ومقارنته بأهداف رأس المال المتفق عليها، وكذلك مدى التوافق مع إستراتيجية وأهداف عملية التقييم التي تمّ تحديدها.

٥١٠. يتعين تزويد مجلس إدارة البنك بتقرير حول أي ضعف في نظام عملية التقييم الداخلي لرأس المال، أو في حالة عدم الالتزام بالسياسات المعتمدة.

ب. تصميم عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)

٥١١. يمكن للبنوك تصميم عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) بطرق مختلفة، وبما يتناسب واحتياجاتها، وهناك بعض الخيارات التي يمكن أن ترجع إليها البنوك في هذا الشأن، ومنها:

أ. استخدام نسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال (النسبة المقررة بموجب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي) كنقطة بداية، مع البدء بإضافة الاعتبارات التي لم يتم إدخالها، أو لم يتم إدخالها بشكل كافٍ، حيث يقوم البنك في المقام الأول، بتأسيس عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) استناداً إلى المنهجية المبينة في الركن الأول من معدل كفاية رأس المال والخاصة بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال، وتدعيمها بالعوامل الأخرى ذات الصلة بأوجه المخاطر، ومنها على سبيل المثال ما يتعلق بالحجم والقطاعات والمنتجات. وعلى سبيل المثال، فإنه للحصول على هدف لرأس المال، فإن البنك يأخذ الحد الأدنى المقرر وتعديله بالإضافات التي يتم إدخالها (Calibrated) من عناصر خارج اعتبارات الحد الأدنى المقرر ومنها العناصر ذات الصلة بالتطلعات المستقبلية لنشاط البنك بما في ذلك الأثر على أداء البنك في الأوضاع الصعبة (Stress Conditions).

ب. وعلى البنك أن يكون قادراً على أن يوضح بأنه قام بإجراء تحليل كافٍ لجميع المخاطر المهمة خارج نطاق الحد الأدنى المقرر، وأن جميع تلك المخاطر قد تم تغطيتها بالإضافات التي تمت لرأس المال.

ج. استخدام منهجيات مختلفة لأنواع الأخرى من المخاطر، بما في ذلك جميع المخاطر التي تم إخضاعها لنسبة الحد الأدنى المقرر والإضافات إلى رأس المال، واحتساب مجموع الاحتياجات الرأسمالية الناتجة عن ذلك.

د. استخدام منهجيات ونظم قياس أخرى أكثر تعقيداً، أو استخدام مزيج من مجموعة من الأنظمة بما في ذلك نماذج الاحتمالات.

٥١٢. يتعين على البنك أن لا يعتمد فقط على المنهجيات الكمية لتقييم رأس المال، حيث أن هناك مخاطر مهمة غير قابلة للقياس الكمي - كما سلفت الإشارة - لا بد أيضاً من تضمينها باستخدام تقييم نوعي وتقدير من الإدارة، نظراً لأن الحس المنطقي السليم لا يمكن استبداله أو الاستعاضة عنه بالإحصاءات ومخرجات النماذج.

٥١٣. سيتحقق بنك الكويت المركزي من خلال وسائل الرقابة المختلفة (المكتبية والميدانية) فيما إذا كانت عملية التقييم الكلي وعمليات التحقق تتناسب مع طبيعة وحجم ودرجة تعقيد نشاط البنك وطبيعة أعماله وفيما إذا كانت النتائج والمخرجات من العمليات تعتبر معقولة.

متطلبات تجميع رأس المال (Requirements for consolidated capital)

٥١٤. يتعين على البنوك القيام بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) على أساس مجمع (Consolidated).

٥١٥. على البنوك التي تقوم بعملية تقييم كفاية رأس المال على مستوى المجموعة أن تتأكد من أن رأس المال المجمع كافٍ لمواجهة مخاطر جميع أنشطة الشركة الأم وأنشطة الشركات التابعة، بالإضافة إلى توفير غطاء كافي لاستيعاب الخسائر المحتملة عن تلك الأنشطة.

٥١٦. يتعين على البنك أن يكون قادراً على أن يوضح للبنك المركزي ما يلي:

أ. أنه تم بناء عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) على أساس مجمع، وأن مجموع رأس المال المقدر على أنه مناسب للمجموعة قد تم تخصيصه لكل عضو من المجموعة وفقاً لأوجه المخاطر الخاصة به.

ب. أن جميع أعضاء المجموعة، بما في ذلك البنك نفسه، قد قاموا بتقييم المخاطر التي يواجهونها (بما في ذلك مخاطر السمعة الناتجة عن فشل عضو آخر من المجموعة، والمخاطر التي يواجهونها بسبب الانكشاف تجاه أعضاء أخرى في المجموعة أو بسبب الاعتماد على أعضاء أخرى في المجموعة).

ج. أن يكون رأس المال قابل للتحويل بحرية داخل المجموعة (حتى في الأوضاع التي تكون فيها المجموعة تحت ضغط مالي، خاصة فيما يتعلق بعمليات المجموعة عبر الحدود). وفي حالة ما إذا كانت عملية تحويل رأس المال بين الكيانات القانونية للمجموعة غير ممكنة، أن يكون البنك قد قام باستبعاد رأس المال الذي لا يمكن تحويله بين الأعضاء من تقييم كفاية رأس المال.

٥١٧. عند تقييم كفاية رأس المال على أساس مجمع، سوف يقوم البنك المركزي بتطبيق نفس المعايير والمتطلبات كما هي مطلوبة من أجل تقييم كفاية رأس المال على أساس البنك كوحدة مستقلة.

التطبيق بالنسبة للشركات التابعة (Application to subsidiaries)

٥١٨. على جميع الشركات التابعة للبنك أن يكون لديها رأس مال كافٍ على أساس الاحتياجات الخاصة بها (stand-alone-basis) ولديها نظام تقييم داخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) خاص بها يتناسب مع حجم وتعقد نشاطها.

٥١٩. إن الشركات التابعة لمجموعة البنوك الأجنبية (في حالة السماح بتواجد البنوك الأجنبية بدولة الكويت من خلال شركات تابعة)، يمكن لها أن تتبنى منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) المستخدمة من قبل البنك الأم على مستوى المجموعة، وذلك إذا كان رأس مالها يُدار مركزياً على مستوى المجموعة واعتماداً على نظام التقييم الداخلي لكفاية رأس المال الذي تطبقه المجموعة في تقييم كفاية رأس المال. ويُشترط في هذه الحالة أن يكون نظام التقييم الداخلي لكفاية رأس المال الذي تطبقه المجموعة مصمماً وفقاً للمعايير الرقابية المماثلة للمعايير المطبقة لدى بنك الكويت المركزي، وأن نتائج هذا النظام للشركة التابعة قد أخذت في الاعتبار إستراتيجيات نشاطها المحلي والمخاطر المقترنة بهذا النشاط.

ثالثاً: المراجعة من قبل بنك الكويت المركزي (Review by the CBK)

٥٢٠. سيقوم بنك الكويت المركزي بمراجعة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) وسيأخذ في الاعتبار العوامل الأساسية التالية:

- أ. سلامة عملية التقييم الداخلي في ضوء طبيعة وحجم أنشطة البنك.
- ب. مدى إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا على مراقبة أهداف رأس المال ومستوياته.

- ج. مدى استخدام عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال داخل البنك في أغراض عملية اتخاذ القرارات.
- د. مدى مراعاة الأحداث غير المتوقعة في تحديد مستويات رأس المال.
- هـ. معقولة ومنطقية نتائج عملية التقييم من حيث:
١. مدى كفاية رأس المال المطلوب بموجب عملية التقييم الداخلي لتغطية المخاطر التي يواجهها البنك.
 ٢. مدى شمولية ومناسبة مستويات ومكونات رأس المال التي تم اختيارها لبيئة العمل الحالية وطبيعة وحجم عمليات البنك.
 - و. كفاية اختيار الأهداف الداخلية لرأس المال، وكيفية توافق هذه الأهداف مع أوجه المخاطر الكلية للبنك وبيئة العمل الحالية وعمليات البنك المخطط لها.
 - ز. على البنك أن يوضح التشابه والاختلاف بين مستوى رأس المال المحتسب بموجب عملية التقييم الداخلي (ICAAP) ورأس المال المحتسب بموجب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال (رأس المال الرقابي).
 - ح. عند تقييم مدى كفاية رأس المال، فإن البنك المركزي لن ينظر فقط إلى نسب رأس المال كمؤشر لقوة رأس مال البنك وإنما يأخذ بالاعتبار - من بين اعتبارات أخرى - قدرة هيكل رأس المال على استيعاب الخسائر والكيفية التي يمكن أن يتأثر بها هذا الهيكل سلباً بالتغيرات في الأداء أخذاً بالاعتبار أن رأس المال الأساسي هو مكون مهم من هيكل رأس المال لأنه يسمح للبنك باستيعاب الخسائر على أساس مستمر وأنه متاح دائماً لهذا الغرض.
 - ط. إذا كان رأس المال الذي سيأخذه البنك بالاعتبار ليس هو نفس المبلغ الناتج عن عملية التقييم الداخلي (ICAAP) خاصة إذا كان رأس المال الناتج عن عملية التقييم أقل من رأس المال المتوقع من البنك المركزي)، فإن البنك المركزي سوف يناقش هذه الفروقات مع البنك للوقوف على العوامل التي أدت إلى ذلك، وتقييم هذه العوامل.
 - ي. من أجل تسهيل عملية المراجعة، يطلب البنك المركزي من البنوك معلومات حول نتائج عملية التقييم الداخلي لدى البنك، مع توضيحات حول العملية المستخدمة، وسوف يطلب البنك المركزي معلومات عن رأس المال الذي يراه مناسباً وعن مكونات رأس المال. وبالنسبة لعملية التقييم الداخلي على أساس المجموعة (Group ICAAP)، فإنه يجب أن يكون هناك تحليل تفصيلي لرأس مال المجموعة على أساس كل وحدة على حدة.

رابعاً: الإرشادات العامة فيما يتعلق بتحديد المخاطر بغرض عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال
(ICAAP)

أ. مخاطر الائتمان

٥٢١. يتعين على البنوك تقييم المخاطر الائتمانية بصورة شاملة والتأكد من أن إدارة المخاطر الائتمانية تشكل جزءاً من منهجية متكاملة لإدارة جميع المخاطر.

٥٢٢. يجب أن يتوافر لدى البنوك منهجيات تمكنها من تقييم مخاطر الائتمان المتضمنة في الانكشافات للمقترضين الأفراد أو الأطراف المقابلة بالإضافة إلى الانكشافات على مستوى المحفظة. كما يجب أن تقوم البنوك بتقييم الانكشافات بصرف النظر عن كونها مصنفة أو غير مصنفة، وتحديد مدى دقة وملاءمة أوزان المخاطر المطبقة على تلك الانكشافات، وفقاً للأسلوب القياسي. وفي الحالات التي يقرر فيها البنك أن مخاطر انكشاف ما، وخصوصاً إذا كان غير مصنف، أعلى بصورة جوهرية من وزن المخاطر المطبق عليه، يجب على البنك تطبيق درجة أعلى من مخاطر الائتمان عند تقييم إجمالي كفاية رأس المال.

٥٢٣. يجب على البنوك عند تقييم مخاطر الائتمان لأغراض تحديد رأس المال المطلوب وفقاً لمتطلبات رأس المال أن يتوافر لديها ما يلي:

أ. نظام لتصنيف المخاطر.

ب. تحليل/ تجميع للمحفظة الائتمانية بشكل إجمالي.

ج. تحديد الانكشافات الهامة ومخاطر التركيز.

د. التوريق^{٥٠} / مشتقات الائتمان المعقدة.

ويتعين أن يكون لدى البنوك نظام تصنيف داخلي لمخاطر الائتمان قادر على تقييم مخاطر الانكشافات الائتمانية سواء على مستوى كل عميل أو على مستوى المحفظة ككل، وبحيث يمكن من خلال هذا النظام تحديد وقياس جميع الانكشافات الائتمانية، وأن يكون التقييم متسقاً مع إجمالي المخاطر الائتمانية ورأس المال المطلوب وفقاً لمتطلبات رأس المال.

٥٠ تم توثيق الاعتبارات الخاصة بالركن الثاني المتعلقة بمعاملات التوريق في هذا القسم.

٥٢٤. يجب أن تكون إجراءات مراجعة الائتمان شاملة وقادرة كحد أدنى على تغطية ما يلي:

- أ. تصنيف مفصل لجميع الإنكشافات الائتمانية.
- ب. تحديد درجة كفاية المخصصات لمقابلة الخسائر المتوقعة في المحفظة الائتمانية.
- ج. تقييم مواطن الضعف في المحفظة الائتمانية بشكل عام، وبالتحديد الإنكشافات الكبيرة ومخاطر التركزات الائتمانية.

ب. المخاطر الائتمانية للطرف المقابل

٥٢٥. بما أن المخاطر الائتمانية للطرف المقابل تمثل نوعاً من مخاطر الائتمان، فإن هذا يتضمن تحقيق معايير هذه التعليمات فيما يتعلق بأساليب اختبارات الضغط والمخاطر المتبقية المتعلقة بتقنيات تخفيف مخاطر الائتمان والتركزات الائتمانية، كما هو موضح في الفقرات التالية.

٥٢٦. يجب أن يتوافر لدى كافة البنوك المرخصة سياسات لإدارة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل وعمليات وأنظمة سليمة يتم تطبيقها بدقة وشفافية بالتناسب مع مستوى تعقيد انكشافات البنك التي تنتج عنها المخاطر الائتمانية للطرف المقابل. ويتضمن الإطار السليم لإدارة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل تحديد وقياس وإدارة واعتماد المخاطر الائتمانية للطرف المقابل وإعداد التقارير الداخلية بشأنها.

٥٢٧. يجب أن تأخذ سياسات البنك لإدارة المخاطر بعين الاعتبار مخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر القانونية والتشغيلية التي قد ترتبط بالمخاطر الائتمانية للطرف المقابل بالإضافة إلى العلاقة بين هذه المخاطر، إلى الحد الممكن. ولا يجب أن يقوم البنك بأعمال مع طرف مقابل دون تقييم ملاءته الائتمانية، كما يجب أن يأخذ البنك بعين الاعتبار مخاطر الائتمان عند التسوية وما قبل التسوية. ويجب أن تدار هذه المخاطر بشكل شامل إلى الحد الممكن على مستوى الطرف المقابل (تجميع انكشافات الطرف المقابل مع الانكشافات الائتمانية الأخرى) وعلى مستوى المجموعة.

٥٢٨. يجب أن يشترك مجلس الإدارة والإدارة العليا في عملية مراقبة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل، كما يجب اعتبار هذه العملية جانباً هاماً من جوانب العمل التي يجب تخصيص الموارد الكافية لها.

٥٢٩. وبهذا الخصوص، يجب أن يقوم مستوى إداري ذو صلاحيات كافية بمراجعة التقارير اليومية عن انكشافات البنك للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل لإنفاذ استقطاعات المراكز التي يتحصل عليها

مدراء أو متداولو الائتمان المنفردين والاستقطاعات في انكشاف البنك الكلي للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل.

٥٣٠. يتعين استخدام نظام إدارة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل للبنك المرخص بالترابط مع الحدود الداخلية للائتمان والمتاجرة. وبهذا الخصوص، يجب أن ترتبط حدود الائتمان والمتاجرة بنموذج قياس مخاطر البنك بشكل يضمن توافقها طوال الوقت وفهم مدراء الائتمان والمتداولين والإدارة العليا لهذه الحدود.

٥٣١. يجب أن يتضمن قياس المخاطر الائتمانية للطرف المقابل مراقبة الاستخدام اليومي وأثناء اليوم الواحد لخطوط الائتمان. كما يتعين على البنك قياس الانكشاف الحالي الإجمالي والصافي من الضمانات المحتفظ بها كلما كان ذلك مناسباً (مثل المشتقات خارج السوق الرسمي والإقراض الهامشي.. إلخ). وعلى البنوك الأخذ بعين الاعتبار المراكز الكبرى أو التي تشمل تركيزات الأطراف المقابلة (ذات العلاقة) في الصناعة أو بالسوق أو إستراتيجيات استثمار العميل.. إلخ.

٥٣٢. يجب أن يكون لدى البنك المرخص برنامج روتيني وقوي لاختبارات الضغط كجزء مكمل لتحليل المخاطر الائتمانية للطرف المقابل على أساس المخرجات اليومية لمنهجية قياس مخاطر البنك. كما يجب مراجعة نتائج هذه الاختبارات بشكل دوري من قبل الإدارة العليا وأن تظهر نتائجها في سياسات وحدود المخاطر الائتمانية للطرف المقابل التي يضعها مجلس الإدارة والإدارة العليا. وعندما تُظهر اختبارات الضغط احتمالات ضعف معينة في ظروف محددة، يجب على الإدارة تطبيق إستراتيجيات واضحة وملائمة لإدارة المخاطر (مثل التحوط في مواجهة النتائج أو تقليل حجم انكشافات البنك).

٥٣٣. يجب أن يتوافر لدى البنك المرخص نظام لضمان الالتزام بمجموعة موثقة من السياسات والضوابط والإجراءات الخاصة بعمل نظام إدارة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل. كما يجب توثيق النظام الذي يطبقه البنك لإدارة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل، من خلال دليل إدارة مخاطر، على سبيل المثال، يصف المبادئ الأساسية لنظام إدارة المخاطر ويقدم شرحاً للآليات المستخدمة في قياس المخاطر الائتمانية للطرف المقابل.

٥٣٤. يجب أن يقوم البنك المرخص بمراجعة مستقلة لنظام إدارة مخاطر ائتمان الطرف المقابل بشكل منتظم من خلال عملية التدقيق الداخلي الخاصة به. ويجب أن تتضمن هذه المراجعة كلاً من أنشطة وحدات العمل الخاصة بالائتمان والمتاجرة والوحدة المستقلة لمراقبة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل. ويجب

القيام بمراجعة دورية منتظمة لعملية إدارة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل كاملة (مرة كل سنة على الأقل)، ويجب أن تتضمن تلك العملية ما يلي كحد أدنى:

- أ. مدى كفاية التوثيق الخاص بنظام وعملية إدارة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل.
- ب. تنظيم وحدة ضبط المخاطر الائتمانية للطرف المقابل.
- ج. توحيد مقاييس المخاطر الائتمانية للطرف المقابل مع الإدارة اليومية للمخاطر.
- د. عملية الموافقة على نماذج تسعير المخاطر ونظم التقييم التي يستخدمها موظفو مكتب الخدمات المباشرة ووحدة التسوية لغرفة التداول (Front and Back Office).
- هـ. التحقق من أي تغيير هام في عملية قياس المخاطر الائتمانية للطرف المقابل.
- و. نطاق المخاطر الائتمانية للطرف المقابل الذي يتم قياسه بنموذج قياس المخاطر.
- ز. دقة وشفافية نظام معلومات الإدارة.
- ح. دقة وكمال بيانات مخاطر ائتمان الطرف المقابل.
- ط. التحقق من دقة وتوقيت وموثوقية مصادر البيانات المستخدمة في تشغيل النماذج الداخلية، وهذا يشمل استقلالية هذه المصادر.
- ي. دقة وملائمة الافتراضات التي تتعلق بالتقلبات والترابط.
- ك. دقة حسابات التقييم وتحويل المخاطر.
- ل. التحقق من دقة النموذج من خلال الاختبارات اللاحقة (Back Testing) المتكررة.

٥٣٥. بالإضافة إلى ما تقدم، يجب على البنك تحديد ما إذا كان في حاجة إلى الاحتفاظ برأس مال يزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال في حالات معينة، على سبيل المثال، (١) أن تؤدي تعاملات البنك مع الأطراف المقابلة المركزية إلى انكشافات ذات مخاطر أعلى أو (٢) أن يكون من غير المؤكد ما إذا كانت الأطراف المقابلة المركزية ينطبق عليها تعريف "الأطراف المقابلة المركزية المؤهلة".

٥٣٦. سوف يقوم البنك المركزي بمراجعة تقييم البنك للمخاطر في المعاملات التي تنتج عنها المخاطر الائتمانية للطرف المقابل وتقييم البنك لمدى ملائمة استخدام الأسلوب القياسي لقياس هذه المخاطر بصورة موثوق منها. وفي حال عدم ملائمة الأسلوب القياسي في تحديد المخاطر في معاملات البنك المعنية (كما قد يكون الحال في المشتقات المهيكله والأكثر تعقيداً (Structured Products) خارج نطاق السوق الرسمي (OTC)) فإنه يجوز للبنك المركزي حينها عدم إدراج أي تقاص على أساس كل معاملة على حدة.

ج. مخاطر التركزات الائتمانية

٥٣٧. مخاطر التركزات الائتمانية هي مخاطر الانكشاف الكبير تجاه عميل أو مجموعة انكشافات من المخاطر التي قد تؤدي إلى خسائر كبيرة منسوبة إلى رأس المال أو إلى إجمالي الأصول لدى البنك وبحيث يمكن أن تهدد استقراره المالي. وعلى البنوك الأخذ بالاعتبار أن مخاطر التركزات قد تتأني من الأصول أو الالتزامات أو البنود خارج الميزانية.

٥٣٨. هناك عدة أنواع من مخاطر التركيز الائتماني، منها:

- أ. الإنكشافات الائتمانية الكبيرة لعميل أو لمجموعة من العملاء ذوي الصلة.
- ب. الإنكشافات الائتمانية لمجموعة من العملاء في قطاع اقتصادي أو صناعي أو جغرافي معين.
- ج. الإنكشافات الائتمانية غير المباشرة المتأنية من إدارة المخاطر الائتمانية لدى البنوك كالإنكشافات لنوع واحد من الضمانات.

٥٣٩. تعتبر المتطلبات التالية جزءاً لا يتجزأ من إدارة مخاطر التركزات الائتمانية لدى البنوك:

- أ. على الإدارة العليا في البنوك أن تطور سياسات وإجراءات للتعرف وقياس ورقابة التركزات الائتمانية، ويجب أن يتم ذلك على نطاق البنك وعلى نطاق المجموعة، وأن يكون على مستوى جميع المخاطر التي يواجهها البنك. كما يجب أن يكون هناك شخص أو قسم مسؤول عن قياس ومتابعة تركيزات المخاطر، وأن يكون مستقلاً عن الوحدة أو الشخص الذي يتخذ قرار الإنكشاف الائتماني.
- ب. على مجلس إدارة البنك أن يراقب ويطور قواعد خاصة لإدارة مخاطر التركزات الائتمانية، وأن يكون على إطلاع بشكل دوري على مخاطر الإنكشاف.
- ج. يتعين أن تكون مخاطر التركزات الائتمانية معرّفة بشكل واضح يكفل قياس الحد الأقصى لتلك المخاطر، وأن يكون لدى البنوك إدارة للمعلومات وتقارير دورية شاملة لتحديد التركزات ومراقبة مخاطرها على نطاق إجمالي المحفظة.
- د. على البنوك وضع حدود قصوى داخلية للتركز الائتماني وذلك بخلاف الضوابط الرقابية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الحدود القصوى للتركز الائتماني.
- هـ. يتعين على إدارة البنك أن تأخذ في الاعتبار العوامل المؤثرة على تقييم مخاطر التركيز الائتماني، ومنها على سبيل المثال الظروف السياسية والقانونية والرقابية وظروف الأسواق والقطاعات

الاقتصادية والظروف المحلية التي تعمل من خلالها البنوك والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على عملاء البنوك في مجال التمويل.

و. على البنوك القيام بتحليل دوري لأثر بعض السيناريوهات المحتملة واختبارات الضغط (Stress Testing) على التركيزات الائتمانية المؤثرة، كما يجب أن يتم تحليل النتائج وذلك للوقوف على الآثار المحتملة عند تغيير عامل جوهري على المحفظة الائتمانية لدى البنوك (ك تغيير الدورة الاقتصادية أو قلب الفائدة أو السيولة المتوافرة في الأسواق)، وعلى البنوك أن تكون متأكدة من مقدرتها على مواصلة النشاط في حال تعرضها لظروف صعبة.

ز. يتعين أن يكون هناك إجراءات رقابية داخلية كافية لإدارة مخاطر التركيز الائتماني فضلاً عن متطلبات رأس المال وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

د. المخاطر المتبقية الناتجة من تخفيف مخاطر الائتمان

٥٤٠. إن مخففات مخاطر الائتمان مثل الضمانات والكفالات قد تخفض متطلبات الحد الأدنى لرأس المال الرقابي بموجب الركن الأول من معدل كفاية رأس المال. ومع ذلك، ربما يترتب على تطبيق هذه المخففات نشوء مخاطر أخرى مثل المخاطر القانونية، مخاطر التوثيق، مخاطر العمليات، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، والمعروفة مجتمعة بالمخاطر المتبقية والتي قد ينتج عنها إضعاف أثر المخففات الائتمانية. ولذلك، مع أن البنك قد يستطيع مواجهة متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال بموجب الركن الأول من معدل كفاية رأس المال، إلا أن المخاطر المتبقية قد يترتب عليها انكشاف في المخاطر الائتمانية تجاه الأطراف الأخرى أكبر مما هو متوقع.

٥٤١. يجب أن يكون لدى كل بنك نظام فعال لإدارة المخاطر المتبقية من استخدام مخففات مخاطر الائتمان، وأن يتضمن النظام العناصر التالية:

- أ. تحديد مسؤولية إدارة ومراقبة مخففات مخاطر الائتمان، وبحيث تناط هذه المسؤولية بشخص أو جهة معينة داخل البنك وبناءً على سياسات وإجراءات معتمدة من قبل الإدارة العليا في البنك، والتي يجب أن يكون لديها معرفة كافية بمنتجات البنك وإدارة مناسبة لجميع المخاطر المهمة (مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العملاء ومخاطر السيولة والمخاطر القانونية).
- ب. أن يتضمن هذا النظام سياسات وإجراءات سليمة تغطي المخاطر الإستراتيجية والاعتبارات الجوهرية لمنح الائتمان، ونظم وإدارة مخاطر التركيزات الناتجة من استخدام مخففات مخاطر الائتمان وتداخلها مع الأوجه الكلية لمخاطر الائتمان.

- ج. أن تقتزن السياسات والإجراءات برقابة داخلية فعالة لإدارة أنشطة مخففات مخاطر الائتمان، بما في ذلك مراجعة قانونية كافية بما يعطي البنك القناعة بأن التوثيق المستخدم في مخففات مخاطر الائتمان ملزم لجميع الأطراف وله قوة قانونية. كذلك يجب أن يكون هناك مراجعة وتقارير دورية لأنشطة إدارة مخاطر الائتمان تعرض على مجلس إدارة البنك.
- د. يتعين على البنوك عند احتساب متطلبات رأس المال أن تبين مدى ملاءمة الاعتراف بكافة أدوات التحوط من مخاطر الائتمان وفقاً للركن الأول، كما يجب على البنوك أن تظهر مدى ملاءمة سياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان بالنسبة لرأس المال الذي يتم الاحتفاظ به.
- هـ. يجب أن يكون لدى البنوك مراجعة مستقلة لعملية إدارة المخاطر الخاصة بتخفيف مخاطر الائتمان، وذلك للتحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة في هذا الشأن، وكذلك للكشف عن أي ضعف في نظم الرقابة الداخلية.

٥٤٢. يجب على البنوك الاحتفاظ برأس مال إضافي لتغطية المخاطر المتبقية الناتجة عن استخدام مخففات مخاطر الائتمان.

هـ. مخاطر السوق

١. المبادئ العامة لإدارة مخاطر السوق

٥٤٣. يجب على البنوك استخدام آليات تمكنها من تقييم وإدارة كافة مخاطر السوق الأساسية التي قد تتعرض لها، سواء كانت على مستوى نشاط العمل أو على مستوى المؤسسة. مثال: مخاطر التركيز ومخاطر الأنشطة ومخاطر المنتجات المختلفة ومخاطر مجموعة البنك. أما بالنسبة للبنوك ذات الهياكل المعقدة، فإن تقييمها لكفاية رأس المال الداخلي بالنسبة لمخاطر السوق، يجب أن يستند إلى نموذج القيمة المعرضة للمخاطر واختبارات الضغط، كحد أدنى.

٥٤٤. يتعين على البنك أن يظهر من خلال عملية التقييم الداخلي لرأس المال مدى كفاية رأس المال في مواجهة متطلبات الركن الأول بالإضافة إلى رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر أثر التقلبات التي قد تطرأ على السوق، وبالتحديد يجب أن تتضمن عملية التقييم الداخلي لرأس المال العوامل التالية:

- أ. شح السيولة في السوق وفجوات التسعير.
- ب. التركيزات في المراكز منسوبة إلى حجم التداول في السوق.
- ج. المخاطر الأخرى التي لم يتم تقييمها بصورة كافية في القيمة المعرضة للمخاطر (Value-at-Risk) (مثل معدلات الاسترداد، الارتباطات الضمنية... إلخ). يجب أن تضع البنوك مقاييس ونظم لإدارة المخاطر بالإضافة إلى استخدام طريقة القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) واختبارات الضغط لقياس المخاطر الأساسية في الأدوات المالية والإستراتيجيات التي تتبعها البنوك.
- د. الأسواق أحادية الاتجاه.
- هـ. المنتجات غير الخطية/ المراكز التي تكون في وضع خسارة كبيرة.
- و. التعثر المفاجئ.
- ز. التغيرات الجوهرية في الارتباطات.

٥٤٥. يتعين على البنوك التأكد من كفاية الأنظمة المستخدمة لقياس المخاطر بغض النظر عن نوعية ودرجة التعقيد المستخدمة في هذه الأنظمة، وعلى البنوك التأكد أيضاً من صحة المعلومات المدخلة والافتراضات المختلفة المستخدمة في نماذج قياس هذه المخاطر.

٥٤٦. يتعين على البنوك أن توثق الطريقة التي تم على أساسها قياس المخاطر للوصول إلى رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق.

٢. السياسات والإجراءات لمحفظه المتاجرة

٥٤٧. على البنوك المرخصة أن تضع سياسات وإجراءات واضحة لتحديد الانكشافات التي تدخل ضمن محفظة المتاجرة والانكشافات التي لا تدخلها، وذلك لضمان اتساق وتكامل احتساب رأس المال المطلوب وفقاً لمتطلبات كفاية رأس المال. ويتعين على البنوك مراعاة أن تكون السياسات والإجراءات التي تضعها لمحفظه المتاجرة في إطار واضح ومتسقة مع إدارة المخاطر لدى البنك.

٥٤٨. يجب أن توثق سياسات البنك التعليمات والقيود المطبقة فيما يتعلق بنقل المراكز بين المحفظة المصرفية ومحفظه المتاجرة.

٣. التقييم

٥٤٩. تعتبر سياسات وإجراءات التقييم الجيدة هي الأساس في عملية تقييم رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق. وفي هذا السياق، فإن بنك الكويت المركزي يحث البنوك على تطوير سياسات جيدة وإجراءات متينة مع تطبيق أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال. وعلى البنوك أن تراعي توفير رأس مال إضافي للمحافظ المالية التالية:

- أ. المحافظ المالية التي لم توزع استثماراتها في الأسواق المالية أو القطاعات الاقتصادية بشكل جيد.
- ب. المحافظ المالية التي تشتمل على أدوات مالية ليست عالية السيولة.
- ج. المحافظ المالية المتركزة في الأسواق المالية التي ليس عليها تداول كبير نسبياً.
- د. المحافظ المالية التي تتضمن أعداداً كبيرة من المراكز المقيمة باستخدام نماذج التقييم.

٥٥٠. يتعين على البنوك التأكد من أنها تحتفظ برأس مال كافٍ لتغطية مخاطر المحافظ المالية التي ليس عليها تداول أو ليس لها أسعار يمكن تحديدها، لأن ضعف التداول وعدم إمكانية تحديد أسعار موثوقة من شأنه أن يضعف فاعلية النماذج المستخدمة من قبل البنوك لقياس مخاطر الأدوات المالية.

و. مخاطر سعر الفائدة

٥٥١. يتعين أن يكون لدى البنوك نظام لإدارة مخاطر سعر الفائدة، وعلى البنوك التي يكون لديها انكشافات إقليمية أن تُقيّم أثر التغير في سعر الفائدة على عملياتها في تلك الدول.

١. مصادر مخاطر سعر الفائدة

٥٥٢. تتضمن مصادر مخاطر سعر الفائدة ما يلي:

- أ. مخاطر إعادة التسعير: وهي المخاطر الناتجة عن عدم التقابل بين استحقاقات الأصول والالتزامات والبنود خارج الميزانية.
- ب. مخاطر منحنى العائد (Yield curve): وهي المخاطر التي تنتج من الأثر السلبي بسبب التحول غير المتوقع في منحنى العائد.

- ج. المخاطر الأساسية: وهي مخاطر التغيير السلبي غير المتوقع في التدفقات النقدية وهامش الدخل بين الأصول والخصوم وينود خارج الميزانية.
- د. مخاطر عدم الالتزام: وهي مخاطر الأثر السلبي على الإيرادات والتي تأتي بسبب عدم الالتزام في مواعيد سداد الأصول والالتزامات.

٢. الإدارة الفعالة لمخاطر سعر الفائدة

٥٥٣. تستند الإدارة الرشيدة لمخاطر سعر الفائدة إلى الأسس التالية:

- أ. اعتماد مجلس الإدارة في البنك خطط وسياسات لإدارة مخاطر معدلات الفائدة، والتأكد من أن إدارة البنك تأخذ الخطوات اللازمة لإحكام الرقابة على هذه المخاطر في إطار الحدود المعتمدة وفق سياسات وإستراتيجيات البنك.
- ب. اطلاع مجلس الإدارة بشكل دوري على انكشافات سعر الفائدة وذلك لإحكام الرقابة على هذه النوعية من المخاطر في الحدود المعتمدة من قبل مجلس إدارة البنك.
- ج. يجب على الإدارة العليا في البنك التأكد من أن الإجراءات والسياسات مناسبة للإدارة الفعالة لمخاطر سعر الفائدة.
- د. أن تكون السياسات والإجراءات الرقابية على مخاطر سعر الفائدة واضحة ومتوافقة مع طبيعة أنشطة البنوك ودرجة تعقيدها، مع مراعاة أن تكون شاملة لأنشطة مجموعة البنك.
- هـ. أن تكون البنوك على دراية بمخاطر سعر الفائدة المتعلقة بالمنتجات والأنشطة الجديدة لديها، وأن تكون هناك سياسات وإجراءات واضحة بالنسبة لهذه المنتجات والأنشطة، وأن تكون وسائل التحوط وإدارة مخاطر هذه المنتجات معتمدة سلفاً من قبل مجلس إدارة البنك.
- و. تعريف وتحديد المصادر الرئيسية لمخاطر سعر الفائدة المرتبطة بالأصول والالتزامات والمراكز في البنود خارج الميزانية بشكل دوري.
- ز. قياس حساسية قلب سعر الفائدة داخل وخارج الميزانية بشكل دقيق باستخدام فرضيات وسيناريوهات مناسبة، كما يجب على البنوك أن تستخدم تقنيات معتمدة لقياس المخاطر.
- ح. أن يكون نظام قياس مخاطر سعر الفائدة في البنوك متكاملًا مع إدارة المخاطر لديها، وأن توضح مخرجات النظام درجة المخاطر في سعر الفائدة مع إطلاع مجلس الإدارة والإدارة العليا في البنك على هذه المخاطر.
- ط. أن تكون مخاطر مراكز سعر الفائدة الهامة خاضعة بشكل دوري لاختبارات الضغط (Stress Testing) وتحليل السيناريوهات.

ي. أن يكون نظام الرقابة الداخلية للبنوك خاضعاً لاختبارات دورية مستقلة لتحديد مدى فاعلية النظام، كما يراعى أن يتم تطوير وتحسين النظام كلما دعت الحاجة.
ك. أن تحتفظ البنوك برأس مال متناسب مع درجة المخاطر في سعر الفائدة التي تواجهها.

ز. مخاطر التشغيل

٥٥٤. على البنك أن يأخذ بعين الاعتبار جوانب المخاطر التشغيلية التي لم يتم تغطيتها بشكل مباشر في الركن الأول وذلك خلال عملية تقييم كفاية رأس المال.

١. إدارة مخاطر التشغيل

٥٥٥. يتعين أن يكون مجلس الإدارة والإدارة العليا في البنك على اطلاع كافٍ بالجوانب الرئيسية لمخاطر التشغيل، وأن يكونوا مسؤولين عن التنفيذ الفعال لنظام إدارة هذه المخاطر، بما في ذلك اعتماد مراجعة منتظمة لهذا النظام.

٥٥٦. على البنوك تطوير نظام شامل لإدارة المخاطر التشغيلية بحيث يكون جزءاً مكملاً لعمليات إدارة المخاطر بشكل عام، وأن يكون متضمناً أنواع المخاطر التشغيلية التي تنتج من الأنشطة المختلفة.

٥٥٧. على كل بنك أن يضع إطار عمل لإدارة المخاطر التشغيلية متضمناً نزعه للمخاطر التشغيلية والسياسات والإجراءات التي توضح طريقة البنك في تحديد وتقييم ومراقبة وضبط والتحوط لمخاطر التشغيل المتأصلة في جميع المنتجات الأساسية والأنشطة والعمليات والأنظمة المستخدمة من قبل البنك، ويجب إبلاغ مجلس الإدارة أو الإدارة العليا عن أي انحراف ينتج عن عدم التقيد بالسياسات الموضوعية.

٥٥٨. يتعين على الإدارة العليا للبنك أن تتأكد من أن نظام إدارة مخاطر التشغيل يطبق بشكل متناسق في البنك، وعلى البنك أن يقوم بإجراء مراقبة مستمرة للانكشافات في مخاطر التشغيل ورفع التقارير بشأن المخاطر التشغيلية الهامة إلى مجلس إدارة البنك، وأن يتم إخضاع نظم وسياسات إدارة المخاطر التشغيلية لمراجعة رقابية مستقلة.

٥٥٩. يتعين على البنوك أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر التشغيل الناتجة عن عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة وما يترتب على ذلك من مخاطر قانونية.

٢. قياس مخاطر التشغيل

٥٦٠. إن اعتماد الركن الأول من معدل كفاية رأس المال على إجمالي الدخل كأساس لقياس نطاق تعرض البنك لمخاطر التشغيل لا يعكس بشكل دقيق مستوى ذلك الانكشاف لهذه المخاطر والتي قد تنشأ عن فشل في نظم عمل البنك المختلفة، أو الاختراقات الأمنية للصيرفة الإلكترونية، ومخاطر الاختلاس الداخلي والخارجي، والمخاطر المقترنة بتقديم خدمات ومنتجات معينة.

٥٦١. يتعين على البنك اتباع منهج خاص لقياس مخاطر التشغيل يتوافق مع مستوى تعقد وتنوع أنشطته، كما يتعين على البنك مراجعة رأس المال المحسوب وفق الركن الأول ومدى ملائحته لتغطية مخاطر التشغيل، أو تدعيم القاعدة الرأسمالية برأس مال إضافي إن دعت الحاجة وفقاً لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

ح. المخاطر القانونية

٥٦٢. تتمثل المخاطر القانونية في مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم إمكانية تنفيذ البنك عقد أو أي حقوق أخرى مخولة له. وتكون البنوك معرضة للمخاطر القانونية في ضوء الخسائر الناتجة عن نقص في المستندات، أو عدم الحصول على التفويضات اللازمة من العملاء الذين يقومون بعمليات متاجرة من خلال البنك، أو عدم توقيع العقود، أو تجاوز البنك للقواعد القانونية، أو أثر التغييرات القانونية بعد إنجاز المعاملات وغير ذلك من الأمور المماثلة.

٥٦٣. ومع أن تعريف المخاطر التشغيلية يشمل المخاطر القانونية، إلا أن احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل بموجب الركن الأول، لم يتضمن كافة انكشافات البنك للمخاطر القانونية، الأمر الذي يتطلب أخذ هذه المخاطر في الاعتبار عند إجراء عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

ط. مخاطر السيولة

٥٦٤. يتعين أن يكون لدى البنوك نظم كافية وجيدة لإدارة مخاطر السيولة تتناسب مع حجم ودرجة تعقيد أنشطة البنك، بحيث تشمل نظم إدارة مخاطر السيولة كحد أدنى العناصر التالية:
- أ. وجود إستراتيجية للسيولة، تحدد سياسات واضحة لإدارة السيولة لدى البنك.
 - ب. وجود السياسات والإستراتيجيات المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة، مع قيام الإدارة العليا في البنك باتخاذ الخطوات اللازمة لمراقبة وضبط مخاطر السيولة وبما يشمل وضع السياسات والإجراءات المناسبة ومراجعة حدود مراكز السيولة خلال فترات معينة، وإحاطة مجلس الإدارة بشكل منتظم وعلى الفور بأي تغييرات هامة قد تطرأ على وضع السيولة الحالي أو المتوقع للبنك.
 - ج. وجود أنظمة معلومات كافية من أجل قياس ومراقبة مخاطر السيولة ورفع التقارير بشأنها خلال فترات محددة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين المختصين في البنك.
٥٦٥. يتعين على البنك إجراء التحليل المناسب حول صافي الموارد المالية المطلوبة في ظل سيناريوهات مختلفة، كما يجب أن تتم مراجعة الافتراضات المستخدمة في إدارة السيولة بصورة مستمرة لتحديد مدى صلاحيتها.
٥٦٦. يتعين على البنك، في إطار إدارة مخاطر السيولة، أن يتأكد من تنوع الموارد المالية، وعلى البنك أن يقوم في هذا الخصوص بإجراء اختبارات لدرجة اعتماد البنك على مورد مالي معين أو سوق جغرافي معين، وأن يتم عمل مراجعة دورية للمحافظة على علاقات جيدة ومستمرة مع الجهات الممولة لضمان تنويع مصادر الموارد المالية.
٥٦٧. يتعين أن يتوافر لدى البنك خطط طوارئ تتناول إستراتيجيات خاصة لمعالجة أزمات السيولة التي قد تحدث، وبحيث تتضمن هذه الخطط إجراءات محددة لمعالجة النقص في التدفقات النقدية في حالات الطوارئ.
٥٦٨. يجب على البنوك أن تقيس وتراقب وتضبط مراكز السيولة في العملات الرئيسية وأن تتأكد من أن عدم تقابل استحقاقات العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية يقع ضمن حدود مقبولة، كما يجب على

البنوك أن يكون لديها إستراتيجيات تخص كل عملة أجنبية على حدة، مع مراعاة إجراء مراجعة دورية لحدود التدفقات غير المتقابلة، خلال فترات محددة، للعمليات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وللعمليات الأجنبية الهامة مقابل العملة المحلية.

٥٦٩. يتعين على البنك أن يكون ملماً بشكل تام بنطاق مخاطر السيولة التي قد يتعرض لها وذلك لتحديد رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السيولة، وأن يقوم البنك بتدعيم القاعدة الرأسمالية برأس مال إضافي إن دعت الحاجة، أخذاً في الاعتبار إجراءات البنك بشأن تدعيم أصوله السائلة من حيث هيكل هذه الأصول وكفايتها.

ي. المتطلبات المحددة لانكشافات التوريق

٥٧٠. وفقاً لمبادئ الركن الأول التي تقضي بوجوب مراعاة البنوك للجوهر الاقتصادي للمعاملات عند تحديد نسبة كفاية رأس المال، فإن بنك الكويت المركزي سوف يقوم بمراقبة مدى مراعاة البنوك لذلك. فقد تختلف معاملات رأس المال الرقابي لانكشافات توريق محددة عن تلك المتضمنة في الركن الأول من هذه التعليمات خصوصاً في حالات عدم كفاية متطلبات رأس المال ليعكس المخاطر التي يتعرض لها البنك.

٥٧١. ويجوز للبنك المركزي، من ضمن أمور أخرى، الأخذ في الاعتبار تقييم البنك المرخص ذاته لاحتياجاته الرأسمالية وكيفية انعكاس ذلك في احتساب رأس المال وفي توثيق معاملات معينة لتحديد مدى توافق المتطلبات الرأسمالية مع قائمة المخاطر (مثل بنود الإحلال). كما يقوم البنك المركزي أيضاً بمراجعة الطريقة التي تتعامل بها البنوك المرخصة مع عدم تطابق فترات الاستحقاق المتعلقة بالمراكز المحتفظ بها في حسابات رأس المال الخاصة بالركن الثاني. ويجب على البنوك توجيه عناية خاصة لهيكل فترات الاستحقاق غير المتطابقة في المعاملات وذلك لتقليل المتطلبات الرأسمالية. وعندما يقرر البنك المركزي بأن الأسلوب الذي يتبعه البنك ليس كافياً، سوف يقوم باتخاذ الإجراء اللازم ويشمل ذلك متطلبات زيادة رأس المال اللازم لمواجهة انكشافات التوريق.

١. أهمية تحويل المخاطر (Significance of Risk Transfer)

٥٧٢. يجوز تنفيذ معاملات التوريق لأغراض أخرى غير نقل مخاطر الائتمان (مثل التمويل). وفي هذه الحالة، قد يكون هناك نقلاً محدوداً لمخاطر الائتمان. ولكن لتحقيق البنك القائم بالإصدار لتخفيضات

في المتطلبات الرأسمالية، يجب أن يقرر البنك المركزي اكمال نقل المخاطر الناتجة عن عملية التوريق. أما إذا اعتُبرت العملية غير مكتملة أو غير موجودة أصلاً يجوز للبنك المركزي طلب تطبيق كامل للمتطلبات الرأسمالية المحددة في الركن الأول.

٢. ابتكارات السوق (Market Innovations)

٥٧٣. قد لا يكفي الحد الأدنى من المتطلبات الرأسمالية لعمليات التوريق لتغطية كافة المخاطر المحتملة، لذلك يجوز للبنك المركزي مراعاة الخصائص الجديدة لمعاملات التوريق حينما تظهر. وتتضمن تلك التقييمات مراجعة تأثير هذه الخصائص الجديدة على نقل مخاطر الائتمان ويتم اتخاذ الإجراء الرقابي المناسب عند الضرورة وفقاً لمنهجية الركن الثاني.

٣. تقديم الدعم الضمني (Provision of Implicit Support)

٥٧٤. عندما يقدم بنك مرخص معين دعماً ضمنيّاً لعملية توريق، لن يتم اعتبار أنه قد قام بنقل كافة مخاطر الائتمان المعنية، ولذلك يجب عليه الاحتفاظ برأس مال في مواجهة كافة الانكشافات المعنية المتعلقة بالهيكل كما لو كانت غير موقرة.

٤. المخاطر المتبقية (Residual Risks)

٥٧٥. سيقوم البنك المركزي بمراجعة ملائمة الأساليب التي تتبعها البنوك في إدراج الحماية الائتمانية بنفس الطريقة التي تتم بها مراجعة أساليب مخفضات المخاطر. وبالخصوص، وفيما يتعلق بعمليات التوريق، يتم تقييم مدى ملائمة الحماية المدرجة مقابل التعزيزات الائتمانية في مواجهة أول خسارة. وفي هذه المراكز لا تمثل الخسارة المتوقعة عنصراً هاماً من المخاطر، حيث من المتوقع أن يحتفظ بها القائم بشراء الحماية من خلال التسعير. لذلك، يتوقع البنك المركزي أن تأخذ سياسات البنوك تلك الحماية في الحسبان عند تحديد التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. عندما يرى البنك المركزي أن أسلوب إدراج الحماية غير كافٍ، يتم اتخاذ الإجراء المناسب، وقد يتضمن هذا الإجراء زيادة متطلبات رأس المال لمعاملة معينة أو مجموعة من المعاملات.

٥. شروط الاستدعاء (Call Provisions)

٥٧٦. يتوقع البنك المركزي من البنك المرخص عدم استخدام شروط تستدعي أن يقوم باستدعاء معاملة التوريق أو تغطية الحماية الائتمانية قبل موعد استحقاقها إذا كان ذلك يؤدي إلى زيادة انكشاف البنك للخسائر أو تدهور الجودة الائتمانية للانكشافات محل العقد.

٥٧٧. إضافة لذلك، يتوقع البنك المركزي من البنوك تنفيذ طلبات الاستدعاء فقط لأغراض اقتصادية مثل حالات تجاوز تكلفة خدمة انكشافات الائتمان المعلقة لفوائد خدمة انكشافات الائتمان المعنية.

٥٧٨. يجوز للبنك المركزي طلب المراجعة قبل ممارسة البنك لطلب الاستدعاء والتي من المتوقع أن تتضمن ما يلي:

أ. السبب وراء قرار البنك بممارسة طلب الاستدعاء.

ب. تأثير ممارسة طلب الاستدعاء على معدل رأس المال الرقابي الخاص بالبنك.

٥٧٩. عند إتمام طلب الاستدعاء هذا، يجوز للبنك المركزي أيضاً أن يطلب من البنك المعني الدخول في معاملة متابعة عند الضرورة بناءً على المخاطر الشاملة للبنك وظروف السوق الحالية.

٥٨٠. خيارات الاستدعاء المتعلقة بتواريخ معينة يجب أن يحدد لها تاريخ لا يسبق مدة أو متوسط العمر المرجح لانكشافات التوريق المرجعية. وبناءً عليه قد يقوم البنك المركزي بفرض حد أدنى من الوقت (الفترة المطلوبة قبل تحديد تاريخ أول عملية سداد محتملة) في كل حالة على حدة، بشرط وجود تكاليف مسبقة غير مستردة لمعاملة توريق في سوق مالي.

٦. الإطفاء المبكر (Early Amortization)

٥٨١. يقوم البنك المركزي بمراجعة كيفية قيام البنك داخلياً بقياس ومراقبة وإدارة المخاطر المرتبطة بتوريق التسهيلات الائتمانية المتجددة والتي تشمل تقييم المخاطر واحتمالية الإطفاء المبكر لهذه المعاملات. وسيقوم البنك المركزي بتقييم مدى تطبيق البنوك للأساليب المناسبة لتخصيص رأس المال الداخلي مقابل الجوهر الاقتصادي لمخاطر الائتمان الناتجة عن عمليات التوريق المتجددة، ويتوقع من البنوك

أن يتوافر لديها خطط طوارئ كافية لرأس المال والسيولة لتقييم احتمالية حدوث إطفاء مبكر وتقييم تأثير كل الإطفاء المبكر. بالإضافة لذلك، يجب أن تراعي خطة طوارئ رأس المال إمكانية مواجهة البنك لمستويات أعلى من رأس المال اللازم وفقاً لمتطلبات رأس المال الموضحة في الركن الأول من هذه التعليمات.

٥٨٢. ترتبط عادة أغلبية إجراءات التفعيل الخاصة بالإطفاء المبكر بمستويات هامش الفائض (Excess Spread) ويجب فهم العوامل المؤثرة في هذه المستويات بشكل كامل ومراقبتها وإدارتها من قبل البنك القائم بالإصدار. على سبيل المثال، يجب مراعاة العوامل التالية التي تؤثر في هامش الفائض في الأسعار:

- أ. مدفوعات الفائدة التي يقدمها المقترضون على الأرصدة الدائنة المعنية.
- ب. الرسوم والتكاليف الأخرى التي يجب أن يقوم بدفعها الملتزمون (مثل غرامات التأخر في السداد ورسوم الدفعات مقدماً ورسوم تجاوز الحد الائتماني).
- ج. إجمالي القروض المشطوبة.
- د. المدفوعات الأصلية.
- هـ. المبالغ المستردة من القروض المشطوبة.
- و. الإيرادات المتداخلة بين البنوك.
- ز. الفائدة المدفوعة على شهادات المستثمرين.
- ح. العوامل الاقتصادية الكلية مثل معدلات الإفلاس والحركات في سعر الفائدة ومعدلات البطالة.

٥٨٣. يجب أن تراعي البنوك المرخصة التأثيرات التي قد تحملها التغيرات في إدارة المحفظة أو إستراتيجيات العمل على هامش الفائض وعلى احتمالية حدوث الإطفاء المبكر. فعلى سبيل المثال، إستراتيجيات التسويق وتغيرات الاككتاب التي تتسبب في تكاليف مالية أقل أو مستويات أعلى من القروض المشطوبة قد تقلل أيضاً من مستويات هامش الفائض وتزيد من امكانية حدوث الإطفاء المبكر.

٥٨٤. يجب استخدام أساليب مثل تحليلات المتحصلات النقدية من الوعاء الثابت واختبارات الضغط لفهم أداء الوعاء بشكل أفضل. ويجب أن يتوافر لدى البنوك سياسات للاستجابة بسرعة للتغيرات السلبية أو غير المتوقعة.

٥٨٥. يتوقع البنك المركزي ملائمة تطور النظام الذي يستخدمه البنك المرخص في مراقبة احتمالية ومخاطر الإطفاء المبكر مع حجم ودرجة تعقيد أنشطة التوريق التي يقوم بها البنك التي تتضمن شروط إطفاء مبكر.

٥٨٦. بالنسبة للإطفاء المتحكم به (Controlled amortization)، يعطي البنك المركزي أهمية خاصة لعملية تحديد البنك للحد الزمني الأدنى لعملية الإطفاء اللازمة لسداد ٩٠% من الرصيد المتبقي عند نقطة الإطفاء المبكر. وإذا رأى البنك المركزي أن هذه العملية غير كافية، يقوم باتخاذ الإجراء المناسب مثل زيادة معامل التحويل الائتماني المرتبط بمعاملة معينة أو نوع من المعاملات.

ك. مخاطر أخرى

٥٨٧. إن المخاطر المبينة في هذا الجزء قد لا تغطي كافة أنواع المخاطر التي قد تواجهها البنوك، وإن بنك الكويت المركزي يطالب البنوك بأن يكون لديها عملية دقيقة من أجل تحديد رأس المال المطلوب لتغطية كافة المخاطر التي قد تتعرض لها.

خامساً: مصفوفة العناصر والأوزان التي يستخدمها البنك المركزي عند تحديد كفاية رأس المال الداخلي (Allocation Matrix Scoring System)

٥٨٨. يتضمن هذا الجانب من عملية المراجعة الرقابية توضيحاً إضافياً للأسلوب الذي ينتهجه البنك المركزي عند مراجعة تقييم كفاية رأس المال الداخلي للبنوك، والذي يستند إلى مجموعة من عناصر التقييم العامة ومجموعة من عناصر التقييم الخاصة، مع إعطاء أوزان لهذه العناصر ودمجها في مصفوفة على النحو الذي يظهره النموذج المرفق.

٥٨٩. إن نموذج المصفوفة المرفق لتوزيع النقاط (النموذج رقم ٣) هو مثال توضيحي، حيث أن البنك المركزي يحدد الأهمية النسبية لعناصر التقييم والأوزان المناسبة في ضوء نتائج وإجراءات الإشراف المكتبي والميداني.

٥٩٠. على البنوك أن تقوم بوضع وتطوير نماذج التقييم الخاصة بها وتدعيمها بأوراق العمل المناسبة، أخذاً في الاعتبار، كحد أدنى، مجموعة عوامل التقييم العامة وعوامل التقييم الخاصة كما هي مبينة في النماذج المرفقة (نموذج رقم ١ ونموذج رقم ٢).

٥٩١. تشمل عوامل التقييم العناصر التالية:

- أ. مستوى المخاطر المقترنة بنشاط البنك وذلك فيما يتعلق بالمخاطر التي لم يتم تناولها، أو لم يتم تناولها بصورة كافية وفقاً لمتطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال، والتي تتركز، على سبيل المثال، في مخاطر التركيز الائتماني ومخاطر التشغيل المتبقية ومنها المخاطر القانونية ومخاطر سعر الفائدة في المحفظة المصرفية ومخاطر السيولة والمخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر الأخرى.
- ب. كفاية وفاعلية نظم البنك وضوابط الرقابة الداخلية بالنسبة لأنواع المخاطر المقترنة بالأنشطة المختلفة. ومن ذلك: نظام إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية والبنية التحتية لممارسة النشاط وأنظمة الدعم الأخرى مثل نظم تكنولوجيا المعلومات ونظم مكافحة عمليات غسل الأموال.
- ج. فاعلية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لدى البنك ومن ذلك: كفاية اختبارات الضغط وجودة وقوة رأس المال والقدرة على مواجهة المخاطر في حالات الضغط والدورات الاقتصادية والقدرة على الوصول إلى الأسواق المالية لدعم قاعدة رأس المال.
- د. نوعية معايير الحوكمة المطبقة لدى البنك ومدى التزام البنك المستمر بهذه المعايير.

٥٩٢. تشمل عوامل التقييم الخاصة أي عوامل أخرى خاصة بأنشطة وعمليات البنك يترتب عليها زيادة المخاطر أو تخفيفها بالنسبة للبنك. ومن الأمثلة على عوامل تخفيف المخاطر: المزايا التي يحققها البنك نتيجة لتتبع النشاط، وجود تغطية تأمينية لبعض المخاطر التشغيلية المهمة، وأي عوامل أخرى يترتب عليها تخفيض في متطلبات كفاية رأس المال.

٥٩٣. سوف يأخذ البنك المركزي بعين الاعتبار، عند مراجعة عوامل التقييم العامة، مدى التزام البنك بصفة مستمرة بتعليمات كفاية رأس المال، بالإضافة إلى نوعية النظم المطبقة لدى البنك وكفاية وفاعلية ضوابط الرقابة الداخلية بما في ذلك مستوى الإشراف من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا. وسوف يستخدم البنك المركزي منهجيات وتقنيات مناسبة من أجل تقييم أثر تلك العوامل، بما في ذلك استخدام نظام الأوزان والنقاط لعوامل التقييم العامة بالنسبة لجميع البنوك. كما يتم استخدام العوامل الخاصة بصورة منفصلة وفقاً لكل حالة على حدة وباستخدام المنهجية المناسبة.

عمليات المراجعة الرقابية

عوامل التقييم العامة لكفاية رأس المال*

Common Factors (Key Assessment Factors)

معايير الحوكمة	فاعلية عمليات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)	فاعلية وكفاية النظم وضوابط الرقابة الداخلية	مخاطر النشاط
<ul style="list-style-type: none"> • جودة معايير الحوكمة • الإلتزام المستمر بمعايير الحوكمة 	<ul style="list-style-type: none"> • كفاية وفاعلية عملية التقييم الداخلي (ICAAP) • كفاية إختبارات الضغط • جودة وقوة رأس المال • القدرة على مواجهة المخاطر بما في ذلك حالات الضغط والدورات الإقتصادية، الوصول إلى الأسواق المالية، دعم المساهمين 	<ul style="list-style-type: none"> • نظام إدارة المخاطر • نظم الرقابة الداخلية • البنية التحتية لممارسة النشاط • أنظمة الدعم الأخرى (نظم تكنولوجيا المعلومات ونظم مكافحة عمليات غسل الأموال) 	<ul style="list-style-type: none"> • مخاطر التركيز الائتماني • مخاطر التشغيل المتبقية • المخاطر القانونية • مخاطر سعر الفائدة في المحفظة المصرفية • مخاطر السيولة • المخاطر الإستراتيجية • مخاطر السمعة

* يهدف هذا النموذج إلى إعطاء البنوك توجيهات بشأن عوامل التقييم العامة التي يأخذها البنك المركزي بالإعتبار عند مراجعة عملية التقييم الداخلي لدى البنوك (ICAAP)، فيما يتعلق بالمخاطر التي لم يتم تغطيتها بموجب متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال والتي يتعين على البنوك أخذها بالإعتبار في إطار عملية المراجعة الرقابية.

عملية المراجعة الرقابية

عوامل التقييم الخاصة لكفاية رأس المال*

Specific Factors

عوامل زيادة المخاطر Risk Increasing Factors	عوامل تخفيف المخاطر Risk Mitigating Factors
<ul style="list-style-type: none"> ● التوريق ● عوامل أخرى لم يتم أخذها بصورة كافية بموجب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال ● أي عوامل أخرى 	<ul style="list-style-type: none"> ● مزايا التنوع في النشاط ● التغطية التأمينية : - لمخاطر التشغيل - للأصول ● أي عوامل أخرى يترتب عليها تخفيض في متطلبات كفاية رأس المال

* يهدف هذا النموذج إلى إعطاء البنوك توجيهات بشأن عوامل التقييم الخاصة بكل بنك، التي يأخذها البنك المركزي بالإعتبار عند مراجعة عملية التقييم الداخلي لدى البنوك (ICAAP) إطار عملية المراجعة الرقابية.

مثال توضيحي

مصفوفة توزيع النقاط لتحديد كفاية رأس المال

Allocation Matrix Scoring System

إن الهدف من هذا النموذج هو تقديم توجيهات للبنوك حول عوامل التقييم العامة لكفاية رأس المال، وكيفية دمج هذه العوامل من أجل تقدير رأس المال المناسب ضمن عملية المراجعة الرقابية.

التوزيع النسبي للحد الأدنى لكفاية رأس المال	الحد الأدنى لكفاية رأس المال ***			توزيع النقاط (Scores) تحت الركن الثاني (عملية المراجعة الرقابية)								مستوى المخاطر *	أنواع المخاطر Risk Types
	المجموع	متطلبات الركن الأول	الركن الثاني	المجموع **	معايير الحوكمة	عملية التقييم لكفاية رأس المال ICAAP	النظم وضوابط الرقابة الداخلية						
							مجموع	نظم الدعم الأخرى	البنية التحتية	ضوابط الرقابة الداخلية	نظم إدارة المخاطر		
٦٤,٧١%	١١,٠٠%	١٠,٠٠%	١,٠٠%	٢٧	٣	١٠	١٠	٠,٤	١,٢	٢,٨	٥,٦	٤	الائتمان
١٠,٥٩%	١,٨٠%	١,٥%	٠,٣٠%	١٠	١	٤	٥	٠,٣	٠,٥	١,٤	٢,٨	-	السوق
٢,٩٤%	٠,٥٠%		٠,٥٠%	١٥	١	٣	٥	٠,٣	٠,٥	١,٤	٢,٨	٦	سعر الفائدة
٢,٩٤%	٠,٥٠%		٠,٥٠%	١٥	١	٣	٥	٠,٣	٠,٥	١,٤	٢,٨	٦	السيولة
١٢,٩٤%	٢,٢٠%	١,٥٠%	٠,٧٠%	١٦	٠,٧	٢,٥	٩,٣	٠,٣	٠,٩	٢,٧	٥,٤	٣,٥	التشغيلية
٢,٣٦%	٠,٤٠%		٠,٤٠%	٢	٠,٣	٠,٥	٠,٧	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٥	القانونية
١,٧٦%	٠,٣٠%		٠,٣٠%	٧,٥	١,٥	٢,٥	٠,٥	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٣	السمعة
١,٧٦%	٠,٣٠%		٠,٣٠%	٧,٥	١,٥	٢,٥	٠,٥	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٣	الإستراتيجية
١٠٠%	١٧,٠٠%	١٣,٠٠%	٤,٠٠%	١٠٠	١٠	٢٨	٣٦	٢	٤	١٠	٢٠	٢٦	المجموع

* المخاطر التي لم يتم تغطيتها تحت الركن الأول.

** سيقوم بنك الكويت المركزي بتوزيع مجموع النقاط على مجموع البنود في كل صف أفقي، وتعتبر الأوزان والنسب في هذا النموذج كمثال توضيحي لنسب افتراضية، حيث يتم إجراء التغييرات المناسبة في ضوء المخاطر الخاصة بكل بنك.

*** الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال الموضحة أعلاه (الركن الأول ١٣% والركن الثاني ٤%) تعتبر مثال توضيحي فقط لا غير.

ملحق للقسم الخامس: توجيهات إلى البنوك بشأن اختبارات الضغط (Stress - Testing)

أولاً: مقدمة

٥٩٤. يقصد باختبارات الضغط (Stress-Testing) استخدام البنك تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة الانكشافات في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة (Stress Situations)، وذلك من خلال قياس أثر مثل هذه الانكشافات على مجموعة المؤشرات المالية للبنك، وبصفة خاصة الأثر على مدى كفاية رأس المال وعلى الربحية.

٥٩٥. تعتبر اختبارات الضغط (Stress-Tests) من العناصر المهمة في نظم إدارة المخاطر لدى البنوك، خاصةً بعد أن أكدت الأزمات التي شهدتها الأسواق أنه ليس كافياً أن يتم إدارة المخاطر على أساس أوضاع العمل العادية (Normal Business Conditions)، نظراً لأنه في حالة التغيرات الفجائية في الأسواق (صددمات سوقية قوية) فإن البنوك قد تتعرض لخسائر مهمة نتيجة لما يلي:

- أ. إستجابة السوق بصورة مختلفة عن إستجابته في حالة الظروف العادية.
- ب. ظهور مخاطر تركيزات جديدة من خلال ترابط غير متوقع في الأسواق المختلفة.
- ج. تحركات سريعة في الأسعار وشح في السيولة داخل السوق.
- د. ضغط مفاجئ في الأوضاع الاقتصادية في البلدان والأقاليم المتأثرة بتلك الأزمات.
- هـ. الصعوبات التي عادةً ما تواجهها البنوك في تغطية مراكزها خلال الأزمات.

٥٩٦. تعتبر اختبارات الضغط جزءاً من ضوابط رقابة المخاطر العامة، وبالتالي يتعين على البنوك تضمين هذه الاختبارات عند استخدام نماذج قياس مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر البلدان، مخاطر الانكشافات الكبيرة والتركيزات، مخاطر السيولة والمخاطر بصفة عامة.

ثانياً: الأغراض الأساسية لاختبارات الضغط

٥٩٧. توفر اختبارات الضغط للبنوك المعرفة الضرورية لتقدير مخاطر الانكشافات المحتملة في أوضاع صعبة (Stress Situations) وبالتالي تمكين البنوك من التحوط جيداً لمثل هذه الأوضاع من خلال تطوير واختيار الإستراتيجيات الملائمة لتخفيف تلك المخاطر، وبصفة خاصة من حيث إعادة هيكلة مراكزها وتطوير خطط الطوارئ المناسبة لمواجهة تلك الأوضاع. بالإضافة إلى ذلك، إن اختبارات الضغط:

- أ. تمكن اختبارات الضغط مجالس الإدارة والإدارات العليا في البنوك من تحديد فيما إذا كانت مخاطر الانكشاف تتماشى مع نزعة المخاطر لدى هذه البنوك.
- ب. تدعم المقاييس الإحصائية للمخاطر التي تستخدمها البنوك في نماذج العمل المختلفة القائمة على الافتراضات والبيانات التاريخية.
- ج. تساعد في تقييم قدرة البنوك على الصمود في الأوضاع الصعبة، وذلك من حيث قياس الآثار على كل من الربحية ومدى كفاية رأس المال.

ثالثاً: متطلبات تصميم وتطبيق اختبارات الضغط

٥٩٨. إن قيام البنوك بتصميم وتطبيق اختبارات الضغط بشكل مناسب يؤدي إلى تعزيز نظام إدارة المخاطر لدى البنوك ويساعدها في الاستعداد لمواجهة أوضاع السوق الصعبة.
٥٩٩. يتعين على البنوك أن تقوم بإدخال اختبارات الضغط في عمليات إدارة المخاطر لديها، وأن تقوم بإجراء هذه الاختبارات بصفة دورية.
٦٠٠. يتعين على البنوك تطوير برامج شاملة لاختبارات ضغط تعكس خصائص المخاطر المحددة في المحافظ الخاصة بكل بنك، وعلى البنوك أن تقوم بتوثيق السياسات والمنهجيات المطبقة في هذا الشأن.
٦٠١. على البنوك أن تسعى بشكل مستمر إلى تطوير برامج اختبارات الضغط (Stress Testing Programs) لديها. وسوف يقوم بنك الكويت المركزي بمراقبة التطور الذي تسجله البنوك بشأن تعزيز قدراتها في القيام باختبارات الضغط. كما يقوم بنك الكويت المركزي من خلال وسائل الرقابة المختلفة

بتقييم مدى ملاءمة وفعالية الإجراءات التي قامت بها البنوك فيما يتعلق ببرامج اختبارات الضغط، أخذاً بالاعتبار ما يلي:

- أ. مدى درجة المخاطر وتعقيدها لدى البنك.
- ب. مدى كفاية اختبارات الضغط (أنواع السيناريوهات والمعاملات Parameters) التي تم اختيارها.
- ج. كفاية سياسات إدارة المخاطر لدى البنك وإجراءات اختبارات الضغط.
- د. مدى ملاءمة مستوى التعرض للمخاطر (معتدل/ متوسط/ قوي) بالنسبة للأهداف المعلنة والمخاطر المسموح بها.
- هـ. كفاية خطط الطوارئ لدى البنك، أو الإجراءات الواجب اتخاذها، في حالة حدوث أحد سيناريوهات اختبارات الضغط.
- و. مستوى الإشراف الذي يمارسه مجلس الإدارة والإدارة العليا في البنك على برامج اختبارات الضغط، ونتائج هذه الاختبارات.
- ز. كفاية عملية المراجعة والتدقيق الداخلي لبرامج اختبارات الضغط لدى البنك.

رابعاً: العناصر الأساسية لبرنامج اختبارات الضغط

٦٠٢. يتعين أن تتسم عملية وضع برنامج اختبارات الضغط بما يلي:

- أ. مراجعة طبيعة الأنشطة الأساسية للبنك والبيئة الخارجية التي يعمل بها من أجل تدوين قائمة بعناصر المخاطر التي يجب اختبارها تحت السيناريوهات المختلفة لاختبارات الضغط.
- ب. تصميم اختبارات الضغط المناسبة لأنشطة البنك، بما في ذلك تحديد الأحداث المحتملة والسيناريوهات الخاصة بذلك.
- ج. توثيق الافتراضات التي يقوم عليها اختبار الضغط وكيفية استنتاج هذه الافتراضات.
- د. تحديد إجراءات اختبارات الضغط، مثل تحديد المسؤوليات وتوزيعها، وتكرارية إجراء اختبارات الضغط.
- هـ. القيام باختبارات الضغط بصورة منتظمة وتحليل نتائج هذه الاختبارات لمعرفة الانكشافات والمخاطر المحتملة.
- و. رفع تقارير بنتائج الاختبارات إلى الإدارة العليا والمدراء المعنيين بذلك.
- ز. تحديد إجراءات العلاج المناسبة التي يتعين على البنك القيام بها في مواجهة المخاطر المحتملة التي أمكن التعرف عليها من خلال عملية الاختبارات.

- ح. تزويد مجلس الإدارة بتقرير ملخص بنتائج اختبارات الضغط وإجراءات العلاج التي تم اتخاذها.
- ط. القيام بصفة منتظمة بإعادة تقييم لمدى ملاءمة تلك الاختبارات، بما في ذلك التحقق من الافتراضات المستخدمة، في ضوء التغير في خصائص المحفظة (Portfolio) أو البيئة الخارجية.
٦٠٣. يتعين على البنوك أن تقوم بتوثيق عملية اختبارات الضغط من خلال وضع سياسة خاصة بذلك يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
٦٠٤. على مجالس الإدارة والإدارات العليا أن تمارس دوراً إشرافياً فعالاً على برامج اختبارات الضغط، وكذلك المشاركة بصورة فعالة في عملية تصميم هذه الاختبارات والإشراف على نتائجها والتأكد من الإجراءات التي تم اتخاذها من أجل تخفيف المخاطر المحتملة.
٦٠٥. يتعين إدارة عملية الاختبار الشاملة والتنسيق بشأنها من قبل جهة مستقلة في البنك (مثل إدارة المخاطر).
٦٠٦. يتعين تضمين اختبارات الضغط معايير اختبار كمية ونوعية، وأن تحدد المعايير الكمية سيناريوهات معقولة (Plausible Stress Scenarios).
٦٠٧. يتعين أن تؤكد المعايير النوعية للاختبار على الهدفين الأساسيين لاختبارات الضغط وهما:
- أ. تقييم قوة إيرادات البنك (القوة الإيرادية للبنك) ورأس المال على استيعاب الخسائر المهمة التي قد يتكبدها البنك.
- ب. تحديد الخطوات التي يتعين على البنك اتخاذها لإدارة المخاطر، وتحديد رأس المال المناسب بصورة متحفظة.
٦٠٨. وتعتبر إجراءات التقييم المشار إليها مكتملة لوضع وتقييم إستراتيجية الإدارة في البنك، والتي يمكن أن تتضمن، وعلى سبيل المثال، مراجعة حاجة البنك لإجراء تعديل في حدود المخاطر استجابة لنتائج الاختبار، أو قيام البنك بوضع خطة طوارئ لمواجهة حالة حدوث سيناريو معين.

٦٠٩. يتعين أن تغطي اختبارات الضغط لدى البنوك المراكز الأساسية داخل وخارج الميزانية (On And Off Balance Sheet Positions) في محفظة المتاجرة والمحفظة المصرفية وكذلك جميع عناصر المخاطر الأخرى.

٦١٠. يتعين على البنوك القيام باختبارات الضغط على فترات مناسبة وذلك في ضوء طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك. وبصفة عامة، فإن اختبارات المحافظ (Portfolios) الأكثر حساسية لحركة السوق، مثل محفظة الأوراق المالية للمتاجرة، والأدوات الأخرى القابلة للتسويق، وانكشافات الصرف الأجنبي، فإنه يجب القيام بها بصورة أكثر تكراراً (يوميًا، أسبوعيًا)، في حين أن المحافظ الأخرى الأقل تقلباً بطبيعتها (مثل التمويل) فإنه يمكن إخضاعها لاختبارات الضغط على فترات أطول (شهريًا، أو بصورة ربع سنوية).

٦١١. يتعين على البنوك أيضاً القيام بالاختبارات اللازمة لغرض محدد (Ad-Hoc Stress Test)، وذلك بالنسبة لمجالات محددة، وعندما يكون هذا الأمر مرغوباً فيه في ظل ظروف معينة. ومن ذلك، على سبيل المثال، حالة تدهور سريع في الأوضاع السياسية أو الاقتصادية في بلد معين حيث يتطلب الأمر قيام البنك بإجراء تقييم سريع للأثر المحتمل على انكشافات البنك في ذلك البلد.

٦١٢. يتعين إطلاع الإدارة العليا والمدراء المعنيين في البنك على نتائج تلك الاختبارات ولفت انتباههم إلى المخاطر الكامنة واقتراح التوصيات المناسبة بشأن إجراءات المعالجة الممكنة.

٦١٣. يتعين أن يكون لدى البنوك إستراتيجيات موافق عليها مسبقاً بشأن إجراءات المعالجة التي يتم اتخاذها بناءً على نتائج تلك الاختبارات وتمكين البنوك، في هذا المجال، من تحديد النقاط التي يتم عندها اتخاذ الإجراءات العلاجية (مثل: حجم الخسارة المحتملة، أو الأثر على الإيرادات ورأس المال). ويجب أن يتم بوضوح تحديد مستوى الصلاحية لاتخاذ الإجراءات العلاجية، مع توثيق هذه الإجراءات وتطبيقها بصورة ملائمة.

٦١٤. تختلف أنواع الإجراءات العلاجية التي يتخذها البنك بناءً على الظروف الخاصة بكل حالة، وبصفة عامة، يمكن أن تتضمن هذه الإجراءات ما يلي:

أ. إعادة هيكلة مراكز البنك (تصفية المراكز أو تغطيتها).

ب. تخفيض حدود المخاطر.

- ج. التشدد في متطلبات التمويل من أجل تخفيض المخاطر الائتمانية.
- د. بناء رأس مال إضافي لمواجهة الأثر المحتمل للأوضاع الصعبة (Stress Situations).
- هـ. تعديل سياسات التسعير لدى البنك (الفوائد/ هوامش الإيراد والربحية) بما يعكس المخاطر التي تم تعريفها.
- و. اتخاذ الترتيبات اللازمة لمواجهة النقص في السيولة في ظل الأوضاع الصعبة، من خلال زيادة الخطوط الائتمانية المتاحة للبنك وزيادة مصادر الحصول على الأموال من أجل ضمان التمويل الكافي خلال الأزمات.

وفي حالة اتخاذ البنك لقرار بعدم وجود حاجة لإجراءات تصحيحية عاجلة، فإن على البنك أن يراقب ويدير نشاطه بصورة منتظمة من خلال المزيد من اختبارات الضغط، وتطوير خطط الطوارئ لمواجهة الأوضاع الصعبة.

٦١٥. يتعين على البنك أن يتأكد من أن لديه نظم معلومات كافية لدعم برامج اختبارات الضغط، وبحيث تسمح هذه النظم بإجراء الاختبارات على جميع أنشطة البنك وتجميع نتائج الاختبار للبنك ككل.

٦١٦. يتعين على البنوك، وبصفة منتظمة، مراجعة وتحديث منهجية برامج الاختبار للأخذ بالاعتبار التغيرات في طبيعة أنشطة البنك والأوضاع الخارجية، وذلك من أجل تقييم ما إذا كانت الفرضيات التي تقوم عليها برامج الاختبار لا تزال صالحة. وعلى البنوك أن تقوم بعملية المراجعة المشار إليها مرة على الأقل سنوياً، أو بصورة متكررة في حالة ما إذا كانت التغيرات في المحافظ (Portfolios) أو التغيرات في بيئة العمل على درجة من الأهمية.

٦١٧. ويجب أن تغطي عملية المراجعة لمنهجية برامج اختبارات الضغط، ما يلي:

- أ. مدى كفاية توثيق اختبارات الضغط، ومدى تكامل هذه الاختبارات مع إدارة المخاطر اليومية بالبنك.
- ب. حجم الانكشافات الناتجة عن برنامج الاختبار.
- ج. سلامة نظام إدارة المعلومات، ودقة البيانات المدخلة واكتمالها.
- د. التحقق من نتائج الاختبار من خلال الرجوع إلى سيناريوهات تاريخية لاختبارات سابقة (المقارنة مع أحداث سابقة).

٦١٨. إن أي تعديلات مقترحة في منهجية اختبارات الضغط وإجراءاتها يجب أن يتم الموافقة عليها من قبل الإدارة العليا في البنك.

خامساً: عناصر المخاطر (Risk Factors)

٦١٩. تتمثل الخطوة الأساسية في عملية اختبار الضغط (Stress Testing) في تحديد عناصر المخاطر الرئيسية التي يجب إخضاعها للاختبار. وعلى البنك تحديد قائمة هذه العناصر في ضوء المخاطر الخاصة بكل محفظة (Portfolios) وتحليل هذه العناصر مع تحديد علاقة الارتباط فيما بينها.

٦٢٠. تشمل عناصر المخاطر العامة ذات الصلة بأعمال البنوك، ما يلي:

- أ. **مخاطر البلدان**، وهي المخاطر التي تتسم بزيادة احتمالات تعثر العملاء، أو أي عوامل لها إنعكاسات سلبية على نشاط البنك في تلك البلدان. ويتعين معرفة العوامل الرئيسية التي تؤثر على القدرة على السداد أو الوفاء بالالتزامات تجاه البنوك، مثل تراجع معدلات النمو الاقتصادي في تلك البلدان، والصدمات التي قد تواجهها الأسواق.
- ب. **التركز في المخاطر**، وتشمل التركيز في صورة انكشافات تجاه الأفراد، أو صناعات معينة، أو التركيزات في قطاعات معينة من السوق، أو التركيزات في البلدان أو الأقاليم.
- ج. **مخاطر سعر الفائدة**، وتشمل المخاطر الناتجة عن التغيرات في منحنى العائد، والتغيرات في العلاقات بين أسعار الفائدة السائدة في الأسواق الرئيسية.
- د. **مخاطر أسعار السوق**، وتشمل المخاطر الناتجة عن التغييرات المعاكسة في أسعار الأصول (الأسهم، السلع، السندات، العقارات، العملات، وغيرها) وأثر هذه التغيرات على المحافظ والأسواق.
- هـ. **مخاطر السيولة**، وهي المخاطر الناتجة عن تقليص في خطوط الائتمان وتراجع مستويات السيولة في السوق في ظل الظروف الصعبة (Stress Situations)، وأثر ذلك على مصادر التمويل لدى البنك وافتراضات التدفق النقدي.

و. **مخاطر التشغيل**، الناتجة عن عدة عوامل، مثل الاختلاس الداخلي أو الخارجي، وفشل الأنظمة ومخاطر الصيرفة الإلكترونية واختراقاتها الأمنية، بالإضافة إلى المخاطر المقترنة بتقديم خدمات ومنتجات معينة.

ز. **مخاطر تحركات السوق غير الطبيعية**، وذلك من حيث أثرها على إنكشافات البنك بصفة عامة.

ح. **إفتراضات تصميم النماذج**، أو نماذج التسعير، بما في ذلك فرضيات الارتباط وفترة الانكشاف.

ط. **عوامل الاقتصاد الكلي**، وذلك من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي للقطاعات غير النفطية، والإنفاق العام، ومعدلات البطالة، ومعدلات التضخم، وأثر التغيير في هذه المؤشرات على عناصر المخاطر الأخرى.

ي. **العوامل السياسية والاقتصادية المختلفة**، المتعلقة بالصناعات، وبالسواق الإقليمية والأسواق الناشئة.

وتعتبر قائمة عناصر المخاطر المشار إليها بمثابة مرجعية استرشادية، حيث يتعين على البنوك تحديد المخاطر الخاصة بها، وذلك أخذاً بالاعتبار أن عناصر المخاطر التي يتم تحديدها بموجب عملية المراجعة الرقابية تشكل الأساس لتطوير أحداث اختبار الضغوط العائدة لهذه الاختبارات.

سادساً: تفسير نتائج الاختبار

٦٢١. يتعين على البنوك أن تكون على دراية كافية بحدود تفسيرها لنتائج اختبارات الضغوط نظراً لأن الاختبار (Stress Testing) يقدر الانكشافات لاختبار حدث معين دون أن يعطي احتمالية لوقوع ذلك الحدث. ولذلك فإن فاعلية الاختبار تعتمد، وبصورة خاصة، على ثلاثة عوامل أساسية هي:

- أ. مدى اختيار البنك للسيناريوهات الصحيحة.
- ب. مدى تفسير نتائج الاختبار بصورة صحيحة.
- ج. مدى اتخاذ البنك للخطوات التصحيحية في ضوء تلك النتائج.

سابعاً: السيناريوهات (Scenarios)

٦٢٢. يقيس تحليل السيناريو الآثار المترابطة للتحركات المعاكسة في عدد من عناصر المخاطر، ويحدد الافتراضات المناسبة للعناصر المختلفة لمخاطر اختبار الضغط التي يتم إدخالها في سيناريو معين، ويقدر الأثر الناتج على المركز المالي للبنك، مثل الأثر على جودة الأصول والربحية، ورأس المال.
٦٢٣. يتعين على البنوك عند تقييم سيناريوهات اختبارات الضغط مراجعة الدروس المستفادة من الماضي أو تطوير سيناريوهات فرضية وبما يعكس المخاطر الناتجة عن آخر تطورات الأسواق.
٦٢٤. من المفضل أن تغطي سيناريوهات اختبارات الضغط مستويات مختلفة للآثار المعاكسة. ويمكن، على سبيل المثال، أن يكون هناك ثلاثة مستويات:

أ. مستوى معتدل (Mild)

ب. مستوى متوسط (Medium)

ج. مستوى شديد (Severe)

هذا ويتعين على كل بنك تطوير سيناريو اختبار الضغط الخاص بطبيعة نشاطه، بما في ذلك استخدام مجموعة النماذج وأوراق العمل الملائمة في هذا الشأن، وذلك بما يظهر النتائج الكلية للاختبار من حيث الأثر على كل من الربحية والمخصصات، ونسبة كفاية رأس المال. وبإمكان البنوك للرجوع إلى بعض الأحداث أو الأزمات التي حصلت في الماضي، سواء كانت أزمات وأحداث محلية أو خارجية، واستقراء آثارها من حيث الانخفاض في أسعار الأصول، وتراجع النمو الاقتصادي، وانخفاض أسعار الأسهم، والانخفاض في نسبة تغطية الضمان لديون والتزامات العملاء، وأثر هذه العوامل مجتمعة على جودة الأصول وعلى الربحية.

ثامناً: أنواع السيناريوهات

٦٢٥. هناك عدة أنواع من سيناريوهات اختبارات الضغط التي يمكن تطبيقها. وعلى كل بنك أن يقرر مدى ملاءمة هذه السيناريوهات في ضوء خصائص المخاطر لديه، مع تطوير هذه السيناريوهات بما يتلاءم مع تلك المخاطر، وأخذاً بالاعتبار الترابط أو الدمج فيما بين السيناريوهات المختلفة لتكوين تحليل سيناريو. وتوضح الفقرات التالية أمثلة لسيناريوهات خاصة بالمخاطر المختلفة.

٦٢٦. أمثلة لسيناريوهات خاصة بمخاطر الائتمان/التمويل:

أ. **تراجع في النشاط الاقتصادي المحلي:** يقدر هذا السيناريو أثر التغيرات المعاكسة في أهم المتغيرات الاقتصادية الرئيسية على جودة أصول البنك، والربحية، وكفاية رأس المال. ومن ضمن التغيرات المعاكسة في هذه المتغيرات الاقتصادية، وعلى سبيل المثال، تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية، تراجع معدلات النمو في الإنفاق العام، معدلات التضخم والتراجع في معدلات النمو في الاستهلاك الخاص.

ب. **متغيرات نقدية ومالية في الدول التي ترتبط أسواقها النقدية والمالية بنشاط البنوك في الكويت:** ويمكن أن تشمل السيناريوهات فرضية حدوث أزمات مالية في تلك الدول.

ج. **هبوط في نشاط سوق العقار:** ويقاس هذا السيناريو أثر الانخفاض في أسعار العقارات على نسبة تغطية الضمان، ومخاطر التعثر والحاجة إلى بناء مخصصات، ومن ثم الأثر على نسبة كفاية رأس المال، وكذلك أثر انخفاض أسعار العقارات على محفظة العقارات لدى البنوك.

د. **الزيادة في معدلات الديون غير المنتظمة والمخصصات المحددة:** ويقاس هذا السيناريو مدى مرونة محفظة التمويل من حيث أثر الزيادة في المخصصات على الأرباح وعلى كفاية رأس المال. وعند تصميم هذا السيناريو، فإنه بإمكان البنوك افتراض نسب مختلفة للزيادة في الديون غير المنتظمة ومعدل المخصصات.

هـ. **تعثر عملاء تمويل أو متعاملين أساسيين (Failure of Major Counterparties):** ويوضح هذا السيناريو أثر تعثر عملاء تمويل أو متعاملين أساسيين على ربحية البنوك وكفاية رأس المال لديها. ويمكن توسيع هذا السيناريو ليشمل المتعاملين في قطاعات مختلفة أو في بلدان مختلفة ولمجموعة عملاء مترابطين.

و. **ضعف في جودة عمليات التمويل الاستهلاكي وغيرها من عمليات التمويل المقسطة (الإسكانية):** ويعطي هذا السيناريو تقديرات لأثر مجموعة العوامل التي قد تؤدي إلى توقف العملاء عن الوفاء بالتزاماتهم، بما في ذلك التزاماتهم الناتجة عن استخدام بطاقات الائتمان.

٦٢٧. أمثلة لسيناريوهات لاختبارات الضغط المتعلقة بمخاطر سعر الفائدة:

أ. إعادة التسعير: يقيس هذا السيناريو الأثر على ربحية البنك نتيجة للفروقات الزمنية لتغيرات أسعار الفائدة والتدفقات النقدية فيما يتعلق بالأصول ذات أسعار الفائدة الثابتة، وفيما يتعلق بالالتزامات والأدوات خارج الميزانية.

ب. المخاطر الأساسية: يقيس هذا السيناريو الأثر على ربحية البنك نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة في السوق الأساسي (التغير في سعر الخصم وأثر ذلك على هيكل الأسعار، وتغيرات أسعار الفائدة في السوق النقدي، بما في ذلك أسعار الفائدة على أدوات الدين العام) وانعكاساتها على سعر الفائدة المستخدمة لدى البنك.

٦٢٨. أمثلة لسيناريوهات متعلقة بمخاطر أخرى:

أ. الانخفاض في صافي الدخل من الفوائد وهوامش الربح: يقيس هذا السيناريو الأثر على صافي الدخل من الفوائد وهوامش الربح بسبب تراجع في نسبة نمو محفظة التمويل أو انخفاض في التسعير بسبب المنافسة.

ب. التغيرات المعاكسة في أسعار الصرف الرئيسية: يقيس هذا السيناريو الأثر على صافي المراكز المفتوحة بالعملة الرئيسية.

ج. الإنخفاض في القيمة السوقية للأدوات المالية: يقيس هذا السيناريو أثر التغيرات المعاكسة في أسعار السوق وأوضاع السيولة على القيمة السوقية للأدوات المالية.

د. التراجع في المؤشر القياسي لأسعار الأسهم: يقيس هذا السيناريو الأثر على هوامش التمويل لدى البنك أو مقتنياته من الأسهم.

هـ. أزمات السيولة: يقيس هذا السيناريو مدى كفاية السيولة قصيرة الأجل للبنك لمواجهة حالات الأزمات (حالة تدفقات نقدية كبيرة إلى الخارج، تضيق حدود الائتمان).

و. اضطراب الأعمال أو فشل في النظم: يقيس هذا السيناريو الأثر الذي يتعرض له البنك في حالة اضطرابات أو فشل في الأجهزة والبرمجيات ومشاكل في الاتصالات لديه.

٦٢٩. أخيراً، فإن السيناريوهات المشار إليها تمثل مجموعة مختارة من السيناريوهات، وعلى البنوك تطوير السيناريوهات الخاصة بها في ضوء ما تواجهه من مخاطر، مع تطوير نماذج وأوراق عمل تبين العوامل والتقدير المناسبة. ومن المفضل أن تغطي سيناريوهات واختبارات الضغط ثلاثة مستويات للمخاطر (مستوى معتدل Mild، مستوى متوسط Medium، ومستوى شديد Severe)، مع مراعاة ما يلي:

- أ. يتعين على البنوك تحديد الافتراضات الخاصة بها عند قيامها بإجراء اختبارات الضغط.
- ب. أن تتضمن هذه السيناريوهات تقييم أثر هذه الضغوط على ربحية البنك الكلية وعلى كفاية رأس المال (كنتيجة لإنخفاض أرباح التشغيل قبل بناء المخصصات والزيادة في الديون المعدومة).
- ج. تضمين اختبارات الضغط الانكشافات خارج الميزانية، عندما ينطبق ذلك.
- د. عند تقدير أرباح التشغيل المتوقعة قبل المخصصات، فإن بإمكان البنوك الرجوع إلى أرباح الفترة الماضية مع إجراء الخصم المناسب الذي يعكس ظروف التشغيل الأكثر صعوبة.

تاسعاً: توضيحات بشأن اختبار الضغط لمخاطر الائتمان

٦٣٠. يعتبر النمو الاقتصادي هو سيناريو الضغط النموذجي الذي يمكن استخدامه لتقييم الأثر على جودة الأصول، والمخصصات، والربحية، ويمكن أخذ بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي الأساسية مثل معدلات البطالة، نمو الناتج المحلي الإجمالي (الإسمي/ الحقيقي) وبصفة خاصة للقطاعات غير النفطية.

٦٣١. على البنوك أن تقيم الآثار المعاكسة للسيناريوهات في ضوء المؤشرات الاقتصادية لمدة ١٢ شهراً وتحت حالات الضغط الثلاث (معتدل، متوسط، شديد). وعلى أساس كل سيناريو، وعلى البنوك أن تقدر الأوضاع المتوقعة في نهاية كل ٦ شهور و ١٢ شهراً، من حيث:

- أ. الرصيد القائم من محفظة التمويل.
- ب. جودة الأصول (يتم قياسها على أساس مستوى الديون المصنفة).
- ج. قيمة الضمانات للديون المصنفة وغير المصنفة.

د. مستوى المخصصات المحددة والعامّة.

٦٣٢. عند تقدير حجم محفظة التمويل، يتعين على البنوك أن تأخذ بالاعتبار، من ضمن عوامل أخرى، تراجع النمو في التمويل نتيجة لتقلص الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري خلال فترة تراجع النشاط الاقتصادي. وقد يؤدي ذلك إلى ضغوط على إيرادات البنك وعلى هامش الربح (الفائدة) بسبب التنافس فيما بين البنوك على نشاط محدد.

٦٣٣. عند تقدير مستويات الديون المصنفة والمخصصات المتوقعة (أو الديون الرديئة)، فإن على البنوك تحديد العلاقة بين متغيرات اقتصادية معينة وجودة الائتمان لدى البنوك. ويمكن للبنك تقدير أثر انخفاض معين في أسعار العقارات والتغير السلبي في الأوضاع الاقتصادية على معدل الزيادة في المخصصات والديون الرديئة. وعلى البنوك استخدام تقديراتها المهنية وبناءً على التجارب في الماضي.

عاشراً: تزويد بنك الكويت المركزي بنتائج اختبارات الضغط والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)

٦٣٤. يتعين على كل بنك أن يقوم باختبارات الضغط بصفة منتظمة وبصورة شمولية وذلك في ضوء حساسية المحافظ (Portfolios) الخاصة بكل بنك، وبناءً على الفرضيات الخاصة به.

٦٣٥. يتعين على البنوك تقديم نتائج اختبارات الضغط (النماذج والتعليمات المشار إليها في الملحق (ص)) إلى بنك الكويت المركزي، وذلك بصورة نصف سنوية، بحيث تكون موقعة من رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي لدى البنك، وتلحق بها تقارير اختبارات الضغط المالية وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)، بالإضافة إلى البيانات المالية للبنك، كما يتم إرسالها عبر البريد الإلكتروني.

القسم السادس: الركن الثالث - المتطلبات العامة للإفصاح

٦٣٦. يتضمن هذا القسم متطلبات الإفصاح العامة النوعية والكمية وتشكل هذه المتطلبات بالإضافة إلى متطلبات كفاية رأس المال (الركن الأول) وعملية المراجعة الرقابية (الركن الثاني) الإطار الرقابي لمعيار كفاية رأس المال - بازل (٣). إضافة إلى ذلك فإن متطلبات الإفصاح هذه تستهدف تمكين المستثمرين والمشاركين في السوق من تقييم المعلومات الرئيسية بخصوص انكشافات المخاطر للبنوك المرخصة وتزويدهم بمنهجية وإطار عام واضح ومفهوم للإفصاحات، وبما يسمح بإجراء المقارنات، ويساهم في خلق بيئة مصرفية آمنة وسليمة، ويساعد على اتخاذ القرارات المناسبة.

٦٣٧. يتعين على البنوك الالتزام بمتطلبات الإفصاح المبينة في هذا القسم بالإضافة إلى جميع متطلبات الإفصاح الأخرى (تعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي للبنوك الكويتية بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١٢ وغيرها من التعليمات ذات الصلة).

أولاً: متطلبات عامة

٦٣٨. يجب أن يتم تطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في هذا القسم من قبل جميع البنوك المرخصة وعلى مستوى مجمع. وبالنسبة للبنوك الفردية ضمن المجموعة المصرفية، بخلاف البنوك المرخصة، فإن هذه الإفصاحات لن تكون مطلوبة بشكل عام، باستثناء ما يتعلق بالإفصاحات عن رأس المال، حيث يكون التحليل للبنوك التابعة الهامة ضمن المجموعة أمراً مطلوباً لتحديد مدى حاجة هذه البنوك التابعة للتقيد بمنهجية كفاية رأس المال المناسبة والتقييدات الأخرى المطبقة على عمليات تحويل الأموال أو رأس المال ضمن المجموعة.

٦٣٩. يجب أن يكون لدى البنك سياسة إفصاح معتمدة من قبل مجلس الإدارة، تتضمن أسلوب البنك المرخص في تحديد الإفصاحات التي يتم القيام بها والأدوات الرقابية الداخلية على عملية الإفصاح. إضافة إلى ذلك يجب أن يقوم البنك بتقييم مدى ملاءمة هذه الإفصاحات بما في ذلك صلاحيتها وعدد مرات إصدارها. على أن تشكل متطلبات الإفصاح الواردة في هذا القسم حداً أدنى في سياسة الإفصاح التي يضعها كل بنك.

٦٤٠. يتعين على الإدارة العليا في البنوك المرخصة القيام بوضع الآلية المناسبة التي تضمن التحقق من المعلومات المفصّل عنها.
٦٤١. يجب أن يتم مراجعة (Review) الإفصاحات العامة النوعية والكمية المحددة بموجب هذه التعليمات من قبل مدققي الحسابات الخارجيين للبنك.
٦٤٢. يجب أن يتم القيام بكافة الإفصاحات الكمية المبيّنة في هذا القسم على أساس نصف سنوي في قسم منفصل مع تقرير البيانات المالية، وكذلك ادراجها على أساس سنوي في قسم منفصل مع البيانات المالية المدقّقة. ومن ناحية أخرى فإن الإفصاحات النوعية التي تتضمن ملخصاً عاماً لسياسات وأهداف إدارة مخاطر البنك المرخص ونظام التقارير والتعريفات فإنه يجب أن يتم إصدارها على أساس سنوي في نفس القسم مع البيانات المالية المدقّقة المشار إليها أعلاه. علماً بأن الإفصاحات الكمية النصف سنوية يتعين أن تكون مراجعة من قبل مدققي الحسابات الخارجيين للبنك المرخص في حين تكون الإفصاحات السنوية مدقّقة. كما يتم الإفصاح على أساس ربع سنوي عن المعلومات المتعلقة برأس مال البنك الموضحة بالتفصيل في الفقرات من ٦٤٩ إلى ٦٧٤ الخاصة بـ: (١) المعلومات المتعلقة بهيكل رأس مال البنك المرخص و(٢) المعلومات المتعلقة بكفاية رأس مال البنك المرخص و(٣) المعلومات الإضافية للإفصاح عن رأس المال.
٦٤٣. في الحالات التي تكون فيها الإفصاحات المطلوبة بموجب هذه التعليمات تتعارض مع تلك المطلوبة بموجب معايير المحاسبة الدولية أو المعايير الدولية للتقارير المالية و / أو متطلبات الإدراج المطبقة من قبل هيئات أسواق الأوراق المالية، فإنه يجب على البنوك المرخصة الاعتماد على ما يصدره بنك الكويت المركزي من تعليمات خاصة في هذا الشأن. ويجب أن يتم إخطار بنك الكويت المركزي بتلك الحالات.
٦٤٤. يجب على البنك المرخص أن يقرر الإفصاح عن المعلومات الهامة له بناءً على أهميتها وفي ضوء أي تعليمات صادرة من بنك الكويت المركزي في هذا الشأن. ولتوجيه البنوك المرخصة، فإن المعلومات تعتبر هامة إذا كان عدم الإفصاح عنها أو إدراجها بشكل غير صحيح يؤثر على عملية التقييم أو قرار المستخدم الذي يعتمد على تلك المعلومات لأغراض اتخاذ قرارات اقتصادية.

٦٤٥. إن عدم التقيد بمتطلبات الإفصاح يمكن أن يؤدي إلى متطلبات رأس مال إضافية، مثل عدم السماح للبنك المرخص بتطبيق وزن مخاطر أقل لمحفظه معينة أو زيادة وزن المخاطر لمحفظه أو محافظ أخرى.

ثانياً: المعلومات الخاصة والسرية

٦٤٦. تتضمن المعلومات الخاصة (على سبيل المثال فيما يتعلق بالمنتجات أو الأنظمة) تلك التي إذا تم تقاسمها مع المنافسين تؤدي إلى التأثير على قيمة استثمار البنك المرخص وتؤدي إلى التأثير على مركزه التنافسي. إن المعلومات الخاصة بالعملاء تعتبر سرية عادة حيث أنه يتم تناولها بموجب شروط اتفاقية قانونية أو العلاقة مع الطرف المقابل. إن هذا الأمر له تأثير على ما يجب أن تفصح عنه البنوك المرخصة فيما يتعلق بالمعلومات المرتبطة بقاعدة عملاتها بالإضافة إلى تفاصيل الترتيبات الداخلية مثل الأساليب المستخدمة والتقديرية والقياسية والبيانات... إلخ.

٦٤٧. إذا اعتبر البنك المرخص بأن الإفصاح عن بعض البيانات المطلوبة أدناه قد يعرض مركزه للخطر في حال تم الإفصاح عن معلومات خاصة أو سرية في طبيعتها، فيجوز له عدم الإفصاح عن تلك المعلومات شريطة الحصول على موافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي على ذلك. وفي تلك الحالة يطلب بنك الكويت المركزي من البنك المرخص الإفصاح عن معلومات أخرى أكثر عموماً بخصوص الأمر المطلوب الإفصاح عنه بالإضافة إلى الأسباب التي منعت البنك من الإفصاح عن المعلومات المطلوب الإفصاح عنها. إن هذا الاستثناء المحدد لا يقصد به التعارض مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية و/أو المعايير الدولية للتقارير المالية.

ثالثاً: متطلبات الإفصاح

٦٤٨. يجب على البنوك المرخصة الإفصاح عن المعلومات الكمية والنوعية بناءً على المتطلبات التفصيلية الموضحة في هذا القسم السادس من التعليمات.

أ. المعلومات المتعلقة بهيكل رأس المال للبنك المرخص

٦٤٩. تتعلق المعلومات التالية بهيكل رأس المال المجمع للبنك المرخص:

أ. المعلومات النوعية

معلومات مختصرة عن شروط وأحكام الخصائص الرئيسية لجميع الأدوات الرأسمالية وخاصة في حالة الأدوات الرأسمالية المؤهلة وفقاً لهذه التعليمات.

ب. المعلومات الكمية

١. مبلغ وهيكل رأس المال الأساسي (الشريحة ١) (AT1+CET1).
٢. إجمالي مبلغ رأس المال المساند للشريحة ٢.
٣. الاستقطاعات الأخرى من رأس المال.
٤. إجمالي رأس المال المؤهل بعد الاستقطاعات.

ب. المعلومات المتعلقة بكفاية رأس المال للبنك المرخص

٦٥٠. تتعلق متطلبات الإفصاح التالية بأسلوب البنك المرخص في تقييم كفاية رأس المال ومتطلبات رأس المال لجميع الانكشافات للمخاطر:

أ. المعلومات النوعية

شرح مختصر لأسلوب البنك المرخص في تقييم كفاية رأس المال لدعم الأنشطة الحالية والمستقبلية.

ب. المعلومات الكمية

١. المتطلبات الرأسمالية لكل محفظة قياسية وفقاً للأسلوب القياسي لمخاطر الائتمان، يتم الإفصاح عنها بشكل مستقل.
٢. المتطلبات الرأسمالية لمخاطر السوق بموجب الأسلوب القياسي و/أو أسلوب النموذج الداخلي.
٣. المتطلبات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية.
٤. نسب إجمالي رأس المال ورأس المال الأساسي (الشريحة ١) وحقوق المساهمين (CET1) بالنسبة لما يلي:
أ. البنك المرخص على أساس مجمع.

ب. كل بنك تابع.

ج. المتطلبات الإضافية للإفصاح عن رأس المال

٦٥١. يجب إدراج إفصاحات البنوك المرخصة المطلوبة وفقاً لهذه التعليمات إما ضمن البيانات المالية المعلنة للبنوك أو، كحد أدنى، أن تنشر تلك البيانات من خلال رابط مباشر للإفصاح الكامل على المواقع الإلكترونية للبنوك أو في التقارير الرقابية المنشورة. ويجب على البنوك المرخصة أيضاً توفير أرشيف لكافة النماذج المتعلقة بفترات التقارير السابقة (بحد أدنى ٥ سنوات) على المواقع الإلكترونية والتقارير الرقابية العامة الخاصة بها. ويجب أن تكون كافة الإفصاحات بالشكل المطلوب في هذه التعليمات بصرف النظر عن مكان نشرها (تقارير مالية منشورة، مواقع البنوك الإلكترونية أو تقارير رقابية عامة).

٦٥٢. إن المتطلبات الإضافية للإفصاح عن رأس المال تشمل البنود التالية والموضحة لاحقاً في هذا القسم:

- نموذج الإفصاح العام
- متطلبات التسوية
- نموذج المواصفات الأساسية لأدوات رأس المال
- متطلبات الإفصاح الأخرى المتعلقة برأس المال

١. نموذج الإفصاح العام

٦٥٣. إن الهدف من نموذج الإفصاح العام هو بيان شرح مفصل لرأس المال الرقابي بشكل متسق وواضح (كما هو مبين في الملحق "س"). ويساهم هذا في قابلية مقارنة الإفصاحات المتعلقة بعناصر رأس المال بين البنوك وفي الدول المختلفة.

٢. متطلبات التسوية (Reconciliation Requirements)

٦٥٤. يتعين على البنك التزاماً بالمتطلبات المتضمنة في الفقرة ٨٩ من هذه التعليمات أن يقوم بالإفصاح عن التسوية الكاملة لكافة عناصر رأس المال الرقابي في الميزانية في البيانات المالية المدققة. ويهدف هذا المطلب إلى معالجة إفصاحات البنوك في حالة عدم تطابق الأرقام المحسبة وفق رأس المال الرقابي والأرقام المعلنة في البيانات المالية.

٦٥٥. يتعين على البنوك اتباع منهجية مكونة من ثلاث خطوات - الموضحة أدناه - لربط ما تظهره ميزانياتها العمومية المعلنة بما تظهره الأرقام المستخدمة في تكوين نموذج الإفصاح عن رأس المال المشار إليه. ويتعين استخدام النماذج المبينة في الملحق (ع) لإجراء عملية التسوية والإفصاح.

٦٥٦. وتتمثل هذه الخطوات الثلاث فيما يلي:

أ. **الخطوة الأولى:** عرض الميزانية المنشورة وفقاً للنطاق الرقابي للتجميع (Scope of Regulatory Consolidation).

ب. **الخطوة الثانية:** عرض شامل وتفصيلي للميزانية المنشورة وفقاً للنطاق الرقابي للتجميع لكافة المكونات المستخدمة في إعداد نموذج الإفصاح عن رأس المال.

ج. **الخطوة الثالثة:** ربط كافة المكونات المفصّل عنها في الخطوة ٢ أعلاه بنموذج الإفصاح عن رأس المال وفقاً للفقرتين ٦٦٦ و٦٦٧.

٦٥٧. تتمثل الاعتبارات للمنهجية ذات الخطوات الثلاث المشار إليها أعلاه فيما يلي:

أ. تتناسب مستوى الإفصاح وتنوعه حسب درجة تعقيد نموذج أعمال البنك، حيث يمثل هذا النموذج الحد الأدنى للمعلومات المطلوب الإفصاح عنها.

ب. يمكن لمستخدمي البيانات المالية المنشورة والجهات الرقابية من تتبع عناصر رأس المال الرقابي وفقاً لهذه التعليمات مع ما يقابلها في الميزانية المنشورة وفقاً لنطاق التجميع الرقابي.

ج. مرونة المنهجية بحيث يمكن استخدامها وفقاً لأي معايير محاسبية، وذلك من خلال ربط كافة مكونات نماذج الإفصاح عن رأس المال الرقابي بالميزانية المنشورة وفقاً لنطاق التجميع الرقابي.

الخطوة ١ : الإفصاح عن الميزانية المنشورة وفقاً للنطاق الرقابي للتجميع

٦٥٨. قد يختلف نطاق التجميع للأغراض المحاسبية عن نطاق التجميع للأغراض الرقابية. ويوضح ذلك الاختلاف بين الأرقام المستخدمة في احتساب رأس المال الرقابي والأرقام المستخدمة في البيانات المالية المنشورة. ولذلك، فإن العنصر الأهم في أي تسوية يتعلق بالإفصاح عن أية اختلافات تظهرها الميزانية العمومية المنشورة عند تطبيق النطاق الرقابي للتجميع. ويتضمن الملحق (ع) توضيحاً للخطوة

١.

٦٥٩. في حال تطابق نطاق التجميع الرقابي ونطاق التجميع المحاسبي للبنك أو لمجموعة فلن يكون مطلوباً تطبيق الخطوة ١. حيث يستطيع البنك المرخص التابع للمجموعة أن يقرر عدم وجود اختلاف بين التجميع الرقابي والتجميع المحاسبي وينتقل مباشرة للخطوة ٢.

٦٦٠. بالإضافة للخطوة ١ أعلاه، يجب على البنوك المرخصة الإفصاح عن قائمة الأشخاص الاعتباريين الذين يشملهم نطاق التجميع المحاسبي، وغير مشمولين في نطاق التجميع الرقابي. ويمكن ذلك مستخدمين البيانات المالية والجهات الرقابية من التعرف على مخاطر الشركات التابعة غير المجمع. وبالمثل، يجب على البنوك إعداد قائمة الأشخاص الاعتباريين ضمن التجميع الرقابي وغير مشمولين في التجميع المحاسبي. وأخيراً إذا كان هناك أشخاص اعتباريين مدرجين في نطاق التجميع مع اختلاف أسلوب التجميع، فإنه يجب على البنوك إعداد قائمة منفصلة بالجهات المشار إليها وبيان الفروق بين أساليب التجميع. وبالنسبة لكل شخص اعتباري مطلوب الإفصاح عنه، يجب على البنوك الإفصاح عن إجمالي أصول الميزانية وإجمالي حقوق الملكية (كما هو موضح في البيانات المالية المنشورة) ووصف للأنشطة الرئيسية لهذا الشخص الاعتباري.

الخطوة ٢: عرض شامل وتفصيلي للميزانية المنشورة وفقاً للنطاق الرقابي للتجميع لكافة المكونات المستخدمة في إعداد نموذج الإفصاح عن رأس المال.

٦٦١. إن العديد من العناصر المستخدمة في احتساب رأس المال الرقابي قد يصعب تحديدها في الميزانية. لذلك يجب على البنوك أن تقوم بعرض أشمل ومفصل للميزانية وفقاً للنطاق الرقابي للتجميع حتى يتسنى الربط مع كافة المكونات المستخدمة في إعداد نموذج الإفصاح عن رأس المال.

٦٦٢. على سبيل المثال، يمكن إدراج رأس المال المدفوع كسطر واحد في الميزانية. ولكن قد تحقق بعض عناصره متطلبات الإدراج في حقوق المساهمين (CET1) وتحقق عناصر أخرى معايير الإدراج في رأس المال الإضافي (AT1) أو رأس المال المساند (الشريحة ٢) أو قد لا تحقق معايير الإدراج في رأس المال الرقابي على الإطلاق. لذلك إذا توافر لدى البنك رأس مال مدفوع يحقق معايير الاحتساب كحقوق مساهمين (CET1) ورأس مال آخر يحقق معايير الاحتساب في رأس المال الإضافي (AT1)، فإنه يتعين في هذه الحالة الإفصاح عن رأس المال المدفوع في الميزانية وفقاً لما يلي:

المرجع		رأس المال المدفوع
h		القيمة المؤهلة كحقوق مساهمين (CET1)
l		القيمة المؤهلة كرأس مال إضافي (AT1)

٦٦٣. إضافة إلى ذلك وكما هو موضح أعلاه، يجب أن يُعطى كل عنصر من عناصر الميزانية المفصلة رقماً مرجعياً/ حرفاً ليتم استخدامه في الخطوة ٣.

٦٦٤. وكمثال آخر، إن إحدى التعديلات هي استقطاع الأصول غير الملموسة. وبالرغم من أن هذا الأمر يبدو في البداية كما لو كان يمكن استقطاع ذلك مباشرة من الميزانية، فهناك عدة أسباب تؤكد عكس ذلك. أولاً، قد يتضمن المبلغ الظاهر في الميزانية قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى وحقوق خدمات الرهن العقاري. لا يجوز استقطاع حقوق خدمات الرهن العقاري بالكامل وإنما تخضع إلى معاملة مختلفة وفقاً لما هو محدد في هذه التعليمات. ثانياً، المبلغ المستقطع هو المبلغ الصافي بعد استبعاد أية ضرائب مؤجلة على جانب الالتزامات، حيث تدرج هذه الضريبة المؤجلة على جانب الالتزامات من الميزانية، والتي من المحتمل إدراجها مع الضريبة المؤجلة ضمن الالتزامات الأخرى التي ليس لها صلة بالشهرة أو الأصول غير الملموسة الأخرى. لذلك، يجب على البنك المرخص تقديم عرض شامل ومفصل لبيانات الميزانية وفقاً لما يلي:

المرجع		الشهرة والأصول غير الملموسة
a		منها الشهرة
b		منها الأصول غير الملموسة الأخرى
		الضريبة الحالية والمؤجلة المدرجة في جانب الالتزامات
c		منها الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الالتزامات المتعلقة بالشهرة
d		منها الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الالتزامات المتعلقة بالأصول غير الملموسة الأخرى

٦٦٥. قد يتطلب الأمر قيام البنوك بعرض شامل وتفصيلي لعناصر الميزانية وذلك بهدف الوصول إلى المكونات المستخدمة بنموذج الإفصاح عن رأس المال. وفي حالة استيفاء كافة بنود رأس المال المدفوع لمتطلبات التأهيل كحقوق مساهمين (CET1)، فإن الأمر لن يتطلب اللجوء لعرض مفصل بشكل أكبر بإضافة أسطر إضافية. هذا وإن مستوى الإفصاح يكون نسبياً ووفقاً لدرجة تعقيد نموذج أعمال البنك وهيكل رأس المال الخاص به.

الخطوة ٣: ربط كافة المكونات المفصّل عنها في الخطوة ٢ بنموذج الإفصاح عن رأس المال

٦٦٦. عند تقديم نموذج الإفصاح الموضح في الملحق "س" يجب على البنك استخدام الأرقام المرجعية/ الحروف المحددة في الخطوة ٢ بحيث يتم ربط البنود الواردة في النموذج مع مصدر البنود في النموذج مع مصدر البنود في ميزانية البنك.

٦٦٧. على سبيل المثال، يحتوي نموذج الإفصاح عن رأس المال على سطر يتعلق بـ الشهرة بالصافي من الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الالتزامات. ويجب أن يشير البنك، بجانب الإفصاح عن هذا البند، إلى الأرقام المرجعية "a-d" لبيان كيفية استخدام هذه المكونات من الميزانية العمومية في حساب هذا البند في نموذج الإفصاح وفقاً لنطاق التجميع الرقابي.

تعليقات إضافية على الخطوات الثلاث المشار إليها أعلاه

٦٦٨. تقوم البنوك المرخصة باستخدام النموذج العام للإفصاح بما يتوافق مع الخطوات الثلاث المشار إليها أعلاه.

٣. نموذج المواصفات الأساسية لأدوات رأس المال

٦٦٩. يتعين على البنك الإفصاح عن الخصائص الأساسية لأدوات رأس المال الرقابي المصدرة وأوصافها. وإضافة إلى ذلك، يتعين أن يفصح عن شروط وأحكام أدوات رأس المال الرقابي الخاصة بها. ويجب على البنوك تحديث إفصاحاتها عند إصدار أي أداة رأس مال جديدة وإدراجها في رأس المال وعند حدوث استرداد أو تحويل/ تخفيض في القيمة أو أي تغيير مادي في طبيعة أداة رأس المال الحالية.

٦٧٠. يتعين استكمال البنك لنموذج المواصفات الأساسية لأدوات رأس المال الرقابي بطريقة دقيقة وقابلة للمقارنة، فإنه يتعين استكمال نموذج المواصفات الأساسية للإفصاح، حيث يمثل الحد الأدنى لمخلص الإفصاحات التي يجب على البنوك إيضاحها في تقاريرها بخصوص كل أداة من أدوات رأس المال الرقابي المصدرة. ويتضمن الملحق "ف" مثلاً لهذا النموذج وشرحاً لكل بند يجب الإفصاح عنه.

٦٧١. بعض النقاط الهامة التي يجب مراعاتها بخصوص المواصفات الأساسية لأدوات رأس المال:

أ. على البنوك المرخصة أن تفصح عن كل أداة من أدوات رأس المال الرقابي بخانة منفصلة في النموذج، بحيث يقدم النموذج ملخصاً لكافة أدوات رأس المال الرقابي الخاصة بالمجموعة المصرفية.

ب. يجب على البنوك المرخصة الاحتفاظ بنموذج المواصفات الأساسية لأدوات رأس المال محدثاً، بحيث يتم تحديث التقرير ونشره كلما قام البنك بإصدار أو سداد أداة من أدوات رأس المال وكلما حدث استرداد أو تحويل/تخفيض للقيمة أو أي تغيير مادي مؤثر في طبيعة أداة رأس المال الحالية.

ج. يتعين أن يلحق تقرير المواصفات الأساسية لأدوات رأس المال بالبيانات المالية المعلنة للبنك المرخص أو أن تتم إتاحتها لمستخدمي البيانات المالية من خلال رابط مباشر في الموقع الإلكتروني للبنك، أخذاً في الاعتبار أن تكون المعلومات الواردة في التقرير حول قيمة رأس المال الرقابي وفق أحدث تاريخ للتقرير.

٤. متطلبات الإفصاح الأخرى المتعلقة برأس المال

٦٧٢. بالإضافة لمتطلبات الإفصاح المبينة في الملحق "س" والفقرات من ٦٦٩ إلى ٦٧١، يتعين على البنوك المرخصة الإفصاح عن مكونات رأس المال، وفقاً للتفاصيل الإضافية التالية:

أ. النسب غير الرقابية: على البنوك التي تفصح عن نسب تشمل مكونات رأس المال الرقابي (مثل حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الأساسي (TIER1))، وأن تلحق بهذه الإفصاحات شرح مفصل لكيفية احتساب هذه النسب.

ب. الشروط والأحكام الكاملة: يتعين على البنوك إتاحة الشروط والأحكام الكاملة لكل الأدوات المدرجة في رأس المال الرقابي على المواقع الإلكترونية الخاصة بها.

٦٧٣. إن قيام البنوك بإتاحة الشروط والأحكام الكاملة لكل الأدوات المدرجة في رأس المال الرقابي على المواقع الإلكترونية الخاصة بها يستهدف تمكين مستخدمي البيانات المالية من التعرف على المواصفات المحددة لأدوات رأس المال لكل أداة على حدة. وكذلك حث البنوك على ضرورة الاحتفاظ بقسم للإفصاحات الرقابية على المواقع الإلكترونية الخاصة بها، حيث تتوفر كافة المعلومات المتعلقة بالإفصاحات عن رأس المال الرقابي لمستخدمي البيانات المالية. وفي حال استيفاء متطلبات الإفصاح المتضمنة في هذا القسم من خلال تقارير منشورة، يتعين أن يوفر القسم الخاص بالإفصاحات الرقابية على الموقع الإلكتروني للبنك روابط مخصصة للتقارير الرقابية ذات الصلة الخاصة بالبنك.

٦٧٤. يتعين أن تكون الإفصاحات المبينة وفقاً لهذه التعليمات ملحقة بالتقارير المالية المعلنة للبنوك أو - كحد أدنى- تشير إلى روابط مباشرة توجه المستخدمين للقسم المعني على المواقع الإلكترونية للبنوك حيث تتوفر المجموعة الكاملة من الإفصاحات المطلوبة.

د. المعلومات المتعلقة بالشركات التابعة والاستثمارات الهامة

٦٧٥. تتعلق المعلومات التالية بالشركات التابعة للبنوك المرخصة والاستثمارات الهامة.

أ. المعلومات النوعية

١. إسم الشركة الأم في المجموعة التي تنطبق عليها هذه التعليمات.
٢. بيان بالاختلافات في أسس التجميع للأغراض المحاسبية والرقابية مع وصف مختصر للشركات ضمن المجموعة، مثل مؤسسات الأوراق المالية وشركات التأمين والشركات المالية التابعة الأخرى والشركات التجارية وحصص الأقلية المؤثرة في الاستثمارات الرأسمالية في شركات التأمين والشركات المالية والتجارية:

- أ. التي يتم تجميعها بالكامل.
- ب. التي يتم تجميعها على أساس تناسبي.
- ج. تلك التي تخضع للاستقطاع.
- د. تلك التي تحقق فائض رأسمالي منها.
- هـ. تلك التي لا يتم تجميعها أو الاستقطاع منها (مثل الاستثمارات التي تم وزنها بالمخاطر).

٣. أية قيود أو أية عوائق رئيسية أخرى بخصوص تحويل الأموال أو رأس المال الرقابي في المجموعة.

ب. المعلومات الكمية

١. مجموع رأس المال الفائض للمؤسسات المصرفية والمالية وشركات التأمين التابعة (سواء تم الاستقطاع منها أو إخضاعها لأساليب بديلة) والمتضمنة في رأس مال المجموعة.
٢. إجمالي مبلغ العجز الرأسمالي في جميع الشركات التابعة غير المجموعة. وهذا يعني تلك الشركات التي يتم الاستقطاع منها، وأسماء تلك الشركات التابعة.
٣. إجمالي حصص البنك المرخص في شركات التأمين والتي تم وزنها بالمخاطر، بدلاً من استقطاعها من رأس المال أو إخضاعها لأسلوب بديل، على مستوى المجموعة، بالإضافة إلى أسماء تلك الشركات، وبلد التأسيس أو العمل، وحصّة ملكية البنك المرخص فيها. وإذا كانت حصّة ملكية البنك مختلفة عن حقوق التصويت، فعندئذ يفصح البنك عن حصته في حقوق التصويت في تلك الشركات. إضافة إلى ذلك يتعين بيان الأثر الكمي على رأس المال الرقابي باستخدام هذه الوسيلة مقابل استخدام أسلوب الاستقطاع أو أسلوب بديل على مستوى المجموعة.

هـ. المعلومات المتعلقة بإدارة مخاطر البنك المرخص

٦٧٦. بالنسبة لكل قسم مستقل من المخاطر (المخاطر الائتمانية - التشغيلية - السوق - ومخاطر أسعار الفائدة بالمحفظة المصرفية ومخاطر حقوق الملكية) فإنه على البنوك المرخصة شرح أهدافها وسياساتها في إدارة المخاطر بما في ذلك ما يلي:

- أ. الإستراتيجيات والإجراءات.
- ب. هيكل وتنظيم وظائف إدارة المخاطر.
- ج. نطاق وطبيعة أنظمة تقارير و/أو أنظمة قياس المخاطر.
- د. سياسات التحوط و/أو تخفيف المخاطر والإستراتيجيات والإجراءات المتبعة لمراقبة الفاعلية المستمرة لأدوات التحوط و/أو تخفيف المخاطر.

و. المعلومات المتعلقة بمخاطر الانكشافات الائتمانية للبنك المرخص

٦٧٧. تتضمن المعلومات التالية جميع انكشافات المخاطر الائتمانية للبنك المرخص. وتعتبر هذه المعلومات إضافة لمعلومات المخاطر الائتمانية العامة التي يتم الإفصاح عنها بموجب معلومات إدارة المخاطر العامة المطلوبة أعلاه.

أ. المعلومات النوعية

١. تعريف للمطالبات المستحقة للبنك والتي فات تاريخ استحقاقها والتي تم تخفيض قيمتها (Past-due and Impaired) لأغراض محاسبية.
٢. وصف الأساليب المتبعة بالنسبة للمخصصات المحددة والعامة والطرق الإحصائية.
٣. شرح لسياسة إدارة المخاطر الائتمانية الخاصة بالبنك المرخص.
٤. أسماء مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي المستخدمة لكل محفظة قياسية بالإضافة إلى أسباب أية تغييرات في هذا الجانب.
٥. شرح للإجراءات المستخدمة لتحويل تصنيفات الإصدارات العامة إلى أصول مشابهة في المحفظة المصرفية.

ب. المعلومات الكمية

١. إجمالي انكشافات المخاطر الائتمانية (إجمالي المستحق قبل أي مخفضات للمخاطر) بالإضافة إلى متوسط إجمالي الانكشاف^{٥١} على الفترة والمقسمة حسب المحفظة القياسية إلى ممولة وغير ممولة. وفي الحالات التي يعادل فيها المركز في نهاية الفترة مجموع مراكز المخاطر للبنك المرخص خلال نفس الفترة فإنه ليس هناك حاجة للإفصاح عن متوسط إجمالي الانكشافات.
٢. عندما يتم الإفصاح عن متوسط المبالغ وفقاً لمعايير المحاسبة أو المتطلبات الأخرى التي تحدد طريقة المحاسبة المطلوب استخدامها، فإنه يجب أن يتم اتباع تلك الطريقة. وخلافاً لذلك، فإنه يجب أن يتم احتساب متوسط الانكشافات باستخدام أكثر الفترات استخداماً، التي تحدها أنظمة البنك أو الجهة الرقابية أو لأسباب أخرى، شريطة أن يكون المتوسط الناتج يمثل عمليات البنك

٥١ قد يكون هذا التفصيل هو نفسه المطبق بموجب القواعد المحاسبية، وقد يكون: أ- انكشافات على قروض، التزامات، وعقود غير مشتقة خارج الميزانية العمومية. و ب- أوراق دين مالية. و ج- عقود مشتقة خارج نطاق السوق الرسمي.

- المرخص. ويجب أن يتم الإفصاح عن الأسس المستخدمة لحساب المتوسط فقط إذا لم يكن على أساس يومي.
٣. التوزيع الجغرافي للانكشافات مقسم إلى مناطق هامة وفقاً للمحفظة القياسية ويمكن أن تتضمن المناطق الجغرافية دولاً منفردة أو مجموعات الدول أو الأقاليم ضمن الدول. ويجوز للبنوك المرخصة أن تختار تعريف المناطق الجغرافية بناءً على طريقة إدارة المحفظة جغرافياً. كما أنه يجب تحديد المعايير المستخدمة لتخصيص القروض للمناطق الجغرافية.
٤. توزيع المخاطر، مقسماً وفقاً للمحفظة القياسية أو لطبيعة الأعمال ومقسماً وفقاً للانكشافات الممولة وغير الممولة.
٥. تقسيم الاستحقاقات التعاقدية المتبقية للمحفظة كاملة وفقاً للمحفظة القياسية.
٦. وفقاً لطبيعة الأعمال الرئيسية أو المحفظة القياسية:
- أ. مبلغ القروض التي تم تخفيض قيمتها (Impaired Loans) والقروض التي فات تاريخ استحقاقها إن وُجدت ويتم ذكرها بشكل مستقل.
- ب. المخصصات المحددة والعامّة.
- ج. تكلفة المخصصات المحددة والقروض المشطوبة خلال الفترة.
٧. مبلغ القروض التي تم تخفيض قيمتها (Impaired Loans) والقروض التي فات تاريخ استحقاقها، إن وُجدت، ويتم عرضها بشكل مستقل، ويكون مقسماً وفقاً للمناطق الجغرافية الهامة، بما في ذلك مبالغ المخصصات المحددة والعامّة المتعلقة بكل منطقة جغرافية. كما أن ذلك الجزء من المخصص العام الذي لم يتم تخصيصه للمنطقة الجغرافية فإنه يجب أن يتم الإفصاح عنه بشكل مستقل.
٨. تحليل تقادم القروض التي فات تاريخ استحقاقها.
٩. تسوية الفروقات في مخصصات القروض التي تم تخفيض قيمتها.
١٠. مبلغ الانكشافات الائتمانية لكل محفظة قياسية.
١١. مبالغ الانكشافات بعد مخففات المخاطر ومعامل التحويل الائتماني (المصنف وغير المصنف) في كل محفظة قياسية بالإضافة إلى المبالغ المستقطعة.

ز. المعلومات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية للطرف المقابل

٦٧٨. تتضمن المعلومات التالية انكشافات مخاطر الائتمان للطرف المقابل. وتضاف المعلومات التالية إلى معلومات مخاطر الائتمان العامة المفصّل عنها ضمن معلومات إدارة المخاطر العامة والإفصاحات المتعلقة بمخاطر الائتمان المطلوبة أعلاه.

أ. المعلومات النوعية

يتضمن المطلب العام للإفصاح النوعي المتعلق بالمشتقات والمخاطر الائتمانية للطرف المقابل ما يلي:

١. إيضاح الطريقة المستخدمة لتخصيص رأس المال الاقتصادي وحدود الائتمان للانكشافات الائتمانية للطرف المقابل.
٢. إيضاح السياسات المتعلقة بتأمين الضمان وبناء الاحتياطيّات الائتمانية.
٣. إيضاح السياسات فيما يتعلق بالمخاطر التي تنشأ عند الترابط العكسي لانكشافات الطرف الآخر مع الجودة الائتمانية للطرف المقابل (Wrong way risk).
٤. مناقشة تأثير مبلغ الضمان الذي يعطيه البنك عند حدوث تخفيض للتصنيف الائتماني للبنك.

ب. المعلومات الكمية

١. إجمالي القيمة العادلة الموجبة للعقود ومنافع التقاص والقيمة الحالية للانكشاف الائتماني الصافي والضمان المحتفظ به (ويشمل الأنواع مثل النقد والأوراق المالية الحكومية.. إلخ) وصافي^{٥٢} الانكشاف الائتماني لعقود المشتقات ويتعين على البنك الإفصاح أيضاً عن المعايير المعتمدة في احتساب مبلغ الانكشاف عند التعثر (Exposure at Default) أو قيمة الانكشاف وفقاً لطريقة القيمة الحالية للانكشاف.
٢. معاملات المشتقات الائتمانية التي تؤدي إلى انكشافات للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل (القيمة الإسمية) موزعة بين استخدامات المحفظة الائتمانية الخاصة بالبنك، ونشاط البنك كوسيط، ويشمل ذلك توزيع منتجات المشتقات الائتمانية المستخدمة^{٥٣}، وتقسيمها ثانية بالحماية المشتراة والمباعة ضمن كل مجموعة منتجات.

ج. المعلومات المتعلقة بتوريق الائتمان

٦٧٩. تتضمن المعلومات التالية كافة انكشافات التوريق للبنك المرخص:

٥٢ صافي الانكشاف الائتماني هو الانكشاف الائتماني لمعاملات عقود المشتقات بعد مراعاة كل من الفوائد الناتجة عن اتفاقيات التصفية الملزمة قانوناً وترتيبات الضمان. إن المبلغ الإسمي لتحوطات المشتقات الائتمانية يبنه المشاركين في السوق إلى مصدر إضافي لمخففات مخاطر الائتمان.

٥٣ على سبيل المثال مبادلات الإخفاق الائتماني (CDS) ومبادلات إجمالي العائدات (TRS) وخيارات الائتمان.. إلخ.

أ. المعلومات النوعية

١. المطلوب العام للإفصاح النوعي فيما يتعلق بالتوريق ويتضمن الإفصاح عما يلي:
 - أ. أهداف البنك فيما يخص نشاط التوريق ويشمل ذلك مدى نقل هذه الأنشطة لمخاطر الائتمان الانكشافات المورقة المعنية من البنك إلى مؤسسات أخرى.
 - ب. الدور الذي يلعبه البنك في عملية التوريق^{٥٤}.
٢. ملخص سياسات البنك المحاسبية لأنشطة التوريق والتي تشمل ما يلي:
 - أ. معاملة العمليات كمبيعات أو تمويل.
 - ب. كيفية معالجة الربح من المبيعات.
 - ج. الافتراضات المعتمدة لتقييم الأرباح المحتفظ بها وتشمل هذه التغيرات الهامة الملحوظة مقارنةً بالتقارير السابقة التي كان قد أفصح عنها البنك وتأثير مثل هذه التغيرات على البنك.
٣. أسماء مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي المستخدمة في عمليات التوريق وأنواع انكشافات التوريق التي تم تصنيفها من قبل كل مؤسسة.

ب. المعلومات الكمية

١. إجمالي الانكشافات القائمة التي تم توريقها بواسطة البنك والخاضعة لمنهجية التوريق وفقاً لنوع الانكشاف^{٥٥}.
٢. بالنسبة للانكشافات التي تم توريقها بواسطة البنك والتي تخضع لمنهجية التوريق:
 - أ. مبلغ الأصول التي تم تخفيض قيمتها أو التي فات موعد استحقاقها وتم توريقها.
 - ب. خسائر البنك المسجلة خلال الفترة الحالية^{٥٦}.
٣. المبلغ الإجمالي لانكشافات التوريق المحتفظ بها أو المشتراة مقسمة وفقاً لنوع الانكشاف.
٤. الانكشافات التي تم وزن مخاطرها بـ ١٢٥٠% أو المستقطعة بالكامل من رأس المال يجب الإفصاح عنها بشكل منفصل وفقاً لنوع الأصل المرجعي.

٥٤ على سبيل المثال القائم بالإصدار أو المستثمر أو مقدم الخدمة أو موفر التعزيز الائتماني أو راعي برنامج الأوراق التجارية المدعمة بأصول أو موفر السيولة أو موفر المبادلة.

٥٥ عند الضرورة يتم تشجيع البنوك على التفرقة بين الانكشافات الناتجة عن أنشطة يعمل فيها البنك كراعي (Sponsor) والانكشافات الناتجة عن كافة أنشطة التوريق الأخرى التي يقوم بها البنك والتي تخضع لإطار عمل التوريق.

٥٦ على سبيل المثال القروض المشطوبة / المخصصات (إذا بقيت الأصول في الميزانية العمومية للبنك) أو تخفيضات القيمة والفوائد المتبقية الأخرى.

٥. ملخص نشاط التوريق عن الفترة المعد عنها التقرير ويشمل ذلك مبلغ الانكشافات التي تم توريقها (وفقاً لنوع الانكشاف) والريح أو الخسارة المحققة من المبيعات وفقاً لنوع الأصل.

ط. المعلومات المتعلقة بمخففات مخاطر الائتمان

٦٨٠. تتضمن المعلومات التالية أساليب مخففات المخاطر الائتمانية المستخدمة من قبل البنوك المرخصة:

أ. المعلومات النوعية

١. السياسات والإجراءات ومؤشر المدى الذي تقوم فيه البنوك المرخصة باستخدام عملية التقاص داخل وخارج الميزانية العمومية.
٢. سياسات وإجراءات تقييم وإدارة الضمانات.
٣. وصف لأنواع الرئيسية للضمانات المأخوذة من قبل البنك المرخص.
٤. أنواع الكفلاء الأساسيون وملاءتهم الائتمانية.
٥. المعلومات المتعلقة بتركزات المخاطر (السوقية أو الائتمانية) ضمن المخففات المطبقة.

ب. المعلومات الكمية

بالنسبة لكل محفظة قياسية تم الإفصاح عنها بصورة منفصلة، يتم استخدام إجمالي الانكشاف (بعد التقاص داخل وخارج الميزانية العمومية، متى تطلب الأمر) والمغطة بما يلي:

١. الضمانات المالية المؤهلة (بعد تطبيق الاستقطاعات).
٢. الضمانات الأخرى المؤهلة.

ي. المعلومات المتعلقة بمخاطر السوق لمحفظة المتاجرة والصرف الأجنبي والسلع

٦٨١. تتعلق المعلومات التالية بأسلوب قياس المخاطر المستخدم لأغراض كفاية رأس المال، وانكشاف البنك لمخاطر السوق، وهي إفصاحات إضافية إلى معلومات مخاطر السوق العامة التي تم الإفصاح عنها بموجب المعلومات العامة لإدارة المخاطر المطلوبة أعلاه.

أ. المعلومات النوعية

١. المحافظ الخاضعة للأسلوب القياسي وأسلوب النموذج الداخلي بشكل مستقل.
٢. بالنسبة للبنوك المرخصة التي تتبع أسلوب النموذج الداخلي:
 - أ. بالنسبة لكل محفظة تخضع لأسلوب النموذج الداخلي:
 - خصائص النموذج (النماذج) المستخدمة.
 - وصف اختبارات الضغط المطبقة على المحفظة.
 - وصف الأسلوب المتبع في الإختبارات اللاحقة (Back Testing) وإثبات دقة وثبات النماذج وعمليات استخدام النموذج.
 - ب. موافقة بنك الكويت المركزي على استخدام النموذج (إن وجدت).
 - ج. التغييرات في المتطلبات الرأسمالية للمخاطر، والطرق المستخدمة والمخاطر التي تم تقييمها من خلال استخدام أسلوب النموذج الداخلي (IMA). ويجب أن يتضمن الوصف النوعي ما يلي:
 - الإفتراضات الخاصة بفترات السيولة التي يستخدمها البنك في أسلوب النموذج الداخلي وذلك لتحديد قيم المراكز تحت فترات احتفاظ مختلفة وظروف ضغط مختلفة.
 - الأساليب المستخدمة في التحقق من صحة النماذج.

ب. المعلومات الكمية

١. بالنسبة للبنوك المرخصة التي تستخدم الأسلوب القياسي لمتطلبات رأس المال:
 - أ. مخاطر أسعار الفائدة^{٥٧}.
 - ب. مخاطر حقوق الملكية.
 - ج. مخاطر أسعار الصرف الأجنبي.
 - د. مخاطر السلع.
٢. بالنسبة لمحفظة المتاجرة بموجب أسلوب النموذج الداخلي:
 - أ. القيم المعرضة للمخاطر (العليا والمتوسطة والدنيا) خلال فترة التقرير وفي نهاية الفترة.
 - ب. القيم المعرضة للمخاطر (العليا والمتوسطة والدنيا) الناتجة عن اختبارات الضغط خلال فترة التقرير ونهاية الفترة.

٥٧ يتطلب وجود افصاحات منفصلة لمتطلبات رأس المال لمراكز التوريق الخاصة بمخاطر الائتمان.

ج. القيم العليا والمتوسطة والدنيا للتغيرات في المتطلبات الرأسمالية للمخاطر خلال فترة التقرير ونهاية الفترة.

د. مقارنة بين تقديرات القيمة المعرضة للمخاطر مع الأرباح / الخسائر الفعلية المحققة من قبل البنك المرخص مع تحليلات للمعلومات الهامة في نتائج الاختبارات اللاحقة (Back Testing).

ك. المعلومات المتعلقة بالمخاطر التشغيلية

٦٨٢. بالإضافة إلى المتطلبات العامة للإفصاحات النوعية المتعلقة بإدارة المخاطر أعلاه، يتعين الإفصاح أيضاً عن أسلوب القياس المستخدم (الأسلوب القياسي أو الأسلوب القياسي البديل) من قبل البنك لاحتساب متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية.

ل. المعلومات المتعلقة بمركز حقوق ملكية البنك المرخص في المحفظة المصرفية

٦٨٣. تتعلق المعلومات التالية بمخاطر مركز حقوق ملكية البنك المرخص في المحفظة المصرفية، وهي إفصاح إضافي إلى المتطلبات العامة للإفصاحات النوعية المتعلقة بإدارة المخاطر أعلاه.

أ. المعلومات النوعية

١. توضيح للاستثمارات التي يحوزها البنك بهدف تحقيق أرباح رأسمالية والاستثمارات الأخرى التي تم حيازتها لأهداف استراتيجية (على سبيل المثال التوسع في أسواق معينة أو شراكة استراتيجية).

٢. إيضاح السياسات الهامة التي تغطي تقييم وحساب حقوق الملكية في المحفظة المصرفية. ويشمل هذا الأمر الأساليب المحاسبية وأساليب التقييم المستخدمة بما في ذلك الافتراضات والممارسات الرئيسية التي تؤثر على التقييم بالإضافة إلى التغييرات الهامة في هذه الممارسات.

ب. المعلومات الكمية

١. قيمة الاستثمارات التي يتم الإفصاح عنها في الميزانية العمومية بالإضافة إلى القيمة العادلة لهذه الاستثمارات. وبالنسبة للأسهم المسعرة، تكون المقارنة حين تكون قيم الأسهم المسعرة علناً تختلف عن القيمة العادلة لسعر السهم بصورة جوهرية.
٢. أنواع وطبيعة الاستثمارات بما في ذلك المبلغ الذي يمكن تصنيفه على أنه للمتاجرة بشكل عام ومحتفظ به بشكل خاص.
٣. الأرباح (الخسائر) التراكمية المحققة والناشئة عن المبيعات وعمليات التسييل خلال فترة التقرير.
٤. الأرباح (الخسائر) غير المحققة في الميزانية العمومية ولكن ليس من خلال حساب الأرباح والخسائر.
٥. أرباح (خسائر) إعادة التقييم المتعلقة بالاستثمارات المسجلة بالتكلفة والتي لم يتم تحقيقها في الميزانية العمومية أو حساب الأرباح والخسائر.
٦. متطلبات رأس المال موزعة حسب مجموعات الأسهم بما يتوافق مع أساليب البنك المرخص.

م. المعلومات المتعلقة بمخاطر أسعار الفائدة للبنك المرخص في المحفظة المصرفية

٦٨٤. تتعلق المعلومات التالية بمخاطر أسعار الفائدة الخاصة بالبنك المرخص في المحفظة المصرفية، وتعتبر المعلومات التالية إضافة إلى المتطلبات العامة للإفصاحات الكمية المتعلقة بإدارة المخاطر أعلاه.

أ. المعلومات النوعية

طبيعة مخاطر أسعار الفائدة الخاصة بالبنك في المحفظة المصرفية بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بسداد القروض وحركة الودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق وعدد مرات قياس مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية.

ب. المعلومات الكمية

الزيادة (النقص) في الأرباح (أو المقاييس الأخرى المستخدمة من قبل الإدارة) نتيجة لرفع وخفض الأسعار وفقاً لأسلوب الإدارة في قياس مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية، مقسمة وفقاً للعمليات (حسب ما ينطبق).

ن. المعلومات المتعلقة بسياسات الأجور والمكافآت لدى البنك المرخص^{٥٨}

٦٨٥. تشمل العناصر التالية الإفصاحات الهامة عن الأجور والمكافآت التي يجب أن يتضمنها الركن الثالث من هذه التعليمات. وتخضع هذه الإفصاحات كغيرها من المتطلبات إلى مبدأ الأهمية النسبية. ويتم معاملة أية معلومات خاصة أو سرية وفقاً للفقرتين ٦٤٦ و ٦٤٧ من هذه التعليمات.

أ. المعلومات النوعية

١. معلومات تتعلق بالكيانات التي تشرف على الأجور والمكافآت (لجنة المكافآت). ويجب أن يتضمن الإفصاح ما يلي:
 - أ. إسم وتكوين ومسؤوليات الكيان (اللجنة) المختص بالإشراف على الأجور والمكافآت.
 - ب. الاستشاريون الخارجيون الذين تم الاستعانة بهم والكيان (المجلس/اللجنة) الذي قام بتكليفهم، وفي أي مجال من عملية الأجور والمكافآت.
 - ج. وصف لنطاق سياسة الأجور والمكافآت بالبنك المرخص (طبقاً للإقليم أو مجال العمل) ويشمل ذلك مدى تطبيقه على الشركات التابعة والفروع الأجنبية.
 - د. وصف لمستويات الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ قرارات بانكشافات للمخاطر وموظفي الإدارة العليا، ويشمل ذلك عدد الموظفين في كل مجموعة.

٢. معلومات تتعلق بتصميم وتكوين عمليات الأجور والمكافآت. ويجب أن تتضمن الإفصاحات ما يلي:

أ. مراجعة شاملة للمواصفات الهامة وأهداف سياسة الأجور والمكافآت.

٥٨ يتعين على البنوك الالتزام بهذه المتطلبات بالإضافة إلى المتطلبات التي تضمنتها تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة التي سبق الإشارة إليها.

ب. ما إذا قامت لجنة المكافآت (أو ما يعادلها) بمراجعة سياسة الأجور والمكافآت الخاصة بالبنك خلال الفترة المعد عنها التقرير، ووصف شامل للتغييرات التي قامت بها إن وُجدت.
ج. إيضاح كيفية ضمان البنك المرخص لمكافأة الموظفين القائمين على إدارتي المخاطر والالتزام بأنها تتم بصورة مستقلة عن الأعمال التي يشرفون عليها.

٣. وصف للطرق المستخدمة في مراعاة المخاطر الحالية والمستقبلية في عمليات الأجور والمكافآت التي يتم أخذها بالاعتبار لتحديد المخاطر الحالية والمستقبلية. ويجب أن يتضمن الإفصاح ما يلي:

أ. نظرة شاملة للمخاطر الهامة التي يأخذها البنك المرخص بعين الاعتبار عند تطبيق معايير الأجور والمكافآت.
ب. نظرة شاملة لطبيعة ونوع المعايير الهامة المستخدمة في احتساب تلك المخاطر والتي تشمل المخاطر صعبة القياس (القيم التي ليس من المطلوب الإفصاح عنها).
ج. إيضاح الطرق التي تؤثر بها المعايير المستخدمة في احتساب المخاطر الأجور والمكافآت.
د. إيضاح كيفية تغير طبيعة ونوعية تلك المعايير خلال العام الماضي وأسباب هذا التغير وتأثيره على الأجور والمكافآت.

٤. وصف الطرق التي يقوم من خلالها البنك بربط الأداء أثناء فترة قياس الأداء مع مستويات الأجور والمكافآت. ويجب أن يتضمن الإفصاح ما يلي:

أ. نظرة شاملة على أدوات قياس الأداء الرئيسية للبنك ومجالات العمل الهامة والموظفين المهمين.
ب. إيضاح كيفية ربط مبالغ مكافآت الموظفين بالأداء الفردي وأداء البنك ككل.
ج. إيضاح المعايير التي يطبقها البنك عامة لتعديل الأجور والمكافآت في حال ضعف أدوات قياس الأداء^{٥٩}.

٥٩ يجب أن يشمل ذلك المعايير التي يطبقها البنك لتحديد أدوات قياس الأداء الضعيفة.

٥. وصف الطرق التي يتبعها البنك في تعديل الأجور والمكافآت لمراعاة الأداء طويل المدى. ويجب أن يتضمن الإفصاح ما يلي:

أ. إيضاح سياسة البنك في إرجاء أو اعتماد الأجور والمكافآت المتغيرة ووصف العوامل التي تحدد الجزء المؤجل من الأجور والمكافآت وأهميتها النسبية في حال كون الجزء المؤجل من الأجور والمكافآت يختلف باختلاف الموظفين أو مجموعات الموظفين.
ب. إيضاح سياسة ومعايير البنك في تعديل المكافأة المؤجلة قبل وبعد اعتمادها (إذا سمح القانون المحلي) من خلال ترتيبات بأثر رجعي (Claw Back).

٦. وصف الأشكال المختلفة للمكافآت المتغيرة التي يستخدمها البنك وسبب استخدامها. ويجب أن يتضمن الإفصاح ما يلي:

أ. نظرة شاملة على أشكال الأجور والمكافآت (أي نقداً، أسهم، وأشكال أخرى).
ب. إيضاح استخدام أشكال مختلفة من الأجور والمكافآت المتغيرة ووصف العوامل التي تحدد كيفية الخلط بين الأنواع المختلفة من الأجور والمكافآت للموظفين ومجموعات الموظفين وأهميتها النسبية.

ب. المعلومات الكمية

يتعين أن تغطي الإفصاحات الكمية المفصلة أدناه على وجه التحديد مسؤولي الإدارة العليا والموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ قرارات بشأن انكشافات للمخاطر، وفقاً لما يلي:

١. عدد الاجتماعات التي عقدتها لجنة المكافآت خلال الفترة المعد عنها التقرير والأجور والمكافآت المدفوعة لأعضاء هذه اللجنة.
٢. عدد الموظفين ونسبتهم المئوية (من إجمالي الموظفين) الذين تلقوا مكافآت متغيرة خلال العام المالي.
٣. عدد الموظفين وإجمالي مبالغ المكافآت المدفوعة خلال فترة التقرير.

٦٠ يجب تقديم وصف للعناصر الخاصة بالأشكال الأخرى للمكافآت المتغيرة (إن وجدت).

٤. عدد الموظفين الذين حصلوا على مكافآت عند توقيع العقود (Sign on Awards) وإجمالي مبالغ تلك المكافآت التي منحت خلال فترة التقرير.
٥. عدد الموظفين وإجمالي مبالغ مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة خلال فترة التقرير.
٦. إجمالي مبلغ الأجر والمكافآت المؤجلة القائمة المقسمة على شكل نقدي أو أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم أو أشكال أخرى.
٧. إجمالي ما تم دفعه خلال فترة التقرير من مبالغ الأجر والمكافآت المؤجلة.
٨. تقسيم مبلغ الأجر والمكافآت لفترة التقرير والذي يوضح:

أ. الأجر والمكافآت الثابتة والمتغيرة.

ب. المؤجلة وغير المؤجلة.

ج. الأشكال المختلفة المستخدمة (نقداً، أسهم، أدوات متعلقة بالأسهم وأشكال أخرى).

ويتضمن الملحق "ن" مثلاً لإعداد هذا التقرير.

٦٨٦. يجب على البنوك المرخصة التواصل مع البنك المركزي بشأن أي توضيحات لازمة خاصة بتطبيق وتفصيل إفصاحات الأجر والمكافآت الخاصة بالركن الثالث.

القسم السابع: الملاحق

الملحق (أ): تعريفات

لتنفيذ أحكام هذه التعليمات، تأخذ البنود التالية التعريفات المذكورة تحت كل منها:

١. **البنك** : ويعني أي بنك معتمد بالكامل بهذه الصفة من قبل السلطة المختصة في البلاد التي يتم تسجيله فيها باستثناء البنوك التالية:

أ. البنك الذي يعتبر برأي بنك الكويت المركزي أنه غير خاضع للرقابة المناسبة من قبل السلطة المصرفية المختصة.

ب. البنك الذي يكون قد تم إيقاف ترخيصه لممارسة الأعمال المصرفية حالياً.

٢. **المجموعات المصرفية (Banking Groups)**: مجموعة الشركات التي تمارس الأنشطة المصرفية بشكل أساسي وتكون مسجلة كبنوك من قبل السلطات المعنية.

٣. **مؤسسات القطاع العام (Public Sector Entity)**: وتعني مؤسسة القطاع العام المعرفة كذلك من قبل بنك الكويت المركزي (مؤسسة القطاع العام المحلية) أو من قبل الجهات الرقابية المصرفية الخارجية (مؤسسة القطاع العام الأجنبية) وتشمل مؤسسات القطاع العام المحلية تلك الشركات المملوكة للحكومة، ولا يشمل ذلك الشركات التابعة لتلك المؤسسات التي تمارس الأنشطة التجارية.

٤. **بنوك التنمية (Multilateral Development Banks)**: وتعني أي بنك أو هيئة إقراض أو تطوير يتم تأسيسها أو ضمانها بالاتفاق بين الدول أو المناطق أو المنظمات الدولية ما عدا لأغراض تجارية محضة.

٥. **البورصات المعتمدة (Recognised Exchanges)**: وتعني تلك البورصات المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي.

٦. **مؤسسة الأوراق المالية (Securities Firm):** وتعني أي مؤسسة مرخصة في مجال نشاط الأوراق المالية وخاضعة لإشراف الجهات الرقابية المعنية. وعلى الصعيد المحلي فإن هذه المؤسسات تشمل جميع المؤسسات المالية غير المصرفية بما في ذلك شركات الاستثمار وصناديق الاستثمار الخاضعة لإشراف ورقابة هيئة أسواق المال. كما أن هذا التعريف يشمل سماسرة الأوراق المالية وشركات الوساطة المالية.
٧. **جهة الإشراف المضيفة (Host Supervisor):** جهات الإشراف في الدول الخارجية على البنوك الكويتية.
٨. **المطالبات بالعملة المحلية (Domestic Currency Claim):** وتعني أي مطالبة يتم تمويلها بالعملة المستخدمة محلياً.
٩. **مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي (External Credit Assessment Institution):** وتعني مؤسسات التقييم الائتماني المعتمدة لدى بنك الكويت المركزي لأغراض كفاية رأس المال.
١٠. **درجة جودة الائتمان (Credit Quality Grade):** وتعني الدرجة المتمثلة في الأرقام ١-٢-٣-٤-٥-٦ التي يرمز إليها التصنيف الائتماني الصادر عن مؤسسة تقييم ائتماني خارجي بخصوص الانكشافات الائتمانية وذلك لتحديد وزن المخاطر المناسب للإنكشاف المصنف.
١١. **معامل التحويل الائتماني (Credit Conversion Factor):** هو المعامل الذي يتم بموجبه تحويل المبلغ الأصلي للانكشاف خارج الميزانية العمومية إلى المبلغ الائتماني المعادل.
١٢. **المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (Counterparty Credit Risk):** مخاطر إخفاق الطرف المقابل في سداد إلتزامات العقود وتكون الإلتزامات في هذه الحالة هي القيمة السوقية أو الإقتصادية (الموجبة فقط) لهذه العقود.
١٣. **طرف مقابل مركزي (Central Counterparty):** هو الطرف الذي يتوسط في عمليات التسوية بين أطراف العقود الخاصة بالأدوات المالية بحيث يصبح هو المشتري لكل بائع في السوق وبائع لكل مشتري في السوق.

١٤. **مخاطر الطرف الآخر (Counterparty Risk):** مخاطر عدم وفاء الأطراف المقابلة بالتزامات العقد.
١٥. **عضو المقاصة (Clearing Member):** وهو عضو أو مساهم مباشر، في مركز المقاصة والتسويات المركزي الذي يحق له الدخول في معاملة مع مركز المقاصة والتسويات المركزي، بغض النظر عن كونه يدخل في المتاجرات مع طرف مقابل مركزي لتغطيته الخاصة، أو للاستثمار أو لأغراض مضاربة أخرى، أو حتى أن يدخل في المعاملات التجارية كوسيط مالي بين أطراف مقابلة مركزية وأطراف آخرين في السوق^{٦١}.
١٦. **القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر (Credit Valuation Adjustment):** التعديل على تقييمات محافظ المعاملات مع الأطراف المقابلة ويعكس هذا التعديل مخاطر الائتمان التي قد تنشأ في حالة إخفاق الطرف المقابل في الوفاء بالتزامات الخاصة بالعقود التي تتضمنها هذه المحافظ.
١٧. **أساليب تخفيف مخاطر الائتمان (Credit Risk Mitigation):** الأساليب المستخدمة من قبل البنوك لتخفيف مخاطر الائتمان لانكشافاتها.
١٨. **المبلغ الأصلي (Principal Amount):** ويعني مبلغ أي مطالبة مستحقة أو أي التزام محتمل بخصوص الطرف المقابل باستثناء الأرباح والعوائد وأي مصاريف أخرى.
١٩. **مطلوبات فات تاريخ استحقاقها (Past-Due):** يستخدم هذا المصطلح في التعليمات لوصف أي انكشاف مضى على استحقاقه أكثر من ٩٠ يوماً أو تلك الانكشافات التي يحتفظ البنك بمخصصات محددة تجاهها.
٢٠. **المخصصات المحددة (Specific Provisions):** وتمثل المبالغ التي يتم استقطاعها من الإيرادات لمواجهة مخاطر الخسائر في القروض غير المنتظمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

^{٦١} لأغراض هذه التعليمات، حيثما يكون للطرف المقابل المركزي علاقة بطرف مقابل مركزي آخر، يتم معاملة الطرف المقابل المركزي الآخر كعضو مقاصة للطرف المقابل المركزي الأول. سواء تم معاملة مساهمات الضمان من قبل الطرف المقابل المركزي الثاني في الطرف المقابل المركزي الأول كهامش مبدئي أو كمساهمة قياسية في الصندوق، فإن هذا يعتمد على الترتيبات القانونية بين مركزي المقاصة والتسويات المركزيين.

٢١. الأطراف المقابلة المركزية المؤهلة (Qualifying Central Counterparty): البنوك والمؤسسات المرخص لها من الجهات الرقابية بالتعامل كأطراف مركزية وذلك في حدود منتجات معينة مرخص بها. ويكون ذلك على أساس أن الطرف المركزي يعمل في بلدان تطبق فيها الجهات الرقابية وبطريقة مستمرة التعليمات المتعارف عليها والخاصة بالمنظمة الدولية لهيئات رأس المال (CPSS-IOSCO).
٢٢. معاملات المقابلة (Offsetting Transactions): الجزء من المعاملات بين عضو المقاصة والأطراف المقابلة المركزية والتي يتعامل فيها عضو المقاصة بالنيابة عن العميل (على سبيل المثال عندما يتولى عضو المقاصة مقاصة عملية تداول للعميل).
٢٣. إجمالي الدخل (Gross Income): يعني صافي إيرادات الفوائد بالإضافة إلى صافي الدخل من غير بنود الفوائد، وذلك قبل خصم مصاريف التشغيل والمخصصات. ولا يشمل الأرباح / الخسائر المحققة من بيع الاستثمارات في المحفظة المصرفية والأرباح / الخسائر الناتجة عن بنود غير عادية أو الإيرادات من مطالبات التأمين.
٢٤. الأنشطة خارج الميزانية (Off-Balance-Sheet Activities): نشاط البنك الغير متعلق بتسجيل أصول أو التزامات داخل الميزانية، وتتضمن الأمثلة على ذلك منح اعتمادات مستندية والضمانات وخطابات الاعتماد والكفالات.
٢٥. القيمة الحالية للانكشاف (Current Exposure): القيمة الموجبة لمحافظ المعاملات مع الطرف الآخر وذلك بعد الأخذ في الاعتبار اتفاقيات التقاص (إن وجدت) ويُشار إليها عادةً بتكلفة الاستبدال (Replacement Cost).
٢٦. القيمة السوقية السارية (Current Market Value): صافي القيمة السوقية لجميع العمليات الموجودة في محفظة المتاجرة مع طرف آخر وذلك بعد تطبيق اتفاقيات التقاص لجميع القيم الموجبة والسالبة.
٢٧. التقييم وفقاً لأسعار السوق (Marking - to - Market): عملية إعادة تقييم محفظة على أساس أسعار السوق السائدة.

٢٨. **المراكز المتقابلة المرجحة (Matched Weighted Position):** القيمة الأقل من إجمالي المراكز المتعلقة بعمليات شراء مرجحة بالمخاطر وإجمالي المراكز المتعلقة بعمليات بيع مرجحة بالمخاطر خلال فترة زمنية أو منطقة أو بين المناطق.
٢٩. **فترة الاحتفاظ (Holding Period):** الفترة الزمنية الذي يسمح لمؤسسة مالية بالاحتفاظ بأداة مالية لأغراض احتساب درجة الحساسية للتغير في السعر.
٣٠. **عقود مبادلة العملات (Currency Swap):** عقد يتم بموجبه تبادل القيمة الإسمية لمبالغ بعملتين مختلفتين. كما يتم في هذا العقد تبادل الفوائد على مدى مدة العقد، ويكون تبادل القيم الإسمية للعقد في تاريخ الإستحقاق أو بناءً على جدول إطفاء متفق عليه.
٣١. **قيم مدينة ناتجة عن إعادة التقييم (Debit Valuation Adjustment):** وهي تمثل الفرق بين قيمة عقود المشتقات على افتراض عدم وجود مخاطر تعثر البنك، وبين القيمة التي تعكس مخاطر تعثر البنك.
٣٢. **فترة الملاحظة (Observation Period):** الفترة الزمنية التي يمكن اعتبارها مناسبة لمراجعة البيانات التاريخية عند تحديد متطلبات رأس المال، وكمثال قد يتم احتساب المتطلبات طبقاً لملاحظة التغيرات في الأسعار خلال الخمس أعوام الماضية.
٣٣. **هامش ضمان القيمة (Variation Margin):** الضمانات المقدمة من عضو المقاصة أو العميل إلى الأطراف المقابلة المركزية لتغطية الانكشافات المحتملة المستقبلية للأطراف المقابلة المركزية نتيجة الزيادة في قيمة الانكشافات والتي لا يغطيها الضمان المبدئي.
٣٤. **القيمة المعرضة للمخاطر (Value-at-Risk-(VaR):** المبلغ المقدر للحد الأقصى المتوقع الذي يمكن خسارته بمحفظة البنك في ظل وجود احتمال معين بدرجة محددة من الثقة الإحصائية.
٣٥. **درجة التذبذب (Volatility):** معدل لقياس درجة التغير في عوائد أو سعر أصل معين. وعادة ما يحتسب على أساس الانحراف المعياري (Standard Deviation) للأصول المعنية.

٣٦. **طلب الاستدعاء (Clean-up Call):** وهو خيار يسمح باستدعاء وسداد انكشافات التوريق وذلك قبل السداد للانكشافات المرجعية التي كانت موضوع التوريق نفسه. وفي الحالات التقليدية للتوريق، يتم هذا من خلال إعادة شراء انكشافات التوريق.

٣٧. **طريقة (Building-Block approach):** طريقة لتجزئة العوامل التي تؤدي إلى تغير في أسعار السوق وذلك كالعوامل الخاصة بالمصدر والعوامل الأخرى الخاصة بالسوق عموماً، وتستخدم لقياس مخاطر تغير الأسعار والتي تفرق بين المخاطر الخاصة بأداة مالية أو مصدرها والمخاطر العامة للسوق.

٣٨. **المخاطر الأساسية (Basis Risk):** مخاطر التغير في الفرق أو العلاقة بين أسعار أداتين ماليتين مشابهتين ولكن ليستا متطابقتين حتى وإن تطابق تاريخ الإستحقاق بين الأداةين.

٣٩. **الاختبارات اللاحقة (Back-Testing):** إختبارات نماذج المخاطر على المراكز التاريخية ومقارنة النتائج بالنتائج الفعلية لهذه المراكز ويكون هذا الإختبار لقياس جودة النتائج.

٤٠. **الإطفاء المبكر (Early Amortisation):** وهي آلية تسمح بالدفع للمستثمرين قبل الاستحقاق الأصلي للأوراق المالية المصدرة. ولأغراض رأس المال المقوم بالمخاطر فإن الإطفاء المبكر إما أن يكون خاضع للسيطرة أو غير خاضع للسيطرة. ويجب أن تتوفر الشروط التالية في حالة الإطفاء المبكر الخاضع للسيطرة:

- أ. يتعين على البنك تحديد خطة لرأس المال / السيولة لضمان كفاية رأس المال والسيولة في حالة الإطفاء المبكر .
- ب. طوال فترة المعاملة بما في ذلك فترة الإطفاء، يتم تطبيق نفس الحصة النسبية من العائد والمبلغ الأساسي والمصروفات والخسائر والاستردادات التي تستند إلى حصص البنك والمستثمرين في الأرصدة المدينة المستحقة في بداية كل شهر .
- ج. يجب على البنك تحديد فترة للإطفاء تكفي لنسبة ٩٠% على الأقل من إجمالي الدين المستحق في بداية فترة الإطفاء المبكر حتى يتم سداده أو الاعتراف به كما في حالة التعثر .
- د. إن وتيرة السداد ينبغي ألا تزيد عن البرنامج المسموح به بموجب طريقة الإطفاء على أساس القسط الثابت على مدى الفترة المبينة في الشرط (ج) أعلاه.
- هـ. في حالة الإطفاء المبكر الذي لا يفي الشروط أعلاه فيعتبر إطفاء غير خاضع للسيطرة.

٤١. **هامش الفائض (Excess Spread):** إجمالي الإيرادات والمتحصلات الخاصة بخدمات التمويل لمنشآت ذات غرض خاص مطروحاً منها الفوائد ومصروفات الخدمات وأي مصروفات أخرى يكون لها أولوية.
٤٢. **المراكز الهيكلية (Structural Positions):** تتضمن المراكز الهيكلية الآتي:
- أ. أي مركز ناتج عن أداة مالية يمكن تضمينها في رأس مال البنك.
- ب. أي مركز يتم أخذه بالنسبة لصافي استثمارات ذات طبيعة رأسمالية في فرع مستقل وتكون النتيجة المحاسبية لذلك تخفيض أو استبعاد ما يمكن اعتباره حركة في احتياطي تقييم العملات الأجنبية.
٤٣. **المحاكاة (Simulation):** طريقة حسابية لقياس الأداء المتوقع لمحفظة ما عند حدوث تغييرات في بعض المؤشرات مثل أسعار الفائدة في السوق أو أسعار الصرف الأجنبي.
٤٤. **الدعم الضمني (Implicit Support):** أي دعم مقدم من قبل البنك سواء كان ذو علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمستثمرين في التوريق بما يزيد عن الالتزامات التعاقدية.
٤٥. **هامش ضمان القيمة المبدئي (Initial Margin):** الضمانات المقدمة من عضو المقاصة أو العميل إلى الأطراف المقابلة المركزية لتغطية الانكشافات المحتملة المستقبلية للأطراف المقابلة المركزية نتيجة التغير المستقبلي للقيم السوقية للمعاملات.
٤٦. **مخاطر سعر الفائدة (Interest Rate Risk):** مخاطر تأثر الوضع المالي لمؤسسة نتيجة للتغيرات السلبية لأسعار الفائدة بالسوق.
٤٧. **المخاطر التشغيلية (Operational Risk):** وتعني مخاطر الخسارة الناتجة عن إخفاق أو عدم ملاءمة العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو الناتجة عن الأحداث الخارجية. ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكن لا يشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.
٤٨. **الرهن السلبي (Negative Pledge):** يمثل شرطاً في القرض يمنع المدين من تقديم أي رهن إضافي على أصوله. وفي حالة عدم الالتزام يصبح رصيد القرض مستحق الأداء.

٤٩. **خارج نطاق السوق الرسمي (Over-The-Counter "OTC"):** المتاجرة في أدوات مالية خارج أسواق التعامل الرسمية. وعموماً تقوم الأطراف بالتفاوض حول كل التفاصيل على بعض الأعراف السوقية السائدة.

٥٠. **صفقات إعادة الشراء (Repo- Style Transactions):** وتعني الصفقات التي تشمل بيع وإعادة شراء الأصول وشراء وإعادة بيع الأصول بالإضافة إلى إقراض واقتراض الأوراق المالية. ولأغراض كفاية رأس المال، فإن مصطلح صفقات إعادة الشراء يتم استخدامه عادة للإشارة إلى أي من صفقات البنك التالية:

- أ. بيع وإعادة شراء الأوراق المالية: يوافق البنك على بيع الأوراق المالية إلى طرف آخر نقداً مع الالتزام بإعادة شراء الأوراق المالية بسعر متفق عليه في تاريخ لاحق.
- ب. إقراض الأوراق المالية: يقوم البنك بإقراض الأوراق المالية إلى طرف آخر ويتلقى النقد أو أوراق مالية أخرى من ذلك الطرف وذلك كضمانات.
- ج. شراء وإعادة بيع الأوراق المالية (الصفقات المعكوسة): يوافق البنك على شراء الأوراق المالية من الطرف الآخر نقداً مع الالتزام بإعادة بيع تلك الأوراق المالية بسعر متفق عليه في تاريخ لاحق (عكس صفقات إعادة الشراء).
- د. اقتراض الأوراق المالية: يقوم البنك باقتراض الأوراق المالية من الطرف الآخر مقابل الدفع النقدي أو الأوراق المالية الأخرى إلى ذلك الطرف كضمانات.

٥١. **انكشاف التوريق (Securitisation Exposure):** يشار إلى انكشافات البنك الذي يتعرض للتوريق على أنها انكشافات التوريق. وتنشأ هذه الانكشافات عندما تستثمر البنوك في الأوراق المالية المبنية على مجموعة أصول محددة (مجموعة التوريق). وبالتالي، فإن الانكشافات تعتبر معرضة للتوريق. وتشمل انكشافات التوريق ما يلي:

- أ. انكشافات التوريق داخل الميزانية العمومية (التي يتم إصدارها استناداً إلى مجموعة انكشافات التوريق) ويمكن أن تتضمن الأوراق المالية المدعومة بالأصول والأوراق المالية المدعومة بالرهونات والتزامات الديون المضمونة.
- ب. أي من انكشافات التوريق خارج الميزانية العمومية التي تتضمن تحسينات مراكز الائتمان وتسهيلات السيولة ومخففات مخاطر الائتمان (كفالات ومشتقات) أو غطاء الشرائح.

٥٢. **البنك المصدر (Originating Bank)** : هو مؤسسة تشترك بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الاتفاقية الأصلية التي تشكل الانكشافات المحددة والمتضمنة في معاملات التوريق.
٥٣. **التعزيز الائتماني (Credit Enhancement)**: الترتيبات التعاقدية التي يحتفظ البنك من خلالها ببعض مخاطر الإنكشاف لعمليات التوريق وذلك كأنه بنك مستثمر في تلك العمليات. وفي هذه الأحوال يقدم البنك درجة من الحماية للمستثمرين الآخرين وذلك عن طريق تحسين جودة الانكشافات الائتمانية في هيكل التوريق نفسه. ومثال لذلك، هو تقديم تسهيلات السيولة أو خدمات الدفع النقدي إلى هيكل التوريق كدرجة إضافية من الحماية.
٥٤. **تسهيلات السيولة (Liquidity Facility)**: الإتفاقات التعاقدية من قبل مؤسسة ما تضمن كفاية السيولة في حالات تأخر أو عجز الدفوعات المستلمة من قبل المنشآت ذات الأغراض الخاصة من أداء الأصول المرجعية مقارنة بالمدفوعات إلى المستثمرين.
٥٥. **المنشأة ذات الغرض الخاص (Special Purpose Vehicle)**: تعني أي مؤسسة تنشأ لغرض خاص، ولها الخصائص التالية:
- أ. تقتصر أنشطة المؤسسة ذات الغرض الخاص على القيام بأغراض التأسيس، أو إدارة الأموال أو توريق الأصول.
- ب. يتم تأسيسها بغرض فصل المؤسسة عن مخاطر الائتمان للبنك المصدر أو الجهة التي تباع الانكشاف أو مجموعة الانكشافات.
٥٦. **برنامج الأوراق التجارية المدعومة بأصول (ABCP)**: برنامج إصدار أوراق تجارية لا يتجاوز تاريخ الإستحقاق الأصلي عام واحد من تاريخ الإصدار وتكون مدعومة بأصول أو مجموعة انكشافات لا تتأثر في حالات إفلاس البنك وذلك من خلال منشأة ذات غرض خاص (SPV).
٥٧. **وضع التعادل السعري (At-the-Money)**: في حالات الخيارات يتحقق التعادل السعري عند تساوي السعر الحالي للأداة موضوع العقد (الأداة المرجعية) مع السعر المتفق عليه عند إبرام العقد.
٥٨. **سند قابل للتحويل (Convertible Bond)**: السند الذي يمكن تحويله إلى أسهم عادية.

٥٩. **متاجرة معامل الارتباط (Correlation Trading):** الأسلوب في إجراء العمليات التي يضارب فيها المستثمر على متوسط الارتباط بين مؤشرات مالية معينة وعوامل أخرى.
٦٠. **تقاص المنتجات (Cross-Product Netting):** عمليات تقاص بين المنتجات المختلفة وذلك طبقاً لشروط التقاص المصرح بها في هذه التعليمات.
٦١. **صندوق التعثر (Default Fund):** ويعرف أيضاً بـ " ودائع المقاصة" أو " مساهمات أموال الضمان" (أو أي إسم آخر) وهي مساهمات ممولة أو غير ممولة من قبل أعضاء المقاصة تجاه ترتيبات مشاركة الخسارة المتبادلة لأطراف المقابلة المركزية.
٦٢. **معامل دلتا (Delta):** التغير المتوقع في سعر عقد الخيار كنتيجة لتغير بسيط في سعر الأداة المالية المرجعية موضوع العقد.
٦٣. **خسائر الاخفاق الأول (First-to-Default):** عقود مبادلات الاخفاق الإئتماني والتي تتكون من عدد من الانكشافات التي تستخدم كمرجعية لشروط العقد. ويدفع فيها تعويض لمشتري العقد بمجرد أول تعثر للانكشافات المرجعية، كما يعتبر العقد لاغياً في حالة وقوع أول تعثر.
٦٤. **معامل الحساسية جاما (Gamma):** درجة حساسية معامل دلتا لعقد الخيار للتغير البسيط في سعر الأداة المالية المرجعية أو درجة حساسية مركز دلتا المغطى نتيجة لتغير كبير في سعر الأداة.
٦٥. **تمثل (Wrong-way Risk):** المخاطر التي تنشأ عند الترابط العكسي لانكشافات الطرف الآخر مع الجودة الإئتمانية للطرف المقابل.
٦٦. **وضع فائدة اقتصادية (In-the-Money):** تكون عقود الخيار في هذا الوضع عندما يكون هناك فائدة اقتصادية ناتجة عن التنفيذ الفوري للعقد. ويكون عقد الخيار (البيع) في هذا الوضع عندما يكون سعر الأداة موضوع العقد (الأداة المرجعية) أعلى من سعر التنفيذ. ويكون عقد حق الخيار (الشراء) في هذا الوضع عندما يكون سعر الأداة موضوع العقد (الأداة المرجعية) أقل من سعر التنفيذ.

٦٧. **مركز (فائض) لعقد الخيار (Long Option Position):** مركز المؤسسة التي قامت بشراء عقد الخيار سواء كان حق (شراء) أو حق (بيع).
٦٨. **اتفاقات الهامش (Margin Agreement):** اتفاقات تعاقدية يقوم بموجبها طرف مقابل بتقديم ضمان إلى الطرف المقابل الآخر لتغطية المخاطر المستقبلية في حال تجاوزها حد معين.
٦٩. **معاملات إقراض الهامش (Margin Lending Transactions):** المعاملات التي يقوم البنك خلالها بتقديم تسهيل ائتماني مقابل شراء أو بيع أو تداول أوراق مالية. ولا تتضمن معاملات إقراض الهامش القروض الأخرى المضمونة بأوراق مالية. وبشكل عام، تقدم أوراق مالية تتجاوز قيمتها قيمة القرض كضمان له في معاملات إقراض الهامش.
٧٠. **سلسلة مشتقات الإخفاق الائتماني (n-th to default):** عقود مبادلة الإخفاق الائتماني والتي تتكون من عدد من الانكشافات التي تستخدم كمرجعية لشروط العقد، ويدفع فيها تعويض لمشتري العقد عند حدوث عدة تعثرات للانكشافات المرجعية ويحدد العقد عدد معين من التعثرات والتي يكون بعدها دفع التعويض واجباً.
٧١. **وضع خسارة اقتصادية (Out-of-the-Money):** يكون عقد الخيار في وضع خسارة اقتصادية عندما لا تكون هناك فائدة ناتجة عن التنفيذ الفوري للعقد. ويكون عقد الخيار (الشراء) في هذا الوضع عندما يكون سعر الأداة المالية موضوع العقد (الأداة المرجعية) أقل من سعر تنفيذ العقد. ويكون عقد الخيار (البيع) في هذا الوضع عندما يكون سعر الأداة موضوع العقد (الأداة المرجعية) أعلى من سعر تنفيذ العقد.
٧٢. **عمليات تمويل الأوراق المالية (Securities Financing Transactions):** عمليات تمويل الأوراق المالية هي عمليات مشابهة لاتفاقيات إعادة الشراء ومعكوسها وإقراض واقتراض الأوراق المالية وتمويل الهامش حيث تعتمد قيمة العملية على تقييمات السوق وغالباً ما تخضع هذه العمليات لاتفاقيات الهامش.
٧٣. **مركز مكشوف لعقد الخيار (Short Option Position):** مركز المؤسسة التي قامت ببيع أو اصدار عقد الخيار ويكون الحد الأقصى لربح مصدر العقد هو المبلغ المحصل عند اصدار العقد.

٧٤. **زيادة سعر الفائدة (Step-Ups):** إن إصدارات الدين ذات الأولوية الأقل قد تحتوي على خيارات للبنك المقترض لسداد الدين (في حالة الدين المستمر) أو سداد الدين قبل تاريخ استحقاقه (في حالة الدين لأجل). إن عدم القدرة على ممارسة هذا الخيار قد يؤدي أحياناً إلى زيادة معدل الفائدة المدفوعة على الدين. وهذا ما يسمى زيادة سعر الفائدة.

٧٥. **قروض ذات أولوية أقل (Subordinated Loans):** دين مصدر بواسطة مؤسسات مالية والتي تساند مطالبات الدائنين الآخرين في حال التصفية، ولكنها في مرتبة أعلى من الأسهم العادية والممتازة.

٧٦. **التوريق التقليدي (Traditional Securitisation):** هو هيكل يتم فيه:

- أ. يتم استخدام التدفقات النقدية من مجموعة الانكشافات لخدمة مركزين أو شريحتين مختلفتين من المخاطر وهي تعكس درجات متفاوتة من مخاطر الائتمان (يتم دعم الشرائح من قبل مجموعة الانكشافات/ الأصول).
- ب. تعتمد المدفوعات إلى المستثمرين على أداء الانكشافات المحولة وليست مشتقة من التزام الجهة المصدرة لتلك الانكشافات.
- ج. الشرائح الثانوية يمكن أن تستوعب الخسائر دون أن تؤثر في الدفعات التعاقدية للشرائح الأعلى.

٧٧. **الشرائح (Tranches):** تشير الشرائح إلى جزء من مخاطر الائتمان مقابل انكشاف أو مجموعة من الانكشافات حيث تختلف مخاطر خسائر الائتمان لكل شريحة دون الأخذ في الاعتبار الغطاء الائتماني المقدم لتلك الشريحة.

٧٨. **غطاء الشريحة (Tranched Cover):** يشير غطاء الشريحة إلى تحويل جزء من مخاطر تعرض ما في شريحة أو أكثر إلى بائع الغطاء الائتماني حيث يحتفظ البنك بمستوى معين من مخاطر القرض وتختلف أولوية المخاطر المحولة عن المخاطر المحتفظ بها.

٧٩. **تشمل مجموعة الانكشافات المحددة (Underlying Pool):** تشمل الانكشافات التي يتم توريقها، على سبيل المثال لا الحصر القروض والالتزامات والأوراق المالية المدعومة بأصول ورهون وسندات الشركات وأسهم وحقوق ملكية خاصة غير مدرجة. وتتضمن المجموعة المحددة أكثر من نمط للانكشافات.

الملحق (ب): تطبيق التصنيفات الائتمانية الخارجية

تطبيق التصنيف الائتماني الخارجي

١. هناك عدد من المبادئ العامة التي يجب على البنوك المرخصة اتباعها لاختيار التصنيفات الائتمانية الخارجية لوزن المطالبات بالمخاطر. وتتضمن هذه المبادئ المزيد من الإرشادات بخصوص ما يلي:

- أ. التصنيف الذي يمكن اختياره إذا كان أكثر من تصنيف ائتماني خارجي ينطبق على المطالبة.
- ب. متى يتم استخدام ذلك التصنيف الخاص بالمصدر أو الإصدار.
- ج. ما إذا كان تقييم العملة الأجنبية يمكن استخدامه لتحديد وزن مخاطر للمطالبة المقومة بالعملة المحلية.
- د. استخدام التصنيفات قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

٢. بالنسبة لكل من المحافظ المعنية فقد تم ربط أوزان المخاطر بمقياس لدرجات الجودة الائتمانية المتمثلة في الأرقام من ١-٥ أو ٦. ويهدف المقياس إلى توحيد وربط مختلف التصنيفات الصادرة عن مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي (مثل AA+ من قبل ستاندرد أند بورز & Poor Standard و Aaa من قبل موديز Moody's و AA+ من قبل فيتش Fitch). إضافة إلى ذلك فقد تم تخصيص بعض أوزان المخاطر للانكشافات غير المصنفة ضمن كل من المحافظ. كما يوجد هناك مقياس مستقل لوزن المخاطر للأوراق القصيرة الأجل المصدرة من قبل البنوك والشركات.

٣. قام بنك الكويت المركزي باختيار Fitch Ratings و Standard & Poor و Moody's لغرض تحديد أوزان المخاطر للانكشافات. كما أنه في حال رغبة البنوك إعتقاد أي مؤسسات تقييم ائتماني خارجي أخرى، فإنه يجب عليها التأكد أولاً من استيفاء هذه المؤسسات لمعايير التأهيل الستة التالية، ومن ثم التقدم إلى بنك الكويت المركزي لأخذ الموافقة عليها:

أ. الموضوعية: يجب أن تكون منهجية تحديد التصنيفات الائتمانية فعالة ومنظمة وتخضع لنوع من التصنيف على أساس الخبرة التاريخية. إضافة إلى ذلك يجب أن تخضع التصنيفات للمراجعة المستمرة وتكون قابلة لمواكبة التغييرات في الظروف المالية. وقبل الاعتراف بها من قبل بنك الكويت المركزي فإن منهجية التقييم لكل شريحة من شرائح السوق بما في ذلك الاختبارات اللاحقة الفعالة يجب أن تكون قد تمت قبل سنة على الأقل ويفضل ثلاث سنوات.

ب. الاستقلالية: يجب أن تكون مؤسسة التقييم الائتماني الخارجي مستقلة ولا تخضع لأي ضغوطات سياسية أو اقتصادية يمكن أن تؤثر على تقييمها. ويجب أن تكون عملية التقييم حرة من أية قيود يمكن أن تنشأ في الحالات التي يمكن فيها اعتبار أن مجلس الإدارة أو هيكل المساهمين في مؤسسة التقييم يشكلان تعارض في المصالح.

ج. المشاركة الدولية/ الشفافية: يجب أن تكون التصنيفات الفردية والعناصر التي بني عليها التصنيف وما إذا كان المصدر قد شارك في التقييم متوفرة بشكل عام إلا في حالة التصنيفات الخاصة. إضافة إلى ذلك فإن المنهجية العامة المستخدمة من قبل مؤسسة تقييم الائتماني الخارجي يجب أن تكون متوفرة بشكل عام.

د. الإفصاح: يتعين على مؤسسة التقييم الائتماني الخارجي الإفصاح عن المعلومات التالية: مبادئها السلوكية، ومنهجية التقييم بما في ذلك تعريف التعثر والإطار الزمني ومعدلات التعثر الفعلية لكل فئة تصنيف وانتقال حركة التقييم، مثال احتمال انتقال التصنيف من (AA) إلى (A) مع مرور الوقت.

هـ. الموارد: يجب أن يكون لدى مؤسسة التقييم الائتماني الخارجي الموارد الكافية للقيام بتصنيفات ائتمانية عالية الجودة. ويجب أن تكون المؤسسة على اتصال مستمر مع الإدارة العليا والإدارة التشغيلية في الجهات الخاضعة للتقييم وذلك للحصول على جودة عالية للتقييمات الائتمانية. ويجب أن تكون تلك التصنيفات مبنية على أسس منهجية تتضمن عناصر كمية ونوعية.

و. المصدقية: إن المصدقية وإلى حد ما مشتقة من المعايير أعلاه. إضافة إلى ذلك فإن اعتماد أطراف مستقلة (المستثمرين، جهات التأمين، الشركاء) على التصنيفات الائتمانية الخارجية الصادرة عن مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي يعتبر دليل على مصداقية تصنيفات تلك المؤسسات. كما تعتمد مصداقية مؤسسة التقييم الائتماني الخارجي على وجود الإجراءات الداخلية لمنع أي سوء استخدام للمعلومات السرية. ولا يتطلب الأمر على مؤسسات التقييم الائتماني تقييم شركات في أكثر من دولة لتصبح مؤهلة.

٤. إن الملاحق (ج) إلى (ي) تتضمن جداول تلخص ربط تصنيفات Fitch Ratings و Moody's و Standard & Poor بدرجات الجودة الائتمانية.

٥. بشكل عام، يتعين على البنوك اعتماد التصنيفات المناسبة الصادرة عن مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي المعتمدة والتي تتم بناءً على طلب الجهة الخاضعة للتقييم، وتغيير مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي من وقت إلى آخر. ويمكن للبنك المركزي أن يسمح بإعتماد التصنيفات الأخرى إذا كانت هذه التصنيفات بنفس جودة التصنيفات الصادرة بناءً على طلب الجهة الخاضعة للتقييم. ومع ذلك، قد تستفيد مؤسسات التقييم الائتماني من هذه التصنيفات لتضغط على المنشآت لكي تطلب أن يتم تقييمها. وفي حال حصول هذا الأمر، فإن بنك الكويت المركزي سوف يعيد النظر في السماح بإعتماد هذه المؤسسات لأغراض كفاية رأس المال.

٦. يتعين على البنوك المرخصة اعتماد مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي و التصنيفات الصادرة عنها لكل نوع من أنواع المطالبات بشكل مستمر وذلك لتطبيق أوزان المخاطر ولأغراض إدارة المخاطر. ولن يُسمح للبنوك باختيار التصنيفات الصادرة عن مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي بشكل عشوائي.

٧. تلتزم البنوك المرخصة بالإفصاح عن مؤسسات التقييم الائتماني التي تعتمد لوزن أصولها بالمخاطر وفقاً لنوع المطالبات وأوزان المخاطر المرتبطة بدرجات التصنيف كما هو وارد في هذه التعليمات، وكذلك الأصول المرجحة بأوزان المخاطر لكل وزن مخاطر بناءً على التصنيف الصادر عن مؤسسة التقييم الائتماني الخارجي المعتمدة.

٨. لا يمكن استخدام التصنيف الخارجي لإحدى الشركات في مجموعة شركات لوزن مخاطر باقي الشركات الأخرى ضمن نفس المجموعة بالمخاطر.

أ. التصنيفات المتعددة

٩. في حال وجود تصنيف ائتماني واحد صادر عن مؤسسة تقييم ائتماني ومعتمد من قبل البنك لمطالبة معينة فيستخدم هذا التصنيف لوزن مخاطر تلك المطالبة.

١٠. في الحالات التي يكون فيها تقييمات ائتمانية مختلفة صادرة عن مؤسسات تقييم ائتماني خارجي مختلفة وذلك لمطالبة واحدة، فإنه يتم تطبيق المبادئ التالية:

أ. إذا كان هناك تقييمان صادران عن مؤسسات تقييم ائتماني خارجي و أوزان المخاطر المربوطة بكليهما مختلفة، فإن التصنيف الذي ينتج عنه وزن مخاطر أعلى هو الذي يجب أن يتم استخدامه.

ب. إذا كان هناك ثلاث تقييمات أو أكثر وأوزان المخاطر المتعلقة بكل منها مختلفة، فإن التصنيفات المتعلقة بالوزنين الأقل يتم الرجوع إليهما، ويطبق وزن المخاطر الأعلى بينهما.

ب. تقييمات المصدر مقابل الإصدار

١١. في الحالات التي يحتفظ بها البنك المرخص بإصدار معين لأدوات دين وله تقييم مخصص به، فإنه يمكن للبنك المرخص استخدام التصنيف لوزن مخاطر مطالباته على ذلك الإصدار. وفي الحالات التي تكون فيها مطالبات البنك عبارة عن استثمارات في إصدارات معينة غير مقيمة، فإنه يتعين تطبيق المبادئ العامة التالية:

أ. عندما يكون لدى المقرض تقييم محدد لأداة دين مصدرة، وحيث مطالبة البنك ليست استثماراً في ذلك الإصدار، فيمكن للبنك أن يعتمد التصنيف المتعلق بوزن مخاطر أقل من ذلك المتعلق

بالمطالبات غير المصنفة فقط إذا كانت مطالبة البنك لها أولوية أعلى من المطالبة المقيّمة. أما إذا لم يتحقق ذلك، تعطى المطالبة وزن المخاطر الخاص بالمطالبات غير المصنفة.

ب. في الحالات التي يكون فيها لدى المقترض تقييم للمصدر، فإن هذا التصنيف ينطبق على المطالبات غير المضمونة وذات الأولوية الأعلى على ذلك المصدر. وبناءً على ذلك فإن المطالبات ذات الأولوية الأعلى من حيث المطالبات على المصدر هي التي تستفيد من تقييم المصدر. أما المطالبات الأخرى غير المقيمة فيتم اعتبارها على أنها غير مصنفة.

ج. في الحالات التي يكون فيها للمصدر أو للإصدار الفردي تقييم منخفض الجودة وهذا يعني ذلك التصنيف المتعلق بوزن مخاطر يساوي أو أعلى من ذلك المخصص للمطالبات غير المصنفة، فإن المطالبات غير المقيمة على نفس الطرف المقابل والتي هي ذات أولوية أقل بالنسبة لتقييم الإصدار غير المضمون، تعطى وزن المخاطر المطبق على التصنيف المنخفض الجودة.

١٢. سواء كان البنك ينوي الاعتماد على تصنيف المصدر أو التصنيف الخاص بإصدار معين فإن التصنيف يجب أن يشتمل على المبلغ الكامل للانكشاف الائتماني للبنك فيما يتعلق بجميع الدفعات المستحقة له. وعلى سبيل المثال فإنه إذا كان المبلغ الأصلي ومبلغ الفائدة مستحقان للبنك فإنه يجب أن يأخذ التصنيف في الاعتبار ويعكس المخاطر الائتمانية المرتبطة بسداد كل من المبلغ الأصلي والفائدة.

ج. تصنيفات العملة المحلية والعملة الأجنبية

١٣. في الحالات التي يتم فيها وزن الانكشافات غير المصنفة بالمخاطر بناءً على تقييم إنكشاف مساوي لانكشاف المقترض، فإن المبدأ العام يتمثل في استخدام تصنيفات العملة الأجنبية للانكشافات بالعملة الأجنبية، أما تصنيفات العملة المحلية، في حال كانت مستقلة، فإنه يتم استخدامها لوزن مخاطر المطالبات بالعملة المحلية.

١٤. عند انكشاف البنك من خلال مشاركته في قرض ممنوح إلى أو تم ضمانه مقابل مخاطر التحويل من قبل بنك تنمية فإن مخاطر تحويلها تعتبر مخففة بشكل فعال. وفي تلك الحالات، فإن تقييم العملة المحلية للمقترض يمكن أن يتم استخدامه لأغراض كفاية رأس المال بدلاً من تقييم العملة الأجنبية، كما أنه يتم وزن مخاطر ذلك الجزء من القرض الذي لا يستفيد من ذلك الضمان بناءً على تقييم العملة الأجنبية.

د. تصنيفات قصيرة الأجل وطويلة الأجل

١٥. يمكن اعتماد التصنيفات قصيرة الأجل فقط بالنسبة للمطالبات قصيرة الأجل على البنوك والشركات. ويمكن اعتماد التصنيفات قصيرة الأجل فقط لاشتقاق أوزان المخاطر بالنسبة للمطالبات الناتجة بشكل محدد من التسهيلات المصنفة قصيرة الأجل ولا يمكن تعميمها على المطالبات الأخرى قصيرة الأجل (الملحق و)). ولا يجوز اعتمادها بأي حال من الأحوال لمساندة أوزان المخاطر بالنسبة للانكشافات طويلة الأجل وغير المصنفة.

١٦. إذا حصل الإصدار المصنف قصير الأجل على وزن مخاطر بنسبة ٥٠%، فإن الانكشافات الأخرى قصيرة الأجل وغير المصنفة لنفس المصدر لا يمكنها أن تحصل على وزن مخاطر أقل من ١٠٠%. وإذا كان يوجد لدى المصدر تسهيلات قصيرة الأجل وذات تصنيف يستقطب بوزن مخاطر بنسبة ١٥٠%، فإن جميع الانكشافات غير المصنفة للمصدر سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل يجب أن تعطى أيضاً وزن مخاطر بنسبة ١٥٠% ما لم يستخدم البنك أساليب تخفيف مخاطر ائتمانية معتمدة لتلك المطالبات.

الملحق (ج): مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي في درجات جودة الائتمان للمطالبات على الدول

جدول ٢٧

فيتش (Fitch Ratings)	موديز (Moody's)	ستاندرد أند بورز (S&P)	أوزان المخاطر	درجات الجودة الائتمانية للدول
AAA	Aaa	AAA	صفر%	١
AA+	Aa1	AA+		
AA	Aa2	AA		
AA-	Aa3	AA-		
A+	A1	A+	٢٠%	٢
A	A2	A		
A-	A3	A-		
BBB+	Baa1	BBB+	٥٠%	٣
BBB	Baa2	BBB		
BBB-	Baa3	BBB-		
BB+	Ba1	BB+	١٠٠%	٤
BB	Ba2	BB		
BB-	Ba3	BB-		
B+	B1	B+	١٠٠%	٥
B	B2	B		
B-	B3	B-		
CCC+	Caa1	CCC+	١٥٠%	٦
CCC	Caa2	CCC		
CCC-	Caa3	CCC-		
CC	Ca	CC		
C	C	C		
D		D		
			١٠٠%	غير مصنف

الملحق (د): مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي في درجات جودة الائتمان للمطالبات على البنوك

جدول ٢٨

درجات الجودة الائتمانية للبنوك	أوزان المخاطر للمطالبات طويلة الأجل	أوزان المخاطر للمطالبات قصيرة الأجل	ستاندرد أند بورز (S&P)	موديز (Moody's)	فيتش (Fitch Ratings)
١	%٢٠	%٢٠	AAA	Aaa	AAA
			AA+	Aa1	AA+
			AA	Aa2	AA
			AA-	Aa3	AA-
٢	%٢٠	%٥٠	A+	A1	A+
			A	A2	A
			A-	A3	A-
٣	%٢٠	%٥٠	BBB+	Baa1	BBB+
			BBB	Baa2	BBB
			BBB-	Baa3	BBB-
٤	%٥٠	%١٠٠	BB+	Ba1	BB+
			BB	Ba2	BB
			BB-	Ba3	BB-
٥	%٥٠	%١٠٠	B+	B1	B+
			B	B2	B
			B-	B3	B-
٦	%١٥٠	%١٥٠	CCC+	Caa1	CCC+
			CCC	Caa2	CCC
			CCC-	Caa3	CCC-
			CC	Ca	CC
			C	C	C
			D		D
غير مصنف	%٥٠	%٢٠			

الملحق (هـ): مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي في درجات جودة الائتمان للمطالبات على الشركات

جدول ٢٩

فيتش (Fitch Ratings)	موديز (Moody's)	ستاندر أند بورز (S&P)	أوزان المخاطر	درجات الجودة الائتمانية للشركات
AAA	Aaa	AAA	%٢٠	١
AA+	Aa1	AA+		
AA	Aa2	AA		
AA-	Aa3	AA-		
A+	A1	A+	%٥٠	٢
A	A2	A		
A-	A3	A-		
BBB+	Baa1	BBB+	%١٠٠	٣
BBB	Baa2	BBB		
BBB-	Baa3	BBB-		
BB+	Ba1	BB+	%١٠٠	٤
BB	Ba2	BB		
BB-	Ba3	BB-		
B+	B1	B+	%١٥٠	٥
B	B2	B		
B-	B3	B-		
CCC+	Caa1	CCC+	%١٥٠	٦
CCC	Caa2	CCC		
CCC-	Caa3	CCC-		
CC	Ca	CC		
C	C	C		
D		D		
			%١٠٠	غير مصنف

الملحق (و): مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي في درجات جودة الائتمان للمطالبات قصيرة الأجل على البنوك والشركات

جدول ٣٠

درجات الجودة الائتمانية قصيرة الأجل للبنوك والشركات	أوزان المخاطر	ستاندرد أند بورز (S&P)	موديز (Moody's)	فيتش (Fitch Ratings)
١	%٢٠	A-1	P-1	F1
٢	%٥٠	A-2	P-2	F2
٣	%١٠٠	A-3	P-3	F3
٤	%١٥٠	أخرى*	أخرى*	أخرى*

* إن هذه الفئة "أخرى" تشمل جميع التصنيفات غير الرئيسية والتصنيفات B أو C.

الملحق (ز): مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي لعقود المشتقات الائتمانية (فئة التصنيف طويل الأجل)

جدول ٣١

درجات الجودة الائتمانية (فئة التصنيف طويل الأجل)	أوزان المخاطر	ستاندر أند بورز (S&P)	موديز (Moody's)	فيتش (Fitch Ratings)
١	%٢٠	AAA	Aaa	AAA
		AA+	Aa1	AA+
		AA	Aa2	AA
		AA-	Aa3	AA-
٢	%٥٠	A+	A1	A+
		A	A2	A
		A-	A3	A-
٣	%١٠٠	BBB+	Baa1	BBB+
		BBB	Baa2	BBB
		BBB-	Baa3	BBB-
٤	%٣٥٠	BB+	Ba1	BB+
		BB	Ba2	BB
		BB-	Ba3	BB-
٥	%١٢٥٠	B+	B1	B+
		B	B2	B
		B-	B3	B-
٦	%١٢٥٠	CCC+	Caa1	CCC+
		CCC	Caa2	CCC
		CCC-	Caa3	CCC-
		CC	Ca	CC
		C	C	C
		D		D

الملحق (ح): مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي لعقود المشتقات الائتمانية (فئة التصنيف قصيرة الأجل)

جدول ٣٢

درجات الجودة الائتمانية قصيرة الأجل	أوزان المخاطر	ستاندرد أند بورز (S&P)	موديز (Moody's)	فيتش (Fitch Ratings)
١	%٢٠	A-1	P-1	F1
٢	%٥٠	A-2	P-2	F2
٣	%١٠٠	A-3	P-3	F3
٤	%١٢٥٠	أخرى*	أخرى*	أخرى*

* إن هذه الفئة "أخرى" تشمل جميع التصنيفات غير الرئيسية والتصنيفات B أو C.

الملحق (ط): مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي لانكشافات التوريق (فئة التصنيف طويل الأجل)

جدول ٣٣

درجات الجودة الائتمانية	أوزان المخاطر	ستاندر أند بورز (S&P)	موديز (Moody's)	فيتش (Fitch Ratings)
١	%٢٠	AAA	Aaa	AAA
		AA+	Aa1	AA+
		AA	Aa2	AA
		AA-	Aa3	AA-
٢	%٥٠	A+	A1	A+
		A	A2	A
		A-	A3	A-
٣	%١٠٠	BBB+	Baa1	BBB+
		BBB	Baa2	BBB
		BBB-	Baa3	BBB-
٤	• ٣٥٠% للمستثمر • ١٢٥% للبنك المصدر	BB+	Ba1	BB+
		BB	Ba2	BB
		BB-	Ba3	BB-
٥	%١٢٥	B+	B1	B+
		B	B2	B
		B-	B3	B-
٦	%١٢٥	CCC+	Caa1	CCC+
		CCC	Caa2	CCC
		CCC-	Caa3	CCC-
		CC	Ca	CC
		C	C	C
		D		D
غير مصنف	%١٢٥			

الملحق (ي): مصفوفة مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي لانكشافات التوريق (فئة التصنيف قصيرة الأجل)

جدول ٣٤

درجات الجودة الائتمانية قصيرة الأجل	أوزان المخاطر	ستاندرد أند بوز (S&P)	موديز (Moody's)	فيتش (Fitch Ratings)
١	%٢٠	A-1	P-1	F1
٢	%٥٠	A-2	P-2	F2
٣	%١٠٠	A-3	P-3	F2
٤	%١٢٥٠	أخرى*	أخرى*	أخرى*
غير مصنف	%١٢٥٠			

* إن هذه الفئة "أخرى" تشمل جميع التصنيفات غير الرئيسية والتصنيفات B أو C.

الملحق (ك): التعريف التفصيلي لكل نشاط من أنشطة العمل

جدول ٣٥

مجموعات النشاط	شرايح العمل الرئيسية	نشاط العمل
الدمج والشراء والاكتماب والخصصة والبحوث والمديونيات (حكومية وعالية العوائد) الأسهم والصفقات المشتركة وإصدارات الأسهم الدولية والاكتمابات الخاصة.	تمويل الحكومات	تمويل الشركات
	الخدمات المصرفية للتجار	
	الخدمات الاستشارية	
الإيرادات الثابتة والأسهم والصراف الأجنبي والسلع والائتمان والتمويل والأوراق المالية لدى البنك والإقراض وصفقات إعادة الشراء والوساطة والمديونيات والسمرسة.	المبيعات	التداول والمبيعات
	صنع السوق	
	المراكز التابعة للبنك	
	الخزينة	
القروض والودائع الاستهلاكية - الخدمات المصرفية - الأمانة والتركات.	الخدمات المصرفية الاستهلاكية (التجزئة)	الخدمات المصرفية الاستهلاكية (التجزئة)
القروض الخاصة والودائع - الخدمات المصرفية والأمانة والتركات والاستشارات الاستثمارية.	الخدمات المصرفية الخاصة	
بطاقات التجار - التجارية - الشركات - العلامات الخاصة والتجزئة.	خدمة البطاقات	
تمويل المشاريع - العقارات - تمويل الصادرات - التمويل التجاري - التصنيع - التأجير - الإقراض - الضمانات - الكمبيالات.	الخدمات المصرفية التجارية	الخدمات المصرفية التجارية
الدفعات والتحويلات وتحويلات الأموال والمقاصة والتسوية.	العلاء الخارجيين	الدفع والتسويات ^{٦٢}
اسكرو (Escrow) - شهادات صناديق الأمانات - إقراض الأوراق المالية (العلاء) - إجراءات الشركات.	الوصاية	خدمات الوكالة
وكلاء الإصدار والدفع.	وكالة الشركات	
-----	أمانة الشركات	
الجماعية - المنفصلة - الاستهلاكية - المؤسساتية - المقتولة - المفتوحة.	إدارة الصناديق الاختيارية	إدارة الأصول
الجماعية - المنفصلة - الاستهلاكية - المؤسساتية - المقتولة - المفتوحة.	إدارة الصناديق غير الاختيارية	
التنفيذ والخدمات الكاملة.	خدمات الوساطة الاستهلاكية	خدمات الوساطة الاستهلاكية (التجزئة)

٦٢ يتم إدراج خسائر الدفع والتسويات المتعلقة بالأنشطة الخاصة بالبنك المرخص في بيان خسائر أنشطة العمل المتأثرة.

الملحق (ل): أمثلة على تخصيص إجمالي الدخل إلى أنشطة العمل

جدول ٣٦

إجمالي الدخل	أنشطة العمل
<p>صافي الدخل المستحق للفوائد على القروض والدفوعات المقدمة إلى العملاء الأفراد والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تعامل كخدمات تجزئة.</p> <p>الرسوم المتعلقة بالأنشطة التقليدية الاستهلاكية.</p> <p>صافي الدخل من عمليات المبادلة والمشتقات المحتفظ بها للتحوط للمحفظة المصرفية الخاصة بالخدمات المصرفية الاستهلاكية (التجزئة).</p>	<p>الخدمات المصرفية الاستهلاكية (التجزئة)</p>
<p>صافي الدخل المستحق للفوائد على القروض والدفوعات المقدمة إلى الشركات والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تعامل كشركات والبنوك والدول.</p> <p>الرسوم المتعلقة بالخدمات المصرفية التجارية التقليدية بما في ذلك الالتزامات والضمانات والكمبيالات.</p> <p>صافي الدخل على الأوراق المالية المسجلة في المحفظة المصرفية.</p> <p>الأرباح/ الخسائر من عمليات المبادلات والأدوات المشتقة للتحوط للخدمات المصرفية التجارية.</p>	<p>الخدمات المصرفية التجارية</p>
<p>الأرباح/ الخسائر من الأدوات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة مطروحاً منها تكلفة التمويل.</p> <p>الرسوم من عملية الوساطة لمبيعات الجملة.</p>	<p>التداول والمبيعات</p>
<p>صافي الرسوم / العمولات المحققة.</p> <p>رسوم لتغطية تسهيلات دفع أو تسوية للأطراف المقابلة لمبيعات الجملة.</p>	<p>الدفع والتسوية/ خدمات الوكالة/ خدمات الوساطة الاستهلاكية</p>
<p>صافي الرسوم / العمولات المحققة في كل نشاط.</p>	<p>تمويل الشركات / خدمات الوكالة / إدارة الأصول/ خدمات الوساطة الاستهلاكية</p>

الملحق (م): البورصات المعتمدة

لكي تكون الأسهم مؤهلة لتخفيف مخاطر الائتمان، فإنه يتعين أن تكون مدرجة في أي من البورصات التالية:

أ. البورصات المؤهلة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

١. سوق الكويت للأوراق المالية.
٢. السوق المالية السعودية (تداول).
٣. سوق أبو ظبي للأوراق المالية.
٤. بورصة قطر.
٥. سوق دبي المالي.
٦. سوق مسقط للأوراق المالية.
٧. ناسداك دبي.
٨. بورصة البحرين.

ب. البورصات الدولية المؤهلة:

١. بورصة نيويورك (NYSE).
٢. ناسداك (NASDAQ).
٣. طوكيو للأوراق المالية (TSE).
٤. سوق لندن للأوراق المالية (LSE).
٥. هولندا يورونكست (EuroNext).
٦. هونغ كونغ للأوراق المالية (HKSE).
٧. بورصة شنغهاي (SSE).
٨. بورصة تورونتو (TSX).
٩. بورصة فرانكفورت.
١٠. سوق الأوراق المالية الأسترالية (ASX).

ج. يتعين على البنوك التشاور مع البنك المركزي حول استخدام أوراقها المالية المدرجة في أية بورصات أخرى بصفتها ضمانات مؤهلة لتخفيف مخاطر الائتمان.

الملحق (ن): الركن الثالث - مثال على الإفصاح عن الأجور والمكافآت

يتم تعبئة الجدول أدناه بصورة منفصلة لكل من الإدارة العليا (Senior Management) والموظفين الآخرين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات للمخاطر (Risk Takers).

جدول ٣٧

مؤجلة (Deferred)	غير مقيدة (Unrestricted)	إجمالي قيمة الأجور والمكافآت الممنوحة خلال فترة التقرير
		مكافآت ثابتة:
X	X	- نقدية
X	X	- أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم
X	X	- مكافآت أخرى
		مكافآت متغيرة:
X	X	- نقدية
X	X	- أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم
X	X	- مكافآت أخرى

يتعين الإفصاح في الجدول ٣٨ عن المعلومات المتعلقة بأجور ومكافآت فئات الموظفين المبينة أدناه.

جدول ٣٨

فئة الموظفين	عدد الموظفين في هذه الفئة	إجمالي قيمة الأجور والمكافآت (بالدينار الكويتي)
الإدارة العليا		
الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات للمخاطر		
الموظفون المسؤولون عن الرقابة المالية (Financial and Control Function)		

الملحق (س): الركن الثالث - نموذج الإفصاح العام^{٦٣}

م	حقوق المساهمين (CET1): الأدوات والاحتياطات	المبلغ (بالآف دينار)
١	الأسهم العادية المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	
٢	الأرباح المحتفظ بها (المحتجزة)	
٣	الدخل المتراكم الشامل والاحتياطات المعلنة الأخرى	
٤	رأس المال المصدر مباشرة والذي يخضع للاستقطاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة ١) (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)	
٥	الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)	
٦	حقوق المساهمين (CET1) قبل التعديلات الرقابية	
	حقوق المساهمين (CET1): التعديلات الرقابية	
٧	تعديلات التقييم (Valuation adjustments)	
٨	الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	
٩	الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	
١٠	الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	
١١	احتياطي التحوط للتدفقات النقدية	
١٢	عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)	
١٣	الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريق (كما هو مبين في الفقرة ٧١ من هذه التعليمات)	
١٤	الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان على الالتزامات المقيمة بالقيمة العادلة	
١٥	صافي أصول صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة (الفقرة ٦٧)	
١٦	استثمارات في أسهم البنك نفسه (إن لم يتم تصفيتها من رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية)	
١٧	الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين	
١٨	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من ١٠% من رأس المال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد ١٠% من حقوق مساهمين للبنك)	
١٩	الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد ١٠% من حقوق مساهمين للبنك)	
٢٠	حقوق خدمات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد ١٠% من حقوق مساهمين للبنك)	

٦٣ لا تنطبق بعض البنود المبينة في نماذج الإفصاح (الركن الثالث) على البنوك العاملة في الكويت (مثل الاستقطاع التدريجي) و لكن لم يتم إزالتها بهدف الحفاظ على نفس تصميم الإفصاح دولياً و ذلك بناءً على رغبة لجنة بازل للرقابة المصرفية.

٢١	الضرائب المؤجلة على جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة (المبالغ فوق حد ١٠% من حقوق مساهمين للبنك، بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
٢٢	المبلغ الذي يتجاوز حد الـ ١٥% من حقوق مساهمين للبنك
٢٣	منها: الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية
٢٤	منها: حقوق خدمات الرهن العقاري
٢٥	منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة
٢٦	التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية
٢٧	التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين (CET1) بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (AT1) ورأس المال المساند (الشريحة ٢) لتغطية الاستقطاعات
٢٨	إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)
٢٩	حقوق المساهمين (CET1) بعد التعديلات الرقابية
	رأس المال الإضافي (الشريحة ١): الأدوات
٣٠	أدوات رأس المال الإضافي (AT1) المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار
٣١	منها: المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة
٣٢	منها: المصنفة كالتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة
٣٣	أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (AT1)
٣٤	أدوات رأس المال الإضافي (AT1) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر ٥) الصادرة عن الشركات التابعة والمحفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (الشريحة ١))
٣٥	منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي
٣٦	رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية
	رأس المال الإضافي (الشريحة ١): التعديلات الرقابية
٣٧	استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسه (AT1)
٣٨	الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)
٣٩	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من ١٠% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد ١٠% من حقوق المساهمين للبنك)
٤٠	الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)
٤١	التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية
٤٢	التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة ٢) لتغطية الاستقطاعات
٤٣	إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)
٤٤	رأس المال الإضافي (AT1)

٤٥	رأس المال الأساسي (الشريحة ١) = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الإضافي (AT1)
	رأس المال المساند (الشريحة ٢): الأدوات والمخصصات
٤٦	أدوات رأس المال المساند (الشريحة ٢) المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار
٤٧	أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة ٢)
٤٨	أدوات رأس المال المساند (الشريحة ٢) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر ٥ أو ٣٤) الصادرة عن شركات تابعة والمحفوظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة ٢))
٤٩	منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي
٥٠	المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة ٢)
٥١	رأس المال المساند (الشريحة ٢) قبل التعديلات الرقابية
	رأس المال المساند (الشريحة ٢): التعديلات الرقابية
٥٢	استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسه (الشريحة ٢)
٥٣	الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة ٢)
٥٤	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من ١٠% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد ١٠% حقوق المساهمين للبنك)
٥٥	الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)
٥٦	التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية
٥٧	إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة ٢)
٥٨	رأس المال المساند (الشريحة ٢)
٥٩	رأس المال بمفهومه الشامل = رأس المال الأساسي إجمالي (الشريحة ١) + رأس المال المساند (الشريحة ٢)
٦٠	إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر
	معدلات رأس المال والمصدات
٦١	حقوق المساهمين (الشريحة ١) كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر
٦٢	رأس المال الأساسي (الشريحة ١) كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر
٦٣	إجمالي رأس المال بمفهومه الشامل كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر
٦٤	متطلبات المصدات الخاصة بالبنك [الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) (تتضمن المصدات الرأسمالية التحوطية) زائداً المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي]، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر
٦٥	منها: متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية
٦٦	منها: المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية
٦٧	منها: المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي

٦٨	حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصداة (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
	الحدود الدنيا
٦٩	الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1) (٩,٥%)
٧٠	الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريعة ١) (١١%)
٧١	الحد الأدنى لرأس المال بمفهومه الشامل (١٣%) بخلاف المصداة الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصداة البنوك ذات التأثير النظامي
	المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)
٧٢	الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى
٧٣	الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية
٧٤	حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
٧٥	الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الأصول الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
	حدود الإعراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريعة ٢)
٧٦	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريعة ٢) بخصوص الانكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)
٧٧	الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة في رأس المال المساند (الشريعة ٢) وفقاً للأسلوب القياسي
٧٨	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريعة ٢) بخصوص الانكشافات وفقاً للأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)
٧٩	الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريعة ٢) وفقاً للأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية

رقم السطر	الشرح
	شرح كل سطر في جدول الإفصاحات العامة
١	الأدوات الصادرة من قبل الشركة الام للمجموعة المصدرة للقرارات، والتي تحقق كافة معايير التدرج في حقوق المساهمين (الشريحة ١) المبينة في الفقرة رقم ٤٣ من هذه التعليمات. يجب أن تكون مساوية لمجموع حقوق المساهمين (والفائض المتعلق بها فقط) والأدوات الأخرى للشركات غير المساهمة، حيث أنه يتعين على كل منها تحقيق معايير حقوق المساهمين. ويكون هذا بالصافي من أسهم الخزينة والاستثمارات الأخرى في أسهم المنشأة نفسها، إلى حد استبعادها من الميزانية العمومية وفقاً للمعايير المحاسبية ذات الصلة. يتم استبعاد كافة عناصر رأس المال المدفوع. كما يتم استبعاد كافة حقوق الأقلية.
٢	الأرباح المحتفظ بها، قبل كافة التعديلات الرقابية. وفقاً للفقرة رقم ٤٢. يتم إستبعاد توزيعات الأرباح وذلك عملاً بالمعايير المحاسبية المطبقة، أي يتم إزالتها من هذا السطر عند إزالتها من الميزانية العمومية للبنك.
٣	الدخل المتراكم الشامل والاحتياطيات الأخرى المفصح عنها، قبل كافة التعديلات الرقابية.
٤	أدوات رأس المال المصدرة مباشرة والتي تخضع الاستقطاع التدريجي من حقوق المساهمين (CET1). ينطبق هذا فقط على الشركات غير المساهمة. أما بالنسبة للبنوك التي يكون هيكلها كشركات مساهمة، فإنها تدرج "صفر" في هذا السطر.
٥	حقوق المساهمين الصادرة عن شركات تابعة ومحتفظ بها لدى الغير. فقط المبلغ المؤهل للإدراج في مجموعة حقوق المساهمين (الشريحة ١) يتم إدراجه هنا، وذلك وفقاً لتطبيق الفقرة رقم ٥٨ من هذه التعليمات.
٦	مجموع الأسطر من ١ إلى ٥.
٧	تعديلات التقييم الحصيفة وفقاً لمتطلبات الفقرات من ٣٢٢ إلى ٣٢٧ من هذه التعليمات.
٨	الشهرة بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة، كما هو مبين في الفقرات من ٦٥ و ٦٦ من هذه التعليمات.
٩	الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)، كما هو مبين في الفقرات من ٦٥ و ٦٦ من هذه التعليمات.
١٠	الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي ينتج عنها فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)، كما هو مبين في الفقرة رقم ٦٧ من هذه التعليمات.
١١	عنصر احتياطي التحوط للتدفقات النقدية المبين في الفقرتين ٦٩ و ٧٠ من هذه التعليمات.
١٢	العجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه).
١٣	الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريق (كما هو مبين في الفقرة ٧١ من التعليمات).
١٤	الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان على الالتزامات المقيمة بالقيمة العادلة، كما هو مبين في الفقرة رقم ٧٢ من هذه التعليمات.
١٥	صافي أصول صندوق نهاية الخدمة ذات الفائدة المحددة (يتم استقطاع المبلغ).
١٦	استثمارات في أسهم البنك نفسه (إن لم يتم تصفيته من رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية)، كما هو مبين في الفقرة رقم ٧٣ من هذه التعليمات.
١٧	الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين، كما هو مبين في الفقرة رقم ٧٦ من هذه التعليمات.

١٨	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من ١٠% من رأس مال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد ١٠% من حقوق المساهمين للبنك)، يتم استقطاع المبلغ من حقوق المساهمين (CET1) وفقاً للفقرات من ٧٧ إلى ٨٠ من هذه التعليمات.
١٩	الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد ١٠% من حقوق المساهمين للبنك)، يتم استقطاع المبلغ من حقوق المساهمين (الشريحة ١) وفقاً للفقرات من ٨١ إلى ٨٦ من هذه التعليمات.
٢٠	حقوق خدمات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد ١٠% من حقوق مساهمي البنك)، يتم استقطاع المبلغ من حقوق المساهمين (الشريحة ١) وفقاً للفقرات من ٨٤ و ٨٥ من هذه التعليمات.
٢١	الضرائب المؤجلة على جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة (المبالغ فوق حد ١٠% من حقوق مساهمين للبنك، بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)، يتم استقطاع المبلغ من حقوق المساهمين (الشريحة ١) وفقاً للفقرات ٨٤ و ٨٥ من هذه التعليمات.
٢٢	المبلغ الذي تتجاوز عنده بنود الثلاث الحد أعلاه حد الـ ١٥%، باستثناء المبالغ المفصح عنها في الأسطر من ١٩ إلى ٢١، ويتم احتسابها وفقاً للفقرات ٨٥ و ٨٦ من هذه التعليمات.
٢٣	المبلغ المدرج في السطر ٢٢ والذي يتعلق بالاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية.
٢٤	المبلغ المدرج في السطر ٢٢ والذي يتعلق بحقوق خدمات الرهن العقاري.
٢٥	المبلغ المدرج في السطر ٢٢ والذي يتعلق بالضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة.
٢٦	أي تعديلات رقابية أخرى على حقوق المساهمين (CET1) مقررة من السلطة الرقابية.
٢٧	التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين (CET1) بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (AT1) ورأس المال المساند (الشريحة ٢) لتغطية الاستقطاعات. في حال أن المبلغ المدرج في السطر ٤٣ يتجاوز المبلغ المدرج في السطر ٣٦، فإنه يتم إدراج الزيادة هنا.
٢٨	إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)، يتم حسابها بمجموع الأسطر من ٧ إلى ٢٢ زائداً الأسطر ٢٦ و ٢٧.
٢٩	حقوق المساهمين (CET1)، يتم حسابها على أنها السطر ٦ مطروحاً منه السطر ٢٨.
٣٠	الأدوات الصادرة عن الشركة الام للمجموعة المصدرة للتقارير، والتي تحقق كافة رأس المال الإضافي (AT1) المبينة في الفقرة رقم ٤٦ من هذه التعليمات وأي علاوة إصدار ذات علاقة كما هو مبين في الفقرة رقم ٤٧ من هذه التعليمات. يتم استثناء كافة الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة للمجموعة المجمع من هذا السطر. قد يتضمن هذا السطر رأس المال الإضافي (AT1) الصادر من قبل منشأة ذات غرض خاص للشركة الأم، فقط إذا حققت المتطلبات المبينة في الفقرة رقم ٦٣ من هذه التعليمات.
٣١	المبلغ المدرج في السطر ٣٠ المصنف كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة.
٣٢	المبلغ المدرج في السطر ٣٠ المصنف كالتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة.
٣٣	أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للتدرج من رأس المال الإضافي (AT1).

أدوات رأس المال الإضافي (AT1) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر ٥) الصادرة من قبل شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير، ويمثل المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (AT1) وفقاً للفقرة رقم ٥٩ من هذه التعليمات.	٣٤
المبلغ المدرج في السطر ٣٤ والذي يتعلق بالأدوات الصادرة من قبل شركات تابعة تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (AT1).	٣٥
مجموع الأسطر ٣٠ و ٣٣ و ٣٤.	٣٦
الاستثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسه (AT1)، يتم استقطاع المبلغ من رأس المال الإضافي (AT1) وفقاً للفقرة رقم ٧٣ من هذه التعليمات.	٣٧
الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)، يتم استقطاع المبلغ من رأس المال الإضافي (AT1) وفقاً للفقرة رقم ٧٦ من هذه التعليمات.	٣٨
الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي حيث لا تملك البنوك أكثر من ١٠% من حقوق المساهمين المصدرة (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)، يتم استقطاع المبلغ من رأس المال الإضافي (AT1) وفقاً للفقرات من ٧٧ إلى ٨٠ من هذه التعليمات.	٣٩
الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)، يتم استقطاع المبلغ من رأس المال الإضافي (AT1) وفقاً للفقرات من ٨١ و ٨٢ من هذه التعليمات.	٤٠
أي تعديلات أخرى على رأس المال الإضافي (AT1) مقررة من السلطة الرقابية.	٤١
التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة ٢) لتغطية الاستقطاعات، في حال أن المبلغ المدرج في السطر ٥٧ يتجاوز المبلغ المدرج في السطر ٥١، فإنه يتم إدراج الزيادة هنا.	٤٢
مجموع الأسطر من ٣٧ إلى ٤٢.	٤٣
رأس المال الإضافي (AT1)، يتم احتسابه على أنه السطر ٣٦ مطروحاً منه السطر ٤٣.	٤٤
رأس المال الأساسي (الشريحة ١)، يتم احتسابه على أنه السطر ٢٩ زائداً السطر ٤٤.	٤٥
الأدوات الصادرة عن الشركة الأم للمجموعة المصدرة للتقارير، والتي تحقق كافة معايير رأس المال المساند (الشريحة ٢) المبينة في الفقرة رقم ٤٨ من هذه التعليمات وأي علاوة إصدار ذات علاقة كما هو مبين في الفقرة رقم ٥٠ من هذه التعليمات. يتم استثناء كافة الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة للمجموعة المجمع من هذا السطر. قد يتضمن هذا السطر رأس المال المساند (الشريحة ٢) الصادر من قبل منشأة ذات غرض خاص للشركة الأم، فقط إذا حقق المتطلبات المبينة في الفقرة رقم ٦٣ من هذه التعليمات.	٤٦
أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة ٢).	٤٧
أدوات رأس المال المساند (الشريحة ٢) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر ٥ أو ٣٤) الصادرة من قبل شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة ٢))، وفقاً للفقرة رقم ٦١ من هذه التعليمات.	٤٨
المبلغ المدرج في السطر ٤٨ الذي يتعلق بالأدوات الصادرة من قبل شركات تابعة تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة ٢).	٤٩

٥٠	المخصصات العامة في رأس المال المساند (الشريحة ٢)، يتم احتسابها وفقاً للفقرة ٥١ من هذه التعليمات.
٥١	مجموع الأسطر ٤٦ و ٤٨ و ٥٠.
٥٢	الاستثمارات في أدوات رأس المال المساند (الشريحة ٢) الخاصة بالبنك نفسه، يتم استقطاع المبلغ من رأس المال المساند (الشريحة ٢) وفقاً للفقرة رقم ٧٣ من هذه التعليمات.
٥٣	الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة ٢)، يتم استقطاع المبلغ من رأس المال المساند (الشريحة ٢) وفقاً للفقرة رقم ٧٦ من هذه التعليمات.
٥٤	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي حيث لا تملك البنوك أكثر من ١٠% من حقوق المساهمين المصدرة (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)، يتم استقطاع المبلغ من رأس المال المساند (الشريحة ٢) وفقاً لل فقرات من ٧٧ إلى ٨٠ من هذه التعليمات.
٥٥	الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)، يتم استقطاع المبلغ من رأس المال المساند (الشريحة ٢) وفقاً لل فقرات ٨١ و ٨٢ من هذه التعليمات.
٥٦	أي تعديلات رقابية أخرى على رأس المال المساند (الشريحة ٢) مقررة من السلطة الرقابية.
٥٧	مجموع الأسطر من ٥٢ إلى ٥٦.
٥٨	رأس المال المساند (الشريحة ٢)، يتم احتسابه على أنه السطر ٥١ مطروحاً منه السطر ٥٧.
٥٩	رأس المال بمفهومه الشامل، يتم احتسابه على أنه السطر ٤٥ زائداً السطر ٥٨.
٦٠	إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر للمجموعة المقدمة للتقارير.
٦١	حقوق المساهمين (CET1) كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر، يتم احتسابها على أنها السطر ٢٩ مقسوماً على السطر ٦٠ (يُعبّر عنها بنسبة مئوية).
٦٢	معدل رأس المال الأساسي (الشريحة ١) كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر، يتم احتسابها على أنها السطر ٤٥ مقسوماً على السطر ٦٠ (يُعبّر عنها بنسبة مئوية).
٦٣	معدل رأس المال بمفهومه الشامل كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر، يتم احتسابها على أنها السطر ٥٩ مقسوماً على السطر ٦٠ (يُعبّر عنها بنسبة مئوية).
٦٤	متطلبات المصداق الخاصة بالبنك [الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) (تتضمن المصداق الرأسمالية التحوطية) زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي زائداً متطلبات المصداق الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية].
٦٥	المبلغ في السطر ٦٤ (المعبر عنه بنسبة مئوية من الأصول المرجحة بالمخاطر) الذي يتعلق بالمصداق الرأسمالية التحوطية، أي أن يقوم البنك بإدراج ٢,٥%.
٦٦	المبلغ في السطر ٦٤ (المعبر عنه بنسبة مئوية من الأصول المرجحة بالمخاطر) الذي يتعلق بمتطلبات المصداق الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية.
٦٧	المبلغ في السطر ٦٤ (المعبر عنه بنسبة مئوية من الأصول المرجحة بالمخاطر) الذي يتعلق بمتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي.

٦٨	حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للوفاء بالمصداقات (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر). ويتم احتسابها كمعدل حقوق المساهمين (CET1) للبنك مطروحاً منه أي حقوق مساهمين مستخدمة لتحقيق متطلبات رأس المال الأساسي (الشريحة ١) و رأس المال البنك بمفهومه الشامل بخلاف المصداقات المذكورة أعلاه.
٦٩	الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1) (٩,٥%).
٧٠	الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة ١) (١١%).
٧١	الحد الأدنى لرأس المال بمفهومه الشامل ١٣% بخلاف المصداقات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصداقات البنوك ذات التأثير النظامي.
٧٢	الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى، المبلغ الإجمالي لهذه الاستثمارات غير المدرجة في السطر ١٨ و ٣٩ و ٥٤.
٧٣	الاستثمارات الهامة في حقوق مساهمي المؤسسات المالية، المبلغ الإجمالي لهذه الاستثمارات غير المدرجة في السطر ١٩ و ٢٣.
٧٤	حقوق خدمات الرهن العقاري، المبلغ الإجمالي لهذه الاستثمارات غير المدرجة في السطر ٢٠ و ٢٤.
٧٥	الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الأصول الناتجة عن فروقات مؤقتة، المبلغ الإجمالي لهذه الاستثمارات غير المدرجة في السطر ٢١ و ٢٥.
٧٦	المخصصات العامة للإدراج في رأس المال المساند (الشريحة ٢) بخصوص الانكشافات وفقاً للأسلوب القياسي، يتم حسابها وفقاً للفقرة ٥١ من هذه التعليمات، قبل تطبيق الحد الأقصى.
٧٧	الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة في رأس المال المساند (الشريحة ٢) وفقاً للأسلوب القياسي، يتم حسابها وفقاً للفقرة ٥١ من هذه التعليمات.
٧٨	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج في رأس المال المساند (الشريحة ٢) بخصوص الانكشافات وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية.
٧٩	الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة في رأس المال المساند (الشريحة ٢) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية.

الملحق (ع): شرح الأسلوب ثلاثي الخطوات للتسوية

الخطوة ١

المبلغ بالدينار الكويتي		
تقع ضمن إطار التجميع الرقابي	الميزانية العمومية كما في البيانات المالية المنشورة	البيان
كما في نهاية الفترة	كما في نهاية الفترة	
		الأصول
		النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية
		بنود قيد التحصيل من بنوك أخرى
		أصول محفظة المتاجرة
		أصول مالية مصنفة بالقيمة العادلة
		أدوات مالية مشتقة
		قروض ومدفوعات مقدماً إلى بنوك
		قروض ومدفوعات مقدماً إلى عملاء
		اتفاقيات إعادة الشراء العكسية وعمليات الإقراض المضمونة الأخرى والمشابهة
		استثمارات مالية متاحة للبيع
		الضريبة الحالية والمؤجلة المدرجة في جانب الأصول
		المدفوعات مقدماً والإيرادات المستحقة والأصول الأخرى
		استثمارات في شركات زميلة والمشروعات المشتركة
		الشهرة والأصول غير الملموسة
		عقار وآلات ومعدات
		إجمالي الأصول
		الالتزامات
		ودائع من بنوك
		بنود قيد التحصيل لبنوك أخرى
		حسابات عملاء
		اتفاقيات إعادة الشراء وعمليات الإقراض المضمونة الأخرى والمشابهة
		التزامات محفظة المتاجرة
		التزامات مالية مصنفة بالقيمة العادلة
		أدوات مالية مشتقة
		أوراق دين مالية
		مستحقات وإيرادات مؤجلة والتزامات أخرى
		الضريبة الحالية والمؤجلة المدرجة في جانب الالتزامات
		التزامات ذات أولوية أقل (Subordinated Liabilities)
		مخصصات

معيار كفاية رأس المال - بازل (٣) للبنوك التقليدية

		التزامات نهاية الخدمة
		إجمالي الالتزامات
		حقوق المساهمين
		رأس المال المدفوع
		الأرباح المحتفظ بها
		دخل شامل آخر متراكم
		إجمالي حقوق المساهمين

الخطوة ٢

المرجع	تقع ضمن إطار التجميع الرقابي	الميزانية العمومية كما في البيانات المالية المنشورة	البيان
	كما في نهاية الفترة	كما في نهاية الفترة	
			الأصول
			النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية
			بنود قيد التحصيل من بنوك أخرى
			أصول محفظة المتاجرة
			أصول مالية مصنفة بالقيمة العادلة
			أدوات مالية مشتقة
			قروض ومدفوعات مقدماً إلى بنوك
			قروض ومدفوعات مقدماً إلى عملاء
			اتفاقيات إعادة الشراء العكسية وعمليات الإقراض المضمونة الأخرى والمشابهة
			استثمارات مالية متاحة للبيع
			الضريبة الحالية والمؤجلة المدرجة في جانب الأصول
			المدفوعات مقدماً والإيرادات المستحقة والأصول الأخرى
			استثمارات في شركات زميلة والمشروعات المشتركة
			الشهرة والأصول غير الملموسة
a			منها شهرة
b			منها أصول غير ملموسة أخرى (باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري)
c			منها حقوق خدمات الرهن العقاري
			عقارات وآلات ومعدات
			إجمالي الأصول
			الالتزامات
			ودائع من بنوك
			بنود قيد التحصيل لبنوك أخرى
			حسابات عملاء
			اتفاقيات إعادة الشراء وعمليات الإقراض المضمونة الأخرى والمشابهة
			التزامات محفظة المتاجرة
			التزامات مالية مصنفة بالقيمة العادلة
			أدوات مالية مشتقة
			أوراق دين مالية
			مستحقات وإيرادات مؤجلة والتزامات أخرى
			الضريبة الحالية والمؤجلة المدرجة في جانب الالتزامات

معيار كفاية رأس المال - بازل (٣) للبنوك التقليدية

d			منها ضريبية مؤجلة مدرجة في جانب الالتزامات تتعلق بالشهرة
e			منها ضريبية مؤجلة مدرجة في جانب الالتزامات تتعلق بأصول غير ملموسة أخرى (باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري)
f			منها ضريبية مؤجلة مدرجة في جانب الالتزامات تتعلق بحقوق خدمات الرهن العقاري
			الالتزامات ذات أولوية أقل (Subordinated Liabilities)
			مخصصات
			الالتزامات مكافآت التقاعد
			إجمالي الالتزامات
			حقوق المساهمين
			رأس المال المدفوع
h			منها المبلغ المؤهل لحقوق المساهمين (CET1)
i			منها المبلغ المؤهل لرأس المال الإضافي (AT1)
			الأرباح المحتفظ بها
			دخل شامل آخر متراكم
			إجمالي حقوق المساهمين

الخطوة ٣

المصدر استناداً إلى الرقم / الحرف المرجعي في الميزانية العمومية ضمن نطاق التجميع الرقابي من الخطوة ٢	مكونات رأس المال الرقابي المفصح عنه من قبل البنك	حقوق المساهمين (CET1): الأدوات والاحتياطيات	
h		الأسهم العادية المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار ذات العلاقة	١
		الأرباح المحتفظ بها	٢
		الدخل الشامل المتراكم الآخر (والاحتياطيات الأخرى)	٣
		الأسهم العادية المصدرة من قبل شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في حقوق المساهمين (CET1))	٤
		حقوق المساهمين (CET1) قبل التعديلات الرقابية	٥
		تعديلات التقييم (Valuation adjustment)	٦
a-d		الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	٧

الملحق (ف): نموذج الإفصاح عن المواصفات الأساسية لأدوات رأس المال الرقابي

نموذج الإفصاح عن المواصفات الأساسية لأدوات رأس المال الرقابي		
١	المصدر	
٢	الرمز المرجعي (Unique Identifier) (مثل رقم تعريف الورقة المالية (CUSIP) أو (ISIN) أو بلومبيرغ للاكتتابات الخاصة)	
٣	القوانين الحاكمة للأداة	
	المعاملة الرقابية	
٤	نوع رأس المال CET1, AT1, AT2	
٥	مؤهل على مستوى البنك منفرداً/ المجموعة/ المجموعة ومنفرداً	
٦	نوع الأداة	
٧	المبلغ المدرج في رأس المال الرقابي	
٨	القيمة الإسمية للأداة	
٩	التصنيف المحاسبي	
١٠	تاريخ الإصدار الأصلي	
١١	دائمة أو محددة الاستحقاق	
١٢	تاريخ الاستحقاق الأصلي	
١٣	خيار السداد للمصدر ويخضع لموافقة رقابية مسبقة	
١٤	تاريخ السداد الاختياري، وتواريخ السداد الطارئ، وقيمة التسديد	
١٥	تواريخ السداد اللاحقة، إن وجدت	
	الكوبونات / توزيعات الأرباح	
١٦	توزيعات أرباح / كوبونات ثابتة أو عائمة	
١٧	سعر الكوبون وأي مؤشرات ذات علاقة	
١٨	وجود مانع لتوزيعات الأرباح	
١٩	توزيعات الأرباح اختيارية بالكامل، أو اختيارية بصورة جزئية، أو إلزامية	
٢٠	وجود حوافز لتعديل قيمة الدفعات أو حوافز أخرى للسداد المبكر	
٢١	غير تراكمية أو تراكمية	
٢٢	قابلة للتحويل أو غير قابلة للتحويل	
٢٣	إن كانت قابلة للتحويل، أحداث خاصة للتحويل	
٢٤	إن كانت قابلة للتحويل، بالكامل أو جزئياً	
٢٥	إن كانت قابلة للتحويل، معدل التحويل	
٢٦	إن كانت قابلة للتحويل، تحويل إلزامي أو اختياري	
٢٧	إن كانت قابلة للتحويل، تحديد نوع الأداة التي يتم التحويل إليها	

	إن كانت قابلة للتحويل، تحديد مصدر الأداة التي يتم التحويل إليها	٢٨
	خصائص التخفيض	٢٩
	في حالة التخفيض، أحداث خاصة بالتخفيض	٣٠
	في حالة التخفيض، بالكامل أو جزئياً	٣١
	في حالة التخفيض، بصورة دائمة أو مؤقتة	٣٢
	إن كان تخفيضاً مؤقتاً، وصف آلية التخفيض	٣٣
	المركز في الجدول الهرمي للراتب عند التصفية (تحديد نوع الأداة الأعلى منها مباشرة)	٣٤
	مواصفات عدم تطابق مع متطلبات التحويل	٣٥
	إن كان نعم، تحديد المواصفات غير المطابقة	٣٦

شرح إضافي للبنود الواردة في نموذج الإفصاح عن المواصفات الأساسية لأدوات رأس المال الرقابي	
١	تحديد الكيان القانوني للمصدر [نص حر]
٢	الرمز المرجعي (مثل رقم تعريف الورقة المالية (CUSIP) أو (ISIN) أو بلومبيرغ للاكتتابات الخاصة) [نص حر]
٣	تحديد القوانين الحاكمة للأداة [نص حر]
٤	تحديد المعاملة الرقابية لرأس المال كما هو مبين في هذه التعليمات الاختيار من القائمة: حقوق مساهمين (CET1)، رأس المال الإضافي (AT1)، رأس المال المساند (الشريحة ٢)، غير مؤهل
٥	تحديد المستويات - ضمن المجموعة - التي تم فيها إدراج الأداة ضمن رأس المال الاختيار من القائمة: منفرد / مجموعة / منفرد وبالمجموعة
٦	تحديد نوع الأداة يساعد على التوصل إلى فهم جيد لمواصفات الأداة. الاختيار من القائمة: أسهم عادية [Ordinary Shares]، أسهم شركات مساهمة [Joint-Stock Shares]، أسهم تفضيلية [Preference Shares]، الديون المساندة [Sub-ordinated debt]
٧	تحديد القيمة المدرجة في رأس المال الرقابي [نص حر]
٨	القيمة الإسمية للأداة [نص حر]
٩	تحديد التصنيف المحاسبي. وهذا يساعد على تقييم امتصاص الخسائر. الاختيار من القائمة: حقوق المساهمين، التكلفة المطفأة للالتزام، خيار القيمة العادلة للالتزام، الحصة غير المسيطرة في الشركة التابعة المجمع
١٠	تحديد تاريخ الإصدار [نص حر]
١١	تحديد ما إذا كانت دائمة أو محددة الاستحقاق الاختيار من القائمة: دائمة، محددة الاستحقاق
١٢	بالنسبة للأدوات المحددة الاستحقاق، تحديد تاريخ الاستحقاق الأصلي (اليوم والشهر والسنة). بالنسبة للأدوات الدائمة، يتم إدخال عبارة "لا يوجد استحقاق". [نص حر]
١٣	تحديد ما إذا كان هنالك خيار السداد للمصدر. وهذا يساعد على تقييم الأداة. الاختيار من القائمة: (نعم) (لا)
١٤	بالنسبة للأدوات التي لها خيار سداد من المصدر، تحديد أول تاريخ سداد إن كان للأداة خيار سداد بتاريخ محدد (اليوم والشهر والسنة) بالإضافة إلى تحديد ما إذا كان للأداة سداد متعلق بحدث ضريبي و/أو رقابي. كما يحدد سعر التسديد. وهذا يساعد على تقييم الأداة. [نص حر]

١٥	تحديد وجود وتكرار تواريخ السداد المتكررة، إن كان ذلك مطبقاً. وهذا يساعد على تقييم الأداة. [نص حر]
١٦	تحديد ما إذا كان الكوبون / توزيعات الأرباح ثابتة على مدى عمر الأداة، أو عائمة على مدى عمر الأداة، أو ثابتة حالياً ولكنها تصبح عائمة في المستقبل، أو عائمة حالياً ولكنها تصبح ثابتة في المستقبل. الاختيار من القائمة: (ثابتة) (عائمة) (ثابتة إلى عائمة) (عائمة إلى ثابتة)
١٧	تحديد سعر الكوبون للأداة وأي مؤشرات ذات صلة بسعر الكوبون / توزيعات الأرباح [نص حر]
١٨	تحديد ما إذا كان عدم دفع الكوبون أو توزيعات الأرباح للأداة يمنع دفع توزيعات الأرباح على الأسهم العادية (أي ما إذا كان مانعاً لتوزيعات الأرباح أم لا). الاختيار من القائمة: (نعم) (لا)
١٩	تحديد ما إذا كان المصدر يملك الخيار الكامل أو خياراً جزئياً أو لا يملك الخيار حول كون الكوبون / توزيعات الأرباح مدفوعة أم لا. إذا كان البنك يملك الخيار الكامل بإلغاء دفعات الكوبون / توزيعات الأرباح، فإنه يجب في كافة الظروف أن يختار البنك "اختيارية بالكامل" (وهذا يشمل حالة وجود مانع لتوزيعات الأرباح لا يمنع البنك من إلغاء الدفعات على الأداة). وإذا كان هناك شروط واجب توافرها قبل إلغاء الدفعة (مثل أن يكون رأس المال دون حد معين)، فإن البنك يختار "اختيارية جزئية". وفي حال عدم تمكن البنك من إلغاء الدفعة خارج حالات الإفلاس، فإن البنك يختار "إلزامية". الاختيار من القائمة: (اختيارية بالكامل) (اختيارية جزئية) (إلزامية)
٢٠	تحديد ما إذا كان هناك حوافز لتعديل قيمة الدفعات أو حوافز أخرى للسداد المبكر. الاختيار من القائمة: (نعم) (لا)
٢١	تحديد ما إذا كانت توزيعات الأرباح / الكوبونات تراكمية أو غير تراكمية. الاختيار من القائمة: (غير تراكمية) (تراكمية)
٢٢	تحديد ما إذا كانت الأداة قابلة للتحويل أو غير قابلة. وهذا يساعد على تقييم امتصاص الخسائر. الاختيار من القائمة: (قابلة للتحويل) (غير قابلة للتحويل)
٢٣	تحديد الشروط التي بموجبها يتم تحويل الأداة، وهذا يتضمن نقطة اللاجدوى. حيث يكون لدى سلطة أو أكثر إمكانية التحويل، فإنه يتم بيان هذه السلطات. ولكل واحدة من السلطات، يتعين ذكر ما إذا كانت شروط العقد للأداة التي تعطي الأساس القانوني للسلطة لإجراء التحويل (الأسلوب التعاقدية)، أو إذا كان الأساس القانوني مقدماً من ناحية قانونية (الأسلوب القانوني). [نص حر]
٢٤	تحديد ما إذا كانت الأداة: ١- يتم دوماً تحويلها بالكامل. ٢- قد يتم تحويلها بالكامل أو جزئياً. أو ٣- يتم دوماً تحويلها جزئياً. نص حر بالإشارة إلى أحد الخيارات أعلاه.
٢٥	تحديد معدل التحويل إلى أداة أقل امتصاصاً للخسارة. وهذا يساعد على تقييم درجة امتصاص الخسائر. [نص حر]
٢٦	بالنسبة للأدوات القابلة للتحويل، تحديد ما إذا كان التحويل إلزامياً أو اختيارياً. وهذا يساعد على تقييم امتصاص الخسائر. الاختيار من القائمة: (إلزامي) (اختياري) (غير مطبق)
٢٧	بالنسبة للأدوات القابلة للتحويل، تحديد نوع الأداة التي يتم التحويل إليها. وهذا يساعد على تقييم امتصاص الخسائر. الاختيار من القائمة: (حقوق مساهمين (CET1)) (رأس المال الإضافي (AT1)) (رأس المال المساند (الشريحة ٢)) (أخرى)

٢٨	إن كانت قابلة للتحويل، تحديد مصدر الأداة التي تم التحويل إليها. [نص حر]
٢٩	تحديد ما إذا كان هناك مزية التخفيض. وهذا يساعد على تقييم امتصاص الخسائر. الاختيار من القائمة: (نعم) (لا)
٣٠	تحديد الأحداث الخاصة التي يحصل عندها التخفيض، وهذا يتضمن نقطة اللاجدوى. حيث يكون لدى سلطة أو أكثر إمكانية التخفيض، فإنه يتم إدراج السلطات. ولكل واحدة من السلطات، يتعين ذكر ما إذا كانت شروط العقد للأداة التي تعطي الأساس القانوني للسلطة لإجراء التخفيض (الأسلوب التعاقدية)، أو إذا كان الأساس القانوني مقدماً من ناحية قانونية (الأسلوب القانوني). [نص حر]
٣١	تحديد ما إذا كانت الأداة: ١- يتم دوماً تخفيضها بالكامل. ٢- قد يتم تخفيضها بالكامل أو جزئياً. أو ٣- يتم دوماً تخفيضها جزئياً. وهذا يساعد على تقييم مستوى امتصاص الخسائر عند التخفيض. [نص حر] بالإشارة إلى أحد الخيارات أعلاه.
٣٢	بالنسبة لتخفيض الأداة، تحديد ما إذا كان التخفيض دائماً أو مؤقتاً. وهذا يساعد على تقييم امتصاص الخسائر. الاختيار من القائمة: (دائم) (مؤقت) (غير مطبق)
٣٣	بالنسبة للأدوات التي لها تخفيض مؤقت، بيان آلية الرفع. [نص حر]
٣٤	تحديد الأداة التي تقع في مرتبة أعلى منها مباشرة. وهذا يساعد على تقييم امتصاص الخسائر على أساس مبدأ الإستمرارية. وإذا تطلب الأمر، يتعين على البنوك تحديد أرقام الأعمدة للأدوات في نموذج المزايا الرئيسية، والتي تقع في مرتبة أعلى من الأداة مباشرة. [نص حر]
٣٥	تحديد ما إذا كان هناك مواصفات عدم تطابق مع متطلبات التحويل. الاختيار من القائمة: (نعم) (لا)
٣٦	في حال وجود مواصفات عدم تطابق، الطلب من البنك / المؤسسة تحديدها. وهذا يساعد على تقييم امتصاص الخسائر للأداة. [نص حر]

الملحق (ص): نماذج اختبارات الضغط

نتائج اختبارات الضغط المالي وفقاً لمنهجية وفرضيات البنك لمنظور أمامي لمدة سنة*
وفقاً للوضع المالي كما في.....

نموذج رقم (1)

بنك:.....

"القيمة بالآلاف دينار"

البيان	نتائج فعالية عن الفترة المنتهية في YYYY/MM/DD	نتائج اختبار السيناريو الأول (المعتدل)	نتائج اختبار السيناريو الثاني (المتوسط)	نتائج اختبار السيناريو الثالث (الأشد)
نتائج التشغيل (قبل المخصصات)				
• مخصص قروض / تمويل (محدد)				
• مخصص قروض / تمويل (عام)				
• مخصص قروض / تمويل (أخرى)				
• خسائر إنخفاض قيمة إستثمارات في أوراق مالية				
• خسائر إنخفاض قيمة إستثمارات غير مالية				
• خسائر إنخفاض قيمة إستثمارات في أخرى				
• أخرى				
مجموع المخصصات وخسائر إنخفاض قيمة الاستثمارات	صفر	صفر	صفر	صفر
صافي الربح (الخسارة)				
قاعدة رأس المال				
الأصول المرجحة بأوزان المخاطر				
معدل كفاية رأس المال				

* ترفق مجموعة هذه النماذج والملاحق مع التقارير التي يقدمها البنك حول إختبارات الضغط المالي وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)، وموقعة من رئيس الجهاز التنفيذي.

نتائج اختبارات الضغط المالي وفقاً لمنهجية وفرضيات بنك الكويت المركزي لمنظور أمامي لمدة سنة*

وفقاً للوضع المالي كما في

نموذج رقم (٢)

"القيمة بالألف دينار"

بنك:

نتائج اختبار السيناريو الثالث (الأشد)	نتائج اختبار السيناريو الثاني (المتوسط)	نتائج اختبار السيناريو الأول (المعتدل)	نتائج فعلية عن الفترة المنتهية في YYYY/MM/DD	البيان
				نتائج التشغيل (قبل المخصصات)
				• مخصص قروض / تمويل (محدد)
				• مخصص قروض / تمويل (عام)
				• مخصص قروض / تمويل (أخرى)
				• خسائر إنخفاض قيمة إستثمارات في أوراق مالية
				• خسائر إنخفاض قيمة إستثمارات غير مالية
				• خسائر إنخفاض قيمة إستثمارات في أخرى
				• أخرى
صفر	صفر	صفر	صفر	مجموع المخصصات وخسائر إنخفاض قيمة الاستثمارات
				صافي الربح (الخسارة)
				قاعدة رأس المال
				الأصول المرجحة بأوزان المخاطر
				معدل كفاية رأس المال

* مرفق سيناريوهات الضغط المالي وفقاً لفرضيات بنك الكويت المركزي (١/٢).

بيان تحليلي موجز بنتائج التشغيل لاختبارات الضغط المالي وفقاً لمنهجية

وفرضيات البنك لمنظور أمامي لمدة سنة*

وفقاً للوضع المالي كما في

نموذج رقم (٣)

"القيمة بالألف دينار"

بنك:

البيان	نتائج فعلية عن الفترة المنتهية في YYYY/MM/DD	السيناريو الأول (المعتدل)	السيناريو الثاني (المتوسط)	السيناريو الثالث (الأشد)
إيرادات الفوائد/ العوائد	صفر	صفر	صفر	صفر
• محفظة القروض/ التمويل				
• أدوات مالية				
• أخرى				
مصر وفات فوائد	صفر	صفر	صفر	صفر
• ودائع القطاع الخاص				
• ودائع الحكومة				
• أدوات مالية				
• أخرى				
صافي إيرادات الفوائد	صفر	صفر	صفر	صفر
• صافي أتعاب وعمولات				
• صافي الأرباح/ (الخسائر) من استثمارات مالية				
• صافي الأرباح/ (الخسائر) من استثمارات غير مالية				
• صافي الأرباح من التعامل بالعملات الأجنبية				
• إيرادات توزيع أرباح				
• صافي إيرادات تشغيل أخرى				
صافي إيرادات التشغيل	صفر	صفر	صفر	صفر
• مصروفات موظفين				
• مصروفات إدارية أخرى				

				• إستهلاك
				• إطفاء
صفر	صفر	صفر	صفر	مصروفات التشغيل
صفر	صفر	صفر	صفر	نتائج التشغيل قبل المخصصات وخسائر إنخفاض القيمة في الاستثمارات
				المخصصات وخسائر إنخفاض القيمة في الاستثمارات
صفر	صفر	صفر	صفر	ربح التشغيل
				ضرائب
صفر	صفر	صفر	صفر	صافي الربح (الخسارة)

متطلبات رأس المال لمخاطر الركن الأول والركن الثاني لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)

بموجب نتائج إختبارات الضغط المالي وفقاً لمنهجية وفرضيات البنك

وفقاً للوضع المالي كما في

نموذج رقم (٤)

"القيمة بالآلاف دينار"

بنك:

سيناريو (٣)		سيناريو (٢)		سيناريو (١)		النتائج الفعلية		البيان	الرقم
متطلبات رأس المال	أصول مرجحة بالمخاطر	متطلبات رأس المال	أصول مرجحة بالمخاطر	متطلبات رأس المال	أصول مرجحة بالمخاطر	متطلبات رأس المال	أصول مرجحة بالمخاطر		
مخاطر الركن الأول									
								مخاطر الائتمان	١
								مخاطر السوق	٢
								مخاطر التشغيل	٣
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	مجموع مخاطر الركن الأول	
مخاطر الركن الثاني									
								مخاطر التركزات الإئتمانية	١
								مخاطر الإئتمان المتبقية	٢
								مخاطر السوق	٣
								مخاطر التشغيل المتبقية	٣
								مخاطر سعر الفائدة	٥
								مخاطر السيولة	٦
								المخاطر القانونية	٧
								مخاطر السمعة	٨
								المخاطر الإستراتيجية	٩
								مخاطر أخرى ()	١٠
								مخاطر أخرى ()	١١
								مخاطر أخرى ()	١٢
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	مجموع مخاطر الركن الثاني	
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	المجموع الكلي للمخاطر	
قاعدة رأس المال									
أ. نسبة كفاية رأس المال تحت الركن الأول والثاني									
ب. نسبة كفاية رأس المال تحت الركن الأول									

سيناريوهات اختبارات الضغط المالي الخاصة ببنك الكويت المركزي *

سيناريو الضغط Stress Testing Scenario			بنود إختبار الضغط	مكونات السيناريو Scenario
السيناريو الثالث (الأشد)	السيناريو الثاني (المتوسط)	السيناريو الأول (المعتدل)		
زيادة المخصصات المحددة القائمة بنسبة ٣% من المحفظة	زيادة المخصصات المحددة القائمة بنسبة ٢% من المحفظة	زيادة المخصصات المحددة القائمة بنسبة ١% من المحفظة	قروض التجزئة • القروض المقسطة	إنكشافات التجزئة Retail Exposures (١)
زيادة المخصصات المحددة القائمة بنسبة ٣% من المحفظة	زيادة المخصصات المحددة القائمة بنسبة ٢% من المحفظة	زيادة المخصصات المحددة القائمة بنسبة ١% من المحفظة	• القروض الإستهلاكية (التجزئة)	
زيادة المخصصات المحددة القائمة بنسبة ٣% من المحفظة	زيادة المخصصات المحددة القائمة بنسبة ٢% من المحفظة	زيادة المخصصات المحددة القائمة بنسبة ١% من المحفظة	• بطاقات الائتمان	
زيادة المخصصات المحددة القائمة بنسبة ١٥% من المحفظة	زيادة المخصصات المحددة القائمة بنسبة ١٠% من المحفظة	زيادة المخصصات المحددة القائمة بنسبة ٥% من المحفظة	• قروض تمويل الأسهم	
زيادة المخصصات المحددة القائمة بنسبة ٧% من المحفظة	زيادة المخصصات المحددة القائمة بنسبة ٥% من المحفظة	زيادة المخصصات المحددة القائمة بنسبة ٢% من المحفظة	• قروض شخصية أخرى	
زيادة المخصصات المحددة القائمة بنسبة ١٠% من المحفظة	زيادة المخصصات المحددة القائمة بنسبة ٥% من المحفظة	زيادة المخصصات المحددة القائمة بنسبة ٢% من المحفظة	• محفظة القروض	إنكشافات الشركات Corporate Exposures (١)
زيادة المخصصات بنسبة ٢٠% من إجمالي المحفظة	زيادة المخصصات بنسبة ١٠% من إجمالي المحفظة	زيادة المخصصات بنسبة ٥% من إجمالي المحفظة	إستثمارات مالية وعقارية (٢)	
إنخفاض بواقع ٥٠ نقطة أساس	إنخفاض بواقع ٥٠ نقطة أساس	إنخفاض بواقع ٢٥ نقطة أساس	• أسعار الفائدة على القروض	انكشافات مخاطر الفائدة والسيولة Interest rate risk and liquidity exposure (معدل الفائدة)
زيادة بواقع ٢٥ نقطة أساس	زيادة بواقع ١٥ نقطة أساس	زيادة بواقع ٥ نقطة أساس	• سعر الفائدة على الإذخارات	
زيادة بواقع ٢٥ نقطة أساس	زيادة بواقع ١٥ نقطة أساس	زيادة بواقع ٥ نقطة أساس	• سعر الفائدة على الودائع لأجل	
زيادة بواقع ٢٥ نقطة أساس	زيادة بواقع ١٥ نقطة أساس	زيادة بواقع ٥ نقطة أساس	• الكيبور (KIBOR)	
إنخفاض بنسبة ١٥%	إنخفاض بنسبة ١٠%	إنخفاض بنسبة ٥%	• الدخل من غير الفوائد	نتائج التشغيل قبل المخصصات

(١) تحتسب الزيادة في المخصصات المحددة على أساس صافي المحفظة (رصيد المحفظة مطروحاً منه الفوائد المعلقة والمخصصات المحددة)، وتتضمن إنكشافات البنود داخل وخارج الميزانية. وتحتسب مبالغ الائتمان المعادلة لانكشاف بنود خارج الميزانية على أساس معامل التحويل الائتماني وفقاً لهذه التعليمات.

(٢) إستثمارات مالية وعقارية: يستبعد من الرصيد أدوات الدين العام الصادرة عن حكومة دولة الكويت أو السندات الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

ملحق (أ)

ملاحظات إيضاحية لملاحق مخاطر الركن الثاني

(الملاحق من ١ - ٩)

يقوم البنك بتقدير رأس المال اللازم لمواجهة كل نوع من هذه المخاطر في ضوء عوامل التقييم العامة المتمثلة فيما يلي:

١. مستوى المخاطر المقترنة بالنشاط وفيما إذا تم تغطيتها تحت الركن الأول أو لم يتم تغطيتها بصورة كافية. ومن ذلك على سبيل الإيضاح، (مخاطر التركيز الائتماني، المخاطر المتبقية الناتجة من تخفيف مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل المتبقية، مخاطر سعر الفائدة في السجلات المصرفية، مخاطر السيولة، المخاطر الإستراتيجية،... إلخ).
٢. مدى كفاية وفاعلية نظم البنك وضوابط الرقابة الداخلية لديه بالنسبة لأنواع مخاطر تحت الركن الثاني، وبصفة خاصة نظم إدارة المخاطر، نظم الرقابة الداخلية، أنظمة الدعم مثل نظم تكنولوجيا المعلومات، والبنية التحتية لممارسة النشاط... إلخ.
٣. مدى فاعلية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لدى البنك، مدى كفاية إختبارات الضغط، نوعية وقوة رأس المال، النزعة إلى المخاطر، القدرة على تدعيم سيولة البنك في الأوقات الصعبة، القدرة على تدعيم قاعدة رأس المال ومستوى الإشراف من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا..... إلخ.
٤. نوعية معايير الحوكمة المطبقة لدى البنك ومدى التزام البنك بهذه المعايير.

كذلك، بالإضافة إلى عوامل التقييم العامة المشار إليها، على البنك أن يأخذ بالإعتبار عوامل التقييم الخاصة بأنشطة وعمليات البنك التي قد يترتب عليها زيادة في المخاطر أو تخفيضها. ومن الأمثلة على عوامل تخفيض المخاطر المزاي التي يحققها البنك نتيجة لتوزيع النشاط، أو وجود تغطية تأمينية لبعض المخاطر التشغيلية المهمة، وأي عوامل أخرى يترتب عليها تخفيض في متطلبات كفاية رأس المال وكذلك أثر مجموعة العوامل الأخرى التي إستخدمها البنك عند القيام بإختبارات الضغط، وأية عوامل أخرى يراها البنك.

ملاحظة: يتعين على البنك أن يبين أيضاً، في كل ملحق لمخاطر الركن الثاني، المنهجية التي إتبعها في تقييم المخاطر ورأس المال الإضافي مقابلها.

ملحق رقم (١)/*

رأس المال الإضافي لمقابلة مخاطر التركيزات الائتمانية تحت الركن الثاني
وفقاً للوضع المالي كما في

(المبالغ بالألف دينار)

رأس المال الإضافي لمقابلة مخاطر التركيزات الائتمانية () دينار .
توضيح البنك لعوامل التقييم لتقدير رأس المال الإضافي لمقابلة مخاطر التركيزات الائتمانية. (يمكن استخدام أوراق إضافية):
<p>إضافة إلى عوامل التقييم المشار إليها بالملحق (أ)، يراعى عند تقدير مخاطر التركيزات الائتمانية، ان يأخذ البنك بالإعتبار مخاطر الإنكشاف الكبير تجاه عميل أو مجموعة عملاء، ويمكن أن تكون هذه التركيزات داخل وخارج الميزانية. ويؤخذ بالإعتبار أيضاً الإنكشافات الائتمانية لمجموعة عملاء في قطاعات معينة أو بلدان. وعلى البنوك أن تقدر تلك المخاطر في ضوء فاعلية إدارة مخاطر التركيزات لديها، وفيما إذا كان لدى البنك سياسات حدود داخلية قصوى للتركز الائتماني بخلاف الضوابط الرقابية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الحدود القصوى للتركز الائتماني، وما تقوم به من إختبارات ضغط خاصة بمخاطر تلك التركيزات.</p>

* يتعين على البنوك إعداد التقارير لبنك الكويت المركزي كما هو مبين في الفقرات ٦٣٤ و ٦٣٥ من هذه التعليمات.

ملحق رقم (٢)/أ*

رأس المال الإضافي لمقابلة المخاطر الائتمانية المتبقية تحت الركن الثاني
وفقاً للوضع المالي كما في

(المبالغ بالألف دينار)

رأس المال الإضافي للمخاطر الائتمانية المتبقية () دينار .
توضيح البنك حول عوامل التقييم لتقدير رأس المال الإضافي لمقابلة المخاطر الائتمانية المتبقية. (يمكن استخدام أوراق إضافية):
إضافة إلى عوامل التقييم المشار إليها بالملحق (أ)، يراعى البنك أن هذه المخاطر تغطي بصفة أساسية، المخاطر المتبقية الناتجة من تخفيف مخاطر الائتمان، حيث أن مخفضات مخاطر الائتمان مثل الضمانات، وهي تخفض متطلبات الحد الأدنى لرأس المال الرقابي بموجب الركن الأول، إلا أنه قد يترتب على تطبيق هذه المخفضات نشوء مخاطر أخرى مثل مخاطر التوثيق، مخاطر العمليات، مخاطر أخرى قد يترتب عليها إضعاف أثر المخفضات.

* يتعين على البنوك إعداد التقارير لبنك الكويت المركزي كما هو مبين في الفقرات ٦٣٤ و ٦٣٥ من هذه التعليمات.

ملحق رقم (٣)/*

رأس المال الإضافي لمقابلة مخاطر السوق تحت الركن الثاني
وفقاً للوضع المالي كما في

(المبالغ بالألف دينار)

رأس المال الإضافي لمقابلة مخاطر السوق () دينار .
توضيح البنك حول عوامل التقييم لتقدير رأس المال الإضافي لمقابلة مخاطر السوق. (يمكن استخدام أوراق إضافية):
إضافة إلى عوامل التقييم المشار إليها بالملحق (أ)، يتعين على البنوك، عند تقدير رأس المال الإضافي للمحافظ المالية، الأخذ بالإعتبار المخاطر الناتجة عن عدم توزيع الإستثمارات في الأسواق المالية او القطاعات الإقتصادية بشكل جيد، والمخاطر الناتجة عن وجود أدوات مالية ليست عالية السيولة، ومخاطر التركيز في الأسواق التي ليس عليها تداول كبير نسبياً، وكذلك مخاطر المحافظ المالية التي تتضمن أعداداً كبيرة من المراكز المعتمدة باستخدام نماذج التقييم، بالإضافة إلى مخاطر البلدان.

* يتعين على البنوك إعداد التقارير لبنك الكويت المركزي كما هو مبين في الفقرات ٦٣٤ و ٦٣٥ من هذه التعليمات.

ملحق رقم (٤)/*

رأس المال الإضافي لمقابلة مخاطر التشغيل تحت الركن الثاني
وفقاً للوضع المالي كما في

(المبالغ بالألف دينار)

رأس المال الإضافي لمخاطر التشغيل () دينار .
توضيح البنك حول عوامل التقييم لتقدير رأس المال الإضافي لمخاطر التشغيل. (يمكن استخدام أوراق إضافية):
يتعين على البنك عند تقدير مخاطر التشغيل، إضافة إلى عوامل التقييم المشار إليها بالملحق (أ)، أن يأخذ بالإعتبار المخاطر التي لم يتم تحديدها بشكل مباشر في الركن الأول والتي قد تنشأ عن فشل في نظم عمل البنك، أو الإختراقات الأمنية للصيرفة الإلكترونية، ومخاطر الإختلاس الداخلي والخارجي، والمخاطر المقترنة بتقديم خدمات ومنتجات معينة. وعلى البنك أن يأخذ بالإعتبار مدى وجود وفاعلية إطار شامل لديه لإدارة المخاطر التشغيلية وبحيث يتضمن تحديد أنواع المخاطر التشغيلية المقترنة بالأنشطة المختلفة.

* يتعين على البنوك إعداد التقارير لبنك الكويت المركزي كما هو مبين في الفقرات ٦٣٤ و ٦٣٥ من هذه التعليمات.

ملحق رقم (٥)/*

رأس المال الإضافي لمقابلة مخاطر سعر الفائدة تحت الركن الثاني
وفقاً للوضع المالي كما في

(المبالغ بالألف دينار)

رأس المال الإضافي لمقابلة مخاطر سعر الفائدة () دينار .
توضيح البنك حول عوامل التقييم لتقدير رأس المال الإضافي لمقابلة مخاطر سعر الفائدة. (يمكن استخدام أوراق إضافية):
إضافة إلى عوامل التقييم المشار إليها بالملحق (أ)، يتعين على البنوك عند تقدير رأس المال الإضافي الأخذ بالإعتبار مدى وجود سياسات مناسبة لديها لإدارة مخاطر سعر الفائدة بفاعلية، ودرايتها بمخاطر سعر الفائدة المتعلقة بما لديها من منتجات جديدة، مع تعريف وتحديد للمصادر الرئيسية لمخاطر سعر الفائدة المرتبطة بالأصول والالتزامات والمراكز في بنود خارج الميزانية، ومدى حساسية أسعار الفوائد، والمخاطر الناتجة عن إعادة التسعير في ضوء درجة الموازنة بين الأصول والالتزامات.

* يتعين على البنوك إعداد التقارير لبنك الكويت المركزي كما هو مبين في الفقرات ٦٣٤ و ٦٣٥ من هذه التعليمات.

ملحق رقم (٦)/*

رأس المال الإضافي لمقابلة مخاطر السيولة تحت الركن الثاني
وفقاً للوضع المالي كما في

(المبالغ بالألف دينار)

رأس المال الإضافي لمقابلة مخاطر السيولة () دينار .
توضيح البنك حول عوامل التقييم لتقدير رأس المال الإضافي لمقابلة مخاطر السيولة. (يمكن استخدام أوراق إضافية):
إضافة إلى عوامل التقييم المشار إليها بالملحق (أ)، يتعين على البنوك عند تقدير رأس المال الإضافي لمخاطر السيولة، الأخذ بالإعتبار المخاطر الناتجة عن تقلص في خطوط الإئتمان وتراجع مستويات السيولة في السوق في ظل الظروف الصعبة وأثر ذلك على مصادر التمويل لدى البنك وافتراضات التدفق النقدي.

* يتعين على البنوك إعداد التقارير لبنك الكويت المركزي كما هو مبين في الفقرات ٦٣٤ و ٦٣٥ من هذه التعليمات.

ملحق رقم (٧)/*

رأس المال الإضافي لمقابلة المخاطر القانونية تحت الركن الثاني
وفقاً للوضع المالي كما في

(المبالغ بالألف دينار)

رأس المال الإضافي لمقابلة المخاطر القانونية () دينار .
توضيح البنك حول عوامل التقييم لتقدير رأس المال الإضافي لمقابلة المخاطر القانونية. (يمكن استخدام أوراق إضافية):
إضافة إلى عوامل التقييم المشار إليها بالملحق (أ)، يتعين على البنوك، عند تقدير المخاطر القانونية، الأخذ بالإعتبار ما لديها من نظم وسياسات وإدارات قانونية لتخفيف ما تتعرض له البنوك من مخاطر كنتيجة للخسائر الناتجة عن نقص في المستندات، أو نقص في الحصول على التقييدات اللازمة من العملاء الذين يقومون بعمليات المتاجرة مع البنك، أو عدم توقيع العقود، أو تجاوز البنك للقواعد القانونية.

* يتعين على البنوك إعداد التقارير لبنك الكويت المركزي كما هو مبين في الفقرات ٦٣٤ و ٦٣٥ من هذه التعليمات.

ملحق رقم (٨) أ* *

رأس المال الإضافي لمقابلة مخاطر السمعة تحت الركن الثاني
وفقاً للوضع المالي كما في

(المبالغ بالألف دينار)

رأس المال الإضافي لمقابلة مخاطر السمعة () دينار .
تعليق البنك حول عوامل التقييم لتقدير رأس المال الإضافي لمخاطر السمعة. (يمكن استخدام أوراق إضافية):
إضافة إلى عوامل التقييم المشار إليها بالملحق (أ)، يتعين على البنوك، عند تقدير مخاطر السمعة، الأخذ بالإعتبار مختلف المخاطر الناتجة عن تعرض البنك لأحداث قد تؤثر سلباً على قاعدة العملاء وعلى أداء البنك، وتعرضه لضغوط مختلفة.

* يتعين على البنوك إعداد التقارير لبنك الكويت المركزي كما هو مبين في الفقرات ٦٣٤ و ٦٣٥ من هذه التعليمات.

ملحق رقم (٩) أ* *

رأس المال الإضافي لمقابلة المخاطر الإستراتيجية تحت الركن الثاني
وفقاً للوضع المالي كما في

(المبالغ بالآلاف دينار)

رأس المال الإضافي لمقابلة مخاطر الإستراتيجية () دينار .
توضيح البنك حول عوامل التقييم لتقدير رأس المال الإضافي لمقابلة المخاطر الإستراتيجية. (يمكن استخدام أوراق إضافية):
إضافة إلى عوامل التقييم المشار إليها بالملحق (أ)، يتعين على البنوك عند تقدير رأس المال الإضافي الأخذ بالاعتبار التأثيرات المختلفة لوجود معوقات إدارية أو خارجية تؤثر على تنفيذ القرارات المتعلقة باستحداث منتجات وخدمات مصرفية أو التوسع في الأعمال أو إعادة هيكلتها وغيرها من القرارات الإستراتيجية.

* يتعين على البنوك إعداد التقارير لبنك الكويت المركزي كما هو مبين في الفقرات ٦٣٤ و ٦٣٥ من هذه التعليمات.

ملحق (ب) *

ملخص منهجية البنك وما طبقه
من سيناريوهات عند إجراء إختبارات الضغط

ملخص لما جاء في تقرير البنك حول المنهجية التي طبقها عند إجراء إختبارات الضغط (يمكن إستخدام أوراق إضافية):

الجزء الخاص بتحديد النزعة إلى المخاطر (تحدد النزعة إلى المخاطر أخذاً بالإعتبار التعريف الحالي لقاعدة رأس المال وفقاً للتعليمات الحالية لإستخدام الأسلوب القياسي (Standardized Approach):

يظهر في هذا الملحق ملخص لمنهجية البنك بشأن إختبارات الضغط، كما هي من واقع التقرير الذي يرفقه البنك مع مجموعة الملاحق والجداول، مع تحديد النزعة إلى المخاطر (Risk Appetite) لدى البنك كما هي معتمدة من مجلس الإدارة.

* يتعين على البنوك إعداد التقارير لبنك الكويت المركزي كما هو مبين في الفقرات ٦٣٤ و ٦٣٥ من هذه التعليمات.

ملحق رقم (ج) *

رؤية البنك لنتائج إختبارات الضغط التي قام بها
وفقاً لمنهجية وسيناريوهات البنك

رؤية البنك: توضيح البنك لرؤيته بشأن نتائج إختبارات الضغط المالي وما يراه من إجراءات يتطلب إتخاذها في ضوء هذه النتائج (يمكن استخدام أوراق إضافية):

- يدرج في هذا الملحق ملخص لرؤية البنك حول نتائج إختبارات الضغط التي قام بها وفقاً للمنهجية والسيناريوهات الخاصة به، ويشمل ذلك ما يراه البنك من نتائج تتطلب إتخاذ إجراءات معينة منها على سبيل المثال: إعادة هيكلة لمراكز البنك، تخفيض في حدود المخاطر وإعادة النظر في النزعة إلى المخاطر، التشدد في شروط الإقراض وطلب الضمانات، تعديل في سياسات التسعير لدى البنك، إتخاذ ترتيبات في مجال إدارة السيولة، الاحتفاظ برأس مال إضافي لمواجهة الأثر المحتمل للأوضاع الصعبة، وغير ذلك من إجراءات أخرى يراها البنك في ضوء تلك النتائج.

* يتعين على البنوك إعداد التقارير لبنك الكويت المركزي كما هو مبين في الفقرات ٦٣٤ و ٦٣٥ من هذه التعليمات.

الملحق (ق): متطلبات رأس المال في حالة إخفاق التسويات (Failed Trade) والمعاملات التي لا يكون فيها التسليم مقابل الدفع (Non-Dvp)

أ. المبادئ الأساسية

١. يتعين على البنوك تطوير وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية التي تمكنها من مراقبة انكشافات مخاطر الائتمان الناتجة عن المعاملات تحت التسوية وحالات إخفاق التسويات (الفقرة ١٨٨).

٢. في حالات المعاملات التي يتم تسويتها من خلال نظام التسليم مقابل الدفع (Dvp)^{٦٤} والتي يكون فيها تبادل الأدوات المالية مترامن مع إستلام النقد، تتعرض البنوك لمخاطر ناتجة عن الفرق بين المعاملة المتفق عليها والقيمة السوقية لنفس المعاملة في وقت التسوية (في حالة الفروق الموجبة فقط). أما بالنسبة للمعاملات التي يتم دفع النقد فيها من دون استلام المقبوضات المقابلة (أوراق مالية أو عملات أجنبية أو ذهب أو سلع) أو بالعكس، المقبوضات التي تم تسليمها من دون استلام الدفعة النقدية المقابلة (معاملات غير معاملات التسليم مقابل الدفع أو التسليم مجاناً)، فإنها تعرض الشركات لمخاطر الخسارة من إجمالي المبلغ المدفوع نقداً أو المقبوضات التي تم تسليمها. إن القواعد الحالية تحدد متطلبات رأس المال لمعالجة هذين النوعين من الانكشافات.

٣. تنطبق المعالجة التالية على كافة معاملات الأوراق المالية وأدوات الصرف الأجنبي والسلع التي تؤدي إلى مخاطر التأخر في التسوية أو الدفع. وهذا يتضمن المعاملات من خلال غرف المقاصة المعتمدة والأطراف المقابلة المركزية والتي تخضع للتقييم وفقاً لأسعار السوق (Mark - to - Market) وتغطية هوامش ضمان القيمة على أساس يومي (Daily Variation Margin) والتي تشمل على المعاملات غير المتطابقة. أما اتفاقيات إعادة الشراء والشراء العكسي، بالإضافة إلى إقراض واقتراض الأدوات المالية، التي تم التأخر في تسويتها، فهي مستثناة من هذه المعالجة.^{٦٥}

٤. في حالة الإخفاق العام لنظم التسوية والمقاصة والأطراف المركزية المؤهلة، فقد يسمح البنك المركزي بعدم تطبيق هذه المتطلبات وذلك في كل حالة على حدة، إلى أن يتم تصحيح الوضع.

^{٦٤} لأغراض هذه التعليمات، فإن معاملات التسليم مقابل الدفع (Dvp) تتضمن معاملات الدفع مقابل الدفع (Pvp).
^{٦٥} يتم معاملة كافة اتفاقيات إعادة الشراء والشراء العكسي، بالإضافة إلى إقراض واقتراض الأدوات، وتشمل تلك التي تم العجز عن تسويتها، وفقاً للملحق ص أو الأقسام المتعلقة بتخفيف مخاطر الائتمان في هذه التعليمات.

٥. لأغراض مخاطر الائتمان بموجب هذه التعليمات، لا يعتبر إخفاق طرف مقابل في إجراء تسوية في موعدها تعثراً بحد ذاته.

ب. متطلبات رأس المال

٦. بالنسبة لمعاملات التسليم مقابل الدفع (DVP)، وفي حال لم يتم الدفع خلال خمسة أيام عمل بعد تاريخ التسوية، فإنه ينبغي حساب متطلبات رأس المال من خلال ضرب الانكشاف الحالي (القيم الموجبة فقط) للمعاملة بالمعامل المناسب، وفقاً للجدول أدناه:

جدول ٣٩: متطلبات رأس المال لمعاملات التسليم مقابل الدفع (DVP)

عدد أيام العمل بعد تاريخ التسوية المتفق عليه	مضاعف المخاطر
من ٥ إلى ١٥ يوماً	٨%
من ١٦ إلى ٣٠ يوماً	٥٠%
من ٣١ إلى ٤٥ يوماً	٧٥%
٤٦ يوماً أو أكثر	١٠٠%

قد يُسمح بفترة انتقالية تمكن البنوك من تحديث نظام المعلومات لديها لكي تتمكن من متابعة عدد الأيام بعد تاريخ التسوية المتفق عليه وبالتالي حساب متطلبات رأس المال.

إن متطلبات رأس المال المحتسبة أعلاه يجب تحويلها لأصول مرجحة بالمخاطر بضررها بمضاعف المخاطر ١٢,٥.

٧. أما بالنسبة لغير معاملات التسليم مقابل الدفع (Non DVP) (أي التسليم دون مقابل)، فإن بعد عملية الدفع/التسليم كجزء أول من التعاقد، يقوم البنك الذي قام بإجراء الدفع أو التسليم بمعاملة انكشافه كقرض في حال عدم إتمام الجزء الثاني المقابل بحلول نهاية يوم العمل^{٦٦}. ويتعين على البنوك استخدام أوزان المخاطر القياسية كما هو مطبق على انكشافات المحافظ المصرفية الأخرى. إلا أنه في حال كانت الانكشافات غير المهمة

٦٦ في حال إتمام عمليتي الدفع بتاريخ واحد وفقاً للمناطق الزمنية التي يتم فيها إجراء كل دفعة، فإنه يتم اعتبار التسوية في يوم واحد. على سبيل المثال: إذا قام بنك في طوكيو بتحويل بن في اليوم (س) (بتوقيت طوكيو) واستلم ما يعادله بالدولار الأميركي من خلال نظام (CHIPS) في اليوم (ص) (بتوقيت شرق الولايات المتحدة)، فإنه يتم اعتبار أن التسوية أجريت في نفس اليوم.

(صغيرة)، قد تختار البنوك تطبيق وزن مخاطر بنسبة ١٠٠% على هذه الانكشافات، وذلك لتجنب عبء التصنيف الائتماني الكامل. وفي حالة عدم إتمام طرف المعاملة الثاني بعد انقضاء خمسة أيام عمل من تاريخ الدفع/التسليم التعاقدية، ويقوم البنك مُقدم الجزء الأول من التعاقد بتطبيق وزن مخاطر بنسبة ١٢٥٠% على إجمالي مبلغ القيمة المحولة مضافاً إليها تكلفة الاستبدال، إن وجدت. وتُطبق هذه المعاملة حتى إتمام الدفع/التسليم.

الملحق (ر): أمثلة على المعالجات والحسابات

مثال (١): احتساب حقوق الأقلية

يوضح هذا المثال معالجة حقوق الأقلية ورأس المال المصدر من الشركات التابعة، كما هو مبين في الفقرات من ٥٨ إلى ٦٣ من هذه التعليمات.

مثال توضيحي

تتكون مجموعة بنكية من بنكان. البنك (أ) هو الشركة الأم، والبنك (ب) هو الشركة التابعة، وفيما يلي الميزانيتين العموميتين غير المجمعتين لكلاهما:

(المبالغ بالدينار الكويتي)

الميزانية العمومية للبنك (ب)		الميزانية العمومية للبنك (أ)	
	الأصول		الأصول
١٥٠	قروض إلى عملاء	١٠٠	قروض إلى عملاء
		٧	استثمارات في حقوق المساهمين (CET1) في البنك (ب)
		٤	استثمارات في رأس المال الإضافي (AT1) في البنك (ب)
		٢	استثمارات في رأس المال المساند (الشريحة ٢) في البنك (ب)
	الالتزامات وحقوق الملكية		الالتزامات وحقوق الملكية
١٢٧	مودعون	٧٠	مودعون
٨	رأس المال (الشريحة ٢)	١٠	رأس المال المساند (الشريحة ٢)
٥	رأس المال الإضافي (AT1)	٧	رأس المال الإضافي (AT1)
١٠	حقوق المساهمين (CET1)	٢٦	حقوق المساهمين (CET1)

كم هو مبين في الميزانية العمومية للبنك (أ)، بالإضافة إلى القروض إلى عملاء، فإن البنك يملك ٧٠% من أسهم البنك (ب)، و ٨٠% من رأس المال الإضافي (AT1) للبنك (ب)، و ٢٥% من رأس المال المساند (الشريحة ٢) للبنك (ب). وبالتالي، فإن ملكية رأس مال البنك (أ) في البنك (ب) هي كما يلي:

(المبالغ بالدينار الكويتي)

رأس المال المصدر من قبل البنك (ب)			
المجموع	المبلغ المُصدر إلى أطراف ثالثة	المبلغ المُصدر إلى الشركة الأم البنك (أ)	البيان
١٠	٣	٧	حقوق المساهمين (CET1)
٥	١	٤	رأس المال الإضافي (AT1)
١٥	٤	١١	رأس المال الأساسي (الشريحة ١)
٨	٦	٢	رأس المال المساند (الشريحة ٢)
٢٣	١٠	١٣	إجمالي رأس المال

فيما يلي الميزانية العمومية المجمعة للمجموعة البنكية:

(المبالغ بالدينار الكويتي)

الميزانية العمومية المجمعة	
	الأصول
٢٥٠	قروض إلى عملاء
	الالتزامات وحقوق الملكية
١٩٧	مودعون
٦	رأس المال المساند (الشريحة ٢) المصدر من الشركة التابعة إلى أطراف ثالثة
١٠	رأس المال المساند (الشريحة ٢) المصدر من الشركة الأم
١	رأس المال الإضافي (AT1) المصدر من الشركة التابعة إلى أطراف ثالثة
٧	رأس المال الإضافي (AT1) المصدر من الشركة الأم
٣	حقوق المساهمين (CET1) المصدر من الشركة التابعة إلى أطراف ثالثة (أي حقوق الأقلية)
٢٦	حقوق المساهمين (CET1) المصدر من الشركة الأم
٢٥٠	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

بافتراض أن للبنك (ب) أصول مرجحة بأوزان المخاطر بقيمة ١٠٠ د.ك. في هذا المثال، إن الحد الأدنى لمتطلبات رأس مال البنك (ب) ومساهمة الشركة التابعة في المتطلبات المجمعة، هي نفسها، حيث أن البنك (ب) ليس عليه أي قروض تجاه البنك (أ). وهذا يعني أنه يخضع للحد الأدنى التالي لمتطلبات رأس مال بالإضافة إلى المصدات الرأسمالية التحوطية (CNB)، وبالتالي إن فائض رأس المال لديه هو التالي:

الحد الأدنى وفائض رأس مال البنك (ب) *		
البيان	الحد الأدنى لمتطلبات رأس مال بالإضافة إلى المصدات الرأسمالية التحوطية	فائض رأس المال (بالدينار الكويتي)
حقوق المساهمين (CET1)	٧,٠%	٣,٠
	(٧,٠% من ١٠٠)	(٧,٠ - ١٠=)
رأس المال الأساسي (الشريحة ١)	٨,٥%	٦,٥
	(٨,٥% من ١٠٠)	(٨,٥ - ٥ + ١٠=)
إجمالي رأس المال	١٠,٥%	١٢,٥
	(١٠,٥% من ١٠٠)	(١٠,٥ - ٨ + ٥ + ١٠=)

* تم افتراض أن الشركة التابعة تنفذ أعمالها في دول تنطبق فيها نسب كفاية رأس المال التالية: (٧% لحقوق المساهمين (CET1) و المصدات الرأسمالية التحوطية، ٨,٥% لرأس المال الأساسي (الشريحة ١)، ١٠,٥% لإجمالي رأس المال).

يوضح الجدول التالي كيفية احتساب قيمة رأس المال المصدر من البنك (ب) المدرج ضمن رأس المال المجمع، وذلك وفقاً لما هو مبين في الفقرات من ٦١ إلى ٦٣:

(المبالغ بالدينار الكويتي)

البنك (ب): رأس المال المصدر إلى أطراف ثالثة والمدرج ضمن رأس المال المجمع					
البيان	إجمالي رأس المال المصدر (أ)	المبلغ المصدّر إلى أطراف ثالثة (ب)	فائض رأس المال (ج)	فائض رأس المال الذي يخص الأطراف الثالثة (أي المبلغ المستثنى من رأس المال المجمع) (د) = (ج) * (ب) / (أ)	المبلغ المدرج ضمن رأس المال المجمع (هـ) = (ب) - (د)
حقوق المساهمين (CET1)	١٠	٣	٣,٠	٠,٩	٢,١٠
رأس المال الأساسي (الشريحة ١)	١٥	٤	٦,٥	١,٧٣	٢,٢٧
إجمالي رأس المال	٢٣	١٠	١٢,٥	٥,٤٣	٤,٥٧

يُلخص الجدول التالي مكونات رأس مال المجموعة وفقاً للمبالغ التي تم احتسابها أعلاه، حيث يتم احتساب رأس المال الإضافي (AT1) على أنه الفرق بين حقوق المساهمين (CET1) وبين رأس المال الأساسي (الشريحة ١)، ويتم احتساب رأس المال المساند (الشريحة ٢) على أنه الفرق بين إجمالي رأس المال وبين رأس المال الأساسي (الشريحة ١).

(المبالغ بالدينار الكويتي)

إجمالي المبلغ المُصدر من الشركة الأم (يتم إدراج المبلغ كاملاً ضمن رأس المال المجمع)	المبلغ المُصدر من شركات تابعة إلى أطراف ثالثة والمدرج ضمن رأس المال المجمع	إجمالي المبلغ المُصدر من الشركة الأم والشركة التابعة والمدرج ضمن رأس المال المجمع	البيان
٢٦	٢,١٠	٢٨,١٠	حقوق المساهمين (CET1)
٧	٠,١٧	٧,١٧	رأس المال الإضافي (AT1)
٣٣	٢,٢٧	٣٥,٢٧	رأس المال الأساسي (الشريحة ١)
١٠	٢,٣٠	١٢,٣٠	رأس المال المساند (الشريحة ٢)
٤٣	٤,٥٧	٤٧,٥٧	إجمالي رأس المال

مثال (٢): الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين خارج نطاق التجميع الرقابي وتكون نسبة الملكية ١٠% أو أقل

يوضح هذا المثال معالجة الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، وحيث لا يملك البنك أكثر من ١٠% من رأس مال الشركة المصدر على شكل أسهم عادية، كما هو مبين في الفقرات من ٧٧ إلى ٨٠.

يفترض أنه لدى مجموعة بنكية الاستثمارات الثلاثة التالية في مؤسسات مالية وتخضع هذه الاستثمارات لتعديلات رقابية:

(المبالغ بالدينار الكويتي)

رأس المال المساند (الشريحة ٢)	رأس المال الإضافي (AT1)	حقوق المساهمين (CET1)	الحصة	الاستثمار
صفر	صفر	١٠	٣%	استثمار مالي ١
٥	صفر	٥	٦%	استثمار مالي ٢
١٠	صفر	صفر	١٠%	استثمار مالي ٣
١٥		١٥		المجموع

حقوق مساهمي البنك	:	٢٠٠ د.ك
١٠% من رأس المال	:	٢٠ د.ك
اجمالي الإستثمارات	:	٣٠ د.ك
التجاوز عن نسبة الـ ١٠% من رأس مال البنك	:	١٠ د.ك

(المبالغ بالدينار الكويتي)

رأس المال المساند (T2)	رأس المال الإضافي (AT1)	حقوق المساهمين (CET1)	المبلغ المستقطع
٥	صفر	٥	
$10 * (30/15) =$	$10 * (30/صفر) =$	$10 * (30/15) =$	
			المبلغ المرجح بالمخاطر
٢٠			

مثال (٣): معالجة الإستقطاعات

يوضح هذا المثال معالجة الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، وحيث يملك البنك أكثر من ١٠% من رأس مال الشركة المصدر على شكل أسهم عادية. تجدر الإشارة إلى أن الأصول التي تخضع لهذه المعالجة هي الإستثمارات في حقوق الملكية، وحقوق خدمات الرهن العقاري (MSRs)، والضرائب المؤجلة المدرجة على جانب الأصول (DTAs)، والمتعلقة بالفروقات المؤقتة (للرجوع إلى الفقرات من ٨١ إلى ٨٦).

بافتراض أنه لدى مجموعة بنكية الاستثمارات التالية في مؤسسات مالية (أسهم عادية)، حقوق خدمات الرهن العقاري (MSRs) وضرائب مؤجلة مدرجة على جانب الأصول (DTAs) والتي تخضع لحدود الاستقطاعات:

المبلغ (بالدينار الكويتي)	الحصة	الاستثمار
١٠	%١٥	استثمار مالي ١ (حقوق ملكية)
٢٠	%٢٥	استثمار مالي ٢ (حقوق ملكية)
٣٠	%٣٥	استثمار مالي ٣ (حقوق ملكية)
١٥	لا ينطبق	الإستثمارات في حقوق خدمات الرهن العقاري
١٥	لا ينطبق	الضرائب المؤجلة المدرجة في جانب الأصول
٦٠		إجمالي الإستثمارات في المؤسسات المالية (حقوق ملكية)
١٥		إجمالي (حقوق خدمات الرهن العقاري)
١٥		إجمالي (الضرائب المؤجلة المدرجة في جانب الأصول)

حقوق مساهمي البنك	:	٢٠٠ د.ك
١٠% من رأس مال البنك	:	٢٠ د.ك
إجمالي الإستثمارات في حقوق ملكية المؤسسات المالية	:	٦٠ د.ك

التجاوز عن نسبة الـ ١٠% من حقوق مساهمي البنك (حقوق الملكية) : ٤٠
 التجاوز عن نسبة الـ ١٠% من حقوق مساهمي البنك (حقوق خدمات الرهن العقاري) : صفر*
 التجاوز عن نسبة الـ ١٠% من حقوق مساهمي البنك (الضرائب المؤجلة المدرجة في جانب الأصول) : صفر*

إجمالي التجاوزات عن نسبة الـ ١٠% من رأس مال البنك (المبلغ المستقطع) : ٤٠ د.ك

رأس المال المتبقي بعد الاستقطاع : ١٦٠ د.ك (٢٠٠ - ٤٠)
 ١٥% من رأس المال المتبقي : ٢٤ د.ك

الإستثمارات المتبقية (حقوق مساهمين + حقوق خدمات الرهن العقاري + الضرائب المؤجلة المدرجة في جانب الأصول) بعد تطبيق استقطاع الـ ١٠% : ٥٠ = (١٥+١٥+٢٠)

الإستثمارات المتبقية المتجاوزة عن نسبة الـ ١٥% من حقوق المساهمين : ٢٦ = (٥٠ - ٢٤)

(المبالغ بالدينار الكويتي)

٦٦ = ٢٦ + ٤٠	المبلغ المستقطع من حقوق المساهمين (CET1)
٢٤ = ٦٦ - ٩٠	المبلغ المرجح بالمخاطر (٢٥٠%)

* إن الإستثمارات في حقوق خدمات الرهن العقاري والضرائب المؤجلة المدرجة في جانب الأصول لا تتجاوز حدود ١٠% من رأس المال للبنك.

مثال (٤): معالجة الاستثمارات في الشركات التجارية

يوضح المثال التالي معالجة الاستثمارات في الشركات التجارية، كما هو مبين في الفقرات من ١٨ إلى ٢١. (يفترض أن حدود الـ ١٠% تنطبق على هذا المثال بدلاً من ١٥% والتي يمكن اعتمادها في ظروف إستثنائية وفقاً للفقرات التي تم ذكرها).

قاعدة رأس المال	:	٢٠٠ د.ك
١٠% من قاعدة رأس المال	:	٢٠ د.ك
٥٠% من قاعدة رأس المال	:	١٠٠ د.ك

(المبالغ بالدينار الكويتي)

التجاوز عن نسبة الـ ١٠%	الحصة	الاستثمار
صفر	٢٠	استثمار مالي ١
١٥	٣٥	استثمار مالي ٢
٤٠	٦٠	استثمار مالي ٣
٥٥	١١٥	المجموع

التجاوز عن نسبة الـ ١٠% (الاستثمارات الفردية)	:	٥٥ د.ك
التجاوز عن نسبة الـ ٥٠% (الاستثمارات المجمعة)	:	١٥ د.ك

(المبالغ بالدينار الكويتي)

٤٥ (٧٠ - ١١٥)	المبلغ المرجح بالمخاطر بناءً على طبيعة الانكشاف (مثلاً وزن مخاطر بنسبة ١٠٠%)
٧٠ (٥٥ + ١٥)	المبلغ المرجح بالمخاطر (١٢٥٠%)

مثال (٥): معالجة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (بما في ذلك القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر ((CVA))

يوضح هذا المثال معالجة المخاطر الائتمانية للطرف المقابل الناتجة عن معاملات المشتقات:

تدخل مجموعة بنكية في ثلاث معاملات مشتقات خارج نطاق السوق الرسمي (OTC)، مع ثلاثة أطراف مقابلة مختلفة، وذلك على النحو التالي:

(المبالغ بالدينار الكويتي)

م	نوع المعاملة	التصنيف الائتماني (ستاندرديز أند بورز)	وزن المخاطر (r)	القيمة الإسمية	التقييم بسعر السوق اليومي (RC)	الضمانات المؤهلة (CA)	الفترة المتبقية على الاستحقاق (سنوات)	متوسط فترة الاستحقاق (Mi)	قيمة الانكشاف المحتمل (EADi)
١	العملات الأجنبية (FX)	AA	٢٠%	١٠	٥	١	١	١	(٠,٥)
٢	الفائدة (IR)	BB	٨٠%	١٠	(٣)	صفر	١	١	٤٥
٣	خيار حقوق ملكية (Equity Option)	CCC	١٠٠%	١٠	صفر	صفر	١	١	٥

تحتسب المخاطر الائتمانية للطرف المقابل كما هو موضح أدناه (الفقرة ٢٢٩):

$$\text{CCR capital charge} = [\{ (RC + A_{\text{Net}}) - CA \} \times r \times \text{MCR}\%] + \text{CVACharge}$$

العملية الأولى:

$$\{(RC + ANet) - CA\} \times r \times MCR\% = \{0 + (10 \times \%1) - 1\} \times \%20 \times \%13 = 0,11$$

العملية الثانية:

$$\{(RC + ANet) - CA\} \times r \times MCR\% = \{0 + (10 \times \%0) - 0\} \times \%80 \times \%13 = 0,11$$

العملية الثالثة:

$$\{(RC + ANet) - CA\} \times r \times MCR\% = \{0 + (10 \times \%6) - 0\} \times \%100 \times \%13 = 0,01$$

رأس المال اللازم لتغطية المخاطر الائتمانية للطرف المقابل (قبل أخذ القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر) = 0,12

يتم احتساب متطلبات رأس المال لتغطية القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر باستخدام المعادلة التالية:

$$K = 2.33\sqrt{h} * \sqrt{\left(\sum_i 0.5w_i(M_i * EAD_i^{total})\right)^2 + \left(\sum_i 0.75.w_i^2 * (M_i * EAD_i^{total})^2\right)}$$

حيث أن:

h = مخاطر على مدى عام واحد (بالسنة)، $h = 1$.

w_i = الوزن المطبق على الطرف المقابل "i". ويجب ربط الطرف المقابل بأحد الأوزان السبعة بناءً على

التصنيف الائتماني الخارجي له كما يوضح الجدول التالي (الفقرة ٢٣٠).

#	٠,٥ * EAD * M * W	٠,٧٥ * (٢^ W) * ٢ ^ (EAD * M)
	أ	ب
١	-1.75E-03	0
٢	4.50E-01	0.6075
٣	2.50E-01	0.1875
	0.6983	0.7950

$$= \sqrt{(0.698)^2 + 0.795} * ٢,٣٣ = (k) \text{ القيمة الائتمانية المعدلة المخاطر } ٢,٦٤$$

$$\text{القيمة الشاملة للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل} = ٢,٦٤ + ٠,١٢ = ٢,٨٦$$

مثال (٦) : احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر سعر الفائدة طبقاً للطريقة المبسطة (Simplified Method)

بافتراض أن هناك بنك يمتلك المراكز التالية والمتعلقة بمحفظة المتاجرة:

١. سندات مضمونة من مؤسسات القطاع العام: ١٣,٣٣ مليون د.ك (القيمة السوقية). الفترة الباقية حتى تاريخ الاستحقاق = ٨ سنوات، الكوبون ٨%.
٢. سندات حكومية: ٧٥ مليون د.ك (القيمة السوقية)، الفترة الباقية حتى تاريخ الاستحقاق = شهران، الكوبون ٧%.
٣. عقود مبادلة أسعار الفائدة: ١٥٠ مليون د.ك، يحصل البنك على معدل فائدة متغير ويدفع معدل فائدة ثابت وميعاد دفع الفائدة القادم بعد ١٢ شهر، والفترة الباقية حتى تاريخ استحقاق عقد المبادلة = ٨ سنوات. (بافتراض أن سعر الفائدة الحالي مطابق لسعر الفائدة في عقد المبادلة).
٤. مركز فائض (long position) في عقد مستقبلي لسعر الفائدة: ٥٠ مليون د.ك، ميعاد التسليم بعد ٦ أشهر، عمر الأداة المالية الحكومية = ٣,٥ سنوات (بافتراض أن سعر الفائدة الحالي مطابق لسعر الفائدة في العقد).

يقوم البنك باحتساب رأس المال اللازم لتغطية المخاطر العامة لأسعار الفائدة وفقاً للطريقة المبسطة كما هو موضح بالجدول أدناه:

المنطقة	الفترة الزمنية	مراكز الأدوات المالية (بالمليون دينار كويتي)				إجمالي المراكز (بالمليون دينار كويتي)	أوزان المخاطر %	رأس المال المطلوب (بالمليون دينار كويتي)
		أ	ب	ج	د			
١	لغاية شهر						صفر	
	أكثر من شهر إلى ٣ أشهر		٧٥			٧٥	٠,٢٠	٠,١٥
	أكثر من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر				(٥٠)	٥٠	٠,٤٠	٠,٢٠
	أكثر من ٦ أشهر إلى ١٢ شهر			١٥٠		١٥٠	٠,٧٠	١,٠٥
٢	أكثر من سنة إلى ٢ سنوات						١,٢٥	
	أكثر من ٢ سنوات إلى ٣ سنوات						١,٧٥	
	أكثر من ٣ سنوات إلى ٤ سنوات				٥٠	٥٠	٢,٢٥	١,١٢٥
٣	أكثر من ٤ سنوات إلى ٥ سنوات						٢,٧٥	
	أكثر من ٥ سنوات إلى ٧ سنوات						٣,٢٥	
	أكثر من ٧ سنوات إلى ١٠ سنوات				(١٥٠)	١٦٣,٣٣	٣,٧٥	٦,١٢٥
	أكثر من ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة						٤,٥٠	
	أكثر من ١٥ سنة إلى ٢٠ سنة						٥,٢٥	
	أكثر من ٢٠ سنة						٦,٠٠	
	الإجمالي					٤٨٨,٣٣	-	٨,٦٥
رأس المال اللازم لتغطية المخاطر العامة لأسعار الفائدة وفقاً للطريقة المبسطة								٨,٦٥٠,٠٠٠

مثال (٧) : احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر عقود الخيار وفقاً لطريقة السيناريو (Scenario Method)

بافتراض أن بنك إشتري وياع عقود الخيار على أسعار الفائدة الاسترالية وعقود الخيار لشراء وبيع دولارات أمريكية بأموال استرالية. يجوز للبنك أن يستخدم طريقة السيناريو لحساب مخاطر السوق العامة لمحافظ عقود الخيار هذه عن طريق حساب المصفوفات التالية:

١. عقود الخيار على أدوات مالية تستحق حتى ٣ شهور.

العائد	(١٠٠) نقطة أساس	(٦٦) نقطة أساس	(٣٣) نقطة أساس	العائد الجاري	٣٣+ نقطة أساس	٦٦+ نقطة أساس	١٠٠+ نقطة أساس
معدل التغير							
٢٥+%	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة
معدل التغير الحالي	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة
٢٥-%	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة

كرر مصفوفة سعر الفائدة أعلاه لكل مما يلي:

(المبالغ بالدينار الكويتي)

تغييرات العائد المفترضة بنقاط الأساس	مجموعة فترات الاستحقاق
١٠٠	٣ إلى ٦ شهور
١٠٠	أكثر من ٦ إلى ١٢ شهور
٩٠	أكثر من سنة إلى ٤ سنوات
٧٥	أكثر من ٤ سنوات إلى ١٠ سنوات
٦٠	أكثر من ١٠ سنوات

٢. عقود الخيار في سعر صرف الدولار الاسترالي/الدولار الأمريكي

سعر الصرف	(٨%)	(٥,٣٣%)	(٢,٦٧%)	سعر الصرف الحالي	(٢,٦٧%+)	(٥,٣٣%+)	(٨%+)
معدل التغير							
مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة
معدل التغير الحالي	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة
(٢٥%)	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة	مكسب/خسارة

مثال (٨): احتساب مخاطر السوق العامة لتغطية مراكز أسعار الفائدة طبقاً لطريقة الاستحقاق

بافتراض أن هناك بنك يمتلك المراكز التالية والمتعلقة بمحفظة المتاجرة:

١. سندات مضمونة من مؤسسات القطاع العام : ١٣,٣٣ مليون د.ك (القيمة السوقية). الفترة الباقية حتى تاريخ الاستحقاق = ٨ سنوات، الكوبون ٨%.
٢. سندات حكومية : ٧٥ مليون د.ك (القيمة الفترة الباقية حتى تاريخ الاستحقاق = شهران، الكوبون ٧%).
٣. عقود مبادلة الفائدة : ١٥٠ مليون د.ك، يحصل البنك على معدل فائدة متغير ويدفع معدل فائدة ثابت وميعاد دفع الفائدة القادم بعد ١٢ شهر، والفترة الباقية حتى تاريخ استحقاق عقد المبادلة = ٨ سنوات. (بافتراض أن سعر الفائدة الحالي مطابق لسعر الفائدة في عقد المبادلة).
٤. المركز الناتج عن عمليات فائضة (Long positions) لعقد فائدة مستقبلي : ٥٠ مليون د.ك، ميعاد التسليم بعد ٦ اشهر. عمر الأداة المالية الحكومية = ٣,٥ سنوات (بافتراض أن سعر الفائدة الحالي مطابق لسعر الفائدة في العقد).

يقوم البنك بتسجيل هذه الأدوات المالية كمراكز حسب تاريخ استحقاقها كالموضوع بالجدول أدناه:

المركز المكتشفة المرجحة بأوزان مخاطر (بالمليون دينار كويتي)	المراكز الفائضة المرجحة بأوزان مخاطر (بالمليون دينار كويتي)	أوزان المخاطر %	مراكز الأدوات المالية (بالمليون دينار كويتي)				الفترة الزمنية	المنقطة
			د	ج	ب	أ		
		صفر					لغاية شهر	١
	٠,١٥	٠,٢٠			٧٥		أكثر من شهر إلى ٣ أشهر	
(٠,٢٠)		٠,٤٠	(٥٠)				أكثر من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	
	١,٠٥	٠,٧٠		١٥٠			أكثر من ٦ أشهر إلى ١٢ شهر	
		١,٢٥					أكثر من سنة إلى ٢ سنوات	٢
		١,٧٥					أكثر من ٢ سنوات إلى ٣ سنوات	
	١,١٢٥	٢,٢٥	٥٠				أكثر من ٣ سنوات إلى ٤ سنوات	
		٢,٧٥					أكثر من ٤ سنوات إلى ٥ سنوات	٣
		٣,٢٥					أكثر من ٥ سنوات إلى ٧ سنوات	
(٥,٦٢٥)	٠,٥٠	٣,٧٥	(١٥٠)		١٣,٣٣		أكثر من ٧ سنوات إلى ١٠ سنوات	
		٤,٥٠					أكثر من ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة	
		٥,٢٥					أكثر من ١٥ سنة إلى ٢٠ سنة	
		٦,٠٠					أكثر من ٢٠ سنة	

يتم ضرب كل مركز في وزن المخاطر المقابل للفترة الزمنية المسجل بها، وتعتبر المراكز الفائضة المرجحة بالمخاطر والمراكز المكشوفة المرجحة بالمخاطر في كل فترة زمنية أساس احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق العامة.

كخطوة أولى في عملية احتساب مخاطر السوق العامة يتم احتساب رأس مال بنسبة ١٠%، لتغطية المخاطر الأساسية (Basis Risk) للمراكز المتقابلة المرجحة في كل فترة زمنية.

وفي مثالنا هذا، هناك مقابلة جزئية بين المراكز الفائضة (Long positions) والمراكز المكشوفة (Short Position) في الفترة الزمنية (٧ إلى ١٠ سنوات) يساوي الجزء المطابق (Matched) ٥٠٠,٠٠٠ د.ك. (٠,٥٠ مليون د.ك.). ويمثل ١٠% من هذا الجزء المتقابل مبلغ ٥٠,٠٠٠ د.ك. (١٠% × ٥٠٠,٠٠٠ د.ك.).

(المبالغ بالمليون دينار كويتي)

الخطوة ١ :	المراكز الغير متقابلة	المراكز المكشوفة	المراكز الفائضة	الفترة الزمنية	المنطقة
١٠% رأس المال اللازم لتغطية المخاطر الأساسية	المرجحة بالمخاطر	المرجحة بالمخاطر	المرجحة بالمخاطر		
				لغاية شهر	١
لا ينطبق	٠,١٥		٠,١٥	أكثر من شهر إلى ٣ أشهر	
لا ينطبق	(٠,٢٠)	(٠,٢٠)		أكثر من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	
لا ينطبق	١,٠٥		١,٠٥	أكثر من ٦ أشهر إلى ١٢ شهر	
				أكثر من سنة إلى ٢ سنوات	٢
				أكثر من ٢ سنوات إلى ٣ سنوات	
لا ينطبق	١,١٢٥		١,١٢٥	أكثر من ٣ سنوات إلى ٤ سنوات	

(المبالغ بالمليون دينار كويتي)

الخطوة ١ : ١٠% رأس المال اللازم لتغطية المخاطر الأساسية	المراكز الغير متقابلة المرجحة بالمخاطر	المراكز المكشوفة المرجحة بالمخاطر	المراكز الفائضة المرجحة بالمخاطر	الفترة الزمنية	المنطقة
				أكثر من ٤ سنوات إلى ٥ سنوات	٣
				أكثر من ٥ سنوات إلى ٧ سنوات	
٠,٠٥٠	(٥,١٢٥)	(٥,٦٢٥)	٠,٥٠	أكثر من ٧ سنوات إلى ١٠ سنوات	
				أكثر من ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة	
				أكثر من ١٥ سنة إلى ٢٠ سنة	
				أكثر من ٢٠ سنة	
٠,٠٥٠					الاجمالي

تتطلب الخطوة الثانية احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التغير في معدلات سعر الفائدة والذي يتم بالنسبة للمراكز المتقابلة المرجحة في كل منطقة باستخدام المعاملات النسبية الواردة بالجدول في المنطقة ١ (Disallowances Zone1).

وفي مثالنا هذا يتم احتساب رأس المال للمنطقة ١ الخطوة ٢ (أ). على أساس ٤٠ % من إجمالي المقابلة في المنطقة ٤٠ % $0,02 \times 0,08 = 0,0016$ (٨٠,٠٠٠ د.ك). ولا يتعين احتساب رأس مال في حالة عدم وجود تقاص (Offsetting) في المنطقة المعنية.

(المبالغ بالملين دينار كويتي)

المنطقة	الفترة الزمنية	المراكز الغير متقابلة المرجحة	خطوة ٢ (أ) ٣٠% إلى ٤٠%	خطوة ٢ (ب) ٤٠% إلى ١٠٠%
١	لغاية شهر			
	أكثر من شهر إلى ٣ أشهر	٠,١٥		
	أكثر من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	(٠,٢٠)		
	أكثر من ٦ أشهر إلى ١٢ شهر	١,٠٥		
إجماليات المنطقة ١		مركز فائض ١,٢٠ مركز مكشوف (٠,٢٠) غير متقابل ١,٠٠	٤٠% × ٠,٢٠ = ٠,٠٨	لا ينطبق [حيث أن مجموع صافي المنطقتين ١, ٢ كلاهما مركز فائض]
٢	أكثر من سنة إلى ٢ سنوات			
	أكثر من ٢ سنوات إلى ٣ سنوات			
	أكثر من ٣ سنوات إلى ٤ سنوات	١,١٢٥		لا ينطبق
إجماليات المنطقة ٢		مراكز فائض ١,١٢٥	لا ينطبق	٠,٤٥ = ٤٠% × القيمة الأقل من ١,١٢٥ و ٥,١٢٥ [من رأس المال على الماصة بين المنقطة ٢ مركز فائض والمنطقة ٣ مركز مكشوف]
٣	أكثر من ٤ سنوات إلى ٥ سنوات			
	أكثر من ٥ سنوات إلى ٧ سنوات			
	أكثر من ٧ سنوات إلى ١٠ سنوات	(٥,١٢٥)		
	أكثر من ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة			
	أكثر من ١٥ سنة إلى ٢٠ سنة			
	أكثر من ٢٠ سنة			
إجماليات المنطقة ٣		مركز مكشوف (٥,١٢٥)	لا ينطبق	١,٠ = ١٠٠% × ١,٠ يتم تحميل الصافي بين باقي المراكز الفائضة بالمنطقة ١ (١,٠) وصافي المراكز المكشوفة بالمنطقة ٣ (٤,٠)

في الخطوة (٢ب) يتم احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التغيير في معدلات سعر الفائدة بالنسبة للمراكز غير المتقابلة المرجحة والباقية في الثلاث مناطق (١ و ٢ و ٣). ويتم إجراء التقاص بين المنطقة (١) و (٢) متى ما أمكن وذلك يؤدي إلى تخفيض أو حذف المراكز المرجحة غير المتقابلة في المنطقة (١) و (٢) ويتم أيضاً إجراء التقاص بين المنطقة (٢) و (٣) متى ما أمكن ذلك، وبما يسمح بتخفيض أو حذف المراكز المرجحة غير المتقابلة في المنطقة (٢) و (٣). وغالباً ما يتم إجراء التقاص بين المناطق (١) و (٣) متى ما أمكن ذلك وبما يسمح بتخفيض أو حذف المراكز المرجحة غير المتقابلة في المنطقة (١) و (٣). ويتم احتساب متطلبات رأس المال كنسبة من المراكز المحذوفة نتيجة للمقابلة بين المناطق.

في مثالنا هذا، إن رأس المال اللازم لتغطية المخاطر يتم احتسابه بين المناطق المجاورة (٢) و (٣) (خطوة ٣) والذي يكون عبارة عن ٤٠% من المراكز المتقابلة المرجحة بين المناطق ١,١٢٥ × ٤٠% = ٠,٤٥ × (٤٥٠,٠٠٠ د.ك.).

ويتم احتساب رأس المال اللازم لتغطية المخاطر بين المناطق (١) و (٣) (خطوة ٣) والذي يكون عبارة عن ١٠٠% من المراكز المتقابلة بين المناطق ١,٠٠ × ١٠٠% = ١,٠٠ (١,٠٠٠,٠٠٠ د.ك.).

في الخطوة الثالثة يتم احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر صافي المراكز بحيث يساوي باقي المراكز غير المتقابلة المرجحة.

ويكون في مثالنا هذا مبلغ ٣ مليون د.ك كالتالي:

$$٣,٠٠ = ٥,١٢٥ - ١,١٢٥ + ١,٠٥ + ٠,٢٠ - ٠,١٥$$

والتي يتم تضمينها كقيمة رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق العامة.

إن إجمالي رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق العامة لهذه المحفظة يتمثل في :

١. رأس المال اللازم لتغطية المخاطر الأساسية

المركز المرجحة المتقابلة في كل الفترات الزمنية ٥٠,٠٠٠ د.ك

٢. رأس المال اللازم لتغطية التغير في معدلات سعر الفائدة

المراكز المتقابلة المرجحة في المنطقة (١) ٨٠,٠٠٠ د.ك
المراكز المتقابلة المرجحة في المنطقة (٢) لا ينطبق.
المراكز المتقابلة المرجحة في المنطقة (٣) لا ينطبق.
المراكز المتقابلة المرجحة في المنطقة (١) و (٢) لا ينطبق.
المراكز المتقابلة بين المناطق (٢) و (٣) ٤٥٠,٠٠٠ د.ك
المراكز المتقابلة المرجحة في المنطقة (١) و (٣) ١,٠٠٠,٠٠٠ د.ك

٣. رأس المال اللازم لتغطية صافي المراكز

المراكز غير المتقابلة المرجحة المتبقية = ٣,٠٠٠,٠٠٠ د.ك
إجمالي مخاطر السوق العام = ٤,٥٨٠,٠٠٠ د.ك
ويتم استيفاء البيانات كما هو موضح بالجدول المرفق.

ملخص احتساب مخاطر أسعار الفائدة العامة طبقاً لطريقة الاستحقاق (Maturity Ladder)

(المبالغ بالدينار الكويتي)

المنطقة	الفترة الزمنية		صافي المراكز الفردية		أوزان المخاطر	صافي المراكز المرجحة بالأوزان		حسب الفترة الزمنية		حسب المنطقة		بين المنطقتين (١) و (٣)	
	كوبون ٣% أو أكثر	كوبون أقل من ٣% وكوبون صفر	مركز فائض	مركز مكشوف		مقابل	غير متقابلة	مقابل	غير متقابلة	مقابل	غير متقابلة		
١	شهر أو أقل	شهر أو أقل			صفر %							بين المنطقتين (١) و (٢)	
	أكثر من ١ إلى ٣ شهر	أكثر من ١ إلى ٣ شهر	٧٥		٠,٢٠ %	٠,١٥		-	٠,١٥	٠,٢٠	١,٠	صفر	
٢	أكثر من ٣ إلى ٦ شهر	أكثر من ٣ إلى ٦ شهر		(٥٠)	٠,٤٠ %		(٠,٢٠)					المنطقتين (١) و (٣)	
	أكثر من ٦ إلى ١٢ شهر	أكثر من ٦ إلى ١٢ شهر	١٥٠		٠,٧٠ %	١,٠٥		-	١,٠٥		١,٠	هـ	
	أكثر من ١ إلى ٢ سنوات	أكثر من ١ إلى ١,٩ سنة			١,٢٥ %								
٣	أكثر من ٢ إلى ٣ سنوات	أكثر من ١,٩ إلى ٢,٨ سنة	٥٠		٢,٢٥ %	١,١٢٥		-	١,١٢٥			صفر	
	أكثر من ٣ إلى ٤ سنوات	أكثر من ٢,٨ سنة										ج	
	أكثر من ٤ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٣,٦ إلى ٤,٣ سنة			٢,٧٥ %							المنطقتين (٢) و (٣)	
المجموع	أكثر من ٥ إلى ٧ سنوات	أكثر من ٤,٣ إلى ٥,٧ سنة	١٣,٣٣	(١٥٠)	٣,٧٥ %	٠,٥٠	(٥,٦٢٥)		٠,٥٠	(٥,١٢٥)		ز	
	أكثر من ٧ إلى ١٠ سنوات	أكثر من ٥,٧ إلى ٩,٣ سنة			٤,٥٠ %								
	أكثر من ١٥ إلى ٢٠ سنة	أكثر من ٩,٣ إلى ١٠,٦ سنة			٥,٢٥ %						١,١٢٥	صفر	
	أكثر من ٢٠ سنة	أكثر من ١٠,٦ إلى ١٢ سنة			٦,٠٠ %								
		أكثر من ١٣ إلى ٢٠ سنة			٨,٠٠ %								
		أكثر من ٢٠ سنة			١٢,٥ %							و	
					٢٠٠ (٢٠٠)							٣,٠	

ح

أ

٤,٥٨

رأس المال اللازم لتغطية المخاطر العامة لسعر الفائدة = $٣,٠ \times ١٠٠\% + ١,٠ \times ١٠٠\% + (١,٢٥ + ٠) \times ٤٠\% + (٠ + ٠) \times ٣٠\% + ٠,٢٠ \times ٤٠\% + ٠,٥ \times ١٠\%$

مثال ٩: مثال على احتساب مخاطر أسعار الفائدة وفقاً لطريقة فترة الاسترداد (Duration Method)

بين المناطق		حساب المنطقة		حساب الفترة الزمنية		صافي المراكز الإفرادية المرجحة		الفترة المعدلة	الحركة المقترضة في الأسعار (%)	صافي المراكز الإفرادية		الفترة الزمنية المعدلة (سنوات)	المنطقة
متطابقة	متطابقة	غير متطابقة	متطابقة	غير متطابقة	متطابقة	مركز مكشوف	مركز فائض	(سنوات)	(%)	مركز مكشوف	مركز فائض	(سنوات)	
		١,٣٠	ب	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١,٠٠%	(٥٠)	١٠٠	شهر واحد أو أقل	١
				٠,٢٠	٠,٢٠	(٠,٢)	٠,٤٠	٠,٢٠	١,٠٠%	(١٠٠)	٢٠٠	من شهر إلى ٣ أشهر	
				٠,٤٠	٠,٨٠	(٠,٨)	١,٢٠	٠,٤٠	١,٠٠%	(٢٠٠)	٣٠٠	من ٣ إلى ٦ أشهر	
				٠,٧٠	٢,١٠	(٢,١)	٢,٨٠	٠,٧٠	١,٠٠%	(٣٠٠)	٤٠٠	من ٦ إلى ١٢ شهر	
	المنطقة ١ و ٢ ١,٣٠		صفر	١,٣٠	٣,١٠	(٣,١)	٤,٤٠	المجموع					
المنطقة ١ و ٣ (ز)		٥,٢٧	ج	(١,٢٦)	١,٢٦	(٢,٥٢)	١,٢٦	١,٤٠	٠,٩٠%	(٢٠٠)	١٠٠	من سنة إلى ١,٩ سنة	٢
صفر				(١,٧٦)	٣,٥٢	(٥,٢٨)	٣,٥٢	٢,٢٠	٠,٨٠%	(٣٠٠)	٢٠٠	من ١,٩ إلى ٢,٨ سنة	
غير متطابق (ح)				(٢,٢٥)	٦,٧٥	(٩,٠)	٦,٧٥	٣,٠٠	٠,٧٥%	(٤٠٠)	٣٠٠	من ٢,٨ إلى ٣,٦ سنة	
	المنطقة ٢ و ٣ (و)		صفر	(٥,٢٧)	١١,٥٣	(١٦,٨)	١١,٥٣	المجموع					
٤,٣٢	٥,٣	٨,٢٩	د ٤,٥٠	صفر	٢,٧٤	(٢,٧٤)	٢,٧٤	٣,٦٥	٠,٧٥%	(١٠٠)	١٠٠	من ٣,٦ إلى ٤,٣ سنة	٣
				صفر	٦,٥١	(٦,٥١)	٦,٥١	٤,٦٥	٠,٧٠%	(٢٠٠)	٢٠٠	من ٤,٣ إلى ٥,٧ سنة	
				٧,٥٤	٣,٧٧	(٣,٧٧)	١١,٣١	٥,٨٠	٠,٦٥%	(١٠٠)	٣٠٠	من ٥,٧ إلى ٧,٣ سنة	
				(٤,٥)	٤,٥٠	(٩)	٤,٥٠	٧,٥٠	٠,٦٠%	(٢٠٠)	١٠٠	من ٧,٣ إلى ٩,٣ سنة	
				٥,٢٥	٥,٢٥	(٥,٢٥)	١٠,٥٠	٨,٧٥	٠,٦٠%	(١٠٠)	٢٠٠	من ٩,٣ إلى ١٠,٦ سنة	
				صفر	صفر	(١٨)	١٨,٠٠	١٠,٠٠	٠,٦٠%	(٣٠٠)	٣٠٠	من ١٠,٦ إلى ١٢ سنة	
	٤,٣٢ ذ		الفترة الزمنية (أ): ٥٥,٤							(٢٥٥٠)	٢٨٠٠		مجموع الأعمدة
صفر	٢,١١	٤,٣٢	٤,٥٠	٢,٧٧	متطلبات رأس المال لمخاطر أسعار الفائدة العامة = ٥% + ٤٠% ب + ٣٠% (ج+د) + ٤٠% (هـ) + ١٠٠% ز + ١٠٠% ح								
١١,٠٧	إجمالي متطلبات رأس المال لمخاطر أسعار الفائدة العامة												

مثال (١٠) : احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السلع وفقاً للطريقة المبسطة وإطريقة سلم الاستحقاق

يوجد للبنك المراكز التالية في سلعة واحدة. كل المراكز تم تصنيفها بمحفظة المتاجرة.

المركز	المبلغ (بالدينار الكويتي)	فترة الاستحقاق
مركز فائض Long Position	٨٠,٠٠٠	٤ شهور
مركز مكشوف Short Position	١٠٠,٠٠٠	٥ شهور
مركز فائض Long Position	٦٠,٠٠٠	١٨ شهر
مركز مكشوف Short Position	٦٠,٠٠٠	٣ سنوات

الطريقة المبسطة: (Simplified method)

يتم احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السلع طبقاً للمثال أعلاه كما يلي:

(المبالغ بالدينار الكويتي)

رأس المال اللازم	صافي المركز	إجمالي المركز	
٩,٠٠٠	-	٣٠٠,٠٠٠	٣% من رأس المال اللازم لإجمالي المركز
٣,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	-	١٥% من رأس المال اللازم لصافي المركز
١٢,٠٠٠			إجمالي رأس المال اللازم

طريقة سلم الاستحقاق: Maturity Ladder Method

يتعين على البنك أولاً أن يسجل المراكز المذكورة أعلاه في جدول سلم الاستحقاق ثم يتم بعد ذلك احتساب رأس المال اللازم كما هو موضح في الجدول المرفق.

احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السلع وفقاً لطريقة سلم الاستحقاق

(المبالغ بالدينار الكويتي)

إجمالي رأس المال اللازم	رأس المال اللازم صافي مركز	رأس المال اللازم صافي مركز = ك	رأس المال اللازم مركز متقابل ن = ٢ × د × أ	صافي المركز ل	عدد فترات المراكز الغير متقابلة والمرحلة و	مركز غير متقابل مرحل (فانض) مكشوف ه	مركز متقابل د	مركز مكشوف ج	مركز فائض ب	المعامل أ	الفترة الزمنية
										١,٥%	من صفر إلى شهر
										١,٥%	أكثر من شهر إلى ٣ أشهر
٢,٦٤٠	-	٢٠,٠٠٠ ٢٤٠ = ٠,٦ × ٢ × %	٢ × ٨٠,٠٠٠ %١,٥ ٢,٤٠٠ =	-	٢	(٢٠,٠٠٠)	٨٠,٠٠٠	(١٠٠,٠٠٠)	٨٠,٠٠٠	١,٥%	أكثر من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر
										١,٥%	أكثر من ٦ أشهر إلى ١٢ شهر
١,٠٨٠	-	٢ × ٤٠,٠٠٠ %٠,٦ ٤٨٠ =	%١,٥ × ٢ × ٢٠,٠٠٠ ٦٠٠ =	-	٢	٤٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	-	٦٠,٠٠٠	١,٥%	أكثر من سنة إلى ٢ سنوات
										١,٥%	أكثر من ٢ سنوات إلى ٣ سنوات
٤,٢٠٠	× ٢٠,٠٠٠ %١٥ ٣,٠٠٠ =	-	%١,٥ × ٢ × ٤٠,٠٠٠ ١,٢٠٠ =	٢٠,٠٠٠			٤٠,٠٠٠	(٦٠,٠٠٠)		١,٥%	أكثر من ٣ سنوات
٧,٩٢٠											إجمالي رأس المال اللازم وفقاً لطريقة سلم الاستحقاق

- بمجرد وضع مراكز البيع والشراء في الفترات الزمنية المناسبة يتم تحديد المراكز المتقابلة. وفي المثال السابق هناك مراكز شراء بمبلغ ٨٠,٠٠٠ د.ك ومركز بيع بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ د.ك في الفترة الزمنية من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر، وبالتالي فإن مركز البيع المتقابل هو ٨٠,٠٠٠ د.ك (أي المركز الفائض أو القيمة المطلقة للمركز المكشوف أيهما أقل).
- يتم جمع المراكز المتقابلة (أي مبلغ ٨٠,٠٠٠ د.ك مركز شراء + ٨٠,٠٠٠ د.ك مركز البيع) ومن ثم يتم ضربها بالمعامل وهو ١,٥% للحصول على رأس المال اللازم وهو ٢,٤٠٠ د.ك).
- مركز البيع الغير متقابل والبالغ ٢٠,٠٠٠ د.ك يتم ترحيله للفترة الزمنية ١ إلى ٢ سنة لمقاصته مقابل مركز شراء بمبلغ ٦٠,٠٠٠ د.ك في تلك الفترة الزمنية، وحيث أن المركز الغير متقابل تم ترحيله من خلال فترتين زمنيتين، فإن رأس المال اللازم للمركز الغير متقابل يتم احتسابه بضرب المركز الغير متقابل في ٢ ومن ثم في ٠,٦%.
- رأس المال اللازم للفترة الزمنية من سنة إلى ٢ سنوات وفوق ٣ سنوات يتم احتسابه بنفس الطريقة أعلاه.
- إجمالي رأس المال اللازم هو مجموع رأس المال اللازم الذي تم احتسابه أعلاه مضافاً إليه ١٥% كنسبة رأسمالية لصافي المركز.

مثال (١١) : احتساب رأس المال اللازم لتغطية الخيارات وفقاً للطريقة المبسطة

إذا كان البنك يملك ١٠٠ سهم بقيمة سوقية بمبلغ ١٠ د.ك للسهم، ولدى البنك ما يعادل خيار بيع بسعر تنفيذ العقد (Strike Price) بمبلغ ١١ د.ك، فإن رأس المال اللازم يتم احتسابه كما يلي:

١. الخطوة رقم (١) هي احتساب القيمة السوقية للأداة المالية موضوع العقد وهو مبلغ ١٠٠٠ د.ك (أي ١٠٠ سهم × السعر السوقي للسهم ١٠ د.ك).

٢. الخطوة رقم (٢) هي تحديد مجموع رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق العامة والمحددة القابلة للتطبيق على الأداة المالية موضوع العقد وهو ١٦% (أي ٨% رأس مال لازم لتغطية مخاطر محددة و ٨% رأس مال لازم لتغطية مخاطر عامة).

٣. الخطوة رقم (٣) هي احتساب مبلغ الفائدة الاقتصادية للخيار وهو ١٠٠ د.ك [(أي ١١ د.ك - ١٠ د.ك × (د.ك) × ١٠٠ سهم = ١٠٠ د.ك].

٤. الخطوة رقم (٤) هي احتساب رأس المال اللازم وهو [(١٠٠٠ د.ك × ١٦%) - (١٠٠ د.ك)] = ٦٠ د.ك.

مثال (١٢) : احتساب معدل كفاية رأس المال

لنفترض أن الجدول أدناه يبين رأس المال الرقابي المؤهل للبنك:

(المبالغ بالدينار الكويتي)

حقوق المساهمين (CET1)	رأس المال الإضافي (AT1)	رأس المال المساند (T2)
٢,٠٠٠	١٠٠	٨٠٠

بالإضافة إلى ذلك، لنفترض أن متطلبات رأس المال لمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية هي ٥٢٥ د.ك و ٢٤٠ د.ك على الترتيب.

أ. السيناريو الأول : لا يعتبر البنك بنك ذات تأثير نظامي والمصدات الرأسمالية التحوطية لا تنطبق.

السيناريو ١

فائض رأس المال	عجز رأس المال	نسبة رأس المال	متطلبات رأس المال من الجهات الرقابية					رأس المال المتوفر	الأصول المرجحة بالمخاطر
			إجمالي القيمة	إجمالي النسبة (%)	البنوك ذات التأثير النظامي	المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية	الحد الأدنى لرأس المال		
٣٧٩	-	%١١,٧	١,٦٢١	%٩,٥	صفر	صفر	%٩,٥٠	حقوق المساهمين (CET1) ٢,٠٠٠	الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان ٧,٥٠٠
٢٢٣	-	%١٢,٣٠	١,٨٧٧	%١١	لا ينطبق	لا ينطبق	%١١	رأس المال الأساسي (T1) ٢,١٠٠	الأصول المرجحة بمخاطر التشغيل ٣,٠٠٠ (١٢,٥×٢٤٠)=
٦٨٢	-	%١٧	٢,٢١٨	%١٣	لا ينطبق	لا ينطبق	%١٣	الإجمالي ٨٠٠ ٢,٩٠٠	الأصول المرجحة بمخاطر السوق ٦,٥٦٣ (١٢,٥×٥٢٥)=
									إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر ١٧,٠٦٣

يتضح من السيناريو السابق أن نسب رأس المال جميعها أعلى من المتطلبات الرقابية.

ب. السيناريو الثاني: البنك هو بنك ذات تأثير نظامي وتنطبق عليه متطلبات رأسمالية إضافية بنسبة ٢%. والمصدات الرأسمالية للتقلبات الإقتصادية لا تنطبق.

السيناريو ٢

فائض رأس المال	عجز رأس المال	نسبة رأس المال	متطلبات رأس المال من الجهات الرقابية					رأس المال المتوفر		الأصول المرجحة بالمخاطر
			إجمالي القيمة	إجمالي النسبة (%)	البنوك ذات التأثير النظامي	المصدات الرأسمالية للتقلبات الإقتصادية	الحد الأدنى لرأس المال	حقوق المساهمين (CET1)	حقوق المساهمين (CET1)	
٣٨	-	%١١,٧	١,٩٦٢	%١١,٥	%٢	صفر	%٩,٥٠	٢,٠٠٠	٧,٥٠٠	الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان
-	١١٨	%١٢,٣٠	٢,٢١٨	%١٣	لا ينطبق	لا ينطبق	%١١	١٠٠	٣,٠٠٠	الأصول المرجحة بمخاطر التشغيل
								٢,١٠٠	(١٢,٥ × ٢٤٠) =	رأس المال الإضافي (AT1)
										رأس المال الأساسي (T1)
										رأس المال الأساسي (الشريحة ١)
٣٤١	-	%١٧	٢,٥٥٩	%١٥	لا ينطبق	لا ينطبق	%١٣	٨٠٠	٦,٥٦٣	الأصول المرجحة بمخاطر السوق
								٢,٩٠٠	(١٢,٥ × ٥٢٥) =	إجمالي رأس المال المتوفر
										إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر
										١٧,٠٦٣

يتضح من السيناريو السابق أن نسبة حقوق المساهمين (CET1) ومعدل كفاية رأس المال للبنك هما أعلى من المتطلبات الرقابية. لكن نسبة رأس المال الأساسي للبنك هي أدنى من المتطلبات الخاصة بها (في هذه الحالة إن الحد الأدنى من رأس المال الأساسي هي ١٣%)، بينما نسبة رأس المال الأساسي للبنك هي ١٢,٣%). لذلك يعتبر البنك غير ملتزم بمتطلبات رأس المال الرقابي، ويتطلب الأمر تدعيم رأس المال بمبلغ العجز.